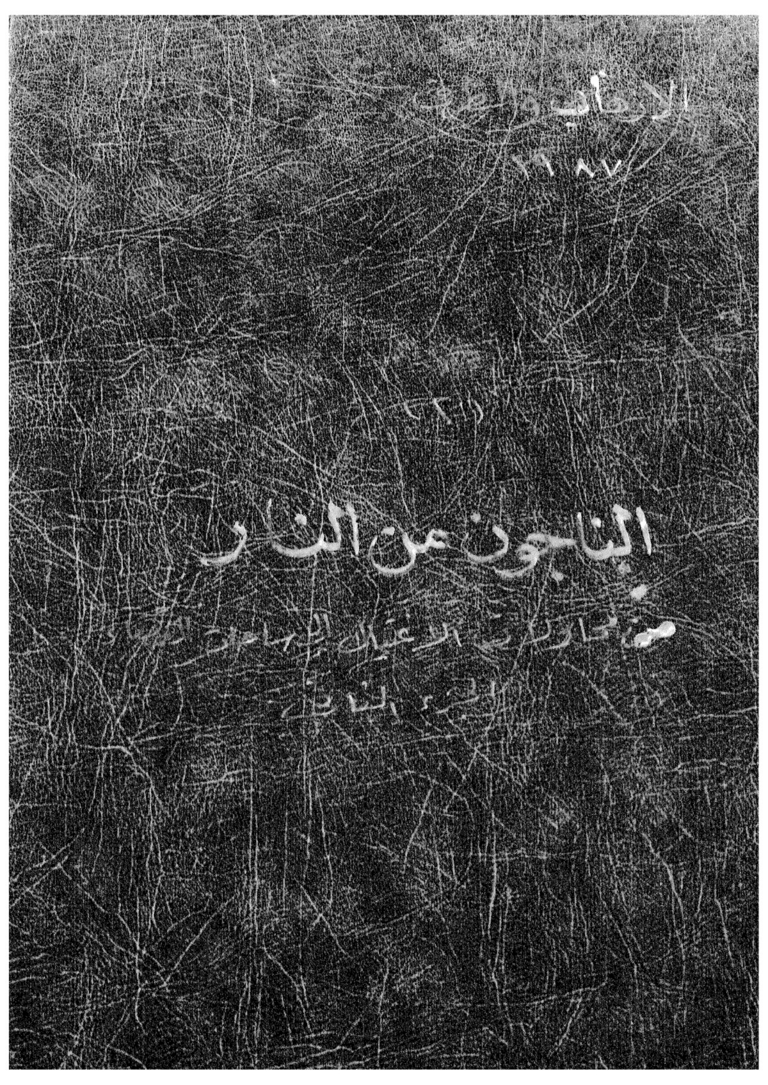

الناجون من النار

بسم الله الرحمن الرحيم

الارهاب والتطرف في مصر
١٩٨٧

"٢"

المجلد الثاني

الناجون من النار

من محاولات الاغتيال إلى ساحات القضاء

الجزء الثاني

اعداد : مركز المحروسة للمعلومات
٤ ش ٩ ب المعادي ت ٣٧٥٢٠٣٣

ـ مفاجآت خطيرة فى قضية الاغتيالات السياسية .

الوفد ١٩٨٨/٧/١٥

ـ مجدى الصفتى حرض المتهمين على تكفير المجتمع و القيام بعدة اغتيالات .

الاهرام ١٩٨٨/٧/٢٠

ـ ٣ متهمين اخفوا الهاربين بعد احداث الخرقانيه .

الاخبار ١٩٨٨/٧/٢٠

ـ الشهود يؤكدون : المتهمون خططوا لاغتيال رفعت المحجوب و زكى بدر !!

مجدى حلمى الوفد ١٩٨٨/٧/٢٠

ـ ١٥٠ متهما بالانتماء لفكر " الناجون من النار " .

الوفد ١٩٨٨/٧/٢٥

ـ المحكمه شاهدت اعترافات المتهمين بالفيديو .

ابراهيم ابو كيله الجمهورية ١٩٨٨/٨/٣

ـ النيابة تقدم ٣٥٧ منشورا اعدتها قيادات التنظيم .

سمير السروجى الاهرام ١٩٨٨/٨/٣

ـ قضية الاغتيالات السياسية .. تدخل مراحلها الحاسمه .

على خاطر النور ١٩٨٨/٨/١٠

ـ الشيخ صلاح ابو اسماعيل شاهد النفى فى قضية الاغتيالات .

ابراهيم عبد الغنى النور ١٩٨٨/٨/٣١

ـ المحكمه تستمع غدا لشهود النفى فى قضية الاغتيالات السياسية .

مجدى حلمى الوفد ١٩٨٨/٩/٥

ـ اليوم استئناف محاكمه الناجون من النار .

الاخبار ١٩٨٨/٩/٦

- سماع شهادة المفتي والشيخ ابو اسماعيل حول الرأى الشرعي في فكر المتهمين ٠

حمدى شفيق — الوفد — ١٩٨٨/٩/٧ — ٠٠٦

- سماع شهادة مفتى الجمهورية والشيخ ابو اسماعيل في قضية الناجون من النار الثلاثاء القادم ٠

محمد زعزع — الاخبار — ١٩٨٨/٩/١٢ — ٠٢

- من ينكر تطبيق الحدود كافر ٠

النور — ١٩٨٨/٩/١٤ — ٠٤

- المفتي : الشريعه الاسلاميه مطبقة في كل العبادات وكثير من المعاملات ٠

سمير السروجي — الاهرام — ١٩٨٨/٩/١٤ — ٠٦

- تقرير الازهر عن افكار المتهمين ٠

الاهرام — ١٩٨٨/٩/١٤ — ٠٩

- محكمه امن الدولة تواصل نظر قضية الاغتيالات ٠

مجدى حلمى — الوفد — ١٩٨٨/٩/١٤ — ١١

- شيخ الازهر يصف الناجون من النار بانهم خوارج ٠

الاهالى — ١٩٨٨/٩/١٤ — ١٥

- المفتي : ليس لمخلوق ان يكفر مسلما ٠

الاهرام — ١٩٨٨/٩/١٤ — ١٦

- المفتي يستكمل شهادته في قضية الناجون من النار ٠

محمد زعزع — الاخبار — ١٩٨٨/٩/١٥ — ١٧

- المفتي في محكمه امن الدوله العليا : الامر بالمعروف والنهى عن المنكر ٠

جمال عقل — الجمهورية — ١٩٨٨/٩/١٥ — ١٩

- المفتي يواصل شهادته في قضية الناجون من النار ٠

الاهرام — ١٩٨٨/٩/١٥ — ٢٠

- المحكمه تكلف النيابة بتيسير اطلاع المتهمين على كتب تفسير القرآن الكريم .

سمير السروجى الاهرام ١٩٨٨/٩/١٥ ٢١

. المفتى يستكمل شهادته في قضية الناجون من النار .

الاخبار ١٩٨٨/٩/١٥ ٢٣

- محكمه امن الدولة تواصل الاستماع الى شهادة فضيله المفتى فى قضية الاغتيالات السياسية .

حمدى شفيق الوفد ١٩٨٨/٩/١٥ ٢٤

. الازهر والمفتى يفندان افكار المتطرفين .

محمد الزرقانى مايو ١٩٨٨/٩/١٩ ٢٧

- جلسه عاصفه فى قضية الاغتيالات السياسية .

حمدى شفيق الوفد ١٩٨٨/٩/١٩ ٢٩

- فتح باب المرافعه فى قضية التعذيب بعين شمس .

الوفد ١٩٨٨/٩/١٩ ٣٢

- الدفاع يصر على تسجيل شهاده الشيخ ابو اسماعيل بالكاسيت .

سمير السروجى الاهرام ١٩٨٨/٩/١٩ ٣٣

- المحكمه تستمع لشهادة صلاح اسماعيل .

الجمهوريه ١٩٨٨/٩/١٩ ٣٤

- الدفاع يوجه الشكر الى صحف المعارضه لالتزامها بالحياد .

حمدى شفيق الوفد ١٩٨٨/٩/٢٠ ٣٥

. اجهزة تسجيل و تصوير تثير ازمه فى المحكمه !

الاهالى ١٩٨٨/٩/٢٠ ٣٧

- شهاده حق من المفتى : ليس لمخلوق ان يكفر مسلما .

اخر ساعه ١٩٨٨/٩/٢١ ٣٨

- الشيخ صلاح ابو اسماعيل يواصل الادلاء بشهادته امام المحكمه .

الوفـــــد ١٩٨٨/٩/٢٦ ٦٤٢

- ابو اسماعيل يرد على اسئلة الدفاع .

ابراهيم ابو كيلـــه الجمهوريـــــة ١٩٨٨/٩/٢١ ٦٤٣

- هذه تجربتى مع تطبيق الشريعه الاسلاميه .

حمدى البصيـــر النـــور ١٩٨٨/٩/٢١ ٦٤٤

- شهاده الشيخ صلاح ابو اسماعيل امام محكمه الناجون من النار .

النـــور ١٩٨٨/٩/٢١ ٦٤٩

- ماذا تقول جماعه الناجون من النار و بماذا يرد عليهم العلماء ؟

اللواء الاسلامـــى ١٩٨٨/٩/٢٢ ٦٥٠

- الناجون من النار بين بيان الازهر و شهادة المفتى .

عبد الغفار عزيـز الوفـــد ١٩٨٨/٩/٣٠ ٦٦١

- ٤ شهود نفـى غدا فى قضية الناجون من النار .

الاخبـــار ١٩٨٨/٩/٣٠ ٦٦٢

- سماع ٣ شهود نفى فى قضية الناجون من النار .

الاخبـــار ١٩٨٨/١٠/٢ ٦٦٣

- المحكمه استمعت امس الى ثلاثه شهود نفـى .

الاهـــرام ١٩٨٨/١٠/٢ ٦٦٤

- شاهد نفى فى قضية الناجون من النار : انا اتعاطى المكيفات و لا اصلى !

الجمهوريـــة ١٩٨٨/١٠/٢ ٦٦٥

- تأجيل قرار الاتهام فى قضية الانتماء الى الناجون من النار .

الوفـــد ١٩٨٨/١٠/٢ ٦٦٦

العنوان	الكاتب	الصحيفة	التاريخ	رقم
- تفاصيل التعذيب المروع لاجبار المتهمين على الاعتراف .	حمدى شفيق	الوفد	١٩٨٨/١٠/٢	٦٧
- وقائع مثيرة يكشفها الذين حاولت وزارة الداخلية تلفيق محاولة اغتيال ابو باشا لهم !		الوفد	١٩٨٨/١٠/٣	٦٩
- "غريب" و "البحيرى" يرويان تفاصيل التعذيب الوحشى .		الوفد	١٩٨٨/١٠/٣	٧٠
- مسئولون كبار اشرفوا على تعذيب المتهمين بمعهد امناء الشرطه !!	حمدى شفيق	الوفد	١٩٨٨/١٠/٣	٧١
- سماع ٤ شهود نفى اليوم فى قضية الناجون من النار .		الاهرام	١٩٨٨/١٠/٤	٧٥
- ٤ شهود نفى اليوم فى قضية الناجون من النار .		الاخبار	١٩٨٨/١٠/٤	٧٦
- تفاصيل مثيرة فى قضية الاغتيالات السياسية .	ربيع شاهين	الشعب	١٩٨٨/١٠/٤	٧٧
- تأجيل الناجون من النار للاحد القادم .		الاخبار	١٩٨٨/١٠/٥	٧٨
- خبراء وزارة الداخلية يزعمون عثورهم على بصمه احد المفرج عنهم .		الوفد	١٩٨٨/١٠/٥	٧٩
- مناقشات ساخنه بين هيئة الدفاع و شاهد نفى .	حمدى شفيق	الوفد	١٩٨٨/١٠/٥	٨٠
- شاهد النفى فى قضية الاغتيالات .	حمدى البصير	النور	١٩٨٨/١٠/٥	٨٣

ـ الناجون من النار بين بيان الازهر وشهاده المفتي .

عبد الغفار عزيز الوفد ١٩٨٨/١٠/٧ ٨٤

ـ التكفير .. واللعب بورقة الدين !

محمد عفور الوفد ١٩٨٨/١٠/٧ ٨٥

ـ ٩ شهود نفي في جلسه ٢٠ اكتوبر .

الجمهورية ١٩٨٨/١٠/١٠ ٨٦

ـ النيابة تجدد طلبها بمحاكمه شرعيه لشهادة الشيخ ابو اسماعيل .

سمير السروجي الاهرام ١٩٨٨/١٠/١٠ ٨٧

ـ الدفاع يطلب سماع شهادة شيخ الازهر في قضية الناجون من النار .

محمد زعزع الاخبار ١٩٨٨/١٠/١٠ ٨٩

ـ ٩ شهود نفي اليوم في قضية الناجون من النار .

الاخبار ١٩٨٨/١٠/٢٠ ٩٠

ـ المحكمه تفصل اليوم بمحاكمه شرعيه لشهاده ابو اسماعيل .

الاهرام ١٩٨٨/١٠/٢٠ ٩١

ـ جلسه عاصفه في قضية الاغتيالات السياسية .

حمدي شفيق الوفد ١٩٨٨/١٠/٢١ ٩٢

ـ ٤ متهمين يعلنون خروجهم على التنظيم .

حسن الشايب الجمهوريه ١٩٨٨/١٠/٢١ ٩٤

ـ مفاجأه في قضية الناجون من النار .

محمد زعزع الاخبار ١٩٨٨/١٠/٢١ ٩٥

ـ ٩ شهود نفي اليوم في قضية الناجون من النار .

الاهرام ١٩٨٨/١٠/٢٦ ٩٦

- عبد الحليم مندور يهاجم " النور " امام المحكمه بعد ان تقاعس خمس سنوات عن الرد .

حمدي البصير — النور — ١٩٨٨/١٠/٢٦ — ٩٧

- ٨ شهود نفي اليوم في قضية الناجون من النار .

الاخبار — ١٩٨٨/١٠/٢٦ — ٩٨

- شاهدة توءكد تعذيب المتهمين في قضية الاغتيالات السياسية .

الوفد — ١٩٨٨/١٠/٢٧ — ٩٩

- شهاده شيخ الازهر ٥ نوفمبر القادم .

الجمهورية — ١٩٨٨/١٠/٢٧ — ٠٠

- المحكمه تقرر الاستماع لشيخ الازهر في جلسه ٥ نوفمبر القادم .

سمير السروجي — الاهرام — ١٩٨٨/١٠/٢٧ — ٠١

- شهاده شيخ الازهر بجلسه السبت ٥ نوفمبر .

الاخبار — ١٩٨٨/١٠/٢٧ — ٠٢

- السبت القادم .. شيخ الازهر يدلي بشهادته امام محكمه امن الدوله .

حمدي شفيق — الوفد — ١٩٨٨/١٠/٣١ — ٠٣

- سماع شهادة شيخ الازهر ٥ نوفمبر في قضية الناجون من النار .

محمد زعزع — الاخبار — ١٩٨٨/١٠/٣١ — ٥

- سماع شهاده شيخ الازهر السبت .

سمير السروجي — الاهرام — ١٩٨٨/١٠/٣١ — ٦

- محكمه امن الدولة العليا تواصل نظر قضية الاغتيالات .

الوفد — ١٩٨٨/١١/٢ — ٧

- رئيس محكمه الناجون من النار لن اسمح باهانه شيخ الازهر !

حمدي البصير — النور — ١٩٨٨/١١/٢ — ٨

- غدا .. شيخ الازهر يدلى بشهادته فى قضية الاغتيالات السياسية .

حمدى شفيق   الوفد   ١٩٨٨/١١/٤   ٠٩

- شيخ الازهر يدلى بشهادته غدا .

الاخبار   ١٩٨٨/١١/٤   ١٠

- رأى شيخ الازهر غدا امام محكمه امن الدولة فى قضية الناجون من النار .

الاهرام   ١٩٨٨/١١/٤   ١١

- شيخ الازهر .. ويكون لجنه لابداء الرأى فى اقوال الشيخ صلاح ابو اسماعيل .

كمال عبد الجابر   الجمهورية   ١٩٨٨/١١/٦   ١٢

- المحكمه والدفاع : شيخ الازهر حرم العالم الاسلامى كله من كلمه حق !

محمد زعزع   الجمهورية   ١٩٨٨/١١/٦   ١٤

- المحكمه تعيد استدعاء شيخ الازهر لسماع شهادته فى قضية الناجون من النار .

محمد زعزع   الاخبار   ١٩٨٨/١١/٦   ١٦

- قضية الناجون من النار تأجيلها للاربعاء القادم لاعاده اعلان شيخ الازهر .

الاهرام   ١٩٨٨/١١/٦   ١٧

- شيخ الازهر يعتذر عن عدم الادلاء بشهادته فى قضية الاغتيالات .

الوفد   ١٩٨٨/١١/٦   ١٨

- المحكمه تستغنى عن شهاده شيخ الازهر .

كمال عبد الجابر   الجمهوريه   ١٩٨٨/١١/١٠   ١٩

- اعاده استدعاء شيخ الازهر للشهاده فى قضية الناجون من النار .

اللواء الاسلامى   ١٩٨٨/١١/١٠   ٢٠

- التنازل عن سماع شيخ الازهر ومرافعه النيابة ٢٦ نوفمبر .

الاهرام   ١٩٨٨/١١/١٠   ٢١

- محكمه امن الدولة العليا تقرر الاستغناء عن شهاده شيخ الازهر ٠

الوفد ١٩٨٨/١١/١٠ ٢٢

شيخ الازهر امام محكمه التاريخ ٠

جمال بدوى الوفد ١٩٨٨/١١/١١ ٢٤

- شاهد نفى واحد فى قضية الناجون من النار ٠

الاخبار ١٩٨٨/١١/١٣ ٢٥

استدعاء مفتى الديار المصرية و شيخ الازهر للشهاده والاستماع الى اقوالهما فى قضية الناجون من النار

الاهرام ١٩٨٨/١١/١٣ ٢٦

محكمه امن الدولة العليا استمعت امس الى اخر شاهد نفى ٠

الوفد ١٩٨٨/١١/١٣ ٢٧

- الانتهاء من سماع الشهود فى قضية الناجون من النار ٠

الاهرام ١٩٨٨/١١/١٣ ٢٨

- جلستان اسبوعيا ٠٠ لسرعه الفصل ٠

النور ١٩٨٨/١١/١٦ ٢٩

- حول الشهاده الجديده للشيخ صلاح ابواسماعيل ٠

فاروق عبد السلام النور ١٩٨٨/١١/١٦ ٣٠

- الاستغناء عن شهاده شيخ الازهر وبدء المرافعات فى ٢٦ نوفمبر الحالى ٠

اللواء الاسلامى ١٩٨٨/١١/١٧ ٣١

- ضبط تصريحين مزورين لزيارة متهمين فى السجن فى قضية الناجون من النار ٠

الاهرام ١٩٨٨/١١/٢٣ ٣٢

- المتهمون اتخذوا من الاسلام قناعا للتآمر والارهاب ٠

الاهرام ١٩٨٨/١١/٢٣ ٣٣

.مرافعه النيابه غدا فى قضية الناجون من النار ٠

الاهـــــــــــرام ١٩٨٨/١١/٢٥ ٥

.غدا ٠٠ بدء مرافعه النيابة فى قضية الاغتيالات السـياسيـــة ٠

حمـــدى شـــفيق الوفـــــــــد ١٩٨٨/١١/٢٥ ٦

-غدا مرافعات النيابة فى قضية الناجون من النار ٠

الاخبــــــــــار ١٩٨٨/١١/٢٥ ٧

- قضية الناجون من النار تدخل مرحلة المرافعات ٠

محمـــد زعـــزع اخبـــار اليـــوم ١٩٨٨/١١/٢٦ ٨

.قضية الناجون من النار تدخل اليوم مرحلة جديدة بمرافعه النيابة ٠

سـمير السـروجى الاهــــــــــرام ١٩٨٨/١١/٢٦ ٩

.مرافعه النيابة ٠٠ اليوم فى قضية الناجون من النار ٠

الجمهوريـــــــة ١٩٨٨/١١/٢٦ ٠

- مرافعه النيابة اليوم فى قضية الناجون من النار ٠

الاهـــــــــــرام ١٩٨٨/١١/٢٧ ١

- النيابة تبدأ مرافعتها فى قضية الناجون من النار ٠

الاخبــــــــــار ١٩٨٨/١١/٢٧ ٢

- النيابة العامه بدأت مرافعتها امس فى قضية الاغتيالات السـياسيـــة ٠

حمـــدى شـــفيق الوفـــــــــد ١٩٨٨/١١/٢٧ ٤

- فكر التنظيم : تكفير الحاكم و المجتمع و التغيير بالســلاح ٠

جمـــال عقـــل الجمهوريـــــــة ١٩٨٨/١١/٢٧ ٦

- النيابة تواصل مرافعتها اليوم فى قضية الناجون من النار ٠

الاخبــــــــــار ١٩٨٨/١١/٢٨ ١

- المدعى العام المصرى : الناجون من النار خططوا لاغتيال زكى بدر .

	القبس	١٩٨٨/١١/٢٨	٤٥٠

- النيابة توضح منهج الناجون من النار .

	الجمهورية	١٩٨٨/١١/٢٨	٤٥١

- استكمال مرافعه النيابة اليوم .

سهام عبد العال	مايو	١٩٨٨/١١/٢٨	٤٥٢

- النيابة تناقش فكر المتهمين فى ضوء المفاهيم الصحيحة للاسلام .

سمير السروجى	الاهرام	١٩٨٨/١١/٢٩	٤٥٣

- النيابة تطالب بتحريك الدعوى الجنائية ضد الشيخ صلاح ابو اسماعيل .

حمدى شفيق	الوفد	١٩٨٨/١١/٢٩	٤٥٥

- ما بين الناجون من النار .. و ثورة مصر .

	الشعب	١٩٨٨/١١/٢٩	٤٥٧

- محاكمه الشيخ صلاح ابو اسماعيل جنائيا باعتباره محرضا للمتهمين .

محمد زعزع	الاخبار	١٩٨٨/١١/٢٩	٤٥٩

- النيابة تطلب تحريك الدعوى الجنائية .

	الاهرام	١٩٨٨/١١/٢٩	٤٦٠

- فى قضية الناجون من النار النيابة تواصل مرافعاتها اليوم .

جمال عقل	الجمهورية	١٩٨٨/١١/٣٠	٤٦١

- المحامى العام : افراد التنظيم ارتكبوا احداثا اتسمت بالدمويه و العنف .

علاء رزق	الاخبار	١٩٨٨/١٢/١	٤٦٢

- النيابة تطالب باعدام ١٥ متهما والمؤبد للباقين .

	الاهرام	١٩٨٨/١٢/١	٤٦٤

- النيابة تطالب باعدام ١٥ متهما ٠

القبـــــــــــس ١٩٨٨/١٢/١ ٦٥

- استئناف محاكمه الناجون من النار ٠

القبـــــــــــس ١٩٨٨/١٢/١ ٦٦

- النيابة تطالب باعدام ١٥ من تنظيم الناجون من النار ٠

السياســــــــه ١٩٨٨/١٢/١ ٦٧

- النيابة تطالب بالاعدام لـ ١٥ متهما والاشغال الشاقة المؤيدة لـ ١٨ متهما ٠

الاخبـــــــــار ١٩٨٨/١٢/١ ٤٦٨

- طلب الاعدام لـ ١٥ في قضية الاغتيالات السياسية في مصـــر ٠

الشـــرق الاوســـط ١٩٨٨/١٢/١ ٤٦٩

- المحامي العام يتحدث عن جرائم التنظيم و حكم القانون فيها ٠

ســمير الســروجي الاخبـــــــــار ١٩٨٨/١٢/١ ٤٧٠

- استكمال مرافعه النيابة غدا في قضية الناجون من النار ٠

الاخبـــــــــار ١٩٨٨/١٢/٢ ٤٧٢

- اسرار محاولة اغتيال مكرم محمد تكشفها النيابة ٠٠ غدا ٠

لبيبــة شـــاهين المســـــــاء ١٩٨٨/١٢/٤ ٤٧٣

- رئيس النيابة يتحدث عن ادوار المتهمين في القضية ٠

ســمير الســروجي الاهـــــــــرام ١٩٨٨/١٢/٤ ٤٧٤

- النيابة تواصل عرض اعترافات المتهمين في قضية الاغتيالات السياســـة ٠

الوفـــــــــــد ١٩٨٨/١٢/٤ ٤٧٦

- الناجون من النار يطالبون بمعاملتهم مثل حاتم ذو الفقار ٠

الوفـــــــــــد ١٩٨٨/١٢/٤ ٤٧٧

- النيابة : اعترافات يسرى عبد المنعم قلب نظام الحكم واقامه جيش اسلامى .

جمال عقل

الجمهوريه ١٩٨٨/١٢/٤ ٨٠

- استمرار مرافعه النيابة فى قضية الناجون من النار .

الاخبار ١٩٨٨/١٢/٤ ٩٠

- استمرار مرافعه النيابة فى قضية الناجون من النار .

الاخبار ١٩٨٨/١٢/٥ ١٠

- النيابة تستأنف مرافعتها اليوم .

جمال عقل

الجمهوريه ١٩٨٨/١٢/٥ ٨٢

- النيابة تروى اعترافات عادل موسى فى محاولة اغتيال مكرم محمد أحمد !

جمال عقل

الجمهوريه ١٩٨٨/١٢/٦ ٨٣

- القاهرة : تأجيل محاكمه الناجون من النار ليوم الخميس .

السياسه ١٩٨٨/١٢/٦ ٤٠

- اعترافات تفصيلية للمتهم الثالث تؤكدها الادله واشرطة الفيديو .

سمير السوجى

الاهرام ١٩٨٨/١٢/٦ ٥٠

- النيابة تطالب باعدام الاربعه المشتركين فى تنفيذ الاغتيالات .

الاخبار ١٩٨٨/١٢/٦ ٨٧

- الاعدام للمتهمين الاربعه .

الاخبار ١٩٨٨/١٢/٦ ٨٩

- النيابة تكرر مطالبتها باعدام المتهمين الاربعه الاوائل فى قضية الاغتيالات السياسية .

حمدى شفيق

الوفد ١٩٨٨/١٢/٦ ٩٠

- اسرار جديدة .. فى مرافعات الدفاع .

النور ١٩٨٨/١٢/٧ ٢

- النيابة تواصل مرافعتها اليوم فى قضية الناجون من النار ٠

الاهـــــــرام ١٩٨٨/١٢/٨ ٣

- استمرار مرافعات النيابة فى قضية الناجون من النار ٠

الاخـــــــار ١٩٨٨/١٢/٨ ٤

- استمرار مرافعه النيابة فى قضية الناجون من النار ٠

محمـــد زعـــزع — الاخبـــــار ١٩٨٨/١٢/٩ ١٥

- النيابة تشرح اعترافات الجناح الفكرى للتنظيم ٠

الجمهوريـــــه ١٩٨٨/١٢/٩ ٦

- تفاصيل الوقائع وادلة الاثبات ضد ١١ متهما فى الدعوى ٠

حمــدى شـــفيق — الوفـــــد ١٩٨٨/١٢/٩ ٧

- النيابة تتناول موقف المتهمين بايواء قادة الجناح العسكرى ٠

ســمير السروجى — الاهـــــرام ١٩٨٨/١٢/٩ ٩

- النيابة : المتهمون اباحوا السرقه لتنفيذ معتقداتهم ٠

الجمهوريـــــه ١٩٨٨/١٢/١١ ٠١

- النيابة تواصل مرافعتها فى قضية الاغتيالات السيا سيـــة ٠

مجـــدى حلمـــى — الوفـــــد ١٩٨٨/١٢/١١ ٢

- الادعاء ينتهى اليوم من قضية الناجون من النار ٠

الاهـــــرام ١٩٨٨/١٢/١١ ٣

- انتهاء مرافعات النيابة اليوم فى قضية الناجون من النار ٠

عـــلاء رزق — الاخبـــــار ١٩٨٨/١٢/١١ ٥

- النيابة تختتم مرافعتها ٠٠ مرافعه الدفاع ٧ يناير ٠

الجمهوريـــــه ١٩٨٨/١٢/١٢ ٧

- ظهر بعض المتهمين فى محاكمات تنظيم الناجون من النار ٠

روز اليوسف ١٩٨٨/١٢/١٢ ٨

- الدفاع يبدأ المرافعه يوم ٧ يناير والنيابة تختتم مرافعتها السبت القادم ٠

حمدى شفيق الوفد ١٩٨٨/١٢/١٢ ٩

- الدفاع عن المتهمين يبدأ ٧ يناير ٠

الاخبار ١٩٨٨/١٢/١٢ ١٠

- الدفاع يبدأ مرافعته ٧ يناير ٠

سمير السروجى الاهرام ١٩٨٨/١٢/١٣ ١١

- تنتظر محكمه امن الدولة العليا طوارئ يوم السبت القادم ٠

النور ١٩٨٨/١٢/١٤ ١٢

- النيابة تستكمل مرافعتها غدا فى قضية الناجون من النار ٠

الاخبار ١٩٨٨/١٢/١٦ ١٣

- النيابة تختتم مرافعتها اليوم فى قضية الاغتيالات السياسية ٠

الوفد ١٩٨٨/١٢/١٧ ١٤

- النيابة تستكمل مرافعتها فى قضية الناجون من النار ٠

محمد زعزع اخبار اليوم ١٩٨٨/١٢/١٧ ١٥

- الجندى يطالب باعدام اعضاء الناجون من النار ٠

القبس ١٩٨٨/١٢/١٨ ١٦

- الجندى : الارهاب شريعه الجبناء ٠٠ الاغتيال السياسى ٠٠ وبال على الامه كلها ٠

جمال عقل الجمهوريه ١٩٨٨/١٢/١٨ ١٧

- النيابة تنهى مرافعتها فى قضية الناجون من النار ٠

الاخبار ١٩٨٨/١٢/١٨ ١٩

- النيابة العامه انهت مرافعاتها امس فى قضية الاغتيالات السياسية .

حمدى شفيق	الوفد	١٩٨٨/١٢/١٨	١

. النيابة العامه تختتم مرافعتها فى قضية الناجون من النار .

	الاهرام	١٩٨٨/١٢/١٨	٢

- الحبس ٦ اشهر لـ ٦ متهمين فى قضية الناجون من النار .

انتصار النمر	المساء	١٩٨٨/١٢/١٩	٣

- المرافعات فى قضية الناجون من النار تبدأ السبت القادم .

حسين وفا	السياسى	١٩٨٩/١/١	٤

. الدفاع بدأ مرافعاته فى قضية الناجون من النار .

	الاخبار	١٩٨٩/١/٨	٥

- بدأت مرافعات الدفاع امس .

جمال عقل	الجمهوريه	١٩٨٩/١/٨	٦

- غدا .. بدء مرافعه الدفاع فى قضية الاغتيالات السياسية .

	الوفد	١٩٨٩/١/٨	٧

- المتهمون يطالبون المحكمه بمعاملتهم مثل المتهمين فى قضية ثورة مصر .

مجدى حلمى	الوفد	١٩٨٩/١/٨	٨

- استكمال مرافعه الدفاع فى قضية الناجون من النار .

	الاخبار	١٩٨٩/١/٩	١

- الدفاع يواصل مرافعاته فى الشق العام من القضية .

سمير السروجى	الاهرام	١٩٨٩/١/١٠	٢

. المتهمون يطالبون بسرعه الفصل فى القضية وعقد جلسات مسائية .

	الوفد	١٩٨٩/١/١٠	٣

- غدا مواصله الدفاع فى الناجون من النار .

الاخبـــــــــار ١٩٨٩/١/١٠ ٣٥

- استمرار مرافعه الدفاع فى قضية الناجون من النار .

الاخبـــــــــار ١٩٨٩/١/١١ ٣٦

- مناقشه بين الدفاع والمحكمه حول حدود حق الدفاع فى قضية الناجون من النار .

الاهـــــــــرام ١٩٨٩/١/١٢ ٣٧

- استمرار مرافعه الدفاع فى قضية الناجون من النار .

الاخبـــــــــار ١٩٨٩/١/١٢ ٥٣٨

- مشـاده بين رئيس المحكمه .. ومحام .

الجمهوريـــــــه ١٩٨٩/١/١٢ ٥٣٩

- مناقشات ساخنه بين الدفاع وهيئة المحكمه فى قضية الاغتيالات.

حمـــدى شـــفيق الوفـــــــد ١٩٨٩/١/١٢ ٥٤٠

- الدفاع يترافع يوميا فى قضية الناجون من النار .

ســمير الســروجى الاهـــــــــرام ١٩٨٩/١/١٥ ٥٤١

- المحكمه تواصل سماع الدفاع فى قضية الناجون من النار .

الاخبـــــــــار ١٩٨٩/١/١٥ ٥٤٢

- مرافعه الدفاع يوميا فى قضية الناجون من النار .

الجمهوريـــــــه ١٩٨٩/١/١٥ ٥٤٣

- الدفاع فى قضية الاغتيالات يؤكد تزوير محاضر الشرطة وتناقضها .

حمـــدى شـــفيق الوفـــــــد ١٩٨٩/١/١٦ ٥٤٤

- الدفاع ينفى وجود تنظيم باسم الناجون من النار .

الاهـــــــــرام ١٩٨٩/١/١٧ ٥٤٦

ـ تأجيل الناجون من النار لجلسه ٢٣ يناير ٠

٥٤٧ ١٩٨٩/١/١٧ الاخبـــــار

ـ الدفاع عن المتهمين فى قضية الاغتيالات ينفى وجود تنظيم باسم الناجون من النار ٠

٥٤٨ ١٩٨٩/١/١٧ الوفـــــد

حمدى شفيق

ـ ازمه بين المحكمه و المحامين بسبب مرافعات الدفاع ٠

٥٥٠ ١٩٨٩/١/١٨ النـــــور

ـ تأجيل قضية الاغتيالات السياسية الى ٧ فبراير لمرض رئيس المحكمه ٠

٥٥١ ١٩٨٩/١/٢٤ الوفـــــد

ـ الدفاع يطلب اعاده استجواب المتهمين ٠

٥٥٢ ١٩٨٩/١/٢٥ النـــــور

حمدى البصير

ـ الدفاع يواصل اليوم مرافعاته فى قضية الناجون من النار ٠

٥٥٣ ١٩٨٩/٢/٨ الاهـــــرام

ـ مرافعه الدفاع اليوم فى قضية الناجون من النار ٠

٥٥٤ ١٩٨٩/٢/٨ الاخبـــــار

ـ الدفاع يواصل مرافعاته فى الشق العام ٠

٥٥٥ ١٩٨٩/٢/٩ الاهـــــرام

ـ الدفاع يواصل مرافعاته فى قضية الناجون من النار ٠

٥٥٦ ١٩٨٩/٢/٩ الاخبـــــار

ـ محاكمه ٥ متهمين باحداث شغب فى سجن طره ٠

٥٥٧ ١٩٨٩/٤/١٤ الاخبـــــار

ـ الدفاع عن المتهمين فى قضية الاغتيالات يهاجم زكى بدر ٠

٥٥٨ ١٩٨٩/٢/١٤ الوفـــــد

- متى يصدر قرار الاتهام الجديد فى قضية تعذيب اعضاء الجهاد ؟!

الـنـــــــــور ١٩٨٩/٢/١٥ ٦٠

- النيابة نفذت قرارات المحكمه حول شكاوى المتهمين .

جمـــال عقـــل الجمهوريـــــة ١٩٨٩/٢/١٩ ٦١

- المحكمه تواصل سماع مرافعه الدفاع فى قضية الاغتيالات السياسيـــة .

الوفـــــــد ١٩٨٩/٢/١٩ ٦٢

- الدفاع ببطلان التحقيقات فى قضية الناجون من النار .

الاخبـــــــار ١٩٨٩/٢/١٩ ٦٤

. المحامون يدفعون ببطلان جميع التحقيقات فى قضية الاغتيالات .

حمـــدى شـــفيق الوفـــــــد ١٩٨٩/٢/٢٠ ٦٥

- الدفـاع فى قضية الاغتيالات السياسيـة يؤكد : الفاعل الحقيقى مازال مجهولا حتى الان .

الـنـــــــــور ١٩٨٩/٢/٢٢ ٦٨

. مرافعات الدفاع فى قضية الناجون من النار .

الجمهوريـــــه ١٩٨٩/٢/٢٦ ٦٩

. الدفاع عن المتهمين فى قضية الاغتيالات يندد بممارسات الشرطه فى منطقه عين شمس .

حمـــدى شـــفيق الوفـــــــد ١٩٨٩/٢/٢٨ ٧٠

. استئناف مرافعه الدفاع فى قضية الناجون من النار .

الجمهوريـــــه ١٩٨٩/٨/٢٩ ٧٢

. بيان العلماء وثيقه فى محاكمه الناجون من النار .

الجمهوريـــــه ١٩٨٩/٣/١ ٧٣

- الوفد تنشر تقارير طبية بارقام مزيفه .

الجمهوريـــــه ١٩٨٩/٣/٢ ٧٤

- معلومات جريده الوفد لا تمس الحقيقه .

عــلاء رزق	الاخبــــــــار	١٩٨٩/٣/٢	٧٦

- الحقيقه هى ما يعانيه الشعب و ما يراه الناس فى الشــوارع .

	الوفــــــــد	١٩٨٩/٣/٣	٧٧

- استئناف مرافعه الدفاع فى قضية الناجون من النار .

	الاخبــــــــار	١٩٨٩/٣/٥	٧٨

- الدفاع و المتهمون فى قضية الاغتيالات السياسيه يؤكدون صحه ما نشرته "الوفد" .

حمــدى شــفيق	الوفــــــــد	١٩٨٩/٣/٥	٧٩

- بيان علماء المســلمين وثيقه فى قضية الناجون من النار .

	الاخبــــــــار	١٩٨٩/٣/٧	٨١

- الادعاء يقدم بيان علماء المسلمين الى المحكمه فى قضية الناجون من النار .

	الاهـــــــرام	١٩٨٩/٣/٧	٠٨٢

- تكثيف الجلسات لسماع مرافعه الدفاع .

	الجمهوريـــــه	١٩٨٩/٣/١٢	٠٨٣

- اعتذار ١٠ متهمين عن عدم حضور الجلســة .

جمــال عقــــل	الجمهوريـــــه	١٩٨٩/٣/١٤	٥٨٤

. استمرار قضية الناجون من النار خلال فتره اقامه المعرض .

	الاخبــــــــار	١٩٨٩/٣/١٤	٥٨٥

- الدفاع يواصل مرافعاته غدا فى قضية الناجون من النار .

	الاخبــــــــار	١٩٨٩/٣/١٧	٥٨٦

- الاستماع للدافاع عن المتهم الثالث .

	الجمهوريـــــه	١٩٨٦/٣/١٩	٥٨٧

- الناجون من النار اعتذار ٩ متهمين عن حضور الجلسة .

الجمهورية ١٩٨٩/٣/٢٨ ٨٨

- لم يحضر احد !!

الاخبار ١٩٨٩/٤/١١ ٥٨٩

- مرافعات الدفاع لقضية الناجون من النار تنتهى قبل العيد .

الاخبار ١٩٨٩/٤/٢٤ ٥٩٠

- النيابة تعقب على الدفاع فى قضية الناجون من النار .

الاخبار ١٩٨٩/٤/٢٥ ٥٩١

- انتهاء مرافعات الدفاع فى قضية الاغتيالات .

حمدى البصير

النور ١٩٨٩/٥/٣ ٥٩٢

- الدفاع فى قضية الناجون من النار يواصل مرافعاته امام المحكمه غدا .

الاهرام ١٩٨٩/٥/١٢ ٥٩٣

- تعقيب النيابة غدا فى قضية الناجون من النار .

الاخبار ١٩٨٩/٥/١٤ ٥٩٤

- المحكمه تنتقل الى الخرقانيه فى حضور بعض الشهود .

سمير السروجى

الاهرام ١٩٨٩/٥/١٤ ٥٩٥

- معاينه منزل المتهم الاول فى قضية الناجون من النار .

الاخبار ١٩٨٩/٥/١٥ ٥٩٦

- غدا .. معاينه مقر اجتماعات الناجون من النار بالخرقانيه .

جمال عقل

الجمهوريه ١٩٨٩/٥/٢١ ٥٩٧

- معاينه مخبأ المتهمين فى قضية الناجون من النار .

الاخبار ١٩٨٩/٥/٢٢ ٥٩٨

- محكمه امن الدوله العليا تعايــن وكر المتهمين فى الناجون من النار بالخرقانيه ٠

جمــــال عقــــل	الجمهوريـــــــــه	١٩٨٩/٥/٢٣

المحكمه تعاين وكر المتهمين فى الخرقانيه ٠

	الاخبـــــــــار	١٩٨٩/٥/٢٣

-المحكمه تعاين مخبأ المتهمين الخرقانيه ٠

سـمير السروجى	الاهـــــــــرام	١٩٨٩/٥/٢٣



المصدر : الـــــــوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ يوليو ١٩٨٨

مفاجأة فى قضية الاغتيالات السياسية :

الشهود يؤكدون : المتهمون خططوا لاغتيال

رفعت المحجوب وزكى بدر !!

نهم الـ ٢٥ للمحكمة : عذبونى وهددونى

بتلفيق تهمة قتل الرئيس الأمريكى كيندى !!

وسط اجراءات امنية مشددة ، فرضتها اجهزة الامن على قاعة محكمة امن الدولة العليا طوارىء بمدينة نصر واصلت امس محكمة امن الدولة العليا سماع شهود الاثبات فى قضية الاغتيالات السياسية تعرض الصحفيون والمحامون للتفتيش الذاتى من قبل رجال اجهزة الامن التى فرضت حول القاعة وداخلها ، حيث انتشرت اعداد كبيرة من جنود فرق الكاراتيه داخل وخارج قاعة المحكمة اكد الشهود امس ان المتهمين كانوا يعتزمون اغتيال الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب واللواء زكى بدر وزير الداخلية كما قاموا بارسال خطابات تهديد لهما .

وكانت المحكمة عقدت جلستها فى الساعة العاشرة والنصف من صباح امس برئاسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين سيد جاد وفؤاد سلطان ، وبحضور محمد عرفة رئيس النيابة وهشام اسماعيل واحمد الشريف وسامى شومان وكلاء النيابة ، وفى بداية الجلسة اثبتت النيابة حضور جميع المتهمين ماعدا المتهمين الهاربين واثبتت اعتذار المتهمين اسماعيل عبدالحميد محمود واحمد محمد رزق عن حضور الجلسة لمرضهما المفاجىء . واستدعت المحكمة الشاهد رقم ٥٢ الرائد نشات عبدالمعطى بمباحث امن الدولة والذى قرر انه قد صدر قرار اعتقال من وزير الداخلية باعتقال المدعو حسنى يوسف ابودنيا فى يوم ٢٣ اغسطس من العام الماضى . وانه صدرت له الاوامر بضبطه بمنزله بروض الفرج ، وفى فجر اليوم التالى اصطحبت القوة وتوجهنا الى منزله فلم نعثر عليه وفى يوم ٢٥ ضبطت المتهم امام المستشفى التعليمى بالساحل

واضاف الشاهد ان المتهم قرر له اثناء مناقشته انه هناك علاقة تربطه بالمتهمين مجدى الصفتى ومحمد كاظم وبعض المتهمين من خلال اللقاءات الدينية التى كان يحاضر فيها «الصفتى» فى مسجد الهدى بروض الفرج

واكد الشاهد ان المتهم سافر إلى الاردن فى عام ١٩٨٤ وعاد فى عام ١٩٨٦ وهناك تعرف على شخص يدعى محمد فتحى الجندى ، والذى عرفه على محمد كاظم وقال إن المتهم قرر له فى التحقيقات ان كاظم جاء اليه عقب محاولة اغتيال ابوباشا واخبره بانه الذى نفذ الحادث وكان معه يسرى عبدالمنعم .

واكد الشاهد إنه ابلغ بامر الاعتقال تليفونيا وان المتهم لم يقاومه كما لم يعثر على اى شىء فى منزله . وانه لا يعرف إذا كان المتهم ينتمى إلى هذا التنظيم ام لا وإنما ماموريته كانت هى القبض عليه فقط .

وبعد انتهاء الشاهد طلب المتهم محمد حسنى ابودنيا التعقيب قائلا انهم بعد القبض علىّ اخذونى إلى مبنى مباحث امن الدولة بلاظوغلى وتعرضت هناك لتعذيب وحشى وهم يسالوننى اين المتهمون الهاربون ؟ وانا لا اعرف اى واحد منهم ، كما قاموا بتهديدى باحضار ابى وامى وتعذيبهما امامى اذا لم اعترف وقاموا بتعذيبى حتى اجبرونى على الاعتراف بانى قتلت «كيندى» الرئيس الامريكى السابق وطالبنى الضابط الذى قام بتعذيبى ، بان اختار دورا فى هذه القضية حتى تعرض على النيابة ومفاجا بالعديد من التهم

تابع الجلسة :
مجدى حلمى

وفور انهاء تعليقه طالب الدفاع من المحكمة ان توقف المهزلة التى بالخارج حيث تعرضوا لتفتيش ذاتى

واستدعت المحكمة الشاهد رقم ٥٦ ، الرائد عادل علوان بأمن الدولة بالبحيرة والذى ذكر ان معلوماته افادت ان المتهمين محمد على عبدالمجيد الصوفانى ، وعبدالمجيد على عبدالمجيد الصوفانى ، وعادل فتح الله الصوفانى على علاقة بالمتهمين الهاربين بعد احداث «الخرقانية» وفى أحداث الاغتيالات ، وبناء على هذه المعلومات صدر امر اعتقال لعبدالمجيد على الصوفانى . وفور ضبطه فى منزله عثرنا على رسالة مكتوبة بالخط الاحمر مضمونها «ان ما حدث بالخرقانية من مهاجمة الاخوة المسلمين وما تبع ذلك من عمليات اعتقال وتعقب اجهزة الطغاة لإخواننا المجاهدين وما تفرضه علينا العقيدة فى الجهاد . فقررت إعادة النظر فى موضوع الزواج . ابنتك طالق» وعندما سالته لمن مرسل هذا الخطاب اخبرنى انه ترسل «لحماه» واكد الشاهد أن المتهم تعرف على قيادات التنظيم من خلال أحمد يعقوب ومحمد ابوخشبة . وانه عرفه على شخص يدعى «المنصور» والذى عرفه فيما بعد أنه مجدى الصفتى . كماصدر قرار آخر باعتقال عادل فتح الله الصوفانى وان الثلاثة قاموا بإيواء كل من مجدى الصفتى وعبدالله حسن أبوالعلا فى قرية «سيد» بالبحيرة كما ان دورهم كان فى التنظيم وعمليات الاغتيالات هو مراقبة منزل الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب وارسال خطابات التهديد له . وأنهم أثناء ذهابهم لمراقبة منزله شاهدوا اللواء حسن أبوباشا وزير الداخلية الاسبق أمام منزله واراد مجدى الصفتى القيام باغتياله إلا أنهم منعوه لأنهم كانوا يستقلون سيارته الخاصة كما اكد الشاهد انهم قاموا بمراقبة منزل اللواء زكى بدر وزير الداخلية . كما ارسلوا له العديد من خطابات التهديد واكد الشاهد انه اثناء القبض عليه لم يقم بمقاومة السلطات كما اقروا له بانه اوى مجدى الصفتى والذى حرضهم باحداث الخرقانية واشتركا مع .... الصناع وقاموا بنقله الى قرية بحورى بالبحيرة ثم نقلوه الى قرية «سيد»

ورفعت الجلسة لصلاة الظهر . ثم عادت للانعقاد مرة أخرى وفور استئناف الجلسة وقعت مشادة بين ممثل النيابة والدفاع حينما اعترضت النيابة على صياغة سؤال وجهه سيد عبدالفتاح المحامى إلى الشاهد حول تعذيبه للمتهم . فتدخلت المحكمة واثبتت السؤال . كما جاء فى تحقيقات النيابة واعترض الدفاع متهما النيابة بالاجابة على السؤال واستطاعت المحكمة احتواء الموقف ونفى الشاهد قيامه بتعذيب المتهم . وطالب الدفاع بتحويل موكله إلى الطب الشرعى لأنه به آثار تعذيب ظاهرة واثبتت النيابة أنها قامت بالكشف الطبى على جميع المتهمين عقب التحقيقات

وفور انتهاء أقوال الشاهد علق المتهم محمد على عبدالمجيد الصوفانى ، قائلا وانه لم ير الشاهد ابدا قام بتسليم نفسه الى مباحث أمن الدولة والتى قامت بترحيله إلى لاظوغلى وسالوه عن مكان مجدى الصفتى وقال المتهم انه تعرض لتعذيب وحشى لاكراهه على تحديد مكان الصفتى أكد المتهم أنه تعرض للتعذيب بالصعق بالكهرباء كماقاموا باعطائه جرعة «هيروين» وهددوه بحقنة بميكروب الايدز

وقدم الدفاع شهادة صادرة من كلية هندسة عين شمس جاء بها ان المتهم المزمل محمد ابراهيم يعمل بوظيفة مدرس مساعد بقسم الفيزياء

استدعت المحكمة الشاهد رقم ٥٣ ... محمود سيد شعراوى بامن الدولة



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٢ يوليو ١٩٨٨

الذى ذكر انه فى يوم ٥ سبتمبر صدر أمر اعتقال للمتهم عماد سالم وانتقل الى منزله بحى روض الفرج ومعه القوة فى الساعة الثانية عشرة ظهراً . وقابلته فى منزله والقيت القبض عليه وفى الطريق تحدثت معه وأخبرنى انه على صلة وثيقة بعبدالله حسين أبوالعلاء وشعبان فتوح وعماد حسنى وانه تعرف عليهم من خلال الصلاة سويا فى مسجد مكارم الاخلاق . وانه فوجىء فى شهر ابريل الماضى بحسين أبوالعلاء يعرض عليه فكرا جديدا وان المتهم اجبره انه رفض فى البداية هذا الفكر ولكن اقتنع به بعد عدة جلسات معهم . وأكد الشاهد ان دور المتهم هو مراقبة منازل كل من الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب واللواء زكى بدر وزير الداخلية واللواء عبدالحليم موسى مدير مصلحة الامن العام السابق ولكنه أخبرهم بفشله فى ذلك لتشديد الحراسة عليهم . وبعد حادث «الخرقانية» قال لى المتهم انه جاء اليه عماد حسن واخبره انه قام باخفاء مجدى الصفتى ومحمد كاظم ويسرى عبدالمنعم فى منزل شقيقه بوراق العرب .

وأكد الشاهد انه أبلغ بقرار اعتقاله عن طريق التليفون من قبل رؤسائه بمباحث أمن الدولة وانه لم يواجه أى مقاومة من المتهم . كما انه سمح لى بتفتيش المنزل والمكان الذى كان متواجدا فيه

وفى نهاية الجلسة قررت المحكمة تاجيل نظر القضية الى جلسة الثلاثاء ٢ اغسطس القادم . لمواصلة سماع شهود الاثبات فى القضية



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٥ يوليو ١٩٨٨

١٥٠ متهما بالانتماء لفكر «الناجون من النار»

يعلن المستشار جمال شومان النائب العام بعد عطلة عيد الاضحى قرار الاتهام فى قضية الانتماء الى جماعة «الناجون من النار» ويشمل قرار الاتهام ١٥٠ شخصا وتوجه اليهم النيابة تهمة الانتماء الى جماعة معادية للسلطة ونشر فكر متطرف



الناجـــون من النــــار :

المحكمة شاهد ت اعترافات المتهمين بالفيديو

كتب : ابراهيم ابوكيلة :

واصلت محكمة امن الدولة العليا امس نظر قضية الناجون من النار المتهم فيها ٣٣ منهما حاولوا اغتيال اللوائين حسن ابوشا والنبوى اسماعيل وزيرى الداخلية السابقرن والكاتب الصحفى مكرم محمد احمد ..

استمعت الى شهادة شاهد اثبات فى القضية واستمعت الى اشرطة الفيديو التى تتضمن اعترافات المتهمين فى القضية ..

عقـــدت جلسة امس برئـــاسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان بحضور محمد عرفة رئيس النيابة وهشام اسماعيل واحمد الشريـــف وسامى شومان وكلاء النيابة بامانة سر محمـود ابوحمد وطاهر محرم ومحمود عبدالعظيم ..

استمعت المحكمة الى نضال محمود طالب بكلية الحقوق كشاهد اثبات قال انه كان يمر بميدان باب اللوق اثناء واقعة مكرم محمد احمد فاصابته شظيتان واضاف انه لم يشاهد الجناة او السيارة مرتكبة الحادث .

وشاهدت المحكمة والمحامـــون والصحفيون داخل قاعة المحكمـــة شرائط الفيديـــو الـــمسجل عليهـــا اعترافات المتهمين يسرى عبدالمنعم على نوفل وعادل موسى عطية اللذين اعترفا تفصينيا بارتكابهما الحوادث وشرحا فيها ا كيفية قيامهما بمحاولات اغتيال مكرم محمد احمـــد وحسن ابوباشا والنبوى اسماعيل وكيفية هروبهما مع زملائهما د مجـــدى الصفتى ومحمد كاظم وعبدالله حسين ابوالعلا من منزل الصفتى بالخرقانية .

وطالبت النيابة بعد مشاهدة اشرطة الفيديو التى استمرت لمدة ساعتين بان تاخذ المحكمة راى المتهمين يسرى عبدالمنعم وعادل موسى فى التسجيلات ولكن المتهمين رفضا ان يدليا باية اقوال الا فى حضور محاميهما .. وفى نهاية الجلسة قررت المحكمة التاجيل لجلسة السبت ٦ اغسطس لسماع ٥ من شهود الاثبات .


للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأهرام
التاريخ : ١٣ أغسطس ١٩٩٨

مفاجأة في قضية الناجون من النار :

النيابة تقدم ٣٥٧ منشورا اعدتها قيادات التنظيم

المحكمة تشاهد ٤ أشرطة فيديو لمحاولات الاغتيال

اعلنت النيابة امس في قضية الناجون من النار العثور على ٣٥٧ منشورا في عيادة المتهم الاول الهارب مجدى الصفتى وداخل محل تجارى للمتهم عادل موسى عطية اعدتها قيادات التنظيم وتم ضبط الالة الكاتبة التى استخدمت في طبع المنشورات وبعد ان استمعت المحكمة الى احد الشهود في محاولة اغتيال مكرم محمد احمد رئيس تحرير المصور وشاهدت المحكمة ٤ اشرطة فيديو مثلها المتهمان يسرى عبدالمنعم وعادل عطية لاحداث الخرقانية ومحاولات الاغتيال الثلاث . قررت المحكمة التاجيل لجلسة السبت القادم لسماع باقى الشهود .

تابع الجلسة
سمير السروجى

وكانت المحكمة قد عقدت جلستها برياسة المستشار عمر العطيفي وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان بحضور المستشار ماهر الجندى المحامى العام لنيابات الجيزة ومحمد عرفة رئيس النيابة وهشام اسماعيل واحمد الشريف وكيلى النيابة بامانة سر جمال العسال ومحمود ابو حمد وطاهر محرم وجمال عبدالعظيم ومحمود همام ونبيل عثمان حيث قدم المحامى العام محضرا يتضمن اعتداء المتهم اسماعيل ادهم اسماعيل على احد حراس السجن ، وتم ابلاغ نيابة المعادى للتحقيق . كما قدم ١٧ عددا من مجلة المصور تتضمن مقالات للكاتب الصحفى مكرم محمد احمد ذكر المحامى العام انها هى التى دفعت المتهمين لارتكاب جريمتهم ضده بعد ان فضحت التنظيمات الارهابية امام الراى العام ووصفتها بالارهاب والعنف وطالبت بضرورة التصدى لافكارهم وتطرفهم كما قدم المحامى العام ٣٥٧ منشورا ضبطت لدى المتهمين مجدى الصفتى وعادل موسى عطية وقررت المحكمة ضم اعداد مجلة المصور للف الدعوى .

وعقب ذلك دارت مناقشة مثيرة بين الدفاع والنيابة حيث تساءل المحامون : لماذا لم ينل المتهمون من الصحفيين وهم اكثر ضراوة في الهجوم على المتطرفين من مكرم محمد احمد الذى هاجم الناصريين والشيوعيين واليساريين ويتساءل الدفاع لماذا لا يكون احد هذه التنظيمات وراء محاولة اغتياله ورد المحامى العام بأن النيابة ترفض ان يخوض اى انسان في حق النيابة العامة . التى تركت للقضاء ان يقول كلمته في هذه الدعوى واضاف انه يبدو ان بعض الدفاع لم يقرا تحقيقات الدعوى فقد كشف المتهم يسرى عبدالمنعم في اعترافاته ان التنظيم كان ينوى اغتيال الكاتب الصحفى ابراهيم سعده والكاتب الصحفى احمد بهاء الدين والصحفى على الدالى بالاضافة لاخرين وتدخل رئيس المحكمة وامر بحذف ما جاء على لسان الدفاع في محضر الجلسة وقدم الدفاع اعتذاره للنيابة مؤكدا ان الدفاع يكن كل تقدير للنيابة وهى خصم شريف .


المحامى العام يقدم للمحكمة أعداد مجلة المصور

وعقب ذلك استمعت المحكمة للشاهد نضال محمود احمد في واقعة محاولة اغتيال مكرم محمد احمد فقرر انه اثناء وجوده بمنطقة باب اللوق للتنزه مع ٤ من اصدقائه سمع اصوات اعيرة نارية ظن انها اصوات لمفرقعات واضاف الشاهد انه لم يشاهد مصدر الاعيرة النارية او الحادث او احدا من الجناة ولا السيارة مرتكبة الحادث وانه قد اصيب بشظيتين احداهما في الحاجب الايسر والاخرى في جانبه الايسر وامتنع كل من النيابة والدفاع عن مناقشة الشاهد ثم رفعت الجلسة للاستراحة حيث اعدت القاعة لعرض شرائط الفيديو التى استغرقت ساعة ونصف الساعة .



المصدر : النور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ أغسطس ١٩٨٨

قضية الاغتيالات السياسية .. تدخل مراحلها الحاسمة

كتب ـ على خاطر :

بدأت قضية الاغتيالات السياسية المسماة بقضية الناجون من النار تدخل مراحلها الحاسمة بعد إن انتهت المحكمة من سماع شهود الاثبات الستة والخمسين يوم السبت الماضي.

تستمع محكمة امن الدولة العليا برئاسة المستشار عمر العطيفى يوم ٦ سبتمبر القادم الى شهود النفى فى القضية .

واكد اعضاء هيئة الدفاع عن المتهمين أن شهود النفى سيكشفون مفاجآت جديدة وهامة فى القضية تؤكد ان المتهمين ليس لهم علاقة بحوادث الاغتيالات السياسية التى وقعت فى العام الماضى .

اكد الدفاع على حقه فى عدم تقديم قائمة شهود النفى الا أمام القاضى اثناء انعقاد الجلسة خشية ان تبادر اجهزة

الامن الى اعتقالهم ، ومنعهم من الادلاء بشهادتهم كعادتهم فى قضايا أخرى

عديدة وضرب مثلا على ذلك باحد الشهود فى قضية « الفيديو » الذى جاء الى قاعة المحكمة مكبلا بالاغلال : وعندما سأله القاضى عن الجهة التى كان بها قبل حضوره الجلسة فاجاب انه قادم من السجن مباشرة !!



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : النور

التاريخ : ٣١ أغسطس ١٩٨٨

الشيخ صلاح أبو إسماعيل شاهد النفي في قضية الاغتيالات

كتب - ابراهيم عبد الغني :

تنظر محكمة امن الدولة العليا (طوارىء) برياسة المستشار عمر العطيفي يوم الاربعاء القادم قضية الاغتيالات السياسية المسماة بقضية الناجون من النار .

تتقدم هيئة الدفاع عن المتهمين خلال الجلسة بقائمة شهود النفي في القضية والتي سيكون على راسها الشيخ صلاح أبو اسماعيل الذي سيقوم امام هيئة المحكمة بتقييم فكر المتهمين والمدى الذي يمكن ان يسلكه المسلم في تعامله مع المجتمع من حيث درجات الامر بالمعروف والنهي عن المنكر .

كما ستتضمن قائمة شهود النفي اللواء سمير عيد المفتش السابق بمصلحة السجون كشاهد على وقائع التعذيب التي كان يقوم بها اللواء حسن ابو باشا في السجون خلال عام ١٩٨١ و ١٩٨٢ .

وقد اعد كل محام من هيئة الدفاع قائمة شهود نفي لكل متهم على حده .. على ان يتم اعداد القائمة النهائية في اجتماع بين هيئة الدفاع مكتملة .



المصدر : الـــــوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٥ سبتمبر ١٩٨٨

المحكمة تستمع غدا لشهود النفى فى قضية الاغتيالات السياسية

كتب مجدى حلمى :

تبدأ غدا محكمة امن الدولة العليا طوارىء سماع اقوال شهود النفى فى قضية الاغتيالات السياسية والمتهم فيها ٣٣ شخصا . واكد اعضاء هيئة الدفاع ان شهود النفى سوف يشهدون على الوقائع التى تخص كل متهم ، كما انهم طلبوا سماع شهادة بعض علماء الأزهر للحكم على فكر المتهمين واكدوا ان كل محام اعد قائمة خاصة به من شهود النفى سوف يكشف عن اسمائها قبل بداية الجلسات خوفا من الضغط عليهم من قبل مباحث امن الدولة وبلغ عدد الشهود اكثر من ٣٥ شاهدا . واجتمعت هيئة الدفاع مساء امس للتنسيق فى ترتيب سماع الشهود وتعقد المحكمة جلستها برئاسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين سيد جاد وفؤاد سلطان وبحضور المستشار ماهر الجندى المحامى العام لنيابات الجيزة ومحمد عرفة رئيس النيابة . وكانت المحكمة قد انتهت فى الشهر الماضى من سماع شهود الاثبات فى القضية . كما شاهدت شرائط الفيديو التى فيها تمثيل الجريمة .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأحرار

التاريخ : ٦ سبتمبر ١٩٨٨

اليوم استئناف محاكمة الناجون من النار

تستأنف اليوم محكمة امن الدولة العليا (طوارىء) نظر قضية تنظيم الناجون من النار

تتضمن هذه المرحلة من المحاكمة سماع شهود النفى الذين سوف يقدمهم الدفاع عن المتهمين .. وبعدها سوف تستمع المحكمة الى مرافعات النيابة والدفاع .. وتعقيب كل منهما على الآخر تمهيداً لاصدار الحكم .

تعقد الجلسة برئاسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان بحضور المستشار ماهر الجندى ومحمد عرفة رئيس نيابة الجيزة واحمد الشريف وهشام اسماعيل وسامى شومان وكلاء النيابة .



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ سبتمبر ١٩٨٨

قضية الاغتيالات السياسية :

سماع شهادة المفتى والشيخ أبو إسماعيل حول الرأى الشرعى فى فكر المتهمين

مشادة عنيفة بين الدفاع والنيابة بسبب اعتراض النيابة على سماع شهادة عمر عبدالرحمن

تابع الجلسة :
حمدى شفيق

قررت أمس محكمة امن الدولة العليا إعلان فضيلة المفتى الدكتور محمد سيد طنطاوى والشيخ صلاح ابو إسماعيل عضو مجلس الشعب لحضور جلسة الثلاثاء ١٣ سبتمبر، وسماع رايهما حول فكر المتهمين فى قضية محاولات الاغتيالات السياسية وكلفت المحكمة النيابة والدفاع بإعلان الشاهدين. وكانت المحكمة قد عقدت امس جلستها برئاسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان وأمانة سر حسين طنطاوى وحضور المستشار ماهر الجندى ومحمد عرفة وسامى شومان واحمد الشريف ممثلى النيابة العامة. بدات الجلسة فى الساعة الحادية عشرة إلا ربعاً وتحدث الدكتور عبدالحليم مندور ممثل هيئة الدفاع فاوضح ان الدفاع سيقدم فى نهاية الجلسة قائمة باسماء شهود النفى وان بعضهم سيناقش وقائع محددة تخص كل متهم على حدة، والبعض الآخر سيناقش وقائع عامة منسوبة الى جميع المتهمين ، كما ان من بين الشهود من سيفند الادعاءات الموجهة بشان فكر المتهمين ويقدم راى الاسلام فى القضايا الفكرية والآراء المتطرفة التى نسبتها اجهزة الامن الى المتهمين. واعترضت النيابة على سماع شهادة الشيخ صلاح أبواسماعيل والدكتور عمر عبدالرحمن واتهمتهما بعدم الحياد وانهما يجيزان افكار تنظيم الجهاد.

وتمسك الدفاع بضرورة سماع شهادة الشيخين وابدى الدكتور مندور اسف هيئة الدفاع لموقف النيابة وطعنها فى الشاهدين وهما من علماء الأزهر الشريف. وازاء اعتراض النيابة على سماع شاهدى النفى، اعترض عبدالله حسين المحامى على سماع شهادة المفتى والشيخ جاد الحق على جاد الحق شيخ الأزهر، واسس اعتراضه على انهما موظفان بالدولة يتم تعيينهما بقرار جمهورى، ويتقاضى كل منهما مرتبه من الخزانة العامة، مما يفقدهما صفة الحياد على حد قول المحامى.

مشادة بين النيابة والدفاع

واشتبك الدفاع مع النيابة فى مشادة عنيفة بسبب رفض المحكمة السماح لسيد عبدالفتاح المحامى بالتحدث، وطالبت النيابة بمنع المحامى من الحديث، وتدخل باقى اعضاء هيئة الدفاع لتهدئة زميلهم واحتواء الموقف.

المتهمون ينفون ادعاءات المباحث

وطلب المتهم محمد هاشم ابو خشبة الكلمة فاذنت له المحكمة، وقرر المتهم انه كان يقيم ببلدة القصابى بكفر الشيخ وتبعد ٢٠٠ كيلومتر عن القاهرة، ولم يتعرف على باقى المتهمين الا عقب اعتقاله وايداعه سجن استقبال طرة على ذمة قضية محاولات الاغتيال، وان مباحث امن الدولة كلفت احد مندوبيها بمراقبة وكتابة تقرير اسبوعى عنه، وانهم عرضوا عليه التحدث فى احد برامج التليفزيون ومهاجمة افكار الجماعات الاسلامية فرفض، وكان عقابهم له هو وضعه فى قائمة المتهمين بمحاولات الاغتيال، وانه قد فصل من عمله بالادارة الزراعية بكفر الشيخ عقب اعتقاله مباشرة، كما تعقبت اجهزة الامن زوجته واولاده الثلاثة الى حد منع صرف المقررات التموينية لهم، رغم عدم وجود اية ادلة صحيحة ضده.
وقال المتهم اسماعيل عبدالحميد ان النيابة العامة، ارسلت تقريرها الى الازهر الشريف لإبداء الراى فيما نسبته مباحث امن الدولة الى المتهمين من افكار متطرفة، ونفى المتهم تماماً ما نسب اليه والى زملائه من فكر متطرف، واكد ان كل ما قالوه كان تحت تاثير التعذيب المروع بمبنى مباحث امن الدولة بلاظوغلى، ونفى انهم يكفرون الدولة والحكومة والهيئات التابعة لها، وقرر انهم لا يؤمنون باستخدام العنف لتغيير نظام الحكم كما ادعت اجهزة الامن.

وقال منتصر الزيات المحامى ان الحكم فى قضية الجهاد اثبت ان شهادة الشيخين الدكتور عمر عبدالرحمن وصلاح ابواسماعيل معتبرة، وهما مؤهلان للاجتهاد والافتاء بحكم دراستهما وعملهما بالازهر الشريف، وتتوافر فيهما صفة الحياد اللازمة للشهادة أمام القضاء.

واستنكر الدفاع اعتراض النيابة على سماع شهادة الشيخين وقرر ان اعتراض النيابة العامة بهذا الشكل، امر غريب تهتز معه صورة علماء الأزهر، وهما لا ينافقان الحكومة ويجاهدان بعلمهما فى سبيل الله، كما ان اقوالهما ستخضع فى نهاية الامر لتقدير المحكمة والراى العام، ويمكن دراستها والحكم عليها فى ضوء آراء المفتى وباقى علماء الأزهر الشريف.

ثم قدم الدفاع قائمة باسماء شهود النفى فى القضية وهم مجدى غريب فايد ومحمد طه عبدالعظيم البحيرى وفاروق السيد على عاشور وهم المتهمون الثلاثة الذين اصدر وزير الداخلية قراراً باعتقالهم بعد وقوع محاولة اغتيال اللواء حسن ابو باشا وزير الداخلية الاسبق فى العام الماضى، واعلن وزير الداخلية فى تصريحات للصحف الحكومية انه قد ثبت ارتكابهم لمحاولة اغتيال ابو باشا، وان البصمات التى تم رفعها من مكان الحادث تطابقت مع بصماتهم، وان الشهود قد تعرفوا عليهم، كما عثر معهم على السلاح المستخدم فى الحادث، وانهم قد اعترفوا تفصيلياً بارتكابه، ثم عادت وزارة الداخلية لتنفى مسئوليتهم عن الحادث بعد ضبط المتهمين الذين يحاكمون حاليا (!!)

كما تضم قائمة شهود النفى اللواء سمير عيد مفتش مصلحة السجون السابق ومحمود عرابى وعصام حنفى الدين واحمد زكى وعصام حسنى على وعلى عبدالرازق على وخيرية حسن مبروك وحسنى على حسن ومحمد محمود سالم



وفتح الله زكى فتح الله وشعبان فتوح عفيفى وعبدالرؤوف السيد ابراهيم واشرف السيد ابراهيم ومحمد رشاد ابراهيم - صاحب الكشك المجاور لمنزل ابو باشا واحمد ابراهيم السيد سائق الاتوبيس الذى شهد ضد المتهم مجدى غريب واحمد عبده طه. وفى نهاية الجلسة قررت المحكمة تاجيل القضية الى جلسة الثلاثاء ١٣ سبتمبر المقبل وتكليف الدفاع والنيابة باعلان فضيلة المفتى والشيخ صلاح ابواسماعيل لسماع شهادتيهما بشان فكر المتهمين من الوجهة الشرعية.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ٧ سبتمبر ١٩٨٨

أخبار الحوادث والقضايا

سماع شهادة مفتى الجمهورية والشيخ أبواسماعيل فى قضية الناجون من النار الثلاثاء القادم

تابع الجلسة :

محمد زعزع

علاء رزق

محمد صلاح الزهار

قررت محكمة أمن الدولة العليا طوارىء بالقاهرة تاجيل قضية الناجون من النار لجلسة الثلاثاء ١٣ سبتمبر الحالى لسماع الدكتور محمد سيد طنطاوى مفتى الجمهورية والشيخ صلاح ابواسماعيل عضو مجلس الشعب كشاهدى نفى .. حدثت اكثر من مشادة بين المستشار ماهر الجندى المحامى العام الاول والدفاع حول سماع الدكتور عمر عبدالرحمن كشاهد نفى وصفته النيابة بانعدام المواصفات القانونية والشرعية . لانه سبق أن ابدى رأيه فى فكر الجماعة وأيدهم وانه كان المتهم الاول فى قضية الجهاد .. تقدم النيابة فى الجلسة القادمة تقريرا عن رأى الأزهر فى فكر الجماعة .

عقدت الجلسة الساعة الحادية عشرة الا ربعا .. وأعلن رئيس المحكمة انه تلقى قائمة شهود من الدفاع عن بعض المتهمين وطلب الدفاع تسليم صور اشرطة الفيديو للمحامين .. كما طلب الدفاع اعلان الدكتور عمر عبدالرحمن والشيخ صلاح أبواسماعيل والشيخ جاد الحق على جاد الحق شيخ الأزهر والدكتور محمد سيد طنطاوى مفتى الجمهورية .. واعترض المحامى العام الأول المستشار ماهر الجندى على سماع الدكتور عمر عبدالرحمن وصلاح ابواسماعيل لانعدام المواصفات القانونية للشاهد فيهما .. كذلك انعدام الشروط الشرعية للافتاء فيهما ولا تتوافر فيهما شرطيا العدل والحيده .. وقد سبق لهما أن حبذا الفكر المتطرف الذى لا يتفق مع صحيح الاسلام فى قضية الجهاد وكان عمر عبدالرحمن المتهم الأول فيها .. كما أنه المتهم الأول فى القضية التى أمرت المحكمة بضمها .. وسخنت المشادة بين المحامى العام الأول والدفاع حين أعلن ان النيابة استطلعت اثناء التحقيقات رأى الأزهر الشريف فى مدى اتفاق الفكر الذى يعتنقه المتهمون مع المفاهيم الصحيحة للاسلام .. واضاف ان النيابة تلقت تقريرا بالرد من الأزهر ستقدمه فى الجلسة القادمة .. وقال انه لا اعتراض للنيابة على سماع اقوال كل من سبق سؤالهم فى التحقيقات وصولا الى وجه الحق .

وأثار الدفاع شكاوى المتهمين من عدم تطبيق لوائح السجون عليهم .. ولا تقدم لهم الا وجبة فول واحدة فى اليوم .. وان ادارة السجن منعت دخول الطعام الذى تحضره عائلاتهم لهم .. وطلب المتهم العاشر محمد هاشم ابوخشبة السماح له بالحديث قبل محاميه ولكن المحامى أقنعه بالانتظار حتى ينتهى الدفاع من الرد على النيابة .. وقال الدفاع انه كان على النيابة أن تتريث قبل الاعتراض على سماع شهود نفى .. وثارت مشادة حادة بين المحامى العام والدفاع .. وأمر رئيس المحكمة بحذف العبارة التى اعترضت عليها النيابة من محضر الجلسة .. وقال المحامى انه لم يكن يقصد اهانة النيابة ولن يسمح لنفسه بمجرد التفكير فى اهانة النيابة .. ومرة أخرى حاول المتهم ابوخشبه الحديث ومنعه محاميه ..

وقال عدد من المحامين أن سماع شهادة شيخ الأزهر ومفتى الجمهورية غير مطلوبة لانهما يفقدان شرط الحيدة التى يجب أن تتوافر فى الشاهد .. فهما من موظفى الحكومة .. ويقبضان مرتبهما من خزائن الحكومة .. فلابد أن تكون شهادتاهما لحساب الحكومة ويعبران عن رأيها .

ووقف المتهم العاشر محمد هاشم ابوخشبه وقال انه لم يرتكب جريمة ولم يشترك فى ارهاب .. وانما كل جريمته انه قال لا اله الا الله محمد رسول الله .. وقال المتهم التاسع اسماعيل عبدالحميد



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ٧ سبتمبر ١٩٨٨

أن ما يقال عن رأي الأزهر في فكر الجماعة .. فقد أرسلت النيابة ما شاعت الى الازهر منسوبا الى المتهمين .. وهذا الكلام لا يطابق الواقع .. لأن أحدا لم يناقش المتهمين في فكرهم وهم في حرية لا يحيط بهم ما كانوا فيه من قهر واكراه ..

ورفعت الجلسة للاستراحة مع صلاة الظهر وأعيدت للانعقاد في الثالثة والربع .. وقررت المحكمة التأجيل لجلسة الثلاثاء ١٣ سبتمبر الحالي لسماع شاهدى النفي الدكتور محمد سيد طنطاوى مفتى الجمهورية والشيخ صلاح أبواسماعيل عضو مجلس الشعب .

عقدت المحكمة برئاسة المستشار عمر العطيفي وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان بحضور المستشار ماهر الجندى المحامي العام الاول ومحمد عرفه رئيس نيابة الجيزة الكلية وأحمد شريف وهشام اسماعيل وسامي شومان وكلاء النيابة وحسين طنطاوى مدير الشئون الجنائية وامانة سر جمال العسال ومحمود ابوأحمد وطاهر محرم ووحيد عبدالعظيم .



المصدر : النور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٤ سبتمبر ١٩٨٨

شهادة المفتى أمام محكمة « الناجون من النار » :

من ينكر تطبيق الحدود كافر
الشريعة مطبقة فى مصر .. ولكن !

استمعت محكمة امن الدولة العليا طوارىء برئاسة المستشار محمد العطيفى الى شهادة فضيلة الدكتور محمد سيد طنطاوى مفتى الجمهورية فى اطار نظرها لقضية الاغتيالات السياسية « المسماة بالناجون من النار » امس .

اكد فضيلة المفتى ان من ينكر تطبيق الحدود الاسلامية عن استخفاف بها واستنكار وجحود كافرا .. وقال ان الحدود واجبة التطبيق .. متى توافرت الشروط التى اكد عليها الاسلام .. فمثلا حد السرقة لايطبق الا اذا ثبت بالدليل القاطع ان السارق قد سرق دون حاجة منه لهذه السرقة لتقيم حياته .

قال فضيلة المفتى ان من يعطل تطبيق الحدود بقصد الجحود والاستخفاف مع قدرته على التنفيذ يكون خارجا عن الاسلام ولكن اذا عطل الحاكم تطبيق الحدود ولظروف معينة يراها هو - تقتضيها حالة البلاد لايكون كافرا .. وقد يكون مخالفا او ظالما ، او فاسقا .

قال المفتى : ان الشريعة فى مصر مطبقة فى اجزاء كثيرة لكنها ليست مطبقة فى اجزاء اخرى ، وليس معنى عدم تطبيقها فى بعض الأجزاء ان نقول انها ليست مطبقة فى مصر او ان مصر مجتمع غير اسلامى .. فالشريعة تشمل العبادات والمعاملات ومكارم الأخلاق والسلوك الطيب ، وكذلك الحدود .

واضاف ان الصلاة فى مصر قائمة . ولا احد يمنع الصيام او الزكاة او الحج .. وقال « يقطع لسانى ولا اكفر مسلما ينطق بالشهادتين ، ولا ينكر



المصدر : النور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ سبتمبر ١٩٨٨

امرا معلوما من الدين بالضرورة » .

واكد ان الحاكم في مصر لاينكر امرا معلوما من الدين بالضرورة وقال انه بلغ الى سمعه ان هناك لجانا مكلفة بتنفيذ القوانين من كل مايخالف الشريعة ولم يبلغه احد بالاعذار التي تحول دون تطبيق الحدود .

وقد رفعت الجلسة للصلاة .. لتستانف بعد ذلك سماع باقى شهادة المفتى وسماع شهادة الشيخ صلاح ابو اسماعيل وذلك اثناء مثول الجريدة للطبع

وكانت بداية الجلسة قد شهدت مشادة حادة بين النيابة والدفاع عن المتهمين بسبب تقرير الازهر حول افكار الجماعة المسماه بالناجون من النار .

وقال المستشار ماهر الجندى ممثل النيابة ان تقرير الازهر تصدى لآراء تلك الجماعة محللا لها ، مؤكدا ان المتهمين حبسوا انفسهم على كتب معينة ودرسوا آراء فكر واحد او مفكرين معينين دون دراسة وافية لكل الاراء ، وان المتهمين حكموا على المجتمع بالكفر بينما لايجب الحكم على احد بالكفر لان الايمان في القلب ، كما اشار تقرير الازهر ـ كما قال ممثل النيابة ـ ان المتهمين يعتنقون فكرا اسند الى فكر الخوارج الذين رفعوا شعار « لاحكم الا لله » في وجه على ابن ابى طالب الذى فند شعارهم بانه حق يراد به باطل .

قال ممثل النيابة ان تقرير الأزهر : ان المتهمين قد رموا مصر بالكفر بينما هى مجتمع مسلم بأزهره وعلمائه الأجلاء .

وتساءل التقرير اذا كانت مصر ليست بالمجتمع المسلم فما هو المجتمع الذى يصح ان يطلق عليه اسم مجتمع مسلم .. وقال التقرير ان الدولة الاسلامى لاتقوم بالقوة الا اذا كفر الحكام وحكام مصر ليسوا كفارا ـ

تصدى الدفاع عن المتهمين لما نقله ممثل النيابة عن تقرير الأزهر وقال ان هذا التقرير بنى على اقوال اخذت من المتهمين تحت الأكراه والتعذيب ، وان المتهمين لايكفرون المجتمع ولا يكفرون مسلما ولا يحرمون الوظائف العامة ، او دخول الجيش كما جاء بالتقرير ـ ولا يحرمون الصلاة في المساجد الحكومية ، وان الفكر الذى عرض على لجنة الأزهر لايمثل فكر المتهمين .



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٤ سبتمبر ١٩٨٨

□ قضية « الناجون من النار » :

المفتى : الشريعة الاسلامية مطبقة فى كل العبادات وكثير من المعاملات

يقطع لسانى ولا اكفر مسلما لأن الوصف بالكفر عمل شنيع بشع

● النيابة تودع المحكمة رأى الأزهر فى فكر الناجون من النار

● الدفاع يعترض على التقرير لأنه لم يكن بناء على طلب المحكمة

استمعت امس محكمة امن الدولة العليا (طوارىء) الى شهادة الدكتور محمد سيد طنطاوى مفتى الجمهورية فى قضية الناجون من النار كما قدم المستشار ماهر الجندى المحامى العام الاول التقرير المقدم من الازهر الشريف حول منهج وفكر المتهمين فى القضية وعددهم ٣٣ متهما .

وكانت المحكمة قد عقدت جلستها برياسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان بحضور المستشار ماهر الجندى المحامى العام الاول لنيابات الجيزة ومحمد عرفة رئيس النيابة وهشام اسماعيل وكيل اول

تابع الجلسة :

سمير السروجى



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ سبتمبر ١٩٨٨

النيابة حيث اثبتت النيابة حضور جميع المتهمين عدا المتهمين الهاربين الاول والرابع واعتذر المتهم التاسع عشر حسنى محمود عرفة لمرضه كما قدمت النيابة تقريراً من الطب الشرعى عن نتيجة الكشف الطبى على المتهم صلاح عبدالله وقررت النيابة بانه تم تسليم السيارة لوالد المتهم امين عبدالله جمعه كما تم تسليم شقة المتهم عادل موسى عطية لذويه وعندما اعلن المحامى العام ان النيابة تلقت تقريرا من الازهر الشريف عن ذكر الجماعة اعترض الدفاع على التقرير لانه لم يكن نتيجة قرار من المحكمة . ثم لخص المحامى العام ما جاء فى تقرير الازهر الشريف . وقال المستشار عمر العطيفى رئيس المحكمة ان المحكمة ستستمع لشاهدين هما الدكتور محمد سيد طنطاوى والشيخ صلاح ابو اسماعيل وهما عالمان فاضلان ولن تسمح المحكمة للنيابة والدفاع بالمقاطعة او بتوجيه اى سؤال استفزازى لان الشاهدين فى حماية المحكمة .

ونودى على الدكتور محمد سيد طنطاوى مفتى الجمهورية وبعد ان حلف اليمين سألته المحكمه عن الوظائف التى تقلدها فقال انه حجر ، من كلية اصول الدين سنة ١٩٥٨ وحصل على الدكتوراه عام ١٩٦٦ وعين استاذا بكلية اصول الدين بأسيوط ثم عميدا لها سنة ١٩٧٦ ونقل للقاهرة عام ٨٦ عميدا لكلية اصول الدين ثم عين مفتيا للجمهورية فى اكتوبر ١٩٨٦ . وسأله الدفاع عن مقتضى ما نصت عليه المادة الثانية من الدستور ان الاسلام هو دين الدولة الرسمى فقال فضيلته ان مقتضى هذه المادة ان تعاليم الاسلام هى التى تسير فى الدولة والتى تعمل بمقتضاها وقال ان الدولة تفعل ذلك فعلا فيما يتعلق بالعبادات من صلاة وزكاة وحج وصيام ومكارم الاخلاق واى فرض فرضه الله علينا قائم والدولة تؤيده . والدولة تؤيد مكارم الاخلاق بتجريم الرذائل وكذلك المعاملات وما أراه الآن ان كل ما يتعلق بالاسلام الدولة تؤيده وانا شخصيا اطبق ذلك فى وظيفتى وقال المفتى ان الشريعة الاسلامية تشمل العبادات والمعاملات ومكارم الاخلاق وهذا هو مفهوم الشريعة وحين نتكلم عن الشريعة اقول انها مكارم الاخلاق والدعوى للخير والامر بالمعروف والنهى عن المنكر .. والشريعة مطبقة فى كل العبادات وفى كثير من المعاملات واذا تحددت الجزئيات التى لم تطبق عليها الشريعة ولا يستطيع منكر ان يقول ان اقامة الحدود جزء من الشريعة الاسلامية ولكن لا تقطع يد سارق الرغيف لياكله وهو جائع .. ومسالة التطبيق لها علماؤها وفقهاؤها وقضاتها والحدود واجبة التطبيق اذا توافرت شروطها والذى يحدد التطبيق هو القاضى والحاكم .



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٤ سبتمبر ١٩٨٥

وقال المفتى ان عدم التطبيق للشريعة فى بعض الجزئيات اذا كانت عن انكار فهى كفر وهناك فرق بين الانكار والسعى إلى التطبيق فلا يمكن الحكم معها بالكفر واكد المفتى ان هناك لجانا مشكلة لتنقية القوانين من كل الشوائب المخالفة للشريعة الاسلامية ومن لا يطبق حكم الله عن جحود وانكار واستخفاف خرج عن الملة لكن اذا كان معترفا به الحاكم ولكن له عذر فى عدم تطبيقه وليس فى مصر من يمكن ان يوصف بالكفر لانه استخف بما كلفنا به الدين .

واجاب المفتى على سؤال المحكمة ان من يكفر المسلمين اما جاهل او سيىء النية والعجيب ان الذين يفتون بغير علم والحديث الشريف من هؤلاء يقول انهم ضلوا واضلوا .. وقال المفتى : يقطع لسانى ولا اكفر مسلما وما دام المسلم نطق بالشهادتين ولا ينكر الصلاة فإنه مؤمن مؤمن مؤمن . ولقد حضرت للمحكمة بقلب مفتوح واكرر انه ليس لمخلوق ان يكفر مسلما قال لا اله الا الله محمدا رسول الله لان الوصف بالكفر عمل شنيع بشع والايمان محله القلب .

وسأل الدفاع المفتى عن عذر لولى الامر فى تعطيل تطبيق اجزاء من الشريعة الاسلامية كالحدود فقال المفتى : المفتى وظيفته بيان الحكم وقد يأخذ به المستفتى اولا يأخذ به واذا لم يأخذ به فهو مسئول امام الله وحده وانا لم يصلنى الاعذار ولم ابلغ بشىء انما يسأل الجهات التشريعية ومجلس الشعب .

وسأله : الدفاع : ما حكم من جلس فى الحكم وعطل حدا من حدود الله اولم يطبق شريعة الله ؟

اجاب المفتى : فى هذه الحالة اذا كان بقصد الاستخفاف او جحودا او نكرانا او كان قادرا على التنفيذ وكان هذا التنفيذ من ضرورة يكون خارجا عن الملة ولكن بشروط ان يكون قد استخف بحكم الله وانكره وانا أرى أن الشريعة الاسلامية مطبقة فى مصر ومنذ توليت دار الافتاء فى مصر اخذ برأيى فى عديد من القضايا التى حكم فيها ووافقت على نحو ٤٠ حكما بالاعدام طبقا للشريعة الاسلامية ..

ثم رفعت الجلسة للصلاة ..

وعادت الجلسة للانعقاد بعد الصلاة حيث واصل فضيلة المفتى رده على اسئلة الدفاع التى غلب عليها النواحى الفقهية والشرعية . عندما سأله الدفاع ماراى الدين فى حاكم او مشرع يبيح الربا والزنا والخمر والميسر : فاجاب المفتى بأنه لايعرف قانونا فيه اباحة لهذه الامور وعن رأيه فى القاضى او المشرع ان كان يحكم بهذا القانون متعمدا ومصرا على تثبت ماهو ضلال فانه يكون ظالما اما اذا كان حكمه هذا لسبب من الأسباب الذى يراها شرعية او الى قياس او اجماع فأنه يكون فى هذه الحالة مجتهدا . وعن الربا وفوائد البنوك فى مصر اجاب فضيلته بأن هناك فى مصر عديداً من البنوك للمعاملات الاسلامية كما ان هناك رأيا لعدد من العلماء فى بنوك الدولة انه ليس هناك ربا بين الدولة والافراد لاستخدام البنوك هذه الأموال فى الخدمات التى تعود على المجتمع . واضاف فضيلة المفتى ان هناك من القواعد المقررة شرعا ، انه لاطاعة لمخلوق فى معصية الخالق ، ومصر عامرة بأذن الله بالمساجد والمآذن واقامة الشعائر الدينية والصلاة والصوم والزكاة . والايمان معناه التصديق بالقلب والاسلام هو الاتيان الظاهرى . اما الايمان فهو الاتيان الباطنى بمعنى ان تؤمن بالله وملائكته ورسله وكتبه واليوم الآخر وبالقدر خيره وشره هذا هو الأيمان كما بينه الرسول صلى الله عليه وسلم .

وقال فضيلة المفتى ان مجلس الشعب هو الذى يشرع وينقى القوانين وهو مسئول امام الله وان المجتمع دوره فى النصح وابلاغ المسئولين عن الناحية التشريعية بالنواحى الشرعية ويكونون بذلك قد بلغوا الرسالة واكد انه اذا لم تكن مصر هى دار الاسلام **فليس هنك دار اسلام وان القضاة والقضاء له استقلاله وحريته وعلماؤه الأجلاء الذين يحكمون ويراعون ماانزل به الله .**

وفى اجابته عن رأيه فى وسائل الاعلام والتليفزيون قال فضيلته ان التليفزيون يذيع كثيراً من البرامج الثقافية والدينية والعلمية الهادفة واناشد التليفزيون ان يكثر من هذه البرامج الهادفة . وعن شروط الحاكم قال ان يكون مسلما بالغا عالما من ذوى الخبرة والرأى ومشهودا له بالكفاية والعدل . اما فيما يتعلق بأختيار الحاكم فالرسول صلى الله عليه وسلم لم يضع شروطا انما اشار الى ابى بكر الصديق عندما اشتد به المرض وقال صلى الله عليه وسلم مر ابا بكر ان يصلى بالناس . ولذلك اختاره المسلمون ليكون خليفة للمسلمين باجماع الآراء لانه مشهود له بالصلاح والخبرة وأهل الحل والعقد فى مصر هم اعضاء مجلس الشعب الذين يختارون الحاكم بالاجماع .

وفى الخامسة والنصف قررت المحكمة التاجيل لجلسة باكر لاستكمال شهادة فضيلة المفتى وسماع شهادة الشيخ صلاح ابو اسماعيل .



□ تقرير الأزهر عن أفكار المتهمين :

التناقض واضح فى أفكارهم لعدم فهم ما يقرأون فهما صحيحا

حبسوا أنفسهم فى كتب معينة دون إدراك للظروف المحيطة بمؤلفيها

تلقت محكمة امن الدولة العليا تقرير اللجنة التى شكلها فضيلة الامام الاكبر شيخ الازهر لمناقشة الافكار التى بدت من اقوال المتهمين فى قضية الناجون من النار وتقديرها فى ضوء احكام الشريعة الاسلامية .

فقد اجتمعت اللجنة وباشرت اعمالها فى عدة جلسات وبعد الاطلاع على اقرارات المتهمين تبين انهم ياخذون مبادئهم ويضعون خططهم من كتاب ، المنهج الحركى فى الاسلام ، ومن كتابات ابن تيمية ومحمد بن عبدالوهاب . ويتبادلون الرسائل فيما بينهم للحث على الجهاد ، متخذين اميرا هو ، مجدى الصفتى ، اختاروه عن طريق الشورى لانه يملك المواصفات التى تؤهله للامارة . فذاكرته العلمية قوية جدا فى العقائد والحديث واصول الفقه . وقد تعلم ذلك بنفسه وهو على دين ومقدرة على تحمل المسئولية كما يقولون وافكارهم كلها تدور حول تكفير المجتمع المصرى ، وجاء فى توضيحهم لمعنى الكفر انه يطلق على معنيين : معنى يخرج عن الملة وهو الشرك الاكبر . الشرك بالله تعالى ، ومعنى لا يخرج عن الملة ، وهو الشرك الاصغر ، ومثلوا له بالرياء والحلف بغير الله والمجتمع المصرى كافر بالمعنى الثانى .

وقد بنوا هذا الحكم على ان الايمان عقيدة وعمل ، فلا يكفى النطق بالشهادتين لاثبات الايمان اذا كانت الاعمال منافية لهذا النطق ، ومن مظاهر هذه المنافاة :

- عدم تطبيق الشريعة الاسلامية ، حيث ان الحكم هو بالشريعة الفرنسية ، ولا تقام الحدود على لاعبى الميسر والمتبرجات .
- النذر لغير الله .
- زيارة الاضرحة وادعاء علم الغيب .

وكما قالوا : لا يكفى النطق بالشهادتين لاثبات الايمان اذا كانت الاعمال منافية على النحو المذكور .. قالوا لا عبرة بالاعمال فى الصلاة والصيام والحج اذا كانت العقيدة فاسدة ولا تكفى هذه الاعمال للحكم بان المجتمع مسلم ، لانها بقايا من دين الرسول صلى الله عليه وسلم ، كما كانت مكة على بقايا من دين ابراهيم ومع ذلك وصف الله اهلها بالكفر فقال : « قل يا ايها الكافرون ... » مع ايمانهم بان الله هو الخالق لكل شىء قال تعالى : « ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله » .

وترتب على الحكم بكفر المجتمع المصرى ما يأتى :

- الحكم على مصر بانها دار حرب وليست دار اسلام حتى لو كان معظم اهلها مسلمين لان دار الاسلام هى التى يكون الحاكم فيها مسلما يحكم بالشريعة الاسلامية ويكون النفوذ فيها للمسلمين حتى لو كان معظم اهلها كافرين والحرب موجودة فى مصر بين الحكومة والمتدينين والمتظاهرين بالمظهر الاسلامى الى جانب الحرب الاعلامية ، ومنع بيع كتب العقائد التوحيدية .
- وجوب اقامة الدولة الاسلامية بالقوة عن طريق تغيير نظام الحكم القائم ، والبدء بالكفر بالطاغوت وهو الحاكم .
- التحريض على مقاومة السلطات العامة واغتيال كبار المسئولين .
- اباحة السرقة من اموال الدولة الكافرة للاستعانة بها عليها .
- تحريم العمل لدى اجهزة الدولة الكافرة .
- تحريم الصلاة فى المساجد الحكومية لانها مساجد كفار وفى المساجد التى بها قبور .
- عدم الاكل من الذبائح المحلية لان البلد كافر .
- وجوب التخفى والاستتار اذا قضى على الذين يعلنون الجهاد لياتى من بعدهم الذين يخفون اسلامهم ليستكملوا الجهاد .
- تشجيع ثورة الخمينى لانها ثورة اسلامية .

هذا هو ملخص ما جاء فى اقرارات المتهمين من اراء وتخطيط للتنفيذ وان كانت هناك اراء ومخططات اخرى لمثل هذه الجماعة ، تكفل كتاب بيان للناس من الازهر الشريف بمناقشتها وبيان موقف الاسلام منها .

وقبل ان تبدأ اللجنة فى مناقشة افكار المتهمين اشارت الى انه لا ينبغى المسارعة بالحكم على احد بالكفر قبل التاكد من الاسباب الموجبة لذلك فان الايمان والكفر محلهما القلب ولا يطلع على ما فى القلوب غير الله وليست كل القرائن الظاهرة تدل يقينا على ما فى القلب كما لا يجوز الاكتفاء فى تلقى المعلومات باخذها من عالم او مؤلف واحد وبخاصة فى الامور الاجتهادية .

فلكل وجهة هو موليها وليس كل انسان معصوما فى فكره من الخطأ بعد من عصمهم الله ، والمتهمون فى هذه القضية حبسوا انفسهم على كتب معينة وقدسوا أراء مفكر واحد او مفكرين مخصوصين دون اطلاع على الكتب والاراء الاخرى ودون دراسة وافية للظروف التى الفت فيها هذه الكتب وقيلت هذه الافكار ، فهم مثلا عكفوا على قراءة كتب ابن تيمية ومحمد بن عبدالوهاب دون استيعاب للجو الذى صدرت فيه عنهما هذه الافكار ومن الخطأ قياس ظروفهما على ظروف اخرى .

والمهم ان المتهمين فى القضية قالوا : ان الشرك نوعان على غرار ما قال الخوارج ، ثم قالوا ان المجتمع المصرى كافر او مشرك بمالا يخرجه عن الملة واذا كان الامر كذلك فلماذا يتخذون الاجراءات العنيفة من اغتيالات ونحوها مادام المخالفون لهم لم يخرجوا عن ملة الاسلام ؟ ان التناقض واضح فى افكارهم واساسه عدم الفهم الصحيح وعدم وضوح الرؤية لديهم فيما يقرأونه او يتلقونه من معلومات والذى ساعد على ذلك هو الامية الدينية بعاملها الاساسى والاهم وهو عدم العناية بالتربية الدينية فى مناهج التعليم العام ، الامر الذى دعا الى تقبل اية فكرة تلبس ثوبا مغريا تساعد عليه ظروف ضاغطة مختلفة .

وعلاج هؤلاء واضح وهو البحث عن اسباب الانحراف فى شكله الفكرى والسلوكى والتعاون بين كل الجهات المعنية للقضاء على هذه الاسباب او التخفيف من حدتها على الاقل .

ان مصر المسلمة بمساجدها العامرة وأذانها المرتفع كل يوم خمس مرات وحرصها على الصيام والزكاة والحج وقراءة القرآن الكريم التى لا يباريها فيها احد فى العالم كله ومصر المسلمة بأزهرها العتيق وعلمائها الاجلاء الذين لا يلاحقهم احد فى فهمهم للدين فهماً صحيحا وفى نشاطهم فى الدعوة اليه ، استقبالا للوافدين وارسالا للمبعوثين وفى غير ذلك من الانشطة الدينية فى الداخل والخارج ، هل يجوز ان ترمى بالكفر وتوصف بأنها مجتمع جاهلى ؟ والا فمن غير مصر

يستحق ان يكون مجتمعا اسلاميا على الرغم من السلبيات التى لا يخلو منها مجتمع ونصيب مصر منها اقل بكثير من الايجابيات التى لا ينكرها الا الحاقدون المغرضون .

ثم انه اذا كان هناك فرد او جماعة قليلة تنكبت الطريق وعصت امر ربها فكيف يؤخذ بجرمها غيرها من المؤمنين الصالحين والله يقول « ولا تزر وازرة وزر اخرى » ومادام المستقيمون لا يرضون عن المنحرفين ويحاولون تقويمهم بالوسائل الشرعية المتاحة فهم براء من اتهامهم بالكفر او الانحراف .

وبحمد الله يقوم علماء مصر ودعاة الاصلاح بكل الوسائل المشروعة الممكنة بالامر بالمعروف والنهى عن المنكر ولكن بالاسلوب الحكيم الذى دعا اليه الدين الحنيف والذى يبعد عن هذا الاسلوب بمقومات الحكمة التى فصلها العلماء من قديم الزمان ، فقد خالف هدى الاسلام والذى يخالف هدى الاسلام لا يصل الى ما يرجوه من خير .

● عدم تطبيق الشريعة الاسلامية :

ان تطبيق الشريعة يطالب به كل فرد من افراد المسلمين فى كل قطاعات التشريع من العقائد والعبادات والمعاملات والاخلاق وغيرها على المستوى التشريعى والتنفيذى والقضائى فى كل مجالات النشاط البشرى .

والمجتمع المصرى بقطاعيه الشعبى والحكومى مطالب بذلك كل فيما يخصه والحديث الصحيح قد وزع المسئولية توزيعا دقيقا فى مثل قوله صلى الله عليه وسلم « كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته ، الامام راع ومسئول عن رعيته ، والرجل راع فى اهله ومسئول عن رعيته والمراة راعية فى بيت زوجها ومسئولة عن رعيتها والخادم راع فى مال سيده ومسئول عن رعيته الا فكلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته »

● مقاومة السلطات العامة واغتيال كبار المسئولين :

قلنا ان المقاومة تكون واجبة اذا كان الحاكم كافرا ـ وبينا خطورة الحكم بالكفر ومبرراته ـ اما ان كان غير كافر فكما قال ابن حجر ، من منع الخروج عليه ، والاغتيال حرام بدون مبرر ، والحديث الصحيح يقول « لا يحل دم امرىء مسلم الا باحدى ثلاث : الثيب الزانى والقاتل والتارك لدينه المفارق للجماعة » فمن ثبت انه ترك دينه وكفر حل قتله ، لكن الذى يقتله ليس اى فرد من افراد المجتمع ، فالحدود والعقوبات الكبيرة مسئولية تنفيذها متروكة للحاكم ، لانه نائب عن الجماعة ، كما هو رأى جمهور العلماء .

ولو ترك الامر لفرد او جماعة صارت الامور فوضى ، وكانت الحرب التى تاكل الاخضر واليابس « واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة » ومعروف ان جزاء القتل بغير حق جزاء كبير « ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهانا » .

● سرقة اموال الدولة الكافرة للاستعانة بها عليهم :

قالوا ان سرقة اموال الدولة الكافرة مباح وهذا غير صحيح ، والتسليم بذلك ليس سهلا كما تقدم ، فالبلد بحمد الله مسلم ، وما بها من سلبيات ـ ككل دولة ـ نحاول بالحسنى ان نصلحها . حتى اذا سلمنا جدلا بما يقولون عن كفر الدولة فان الاسلام قد صان الاموال وحرم الاعتداء عليها واخذها ايا كان مالكها فكيف اذا كانت تلك الاموال اموالا عامة تقضى بها مصالح الشعب .



المصدر : الـــوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ سبتمبر ١٩٨٨

محكمة أمن الدولة تواصل نظر قضية الاغتيالات السياسية وتستمع إلى تقرير من الأزهر وشهادتي شهادة المفتى حول أفكار المتهمين

الدفاع عن المتهمين ينكر أنهم يكفرون المجتمع ويستبيحون الأموال ويحرمون شغل الوظائف العامة



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٤ سبتمبر ١٩٨٨

شهدت محكمة امن الدولة امس جلسة عاصفة اثناء نظر قضية الاغتيالات السياسية، حيث عرضت النيابة لتقرير الأزهر الشريف عن فكر المتهمين واستمعت المحكمة إلى شهادة الدكتور محمد سيد طنطاوى مفتى الديار المصرية.

بدات الجلسة فى الساعة العاشرة والنصف من صباح امس برئاسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين فؤاد سلطان وسيد جاد، وبحضور المستشار ماهر الجندى المحامى العام الأول لنيابات الجيزة، ومحمد عرفة رئيس النيابة وهشام شومان وكيل النيابة.

وفى بداية الجلسة نبهت المحكمة الدفاع والنيابة والمتهمين الى عدم مقاطعة الشهود لان الجلسة مخصصة لهم، وانهم شهود المحكمة.

واثبتت النيابة حضور جميع المتهمين، ماعدا المتهمين الهاربين واعتذار المتهم التاسع عشر لمرضه. كما عرضت النيابة تقرير الطب الشرعى للمتهم صلاح ابوميره، والذى اكد ان معالم اصابته قد تغيرت مما تعذر معه معرفة أسباب الاصابة او الوسيلة المستخدمة فى احداثها او تاريخ حدوثها. كما اثبتت النيابة انه تم تسليم السيارة الخاصة بالمتهم امين عبدالله جمعة الى والده كما تم تسليم منزل المتهم عادل موسى عطية الى اسرته. وبدا المستشار ماهر الجندى فى عرض تقرير شيخ الأزهر عن فكر المتهمين، إلا ان الدفاع اعترض على هذا التقرير، لانه إذا كان التقرير عمل خبير فيتعين أن يكون الخبير منتدبا من المحكمة التى تنظر القضية اما اذا كان شهادة فانه يجب ان يؤديها الشاهد امام المحكمة، إلا ان المحكمة تدخلت وطلبت سماع التقرير وابداء الرأى فيه من قبل المحكمة وحدها وقرا المحامى العام مقدمة التقرير وورد فيها ان المتهمين يكفرون الحاكم والمجتمع المصرى ويستبيحون اموال الحكومة ويحرمون العمل فى مؤسساتها ويدعون لعدم الصلاة فى مساجدها وتشجيع الثورة الخومينية لانها فى نظرهم ثورة اسلامية واوضح تقرير الازهر ان الجزء الاول من فكر المتهمين هو فكر الخوارج فى تكفير الحاكم ووجوب الخروج عليه واكد التقرير ان مصر بلد اسلامى تمارس فيه الشعائر الاسلامية بحرية، واشار التقرير إلى ان المتهمين حبسوا انفسهم على كتب معينة لمفكرين محدودين امثال ابن تيمية ومحمد بن عبدالوهاب. وتساءل التقرير اذا كان المتهمون يكفرون المجتمع الاسلامى بالشرك الأصغر فلماذا يسفكون دماء المسلمين؟ واعلن استنكاره لاتهام المجتمع المصرى بالكفر. كما ناقش التقرير فكرة اقامة الدولة الاسلامية بالقوة مؤكدا انه يجب الخروج على الحاكم اذا كفر واعلن كفره او تسلط الطغاة، وان حكام مصر فى هذه الايام ليسوا كفارا ولم يخرجوا عن الملة ولو ان الامر ترك لهؤلاء المتهمين لصارت الامور فوضى فى البلد، وتناول التقرير فكرة استحلال المال مؤكدا ان الاسلام لا يبيح سرقة مال اى انسان ولو كان كافرا واكد ان هذه الجزئية ماخوذة من فكر الشيعة، واكد ان الثورة الايرانية قد انكشفت للعالم اجمع من واقع اهداف ينادون بها منافية للاسلام.

ثم علق المستشار ماهر الجندى فى نهاية التقرير انه لا يعرف السبب الذى من اجله طلبت شهادة فضيلة المفتى والشيخ صلاح ابواسماعيل، وموقفهما من هذه القضية، هل هم شهود نفى ام شهود اثبات؟ وهنا اعترض الدفاع، وقال المحامى العام بانهم احضروا هذين الشاهدين طلبا للشهرة والاضواء. وعندما لم تفلح المحكمة فى اسكات المحامى العام قامت برفع الجلسة:

ثم عادت للانعقاد مرة اخرى مؤكدة ان الشاهدين حضرا كشهود نفى وان المحكمة هى التى قررت ذلك فلا احد يستطيع الاعتراض على قرار المحكمة. وعلق الدكتور عبدالحليم مندور على تقرير الازهر قائلا ان المقدمة التى قدمتها النيابة للتقرير وترتبت عليها نتائج التقرير غير صحيحة، لأن المتهمين لا يكفرون المجتمع ولا يحرمون الالتحاق بوظائف حكومية، وضرب مثلا بالمرحوم خالد الاسلامبولى وعبود الزمر اللذين كانا يعملان فى القوات المسلحة، وبعض المتهمين فى هذه القضية يعملون فى وظائف حكومية وفصلتهم الدولة، والفكر الذى عرض على اللجنة لا يمثل فكر المتهمين و لا يمت له بصلة، وقال ان المتهمين لا يحرمون الصلاة فى المساجد كما زعمت النيابة وان النيابة نفسها حققت قضايا داهمت فيها قوات الامن المساجد لالقاء القبض على بعض اعضاء هذه الجماعات كما حدث بالامس القريب فى عين شمس، واكد انه لامجال للرد على هذا التقرير، فإن النيابة اقامت من نفسها خصما، وعرضت لأقوال متهم واحد، اخذت منه كرها وهو امين عبدالله، جمعة، وان النيابة ارادت ان تصنع دليلا يؤيد ماجاء على لسانها بعرض هذا التقرير، كما علق عدد من المحامين على التقرير، وطالبوا بالاحتفاظ بحقهم فى الرد عليه.

واستدعت المحكمة فضيلة الدكتور محمد سيد طنطاوى مفتى الجمهورية والذى حلف اليمين القانونية.

ـ المحكمة . اعطنا فكرة عن الوظائف التى شغلتها قبل عملك هذا؟

● المفتى : تخرجت فى كلية اصول الدين جامعة الازهر عام ١٩٥٨ وحصلت على الدكتوراه عام ١٩٦٦، فى التفسير



تابع الجلسة

مجدى حلمى

تصوير : جلال شاهين

والحديث، ثم عينت مدرسا بجامعة الازهر فرع اسيوط ثم عينت عميدا لكلية اصول الدين عام ١٩٧٦ وانتقلت الى القاهرة فى عام ١٩٨٦ لاكون عميدا لكلية الدراسات الاسلامية والعربية. وفى اكتوبر من نفس العام عينت فى منصبى كمفت للديار المصرية.

وسمحت المحكمة للدفاع بتوجيه اسئلة للشاهد. وبدا الدكتور مندور فى توجيه الاسئلة.

- الدفاع : هل يوضح لنا فضيلة المفتى مقتضى نص المادة الثانية من الدستور بان الاسلام الدين الاساسى للدولة، وان الشريعة الاسلامية مصدر للتشريع فى الدستور المصرى.

● المفتى : ان الاسلام دين الدولة وان تعاليمه هى التى تسير الدولة، وهى محل احترامها، وان الدولة تحارب اى قول او عمل مناف للشريعة الاسلامية

- الدفاع : الا يعنى ان الاسلام دين الدولة ان تطبق الدولة على نفسها الشريعة الاسلامية. كما يطبق المسلم قواعد الاسلام على نفسه؟

● المفتى : طبعا، والدولة تفعل ذلك فعلا، وذلك فيما يتعلق بالعبادات مثلا، ومكارم الاخلاق والحج والصلاة وغيرها كثير، وكل هذا يتناسب مع الشريعة الاسلامية.

وقال المفتى أن الشريعة غير مطبقة فى امور معينة.

- الدفاع : الا يعتبر تطبيق الشريعة الاسلامية لازما من لوازم ومقتضيات نص الدستور أن الاسلام دين الدولة؟!

● المفتى : يجب اولا ان نتفق على ما المقصود بالشريعة الاسلامية، وهى التى تشمل العبادات والمعاملات ومكارم الاخلاق وغيرها كثير، فالشريعة لها معنى شامل وليس مقتصرا على جزئية معينة، نتفق اولا على انها تكون مطبقة فى جزئية معينة ولم تطبق فى جزئية اخرى. ولابد ان نعرف اسباب عدم تطبيق هذه الجزئية فالحدود مثلا لا يستطيع منكر ان ينكر انها جزء من الشريعة الاسلامية وضرب مثلا بحد السرقة، وما حوله من شروط لاثبات التهمة على السارق لتنفيذ الحد.

واكد ان مسالة تطبيق الحد لها رجالها والمتخصصون فيها مثل القضاة.

واكد المفتى ان الدولة تطبق الشريعة الاسلامية فى كثير من الامور.

- الدفاع : ان الدولة تعمل على تطبيق الشريعة فى اجزاء كثيرة منها فما راى الدين فى الحاكم الذى يتراخى فى اجزاء اخرى؟

● المفتى : اقول لك راى بعض الناس الذين يقولون ان الشريعة لا تناسب هذا العصر، واقول ان هذا كفر والعياذ بالله.. وواجبى وانا مؤمن بهذا الحق أن اطالب بتطبيقها ولكن هناك ظروفا معينة تتطلب من الحاكم ان يطبق الشريعة بالتدريج لان ظروفا خاصة يعلمها هو وحده تضطره الى ذلك. وفى هذه الحالة لا يكون كافرا. وشرح المفتى ان من يتعمد جاحدا عدم تطبيق جزئية معينة من الشريعة الاسلامية فهو كافر. واكد ان هناك لجانا فى مجلس الشعب تعمل على تنقية القوانين من كل مايخالف الشريعة الاسلامية.

- الدفاع . قلتم ان من لم يحكم بكتاب الله وهو جاحد به فهو كافر، فماذا تقصد بذلك؟

● اذا جحد انسان بالشريعة الاسلامية ولم يعترف بها فهو كافر لاشك فى ذلك. وتلا فضيلة المفتى ثلاث أيات من سورة المائدة.. وقام بتفسيرها. وقال ان الذى يتعمد تعطيل شرع الله فهو الكافر. اما الذى حاد عن حكم الشرع وهو امامه فهذا ظالم. والذى امامه الشريعة الاسلامية وعنده القدرة على الحكم بها ولزم الصمت فهذا هو الفاسق.

- المحكمة : نطلب من سيادتكم أن توضح لنا هذا الوضع فى بلدنا؟

● المفتى بالنسبة لهذه الآيات الثلاث



المصدر : الـــوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٤ سبتمبر ١٩٨٨

انه لم يبلغ الى مسامعى او رايت بعينى احدا جحد الشريعة الإسلامية فى مصر، كما انه عندما يحكم انسان بحكم يخالف الحق من يرده عن هذا الظلم ومن هو اعلى منه. واكد انه لو راى حاكما فعل ذلك فسوف يرده بعنف وسوف يبلغ عنه.

- المحكمة : مارايكم فيمن يكفر مسلما ؟

● المفتى : حكمه ان يكون جاهلا او سىء النية فالجاهل يسال اهل العلم فى ذلك. واكد اننى يقطع لسانى ولا اكفر مسلما لمجرد انه نطق الشهادتين ولم ينكر أمرا معلوما. اما اذا كان سىء النية فالجاهل بحكم اصلاحه إما سىء النية فهذا صعب ان نغيره.

- الدفاع : هل بلغ سيادتكم عذر يبيح للدولة «تعطيل» تطبيق الشريعة الاسلامية ؟ وهنا نشبت مشادة عنيفة بين الدفاع والنيابة وهيئة المحكمة حول لفظ «تعطيل» واكدت النيابة ان اللفظ يفيد تعمد التعطيل ، واصر الدفاع على سؤاله فوافقت المحكمة على توجيهه ، واجاب المفتي قائلا : هذاالسؤال يوجه الى المختصين بالحكم ويسال فيه رئيس مجلس الشعب .

- الدفاع : ما حكم من جلس للحكم وعطل حدا من حدود الله، ولم يطبق شريعة الله ؟

● المفتى: اذا كان يقصد الاستخفاف والجحود مع قدرته على التطبيق ففى هذه الحالة يعتبر من جملة من خرجوا عن الملة بتلك الشروط. واذا كان يتعلل بعذر رآه مستندا الى دليل شرعى فهو ظالم .

- الدفاع : ماقولكم فى نظام حكم او قانون لاتطبق الحدود فيه ؟ واثر توجيه السؤال تجددت المشادة بين الدفاع وهيئة المحكمة التى اتهمت الدفاع بانه يستهدف ادانة النظام، ولكن فضيلة المفتى اجاب على السؤال قائلا : هذا القانون يكون قاصرا ويجب ان تكون جميع القوانين مستمدة من احكام الشريعة الاسلامية .

- الدفاع : ماقول فضيلتكم فى قانون يبيح الربا والزنا ؟

● المفتى. مما لاشك فيه ان هذا القانون حرام .

- الدفاع فما قولكم فى الحاكم او المشرع الذى يبيح الربا والزنا والخمر والميسر؟ اعترضت النيابة على توجيه السؤال وطلبت ان يحدد الدفاع اى قانون يقصد، مؤكدة ان القانون المصرى يجرم هذه الافعال. واصر الدفاع على سؤاله وقدم عدة امثلة واضحة على أن القانون المصرى الحالى يبيح هذه الافعال

● المفتى. هذه القوانين خاطئة واذا كان مشرعها عامدا فهو كافر أو على الاقل عاص، ويجب ان نؤكد ان ماحرمه نص قرآنى واضح لايستطيع احد، كائنا ماكان ، ان يحلله.

- الدفاع . فما قولكم فى نظام حكم يبيح الربا والزنا والخمر والميسر ؟

● المفتى : قول واضح. هذا وضع غير سليم. وانا شخصيا لا اعرف سوى اسم القانون ومن يحكم فى هذه الامور بتلك القوانين يكون مخطئا.

- الدفاع ما نوع الخطا الذى يكون قد ارتكبه من يشرع مثل هذه القوانين ؟

● المفتى . ان كان متعمدا ومصرا على تطبيق ما هو ضلال فانه يكون ظالما. اما ان كان مستندا الى شبهة او سبب يراه مستندا الى السنة أو القياس او الاجماع فانه يكون مجتهدا.

- الدفاع هل يمكن ان يكون الحاكم الذى يحل الخمر وهى حرام مجتهدا ؟

● المفتى . قلت من قبل انه لااجتهاد مع وضوح النص. ولايجوز ولايملك احد ان يحلل ما حرم الله .

- الدفاع ما رايكم فى ان القانون يبيح الربا وفوائد البنوك ؟

● المفتى موضوع المصارف والبنوك متشعب ومتسع.. فهناك بنوك اسلامية لاتحدد فائدة وانما تعطى ارباحا بعد فترة وقد لاتعطى ان لم يكن هناك ربح تحقق. وهذا حلال بالاجماع. واعمال البنوك كثيرة ويجب الحذر فى التعامل معها

وقررت المحكمة مواصلة سماع شهادتى المفتى والشيخ صلاح ابواسماعيل بجلسة اليوم



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهالي

التاريخ : ١٤ سبتمبر ١٩٨٨

شيخ الأزهر يصف «الناجون من النار» بأنهم خوارج

هيئة الدفاع تحتج : «المحكمة لم تطلب شهادة الأزهر»

شهدت أمس محكمة أمن الدولة العليا التى تنظر قضية « الناجون من النار » أكثر من مشادة بين هيئة الدفاع والنيابة العامة ، خاصة عندما قدم المستشار ماهر الجندى المحامى العام لنيابة الجيزة تقريرا صادرا من شيخ الأزهر بناء على طلب النيابة ، فند فيه فكر المتهمين فى القضية ووصفهم بانهم خوارج و يستندون إلى فكر عفا عليه الزمن . تصدى له د . عبدالحليم مندور رئيس هيئة الدفاع عن المتهمين ، ودفع ببطلان التقرير لأن المحكمة لم تطلب شهادة الأزهر ، ولأن النيابة العامة اقتطعت أجزاء بعينها وتركت الباقى .

واستمعت المحكمة فى جلسة الأمس إلى شهادة د . محمد سيد طنطاوى مفتى الجمهورية الذى أعلن أن الاسلام دين مصر الدولة ، وأنها تعمل بمقتضاه ولاتعارضه ، وانها تسمح للمسلمين بأداء فرائضه وعباداته . وإن كانت هناك بعض أحكام الشريعة لم تطبق لعذر يقدره الحاكم مثل الحدود ، وقال ان هناك فرقا بين تطبيق الشريعة وعدم الاعتراف بها ، والفرق أنه اذا أعلن مسلم ، سواء كان حاكما أومحكوما ، أنه يدحض حكما من أحكام الشريعة أويستخف به ، فانه يعتبر خارجا عن الملة ، أم اذا لم يطبقها لعذر ما واعترف بها فلا يعتبر كافرا ، مادام لم ينكرها .

وأعلن المفتى أنه لم ينم إلى علمه أن مسلما مصريا بدءا من رئيس الجمهورية او باقى المصريين ، أعلن جحوده أو إنكاره للشريعة الاسلامية . وأنا لو أعلم هذا لابلغت عنه ، واستنكر المفتى أن يكفر مسلم مسلما آخر ، وقال ان من يفعل ذلك ينبغى معاقبته بنفس عقوبة الكفر .. وهما نوعان : اما انسان جاهل وهذا يمكن علاجه بتعريفه احكام الشريعة ، أوسىء النية ، وهذا يستحيل علاجه .

وحول عدم تطبيق الشريعة حتى الآن قال المفتى اذا كان الحاكم يريد تعطيلها بقصد ولديه قدرة على تنفيذها ، واستخف بها ، يكون خارجا عن الملة . أما إذا اعترف بها ، ولظروف معينة يقدرها ولايستطيع تطبيقها ، فيكون مخالفا ظالما ، ولايكون كافرا مادام اعترف بها .

حضر للشهادة أيضا الشيخ صلاح ابواسماعيل .

شيخ الأزهر



المصدر : الاهرام

التاريخ : ١٤ سبتمبر ١٩٨٨

□ فى قضية « الناجون من النار » :

المفتى : ليس لمخلوق أن يكفر مسلما

الأزهـر يؤكـد التناقض فى أفكـار المتهمين

فى شهادته امس فى قضية الناجون من النار قال فضيلة الدكتور محمد السيد طنطاوى مفتى الجمهورية ان الشريعة الاسلامية مطبقة فى كل العبادات وفى كثير من المعاملات ومسألة التطبيق لها علماؤها وفضلتها والحدود واجبة التطبيق اذا توافرت شروطها واكد ان هناك لجانا قد شكلت لتنقية القوانين من كل الشوائب المخالفة للشريعة الاسلامية .

وقال المفتى : يقطع لسانى ولا اكفر مسلما مادام نطق بالشهادتين ولاينكر الصلاة فانه مؤمن مؤمن مؤمن .

واضاف : انه ليس لمخلوق ان يكفر مسلما قال لا اله الا الله محمدا رسول الله لان الوصف بالكفر عمل بشع والايمان محله القلب .

وفى بداية الجلسة قدمت النيابة تقرير اللجنة التى شكلها فضيلة شيخ الازهر عن افكار المتهمين وتضمن ان المتهمين حبسوا انفسهم على كتب معينة وقدسوا اراء مفكر واحد او مفكرين معينين دون اطلاع على الكتب والاراء الاخرى ودون دراسة وافية للظروف التى الفت فيها هذه الكتب وانتجت هذه الافكار . فهم مثلا عكفوا على قراءة كتب ابن تيمية ومحمد بن عبدالوهاب دون استيعاب للجو الذى صدرت عنه هذه الافكار ، ومن الخطا قياس ظروفهم على ظروف اخرى .

كما اشار التقرير الى التناقض الواضح فى افكار المتهمين واساسه عدم الفهم الصحيح وعدم وضوح الرؤية لديهم فيما يقراونه او يتلقونه من معلومات ، وقد ساعد على ذلك الامية الدينية بعاملها الاساسى والاهم وهو عدم العناية بالتربية الدينية فى مناهج التعليم العام .



المصدر : الأخبـــار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٥ سبتمبر ١٩٨٨

المفتى يستكمل شهادته فى قضية الناجون من النار :

لم يحدث منذ عهد الرسول أن نصبت جماعة نفسها حكاما لتطبيق حدود الله

تغيير المنكر باليد مسئولية الحاكم أو من ينيبه وللفرد فى حدود ما يملك

واصلت محكمة امن الدولة العليا طوارىء امس سماع شهادة الدكتور محمد سيد طنطاوى مفتى الجمهورية .. اعتذر الشيخ صلاح ابو اسماعيل عن عدم الحضور لمرضه .. قال المفتى انه لم يحدث فى عهد الرسول ومرورا بالعهود التالية وحتى الآن ان قام جماعة ونصبوا انفسهم حكاما دون الحكام الفعليين لتطبيق حدود الله .. واذا حدث هذا فانه يكون هو الضلال المبين والجهل المركب .. وان من يعمل على تغيير المنكر باليد متجاوزا الحدود التى تبيح له ذلك يعد متطرفا وجاهلا بالحكام الاسلام .. وحرم المفتى الجهاد فى مواجهة الحاكم .. وقال ان مفهوم الجهاد فى الاسلام لايكون الا ضد اعداء الدين .

عقدت الجلسة الساعة الحادية عشرة واعلن الدفاع اعتذار الشيخ صلاح ابو اسماعيل عن عدم الحضور لمرضه .. ونودى على الدكتور محمد سيد طنطاوى مفتى الجمهورية لاستكمال مناقشته .. واجاب على سؤال للدفاع عن تصرفه بحكم موقعه فيما لو علم ان امرا يتعارض مع الشريعة .. قال ان وظيفة المفتى بيان الحكم اذا سئل عن حكم شرعى فانه

تابع الجلسة
محمد زعزع
محمد صلاح الزهار

يبين حكم الله فى المسالة التى يسال فيها واحيانا المفتى يجيب او يتحدث عن اشياء دون ان يسأله فيها احد .. فمثلا قد يقرا عن موضوع فى الصحف لتحديد النسل .. فدون ان يساله احد فانه للأمانة العلمية يبين حكم الله ..

وقال اننى مثلا قرات فى احدى الصحف راى كاتب قال ان رسالة النبى صلى الله عليه وسلم كانت للعرب وحدهم وان القران نزل للعرب .. ودون ان يسالنى احد كتبت مقالا نشر فى الصحف مبينا حكم الله .. وقد سبق ان قلت أمس ان وسائل الاعلام فيها الخير وفيها الشر واننى ابديت للمسئولين فى التليفزيون النصيحة عدة مرات .. وعقب رئيس المحكمة بقوله اننا فى عصر الاقمار الصناعية فالارسال القادم من الخارج لايتحكم فيه احد الا رب الاسرة .

وقال المفتى ردا على سؤال عن فريضة الجهاد .. ان الجهاد انواع فهناك جهاد النفس بمنعها عما حرم الله والنوع الثانى جهاد اعداء الله اذا داهموا الدولة ففى هذه الحالة الجهاد واجب على الكبير والصغير والرجل والمرأة والغنى والفقير .. اما اذا حدثت مداهمة هؤلاء الاعداء وولى الامر احس بان هؤلاء الاعداء يضمرون شرا للامة ففى هذه الحالة هو الذى يقدر من الذى يخرج لمقابلة الاعداء . وسال الدفاع المفتى عن جواز فريضة الجهاد ضد الحكام عندما لايطبق الشريعة .. اجاب المفتى : ان القواعد المقررة ان الامر بالمعروف والنهى عن المنكر على راس الفضائل التى امر بها الدين .. وواجب على افراد الامة ان ينصحوا ولاسيما العلماء الذين تتوافر فيهم شروط الامر بالمعروف والنهى عن المنكر وتتوافر فيهم ايضا اداب الذى يامر بالمعروف وينهى عن المنكر وهذا هو واجبهم الاول .

وقال الدكتور طنطاوى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فى حديثه الشريف قال : « من راى منكم منكرا فليغيره بيده فان لم يستطع فبلسانه وان لم يستطع فبقلبه وذلك اضعف الايمان » .. والمقصود هنا بالتغيير باليد الحاكم او من ينيبه ومن حق كل فرد فى حدود ولايته .. ولم يحدث فى اى عهد من العهود ان قامت جماعة ونصبوا انفسهم حكاما لتطبيق حدود الله .. وهذا هو الضلال المبين وهذا هو الجهل المركب .. وقال ان من واجب الحاكم ان يغير المنكر بيده ولسانه وقلبه وان لم يفعل كان عاصيا .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ١٥ سبتمبر ١٩٨٨

واجاب المفتي على سؤال من المحكمة عن رايه فيمن يعمل على تغيير المنكر باليد متجاوزا فهل يكون متطرفا .. قال المفتي نعم يعد متطرفا وجاهلا باحكام الاسلام .. ونفى المفتي جواز الجهاد ضد الحاكم الذى لايغير المنكر - وقال ان الجهاد في الاسلام لايكون الا ضد اعداء الدين .

وطلب بعض المحامين والمتهمين موافاتهم بتفسير المفتي لبعض الايات القرانية .. فقال ان لديه تفسيرا للقران الكريم اعده في ١٥ مجلدا يقع في عشرة الاف صفحة .. وانه مستعد لتفسير اى ايات من القران الكريم .. وطلب بعض المتهمين ارسال هذا التفسير اليهم في سجن طره .. واكد المفتي ان وزارة الاوقاف ارسلت لهم مجموعات من التفسير للسجن .. ورد المتهمون بانها لم تصل اليهم .. فكلف رئيس المحكمة النيابة بتيسير وصول كتب التفسير للمتهمين في السجن للاطلاع عليها .

عقدت الجلسة برئاسة المستشار عمر العطيفي وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان بحضور المستشار ماهر الجندى المحامي العام الاول ومحمد عرفه رئيس النيابة الكلية وهشام اسماعيل وكيل اول النيابة وحسين طنطاوى مدير الشئون الجنائية باملانة سر جمال العسال ومحمود ابو حمد وطاهر محرم ووحيد عبدالعظيم ونبيل عثمان .

اهدى مفتي الجمهورية مجموعة من تفسير القران لهيئة المحكمة للرجوع اليها في الاستشهاد بما تعنيه ايات القران الكريم .. وقال المفتي ردا على اسئلة الدفاع ان طاعة المحكوم للحاكم واجبة طالما الطاعة ليست في معصية الخالق .. وان النصيحة واجبة على المسلم للمسلم سواء كان حاكما او محكوما .. وقال المفتي ان الحرية حق اساسى في الاسلام مادام لا يعتدى على حريات الاخرين .. واضاف ان الاكراه لا يجوز في شيء من العقائد .. وفي غير العقائد كذلك لا يجوز الاكراه .. وقال التوبة ان يندم على ما حدث في الماضي .. وان يعزم على عدم العودة لهذه الامور في المستقبل وان يتخلى عن الاعمال التى ندم عنها .. ولكن اذا كان الذى يعلن توبته قد اضر في اعماله باخرين .. فلابد ان ترد المظالم التى ارتكبها الى اهلها .

مشادة في المحكمة

وقال احد المحامين ان « الاخبار » نشرت عناوين مثيرة تسيء الى المتهمين .. وانهم يؤيدون الخميني وهم جميعا يستنكرون فكر الخميني ويختلفون معها اختلافا تاما .. وحدثت مشادة بين الدفاع والمحكمة انتهت الى انسحاب المحامي الذى كان يعيد سؤال المفتي .. وعلت هتافات وضجيج المتهمين ورفعت الجلسة .. وبعد دقائق اعيدت الجلسة وقال رئيس المحكمة ان المحكمة تاسف لما بدر من احد الزملاء المحامين ومن المتهمين والمحكمة تسجل ان صدرها اتسع لتكرار الاسئلة لان المحكمة لا تهدف الا لتحقيق العدالة .. وان يقف الشاهد ٩ ساعات بيومين متتالين فهذا تعذيب .. واثبت عدد من المحامين احتجاجهم في محضر الجلسة لما حدث من اعتراض المحكمة على بعض اسئلة المحامين .

وقال المفتي ان الشرك الاكبر معناه الشرك بالله ويعبد غير الله ويخرج صاحبه عن الاسلام .. والشرك الاصغر هو التباهي بالاعمال كالصلاة والزكاة فهو بذلك يقصد الرياء .. وكل من نطق بالشهادتين مسلم ولو كان مقصرا في العبادات .. وقال ان مصر دار اسلام دار سلام لان المسلمين فيها يؤدون شعائر الله في مساجد تعد بعشرات الالوف وفيها الازهر وكل العلماء الذين لم ينكر احدهم اى امر من اوامر الله .. وقال ان اختلاف بعض القوانين لن يحول مصر الى دار حرب .. وانه لا يجوز الجهاد في مصر لانها دار اسلام .. وان الامر بالمعروف والنهى عن المنكر بالقوة امر يرفضه الاسلام .. وان اعتبار سرقة اموال الاخرين حلالا ذلك ضلال وجهل مركب وعمى بصيره .. وانه لا يجوز لاحد منع الصلاة في المساجد .

المتهمون يسألون المفتي

وقال الدكتور طنطاوى ردا على اسئلة المستشار ماهر الجندى انه ليس من حق اى شخص او مجموعة بأن يحكم على مصر كافرة .. وانه ليس كافرا إلا من انكر ما جاء في كتاب الله وسنه رسوله ولا يملك التكفير إلا العلماء بعد دراسة الامر المعروض عليهم ان المجتمع كافر وان الذى يرمي غيره بالكفر يعتبر كافرا .. واعترض المتهم اسماعيل محمد عبدالحميد على راى المفتي .. وعقب المفتي على اسناد رايه على الحديث النبوى الذى يحرم تكفير من نطق بالشهادتين ولو كان مقصراً في الالتزام بامور الدين فان ذلك اثما وبهتانا كبيرا .. وقال المتهم اسماعيل ان ما يقال في حق المتهمين هو من قول النيابة .. وقال المفتي ان حق الافتاء لمن يكون عالما بالقران والسنة واصول الفقه واللغة العربية .. وليس التخرج في الازهر وحده كفيلا بالافتاء .. وقال المتهمون ان ما نسب اليهم من اعترافات بالشروع في القتل انما كان تحت التعذيب والاكراه .. وقال المفتي ان من يسفك دم مسلم ففي نار جهنم .. وقال ردا على اسئلة المتهم اسماعيل ان اطلاق اللحية فضيلة اوصى بها النبى صلى الله عليه وسلم .. والنقاب فضيلة ولا يجوز ان يستهزأ بمن ترتدى النقاب .. ورد المفتي على اسئلة المتهم احمد محمد رزق ان دار الاسلام هى البلد التى تقام فيها شريعة الله .. ولا يجوز تعذيب المسلم او غير المسلم .. ورد على المتهم عادل موسى انه لا يجوز الاكراه في اى شيء في الدين او غير الدين .

وقررت المحكمة التاجيل لجلسة الاحد ١٨ سبتمبر لسماع شهادة الشيخ صلاح ابواسماعيل وعلى النيابة اعادة اعلانه واحضار المتهمين من السجن .

المفتى فى محكمة أمن الدولة العليا

الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر واجب على كل فرد .. فى حدود ولايته

كتب = جمال عقل :

واصلت محكمة أمن الدولة العليا «طوارىء» أمس - ولليوم التالى - سماع شهادة د . محمد سيد طنطاوى مفتى الجمهورية فى قضية «الناجون من النار» .. أعتذر الشيخ صلاح أبو أسماعيل عضو مجلس الشعب عن الادلاء بشهادته وفى جلسة الأمس بسبب مرض مفاجىء .

اكد المفتى فى شهادته ان وظيفته هى بيان حكم الله تعالى إذا ما سئل فيه . وعليه أن يتحدث ويجيب عن التساؤلات والأمور التى من الواجب التحدث فيها سواء سئل فيها أو لم يسأل .

وأضاف فضيلته ان الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر واجب على المؤمن وكل افراد الأمة وأن تغيير المنكر من حق الحاكم أو من ينوب عنه ومن حق كل فرد فى هذه الأمة فى حدود ولايته ولا يجوز إباحة تغيير المنكر «لكل من هب ودب» حتى لا تصبح الأمور فوضى .



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ سبتمبر ١٩٨٨

المفتي يواصل شهادته في قضية «الناجون من النار»:

لو أبحنا تغيير المنكر باليد لكل من يريد لأصبح المجتمع فوضى

واصلت أمس محكمة امن الدولة العليا (طوارىء) الاستماع الى شهادة فضيلة الدكتور محمد سيد طنطاوى مفتى الجمهورية واعتذر الشيخ صلاح ابو اسماعيل عضو مجلس الشعب عن عدم حضور جلسة أمس لمرضه.

بدات الجلسة فى الحادية عشرة صباحا برئاسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان وبحضور المستشار ماهر الجندى المحامى العام الاول للجيزة ومحمد عرفة رئيس النيابة وهشام اسماعيل وكيل اول النيابة وبامانة سر محمود ابو حمد وطاهر محرم ووحيد عبد العظيم ونبيل عثمان وسال الدفاع فضيلة المفتى عن تصرفه بحكم وظيفته فيما لو علم بامر من امور الدنيا يخالف الشريعة الاسلامية فقال إن وظيفة المفتى بيان الحكم الشرعى وحين يسال فعليه ان يبين حكم الله فى السؤال الذى يسال فيه واحيانا يجيب او يتحدث عن اشياء دون ان يساله احد فمثلا قد يقرا عن موضوع فى الصحف كتحديد النسل وبدون ان يساله احد فالامانة تقتضيه ان يبين حكم الله حتى لو لم يساله احد..

ومثال اخر كنت قد قرات فى احدى الصحف رايا لاحد الكتاب بان رسالة النبى «صلى الله علية وسلم» للعرب وحدهم وان القرآن الكريم نزل للعرب وحدهم ودون ان يسالنى احد كتبت مقالا نشر فى الصحف ارد فيه على ذلك مبينا حكم الله قال تعالى «وما ارسلناك الا رحمة للعالمين» وقال الحق «قل يا ايها الناس انى رسول الله اليكم جميعا».

وساله الدفاع هل قدمت النصح لاجهزة الاعلام وخاصة التليفزيون الذى تدخل برامجه كل بيت ويشاهدة الاطفال قبل الكبار فاجاب فضيلته: سبق ان قلت انى ابديت النصيحة مرات ومرات كما ايدت البرامج الهادفة والنافعة وان وسائل الاعلام فيها الخير وفيها الشر.

وعقب رئيس المحكمة فى عصر الاقمار الصناعية والارسال القادم من الخارج كيف يتدخل فيه المفتى او من يستطيع ان يتحكم فيما يشاهده اولاده وكل رب اسرة هو الذى يستطيع ان يتحكم فيما يشاهده ابناؤه.

الجهاد انواع

وفى اجابة لفضيلة المفتى عن انواع الجهاد قال: الجهاد انواع فهناك جهاد النفس بمعنى ان يجاهد الانسان نفسه بان يمنعها ويبعدها عما يتنافى مع شريعة الله ولعل الحديث الشريف يشير الى هذا المعنى عندما عاد الرسول علية السلام من احدى الغزوات فقال رجعنا من الجهاد الاصغر الى الجهاد الاكبر قالوا ماهو الجهاد الاكبر يارسول الله قال جهاد النفس، والنوع الثانى هو جهاد اعداء الله والآيات الكريمة كثيرة منها قوله تعالى «وقاتلوا فى سبيل الله الذين يقاتلونكم ولاتعتدوا ان الله لايحب المعتدين»، وجهاد الاعداء يكون فرض عين اذا ماداهم الاعداء الدولة ففى هذه الحالة يجب على الكبير والصغير والرجل والمراة والغنى والفقير ان يدافع عن دينه وعن بلده فلذا حدث مداهمة للبلد من الاعداء وولى الأمر احس ان هؤلاء الاعداء يضمرون شرا للأمة ففى هذه الحالة هو الذى يقدر من هو الذى يخرج لمقابلة الاعداء فربما يكفى نصف الامة او ربعها او عشرها وهذا واضح فى سورة التوبة.

التغيير باليد حق الحاكم

وسئل المفتى: هل يجوز اللجوء الى الجهاد فى حالة عدم تطبيق الشريعة الاسلامية بسبب جحودها او لعذر مانع من التطبيق فقال ان من القواعد المقررة ان الأمر بالمعروف



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ سبتمبر ١٩٨٨

تابع الجلسة :

سمير السروجي

النيابة تسأل فضيلة المفتي عن حكم الشرع فيمن يسفك دم اخيه المسلم .. وأجاب المفتي بأن الحكم الشرعي هو القتل !

والنهى عن المنكر على راس الفضائل التى امر بها الدين ، ولتكن منكم امة يدعون إلى الخير ويامرون بالمعروف وينهون عن المنكر ، وافراد الامة من الواجب عليهم ان ينصحوا ولاسيما العلماء الذين تتوافر فيهم شروط الامر بالمعروف والنهى عن المنكر هذا هو واجبهم الاول ولايتجاوز ذلك الى حدود ولايتهم . وهذا نفس قول الرسول (ص) ، من راى منكم منكرا فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فان لم يستطع فبقلبه وذلك اضعف الايمان ، فالرسول عليه الصلاة والسلام بين لنا مواطن تغيير المنكر ، الرتبة الاولى ان يغير المنكر باليد وهذا حق الحاكم او من ينيبه ومن حق كل فرد فى حدود ولايته بمعنى بالنسبة لى فمن حقى ان اغير من اولادى فاضربهم اذا تخلفوا عن الصلاة بعد سن العاشرة ولايحق لأى مخلوق فى الدنيا ان يضرب اولادى فانا وحدى صاحب الولاية واذا فعل ذلك احد فيكون جاهلا ومغفلا ومن حقى وحدى ان اغير المنكر عن زوجتى ،فالرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض، فحق للرجل فى القوامة على زوجته وتاديبها إذا اخطات ولكن ليس من حق اى انسان على وجه الارض ان يفعل ذلك فتغيير المنكر باليد من حق الحاكم او من ينيبه ومن حق كل شخص فى حدود ولايته لاننا لو ابحنا تغيير المنكر باليد لكل من هب ودب لاصبح المجتمع فوضى وهذا اجماع للمسلمين منذ عهد الرسول صلى الله عليه وسلم حتى . يرث الله الارض ومن عليها والتغيير بالقلب يكون باحتقار مرتكب المنكر ومقاطعته وعزله عن المجتمع فليس التغيير فى القلب معناه السلبية والسكوت فاذا لفظ المجتمع مرتكبى المنكر فربما يعود اليه صوابه ورشده ويقول المسلم الذى يرى منكرا ، اللهم ان هذا منكر. لا يرضيك ، .

وعن حكم الحاكم الذى تتوافر فيه شرط الولاية والاستطاعة اذا لم يقم بتغيير المنكر فى المجتمع قال فضيلة المفتى ان الواجب على الحاكم تغيير المنكر لان هذه مسئوليته امام الله عز وجل والا كان عاصيا وعلى المسلمين ان ينصحوه بذلك ولا وجوب مع عدم القدرة على التغيير بنص القرآن الكريم ، لايكلف الله نفسا الا وسعها ، .

واصر الدفاع على معرفة موقف الرسول من عدم التغيير لعدم قدرة او عدم وجوب . فقال رئيس المحكمة للدفاع انتم حاضرون للدفاع عن المتهمين ان تعلموا على التشهير للنظام اجاب المفتى بانها عدم قدرة ويترتب عليها عدم وجوب تغيير المنكر وغير المسلمين لهم مالنا وعليهم ماعلينا ، والمسلم الذى يعيش فى دولة غير اسلامية عليه الالتزام بقوانينها ونظمها ولكن فيما يتعارض مع عقيدته ، فله ان يرفضه لانه لاطاعة لمخلوق فى معصية الخالق اما غير المسلم اذا تولى منصبا فى دولة اسلامية فيجب طاعته اذا كان ما يامر به فى حدود احكام الاسلام اما اذا امر بمنكر او شىء غير الاسلام فلا تجوز طاعته .



المتهمون يطلبون تفسير القرآن

وطالب المتهمون من داخل القفص بمناقشة المفتى واجراء حوار شامل معه كما طلب المتهمون بنسخ من تفسير القرآن الكريم . واكد المفتى حرصه على الاجابة عن جميع اسئلتهم وانه قد ارسل بالفعل عددا من تفسير القرآن الى محبسهم فى سجن طره عن طريق وزارة الاوقاف وكلفت المحكمة النيابة بتيسير اطلاع المتهمين على كتب التفسير داخل السجن .

واضاف المفتى ان غير المسلمين فى المجتمع لهم كل حقوق المسلمين ومنها تولى الوظائف العامة كالقضاء وغيره واعترض الدفاع واستشهد بايات من القرآن فرد عليهم المفتى بتفسير للايات التى ذكرها الدفاع ثم حدثت مشادة بين النيابة والدفاع بسبب اعتراض النيابة على اسئلة الدفاع الكثيرة وطلبت النيابة مناقشة الشاهد وقال رئيس المحكمة ان المحكمة لاتخضع للارهاب الفكرى ثم امرت برفع الجلسة للصلاة واستاذن فضيلة المفتى المحكمة فى ان يعود فى الثانية والنصف لموعد مع سفير باكستان فى دار الإفتاء .

وعادت المحكمة للانعقاد فى الثانية



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٥ سبتمبر ١٩٨٨

والنصف حيث قدم فضيلة المفتى للمحكمة نسخة من تفسير القران الكريم للاستشهاد بما فيها . وردا على سؤال هل يجوز للحاكم أن يحكم بغير ما انزل الله به ؟ قال فضيلته : « قوانين البشر إذا كانت مستمدة من قوانين الله ، فهى قوانين سليمة ، وإذا كانت عكس ذلك تكون خاطئة » .

وردا على سؤال من الذى فى يده تقويم الحاكم بان النصيحة للحاكم إذا اخطا واجبة على كل فرد مسلم من افراد الامة بالطريقة التى حددها الاسلام (ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة) سواء كان المخطيء حاكما او محكوما . وعن الحرية فى الاسلام اكد فضيلته ان الحرية فى الاسلام حق اساسى فى حدود ما شرعه الله ، بحيث لا تتجاوز حقوق الغير .

ولا يجوز الاكراه شرعا ، فلا إكراه فى الدين .

كما تحدث فضيلته عن التوبة إذا عاد المتهمون عن افكارهم وقال ان التوبة لها شروط معينة ان يندم على ما حدث فى الماضى ويعتزم عدم العودة إلى ما فعل فى المستقبل . اما إذا كانت التوبة فى حق من حقوق العباد فيجب ان ترد المظالم إلى اهلها .

ثم بدات مناقشة النيابة لفضيلة المفتى حول فكر المتهمين وإعترافاتهم فى التحقيقات ، فحدثت مشادة اخرى بين الدفاع والنيابة وسط هياج المتهمين ، فاضطرت المحكمة إلى رفع الجلسة ، وعادت للانعقاد ليعلن رئيس المحكمة انه ياسف لما بدر من احد الزملاء المحامين وما بدر من بعض المتهمين ، والمحكمة تسجل ان صدرها رحب وسمحت بتكرار السؤال مرات ومرات لكى يطمئن المتهمون ان العدالة تجرى فى سبيل تحقيقها والاطالة اكثر من اللازم فيه تعذيب للشاهد الذى وقف على مدى يومين متتاليين من التاسعة صباحا حتى الخامسة مساء . ومهما حدث فإن العدالة ستمشى فى طريقها . واستانفت النيابة المناقشة بانه لا يجوز الجهاد فى دار الاسلام ومصر بلد الاسلام . وعن حكم إباحة السرقة من اموال الدولة ، فإنه لا يجوز ان يعتدى فرد على هذه الاموال ولا على حق من حقوق الافراد . وإلا اعتبر جاهلا .

وحكم الشرع لمن يرتكب جرائم القتل والشروع فيه ومقاومة السلطات وسفك الدماء ومن يسفك دم مسلم ويثبت عليه ذلك هو القتل . ثم سمحت المحكمة للمتهمين بمناقشة المفتى الذى رد على إستفساراتهم حول بعض الامور الشرعية والدينية ، ووعدهم فضيلته بالالتقاء بهم فى محبسهم . بعدها قررت المحكمة الاستماع إلى شاهد النفى الشيخ صلاح ابو اسماعيل فى جلسة الاحد القادم .



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٥ سبتمبر ١٩٨٨

المفتى يستكمل شهادته فى قضية الناجون من النار

واصلت محكمة امن الدولة العليا امس سماع شهادة الدكتور محمد سيد طنطاوى مفتى الجمهورية فى قضية الناجون من النار . قال انه لم يحدث فى عهد الرسول والعهود التالية أن نصبت جماعة نفسها حكاما لتطبيق حدود الله دون الحكام الفعليين .. واضاف ان من يعمل على تغيير المنكر باليد متجاوزا الحدود التى تبيح ذلك يعد متطرفا وجاهلا باحكام الاسلام .

وتستمع المحكمة يوم الاحد القادم الى شهادة الشيخ صلاح ابواسماعيل .



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ سبتمبر ١٩٨٨

محكمة أمن الدولة تواصل الاستماع إلى شهادة فضيلة المفتى فى قضية الاغتيالات السياسية

مناقشة حامية بين الدفاع والمفتى حول مفهوم تغيير المنكر باليد ومسئولية الحاكم عن تطبيق الشريعة

واصلت محكمة أمن الدولة العليا أمس سماع شهادة فضيلة المفتى الدكتور محمد سيد طنطاوى . فى قضية محاولات الإغتيال السياسية . استكمل الدفاع فى جلسة أمس مناقشة فضيلة المفتى حول بعض المسائل الفقهية والسياسية . وقد أكد المفتى أن حق تغيير المنكر بالقوة متروك للحاكم أو من ينيبه عنه . ولكل فرد فى حدود ولايته واستطاعته . وأن حق الدعوة باللسان والنصح للحاكم وللمسلمين مكفول بنصوص القرآن والسُنة لجميع الافراد فى المجتمع الاسلامى . ولا يجوز حرمانهم منه . كما أوضح ان غير المسلمين يتساوون مع المسلمين فى المجتمع الاسلامى . وأن لهم مالنا وعليهم ما علينا . وكانت المحكمة قد عقدت جلستها فى الحادية عشرة من صباح أمس . وفى بداية الجلسة اجاب المفتى عن سؤال حول مفهوم الجهاد فى الإسلام . فاكد انه مقرر بنص القرآن فى قوله تعالى : «يا ايها النبى جاهد الكفار والمنافقين واغلظ عليهم» فالجهاد ليس بين مسلم ومسلم . وانما بينهما النصيحة والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر . أما جهاد الأعداء فانه فرض عين اذا هاجموا الدولة . واذا لم يهاجموا الدولة وكانوا يخططون فقط للاعتداء عليها فإن ولى الأمر هو الذى يقدر من الذى يتصدى لهم وحجم الجيش . ويصبح الجهاد فى هذه الحالة فرض كفاية «وما كان للمؤمنين أن ينفروا كافة . فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا فى الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون» . ووجه الدفاع سؤالا آخر الى المفتى : هل يجوز للأفراد أن يجاهدوا الحاكم الذى لا يطبق احكام الشريعة الإسلامية سواء بسبب جحودها أو لعذر مانع من التطبيق ؟ فاجاب فضيلته : من القواعد الثابتة فى الاسلام قاعدة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر . لقوله تعالى «ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر» فالأمر بالمعروف والنهى عن المنكر واجب على من لديه العلم الكافى ويلتزم بآداب الأمر والنهى وبشرط الا يتجاوز الأفراد حدود ولاية كل منهم فى التغيير . ولحديث الرسول صلى الله عليه وسلم : «من رأى منكم منكرا فليغيره بيده . فإن لم يستطع فبلسانه . فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان» وهذا يعنى تحديد ثلاث مراتب لتغيير المنكر . الأولى : التغيير باليد وهو من حق الحاكم أو من ينيبه . وكذلك كل إنسان فى حدود ولايته مثل حق الوالد فى تعليم أولاده الصلاة وهم فى سن السابعة ثم ضربهم إذا تخلفوا عن الصلاة بعد سن العاشرة . وكذلك حق الرجل فى القوامة على زوجته وتاديبها إذا أخطأت . بنص القرآن والأحاديث . ولكن ليس من حق أى إنسان آخر على وجه الأرض ان يقوم بدور الرجل فى تاديب أولاده أو زوجته وعقابهم على ترك الصلاة مثلاً . ومن يتعدى ولايته فى ذلك يكون جاهلا ومخطئا . ولو ابحنا تغيير المنكر باليد لكل من هب ودب لصارت الأمور إلى الفوضى الشاملة . وهذه القاعدة مقررة بإجماع المسلمين .. اما الأفراد فلهم أن يجاهدوا باللسان والنصح لأئمة المسلمين وعامتهم . فالدين النصيحة فمن لم يستطع فيكفيه إنكار المنكر بقلبه وذلك اضعف الإيمان .

وعاد الدفاع يسأل عن حكم منكر فريضة الجهاد فى الاسلام . فاجاب المفتى ان من ينكر فرضية الجهاد يكون كافرا بغير شك لان الجهاد من اركان العقيدة الاسلامية . ولكن هذا الجهاد يجب ان يكون فى موضعه كما شرحنا . اى ضد الاعداء المتربصين بنا وهو فى هذه الحالة

تابع الجلسة :
حمدى شفيق

فرض كفاية يقوم به من يختارهم الحاكم لذلك - الجيش - ويسقط عن الباقين . «ولكن فى حالة مداهمة العدو للبلاد يصبح الجهاد فرض عين على كل مسلم ومسلمة صغيرا كان ام كبيرا . اما بين المسلمين «بعضهم البعض فلا يوجد جهاد بمعنى حمل السلاح . وانما يكون باللسان ونصح المسلم لأخيه المسلم بالحكمة والموعظة الحسنة . ويكون تغيير المنكر بالقوة من حق الحاكم او من ينيبه . ومن حق كل فرد فى حدود ولايته على النحو الذى سبق تفصيله .

وأضاف المفتى ان التغيير باليد على هذا النحو واجب على المستطيع فى حدود ولايته ولكنه مشروط بالا يؤدى الى منكر اشد . كفتنة فى البلاد لا تحمد عقباها . وهناك التغيير باللسان والنصيحة كما قلت . فالدين النصيحة . والتغيير بالقلب ليس معناه السلبية والصمت المطبق . ولكن اذا راى المسلم عاصيا او مرتكبا للمنكر . فعليه ان يقول : اللهم ان هذا منكر لا يرضيك . ويبتعد فورا عن مخالطة مرتكب المنكر . وواجب المجتمع ان يحتقر ويقاطع وينبذ الفسلق والعصاة . فربما يعود اليهم الصواب ويتوبوا بعد شعورهم بالعزلة التامة وسط المجتمع المسلم .

واكد المفتى ان حق الدعوة الى الله باللسان مكفول ولا يجوز الانتقاص منه . ومن حق المسلمين ان ينصحوا الحاكم ويجاهروه بارائهم . واستدل بقول الله عز وجل : ﴿فلذلك فادع . واستقم كما أمرت . ولا تتبع اهواءهم . وقل آمنت بما انزل الله من كتاب . وأمرت لأعدل بينكم . الله ربنا وربكم لنا اعمالنا ولكم أعمالكم . لا حجة بيننا وبينكم الله يجمع بيننا وإليه المصير﴾ ولا يجب تغيير المنكر باليد على من لا يملك القدرة على ذلكم بنص القرآن الكريم ﴿لا يكلف الله نفسا إلا وسعها﴾ وقد مكث الرسول ﷺ ١٣ عاما فى مكة المكرمة يدعو الى الله باللسان والسلوك القويم فحسب . وفى السنة السابعة بعد الهجرة اى بعد عشرين عاما من بعثة الرسول عليه السلام . ومعه المسلمون بالكعبة وكان بها وحولها الاصنام من كل نوع . ولم يقم الرسول وصحابته بتحطيمها فى ذلك الوقت لانهم لم يكونوا يملكون القدرة والاستطاعة لتحقيق ذلك . الى ان جاء الفتح المبين وقام الرسول ﷺ - بعد ان قويت شوكة المسلمين - بتحطيم الاصنام ورموز الشرك والجاهلية بنفسه وهو يردد «جاء الحق وزهق الباطل . إن الباطل كان زهوقا» .

وأكد المفتى ان الحاكم الذى يتوافر فيه شروط الولاية ويملك القدرة على تغيير المنكر فى المجتمع ولا يفعل يكون مقصرا وعاصيا . فهذه مسئوليته وسيكون حسابه عسيرا امام الله عز وجل . وللمسلمين ان ينصحوه بذلك . فواجب النصيحة مقرر لله ورسوله وائمة المسلمين وعامتهم .

وعن حكم المسلمين خارج الدول الاسلامية . وحكم الذميين فى المجتمع الاسلامى . قال الدكتور طنطاوى ان المسلم الذى يعيش فى دولة غير اسلامية عليه ان يلتزم بقوانينها ونظمها بشرط الا يكون فيها ما يتعارض مع عقيدته ففى هذه الحالة يكون عليه ان يرفضها . فلا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق . اما غير المسلمين المقيمين فى الدولة الاسلامية فهم اخوة لنا فى الوطن لهم ما لنا وعليهم ما علينا . وغير المسلم الذى يتولى منصبا فى دولة اسلامية تكون طاعته فى حدود التزامه بعدم مخالفة احكم الاسلام . فلذا خرج عليها او امر بها يتعارض معها فلا تجوز طاعته .

وحدثت مناقشات ساخنة بين المفتى وهيئة الدفاع والمتهمين والنيابة والمحكمة . حينما اعترض الدفاع على رأى المفتى بجواز تولى الذميين القضاء .



وطالب المتهمون بالسماح لهم بحوار شامل مع فضيلة المفتى . يتناقشون فيه بحرية حول عدد من القضايا والمسائل السياسية والفقهية الهامة . واعلن المفتى استعداده التام للحوار مع الجميع . وقرر انه قد ارسل بالفعل عدة نسخ من تفسيره للقران الكريم . الى سجن استقبال طرة ليطلع عليها المتهمون ولكن المتهمين اكدوا انهم لم يتلقوا شيئا . ونبهت المحكمة على النيابة بضرورة تمكين المتهمين من الاطلاع على كتب التفسير التى ارسلها اليهم المفتى .

وحدثت مشادة بين النيابة والدفاع عندما اعترض ممثل النيابة على كثرة أسئلة الدفاع للمفتى وطلب السماح للنيابة بمناقشته . وأكد الدكتور عبدالحليم مندور ممثل الدفاع انه لا بد من سماع آراء المفتى فى كل القضايا التى تتصل بالقضية وتهم المسلمين بصفة عامة فى العصر الحديث .



المصدر : مــايو

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ سبتمبر ١٩٨٨

محاكمة فكر !

الأزهر والمفتى يفندان أفكار المتطرفين

وقف الدكتور محمد سيد طنطاوى مفتى مصر أمام أعضاء المحكمة فى قضية « الناجون من النار » فى نهاية الاسبوع الماضى .. وقال كلمة الحق والصدق .

قال المفتى ان تكفير المسلم عمل بشع وشنيع لا يقره الاسلام .. وان هؤلاء الذين يتصدون للفتوى بغير علم . إنما هم ضلوا وأضلوا .

وقال الأزهر الشريف فى تقرير أذاعه المستشار ماهر الجندى المحامى العام إن الجماعات المتطرفة حبسوا أنفسهم على كتب معينة وأراء معينة لمفكر واحد . وهم يكفرون كل من يخالف عقيدتهم حتى لو نطق بالشهادتين !

إن ما يحدث فى قاعة المحكمة ليس محاكمة جماعة معينة .. وإنما هى محاكمة فكر انحرف عن الطريق السليم .

ويشارك فى هذه المحاكمة على صفحات « مايو » عدد من كبار العلماء .. يقدمون تعريفا للتطرف . ويفندون أفكاره .

د . الاحمدى ابو النور

رفض الاستهانة بإيمان الاخرين والحكم عليهم بالكفر

د . عبد الله عبد الشكر :

أقول للعلماء « أعرضوا ولا تغرضوا »

د . سيد الطويل :

التطرف فى القيم .. أمر بالغ الخطورة

د . عبد الجليل شلبى :

التطرف يهدد حياتنا فى كافة النواحى .. ولابد من العودة للوسطين

الشيخ منصور الرفاعى :

المتطرفون عامل شر فى المجتمع .. وزجرهم مطلوب

● فى البداية يحدد الدكتور محمد الاحمدى أبو النور أستاذ التفسير بجامعة الازهر ووزير الاوقاف السابق معنى التطرف .. ويقول « من حيث اللغة . يمكن القول بانه يقال تطرف إذا أتى الطرف . وتطرف فى « كذا » إذا جاوز فيه حد الاعتدال وجاوز الوسط .. والتطرف يمكن أن يقال دينيا حين يتعلق بظاهرة التشدد والغلو والتنطع .. والتشدد والغلو والتنطع كلها مفاهيم غير مقبولة . وقد رفضها الاسلام . ومن ذلك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « هلك المتنطعون » . وإخباره لنا إن من كان قبلنا تشدد فهلك . ومعنى تشدد من كان قبلنا . أنهم تركوا ما فرض عليهم وما شرع لهم . وبداوا يشرعون لانفسهم ما يحسبونه تدينا . أو ما يحسبون أن التقرب إلى الله سبحانه وتعالى موقوف عليه . كما حدث فى صدر الاسلام .

لقد حدث أن بعض الصحابة تشددوا . فعزم بعضهم على أن يصوم ولا يفطر وعزم الاخر على أن يقوم ولا ينام والاخر على ألا ياتى النساء أو لا يتزوج . وكان الصحابة ينتظرون ماذا يقضى الرسول صلى الله عليه وسلم بشانهم فاذا أقرهم مضوا وتشددوا جميعا .. وهؤلاء كان للنبى منهم موقف . لانهم أرادوا ان يزيدوا عما شرع لهم .

● ويضيف الدكتور سيد رزق الطويل عميد كلية الدعوة الاسلامية بجامعة الازهر . مصطلح التطرف يكاد يكون مفروضا علينا وعلى أمتنا . وتحديد المفهوم قضية ضرورية جدا . وهو بالمعنى اللغوى الوقوف على الطرف . وهو فى الامور الحسية لا يشكل مشكلة .. وإنما التطرف فى القيم أمر

بالغ الخطورة ، لان القيم السامية الرفيعة دائما توصف بالوسط .. والاسلام دين الله الحق « وكذلك جعلناكم أمة وسطا » .حتى ان المفكرين في فترات التاريخ المختلفة باجتهاداتهم العقلية المحضة ، وصلوا إلى أن القيمة أو الفضيلة هي حد وسط بين رذيلتين ، فدائما التوسط اعتدال ، والذى يخرج عن حد الاعتدال يوصف بانه متطرف .

فما هي حدود الاعتدال التي إذا تجاوزها الانسان يعد متطرفا ؟

كلنا نؤمن بان الدين الحق قيمة عظيمة ومنهج حق ، يخرج البشرية من الظلمات إلى النور ، ويحقق لها السعادة في الدنيا والأخرة .. ودين الله تعالى واضح يتمثل في القرآن والسنة الصحيحة .. وعلى هذا فما اتفق معهما فهو الاعتدال وهو الحق ، وما خالفهما فهو التصرف الخارج عن حد الاعتدال.

طرفان متباعدان

● ويتدخل في القضية الدكتور عبد الجليل شلبي الامين العام السابق لمجمع البحوث الاسلامية .. ويقول : نحن نعيش حالة من التطرف الواسع ، فبينما ذهب قوم الى طرف ، ذهب اخرون الى الطرف الاخر ، وأصبحت الوسطية في عدد أقل من المتطرفين ، فهناك قوم لا يقيمون للدين وزنا أصلا ، أو تطرفوا في أنهم أباحوا كل شيء ، لدرجة أنهم حللوا الرقص وغيره من الموبقات ، وقالوا إن الدين لا يحرمها ، واخرون تشددوا ورأوا أن الذى يؤخر صلاة الظهر الى ما يقرب من العصر يعتبر مفرطا .

وأقول هذا من الواقع .. وقد وصلت الى خمس رسائل في موضوع تافه ، ولكنه في عمقه يصل الى هذه الناحية .. ممثلة اعتزلت التمثيل وقالت إنني أريد أن استغفر الله ليمحوا ما ذهب من أيامي ، فكتب أحدهم يقول كيف تستغفر هذه الممثلة .. متى كان الفن ذنبا حتى يستغفر منه ؟ .. وحول هذا الموضوع جاءت هذه الرسائل كلها .

ولو نظرنا الى الموضوع من الناحية الدينية ، فليس التمثيل إثما على إطلاقه ، ولكن الفن الذى يحرم ، هو تمثيل تلتصق فيه امرأة برجل أجنبي يطول اعتناقهما وتقبيلهما .

ومن هنا نجد أننا أمام طرفين متباعدين .. ونريد من الناحية الدينية أن نرجع الى وسطية ، نرد أصحاب هذا الطرف قليلا الى الوراء ، وهؤلاء قليلا الى الامام ، حتى يتلاقوا في هذه الناحية .

ولكن يجب على علماء الاسلام وعلى الشباب المتدين حتى لا يصل لدرجة التطرف ألا يتخذوا من المظهر الدينى سيطرة على الاخرين ، حتى يطيعوهم دون السؤال عن الدليل ، بل لابد لكل أمر أو توجيه من أساس .. من أين استنبطه أو جئت به ؟ .. وإذا رجعنا الى المراجع وهي القرآن والسنة والاجماع والمصادر التشريعية المعروفة في علم أصول الفقه .. وعندئذ نكون جميعا معتدلين وغير متطرفين .

● ويقول الدكتور الاحمدى أبو النور : من أخطر البواعث على التطرف أن يتصور المرء أنه أصبح مشرعا لنفسه ، راغبا عما جاءه من دين ، ولذلك يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « فمن رغب عن سنتي فليس مني » .. وهذه الرغبة عن السنة أو الخط الوسط هي التي تشغل كل الباحثين والمفكرين والمسئولين .

وهناك قيمتان يمكن أن تكونا ذواتي تاثير على الحاكم والمحكوم معا .. وهما « الولاية والتضحية » .. ونحن حينما نقدم للحاكم ما نريد في إطار التضحية فلن يتابى عليه .

● ويضيف الدكتور عبدالله عبد الشكور وكيل أول وزارة الأوقاف

محمد الزرقاني

لشئون الدعوة : لا ينكر احد أن التطرف موجود الآن ، ولكن في تصورى لهذه القضايا أنها ليست حديثة ، والتاريخ الاسلامي عبارة عن حركات

ومثل هؤلاء الشباب الذين انزلقوا الى التطرف يمكن أن يوجههم ويصحح فكرهم شيخ موثوق به لا يخشى إلا الله سبحانه وتعالى .. وأنا أنادى دائما :

« اعرضوا ولا تفرضوا » .. وللاسف نحن الآن نناقش الشباب المناقشة التي لا يكاد هو يصدقها ، لأننا نقول له مالا يقنعه ! !

● ويقول الدكتور محمد الاحمدى أبو النور : لقد تعاملت مع شرائح كثيرة من الشباب .. والحمد لله فإن أغلبهم يعتمد على المنهج الصحيح ، ولا خلاف معهم في قليل ولا كثير .. ولكن

هناك شريحة أخرى لا ترجع الى شيء من المراجع الصحيحة ، وعندها فكرة ترفض أئمة المساجد ، وبعضهم يشتد ويغالى فلا يسمع الى كلمة من علماء الأزهر ، وبعضهم يرى نفسه أكبر من

النووى والشافعي وابن حجر ومالك وابن حنبل ، ومثل هؤلاء الشباب يعتمدون على « كراسات » تكتب لهم من قيادات معينة لهم ، ولا يرون لهذه الكراسات بديلا ، ويعتبرون أنها العلم وأن ما عداها لا علم .

وأنا أرى أنه من حق الشباب أن يتحدثوا عن تطبيق الشريعة الاسلامية ، ولكن لابد أن يكون ذلك بالأسلوب الذى لا يكفر حاكما ، وإنما باسلوب يضم اليهم الحاكم ، ليتعاون

الجميع حتى يتم الحكم لشريعة الله سبحانه وتعالى ، ونحن في مصر نسير في هذا الطريق بجدية والحمد لله .

وهناك عوامل أخرى تؤخذ على شباب الجماعات الاسلامية يمكنها أن تذهب بهم الى أقصى درجات التطرف .. منها مسالة التعصب للرأى ، والاعتقاد أنه صواب لا يحتمل الخطأ ، والاستهانة باراء الاخرين ،

والاستهانة بإيمان الاخرين لدرجة إصدار الحكم عليهم بالكفر ثم القتل .

وأنا أعتقد أن إساءة الظن بإيمان الاخرين ، قد يحمل في بعض الوقت على الحكم بالكفر ، والحكم بالكفر يغرى بقتل هذا الكافر ! ..

وقتل المسلم جريمة عند الجميع ،

● ويؤكد الشيخ منصور الرفاعي عبيد عضو مجلس الشعب ومدير عام المساجد بوزارة الأوقاف أن الاسلام لا يقر التطرف ولا العنف ولا الارهاب ولا يرضى بها .. ويقول : الاسلام دين

سماته الحب والتسامح والعفو ، والدعوة إليه قائمة على اللين والسماحة واليسر ورفع الحرج .

والاسلام لا يتخذ العنف وسيلة للوصول الى غاية ، ولا يرضى أن يكون المسلم متصفابه



جلسة عاصفة فى قضية الاغتيالات السياسية

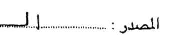
الشيخ صلاح أبو اسماعيل يهاجم عهد السادات ويتهم رفعت المحجوب بمصادرة مشروعات قوانين الشريعة الاسلامية

تابع الجلسة :
حمدى شفيق
مجدى حلمى
تصوير : جلال شاهين

شهدت امس محكمة امن الدولة العليا جلسة عاصفة اثناء نظر قضية الاغتيالات السياسية وسماع شهادة الشيخ صلاح ابو اسماعيل وتكهرب جو الجلسة ، وثار الصحفيون والمحامون بسبب قيام المستشار ماهر الجندى المحامى العام لنيابات الجيزة باصدار امر الى احد الضباط بالقبض على مصور صحفى اثناء تادية واجبه فى تصوير الجلسة والتحفظ على الكاميرا الخاصة به (!!) قدم الصحفيون احتجاجا شديد اللهجة الى رئيس المحكمة المستشار عمر العطيفى وانسحبوا لمدة ربع ساعة احتجاجا على تصرف المحامى العام وامر رئيس المحكمة الضباط باخلاء سبيل المصور وتسليمه الكاميرا الخاصة به وحذرهم من تلقى اية اوامر سوى تلك التى تصدرها المحكمة وحذر النيابة من تكرار الاعتداء على سلطة المحكمة . وهاجم الشيخ صلاح ابو اسماعيل عهد الرئيس الراحل انور السادات واتهم رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب بمصادرة مشروعات قوانين الشريعة الاسلامية .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : ....

التاريخ : ....١٩ سبتمبر ١٩٨٨

بدات الجلسه في الساعة العاشرة والنصف برئاسة المستشار عمر العطيفي وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان وامانة سر حسين طنطاوى .. اثبتت النيابة في بداية الجلسة حضور جميع المتهمين عدا المتهمين الهاربين كما اثبتت حضور شاهد النفى الشيخ صلاح ابو اسماعيل عضو مجلس الشعب وتلا رئيس المحكمة ٤ طلبات من المتهمين وقرر المتهم رقم ٢٢ انه قد تم توقيع الكشف الطبى عليه بواسطة طبيب السجن واثبت ان بجسده عدة اصابات ناتجة عن التعذيب الوحشى ، وطلب المتهم ضم التقرير الى اوراق القضية وقرر المتهم ٣٢ جمال السيد ابراهيم في الطلب الثانى ان مباحث امن الدولة استولت على جميع اوراقه ومستنداته الشخصية اثناء القبض عليه وقرر المتهم صلاح عبد الله ابو ميرة ان ضباط المباحث استولوا على « كردان » ذهبى خاص بزوجته ومبلغ ٩٥٠ جنيها وصندوق يخص والد زوجته يحتوى على كل اوراقه . ولايعلم حتى الآن اين اختفت هذه الاشياء . وطالب محامى المتهم حمدى محمد رزق بتحويله الى عنبر المعتقلين بمستشفى قصر العينى لاصابته بمرض « الصدفية » وهو مرض جلدى معد . وقرر المتهم محمد عطية الشرقاوى انه قد تم تحرير اجندة مدون فيها كل اسرار عملياته التجارية وطلب من المحكمة تسليمها الى ذويه . كما استاذن المتهم رقم ٢١ - اسماعيل عبد الحميد - المحكمة في الحصول على شهادة تفيد بانه كان يعمل صيدليا قبل اعتقاله واذنت له المحكمة واحالت بقية طلبات المتهمين الى النيابة لتنفيذها . وتقدم الدكتور عبد الحليم مندور ممثل هيئة الدفاع بشكوى الى المحكمة ضد مباحث امن الدولة لقيامها بسحب جهاز كاسيت احضره لتسجيل شهادة الشيخ صلاح ابو اسماعيل ورد رئيس المحكمة بانه قد اتخذ قرارا منذ الجلسة الأولى لسماع شهادة فضيلة المفتى ، بسحب جميع اجهزة التسجيل من الصحفيين والمحامين وتم بالفعل سحب اجهزة التسجيل من عدة صحفيين (!!) .

وعقب الدفاع مطالبا بتطبيق قرار المحكمة على مباحث امن الدولة ايضا ، وسحب أجهزة التسجيل الصوتية وكاميرات تصوير الجلسات بالفيديو ، التى تم تركيبها في قاعة المحكمة قبل بداية الجلسات ، ومنها كاميرا تليفزيونية تم تركيبها فوق منصة هيئة المحكمة مباشرة (!!) لتسجيل كل مايدور بالجلسة ونقله فورا الى مجموعة المتابعة بمباحث امن الدولة !! وهدد الدفاع بالامتناع عن حضور الجلسات اذا استمرت هيمنة المباحث العامة على قاعة المحكمة ، وعقب ممثل النيابة محاولا الدفاع عن تصرفات المباحث واتهم الدفاع بمحاولة عرقلة سير القضية وحاول تاكيد ان تسجيل مايدور بالجلسة بواسطة المباحث امر يفيد القضية !! ثم بدات المحكمة في الاستماع الى شهادة الشيخ صلاح ابو اسماعيل عضو مجلس الشعب .

وقرر الشاهد انه عين مدرسا للغة العربية والدين الاسلامى بوزارة التربية والتعليم عقب تخرجه من كلية اللغة العربية . بجامعة الازهر ثم انتدبه فضيلة شيخ الازهر الأسبق مديرا لمكتبه ، ونقل بعد ذلك للعمل باحثا فنيا بمجمع البحوث الاسلامية وبعد ذلك انتخب عضوا بمجلس الشعب حيث تولى لفترة رئاسة لجنة الشئون الدينية والأوقاف بالمجلس . وقال الشاهد انه سافر بعد ذلك الى السودان الشقيق لمراجعة مشروعات قوانين الشريعة الاسلامية هناك ، وابداء الراى فيها ، كما سافر الى دولة الامارات العربية المتحدة لتسجيل تفسير القرآن الكريم للتليفزيون هناك وتم توزيع التفسير على جميع تليفزيونات العالم الاسلامى عدا التليفزيون المصرى الذى رفض اذاعته بعد ان تمسكت داخل مجلس الشعب بضرورة تطبيق قوانين الشريعة الاسلامية الغراء .

● سؤال من المحكمة : ذكرت انك تشغل موقع رئيس لجنة الشئون الدينية والأوقاف بمجلس الشعب ؟

- الشاهد : انا لست الآن رئيسا لهذه اللجنة ، وانما كان ذلك في سنة ١٩٧٧ وضغط المسئولون على زملائى باللجنة لاقالتى عندما اصررت على المطالبة بتطبيق الشريعة الاسلامية ، ولم يتمكنوا من ذلك الا بتعديل فقرة في اللائحة تقضى باسناد رئاسة اللجان الى وكلاء المجلس اذا انضموا الى اللجان ، بغير حاجة الى التصويت ، وكان أن وضعوا الدكتور السيد على السيد في لجنة الشئون الدينية وكان وكيلا للمجلس فاحتل منصب رئيس اللجنة بغير حاجة الى الاقتراع !!

● س : هل تقدمت خلال فترة عضويتك بالمجلس - ١٢ سنة - بمشروعات لتطبيق الشريعة الاسلامية ؟

- الشاهد : تقدمت بعدة مشروعات لتطبيق عقوبات الحدود الشرعية وقانون لتحريم الربا ومشروع قانون للزكاة وقانون وسائل الاعلام الاسلامية .

● س : ما هى الاحزاب السياسية التى انضممت اليها ؟

- الشاهد : انضممت في عهد السادات الى حزب مصر بعد ان اقنعنى بعض قياداته بالانضمام اليه والمطالبة بتطبيق الشريعة الاسلامية من خلاله ، وعندما يئست من جدوى ذلك وتاكدت من رغبة الحكومة وحزبها في عدم تطبيق الشريعة تركت حزب مصر وعدت الى صفوف المعارضة ، ولا باس في هذا فالمجاهد يغير موقعه ما دام ذلك في سبيل تحقيق الغاية التى ينشدها . وقد تاكدت من سوء نية الحزب الحاكم عندما فوجئنا في ١٨ ديسمبر ١٩٧٨ بالدكتور صوفى ابو طالب يزف النبا البشرى بتكوين لجنة تضم ١٥ عضوا لتعيين احكام الشريعة الاسلامية تمهيدا لتطبيقها في البلاد .. واحسسنا جميعا بالفرحة ، وكان هذا اليوم نفسه هو اليوم المحدد لحضور رئيس الوزراء الاسرائيلى مناحم بيجين الى مصر بعد مشروع معاهدة السلام ولم يحضر « بيجين » ولم يعتذر ثم دعا السادات الى اقامة مجمع للاديان في سيناء يضم معبدا يهوديا ، وظل رئيس المجلس يماطل في انعقاد اللجنة حتى شهر فبراير ١٩٧٩ ثم كان قرار حل المجلس بعد ذلك في ابريل ١٩٧٩ فادرك الجميع ان حكاية مشروعات قوانين الشريعة كانت « غطاء » فقط لمعاهدة السلام ومجمع الاديان !! والذى اكد ذلك البلاء هو موقف الدكتور رفعت المحجوب رئيس المجلس الحالى الذى انكر صراحة وجود مشروعات قوانين الشريعة الاسلامية - التى قمنا باعدادها - في ادراج مكتبه فقمت بتقديمها من جديد فوضعها في ادراج مكتبه ومنع مناقشتها او اخذ راى الاعضاء بشانها (!!!)

واثناء حديث الشيخ ابو اسماعيل وقف عبد الله سليم المحامى واعلن امام المحكمة أن المستشار ماهر الجندى المحامى العام لنيابة الجيزة امر بالقبض على هشام كمال المصور الصحفى بجريدة الجمهورية منذ لحظات اثناء قيامه بتادية واجبه الصحفى بمتابعة الجلسة والتحفظ على الكاميرا الخاصة به مما يشكل اعتداء صارخا على سلطة المحكمة وحرية الصحافة .وهيبة القضاء ... وثار الصحفيون والمحامون وحدثت ضجة عنيفة واستدعى رئيس المحكمة المصور هشام كمال لسؤاله عن الواقعة فقرر المصور انه كان يقوم بتادية عمله في تصوير الجلسة عندما امر المحامى العام احد الضباط بالقبض عليه والتحفظ على الكاميرا الخاصة به .. واكد المحامى العام ان من حقه ان يمنع المصورين من التقاط صور له في الجلسة وحسم رئيس المحكمة الأمر فامر الضباط بعدم التعرض للصحفيين ، وعدم تنفيذ اية اوامر مهما كان مصدرها داخل المحكمة سوى ما تامر



المصدر : الـوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ سبتمبر ١٩٨٨

به الهيئة ووجه رئيس المحكمة تحذيرا شديد اللهجة الى النيابة بعدم تكرار ماحدث وقدم الصحفيون على الفور مذكرة احتجاج على تصرف المحامى العام وقرر الصحفيون الانسحاب فورا من قاعة المحكمة لمدة ربع ساعة احتجاجا على ما حدث ثم رفعت الجلسة لصلاة الظهر .

وعادت الجلسة للانعقاد ، وقرر رئيس المحكمة انه قد اجرى تحقيق فى واقعة احتجاز مصور جريدة الجمهورية وقال المحامى العام فى التحقيق انه كان يقصد فقط حجز الصحفى لعرضه على المحكمة « !! » .

وواصل الشيخ صلاح ابو اسماعيل شهادته فاكد ان الحكومة تحارب الدعاة الى الله حتى داخل المساجد واستشهد بنص المادة التى تحظر حتى نقد قانون او قرار ادارى داخل المساجد ولو على سبيل النصيحة !! وحدثت مناقشة بين المحكمة والشاهد حول هذه النقطة واكد مختار نوح المحامى ان مئات الاشخاص قد اعتقلوا بسبب هذه المادة فى قانون العقوبات .. وقرر الشاهد انه قد تم اعتقاله سنة ١٩٥٨ ضمن المعتقلين من اعضاء جماعة « الاخوان المسلمون » وعذبه زبانية عبد الناصر فى السجن الحربى ليرغموه على سب الاسلاميين ومدح جمال عبد الناصر !! واكد انه يجوز لكل من درس العلوم اللغوية والشرعية باتقان واشتهر بالورع والتقوى ان يجتهد ويفتى فى مختلف شئون المسلمين .. وردا على اسئلة الدفاع قال الشاهد ان الدستور ينص على ان الشريعة الاسلامية هى المصدر الرئيسى للقوانين ، وهذا يعنى مسئولية رئيس الدولة ومجلس الشعب وكافة سلطات الدولة عن تطبيق الشريعة الاسلامية ، وقرر ان المسئولية عن اباحة الخمور والزنا والربا وغيرها من الفواحش والمنكرات ، تقع على عاتق هؤلاء المسئولين ، ولكل المسلمين ان يغيروا هذا المنكر باليد ان استطاعوا ، او باللسان لمن لم يستطع والا فبالقلب وهذا هو اضعف الايمان بنص الحديث .. واستنكر الشاهد ان تحكم البلاد بقانون الطوارىء وان يتولى المسئولية بوزارة الداخلية شخص مثل اللواء زكى بدر !! واعلن انه يحجب ثقته عن رئيس الجمهورية الى ان يتم الغاء الطوارىء وتطبيق احكام الشريعة الاسلامية ، وانه لا عذر للحاكم ولا للمجلس التشريعى فى تعطيل شرع الله .

وقررت المحكمة تاجيل القضية إلى جلسة الثلاثاء القادم لمواصلة سماع اقوال الشاهد.

فتح باب المرافعة فى قضية التعذيب بعين شمس

قررت محكمة جنح استئناف عين شمس فتح باب المرافعة فى قضية التعذيب المتهم فيها النقيبان شرطة محمد ندا معاون مباحث ، ومحمد زيدان ، وثروت ولسن أمين شرطة بقسم شرطة عين شمس ، وكان ثلاثتهم قد قاموا بتعذيب مواطن داخل القسم أثناء ذهابه اليه للسؤال عن جار له احتجزوه لعدم وجود اثبات شخصية معه وكانت محكمة اول درجة قد ادانتهم .



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ سبتمبر ١٩٨٨

□ قضية «الناجون من النار»:

الدفاع يصر على تسجيل شهادة الشيخ ابو اسماعيل بالكاسيت

والمحكمة ترفض اسوة بما اتبع فى شهادة المفتى

كتب ـ سمير السروجى :

استمعت امس محكمة امن الدوله العليا «طوارىء» إلى شهادة الشيخ صلاح ابو اسماعيل عضو مجلس الشعب فى جلسة شهدت مناقشات حادة تركزت حول طلب الدفاع السماح بتسجيل شهادة الشيخ ابو اسماعيل بالكاسيت بينما تمسك رئيس المحكمة بقرارها السابق بمنع التسجيل فى الجلسات كما حدث مع شهادة فضيلة المفتى ووعد بالسماح بالتسجيل فى المرافعات وكانت المحكمة قد عقدت جلستها برئاسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان وبحضور المستشار ماهر الجندى المحامى العام الاول لنيابات الجيزة ومحمد عرفة رئيس النيابة وهشام اسماعيل ومحمد سعد وكيل النيابة نودى على الشاهد الشيخ صلاح ابو اسماعيل الذى سمحت له المحكمة بالجلوس بناء على طلبه لمرضه بالروماتيزم وقبل ان تبدأ المحكمة فى مناقشة الشاهد قال ممثل الدفاع ان حرس المحكمة منع دخول اجهزة تسجيل مع احد المحامين وكذلك بالنسبة للصحفين وقال انه مادامت الجلسة علنية فانه حق للجميع التسجيل وطلب رئيس المحكمة من الدفاع تقديم طلب براى الدفاع لبحثه على ان تستمع المحكمة لفضيلة الشيخ صلاح ابو اسماعيل ولكن الدفاع اصر على بحث هذا الأمر اولا وانبرى المستشار ماهر الجندى المحامى العام الاول قائلا ان المحكمة هى صاحبة القرار والنيابة تتساءل لماذا الاصرار على تسجيل شهادة الشيخ صلاح ابو اسماعيل واين كان هذا الاصرار فى الجلستين اللتين حضر فيهما فضيلة المفتى وهل تسجيل شهادة الشيخ صلاح ابو اسماعيل هى شهادة للاستثمار ام شهادة لوجه الحق والعدل

ثم نودى على الشاهد وحلف اليمين ثلاث مرات وتحدث عن الوظائف التى تقلدها بناء على سؤال للمحكمة

وقال الشاهد ان مصر ظلت تحكم بالشريعة الاسلامية ثلاثة عشر قرنا حتى جاء الاستعمار ووضع القوانين المدنية وعقب ذلك قررت المحكمة استكمال شهادة الشاهد صباح غد الثلاثاء



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ سبتمبر ١٩٨٨

المحكمة تستمع لشهادة صلاح اسماعيل

خصصت محكمة امن الدولة جلسة امس للاستماع لشهادة الشيخ ابو اسماعيل عضو مجلس الشعب فى قضية (الناجون من النار) .. اعترضت النيابة على رغبة الدفاع تسجيل شهادة الشيخ صلاح اسماعيل ..

وقررت المحكمة رفض التسجيل .. واستغرقت شهادته الجلسة كلها .. وتحدث فيها عن سيرته الذاتية ودوره فى مجلس الشعب ..



المصدر : الـــوفد

التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٨٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الدفاع يوجه الشكر الى صحف المعارضة لالتزامها بالحياد والامانة فى نقل وقائع الجلسات الى الرأى العام



المصدر : الـــوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٨٨

واصلت امس محكمة امن الدولة العليا سماع شهادة الشيخ صلاح ابو اسماعيل عضو مجلس الشعب شاهد النفى الثانى فى قضية محاولات الاغتيال السياسية . التهبت الجلسة وثار الصحفيون والدفاع ، للمرة الثانية خلال ايام ، بسبب هجوم المستشار ماهر الجندى المحامى العام على صحف المعارضة ، وبصفة خاصة « الوفد » و « الحقيقة » ، وهجومه على مندوب « الوفد » اثناء انعقاد الجلسة « !!! » واعلن الصحفيون استنكارهم الشديد للاعتداء على الصحفى اثناء تادية واجبه فى تغطية الجلسة ، وطالبوا بحذف الالفاظ التى تفوه بها المحامى العام ضد الصحفيين ، وامر رئيس المحكمة بحذف العبارات من محضر الجلسة فورا ، وأكد ان حرية الصحافة ، ايا كانت اتجاهاتها السياسية ، مكفولة ولا يجوز لاحد الانتقاص منها او الهجوم على رجالها اثناء تاديتهم مهام اعمالهم .

وكانت الجلسة ٦٠ بدات فى حوالى الساعة الحادية عشرة من صباح امس برئاسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان وأمانة سر حسين طنطاوى .

وفى بداية الجلسة اكد المستشار العطيفى ان هيئة المحكمة قد اجرت تحقيقا حول مطالبة الدفاع بإزالة كاميرات التصوير ومعدات التسجيل الصوتى من قاعة المحكمة وتبين للمحكمة ان الكاميرات الموجودة عبارة عن دوائر تليفزيونية مغلقة اقامتها ادارة امن المحكمة باذن من الهيئة لتصوير ما يدور داخل القاعة ولا تشمل عملية المتابعة اية تسجيلات صوتية لما يجرى طبقا لما اكده الخبير اثناء معاينة هيئة المحكمة للمعدات الموجودة ، وكلف المستشار عمر العطيفى النيابة العامة باتخاذ ما يلزم من اجراءات لتسجيل الجلسات بالصوت والصورة على شرائط لبيعها بعد ذلك للمحامين والصحفيين ان امكن .

واكد المستشار العطيفى ان مباحث امن الدولة لا علاقة لها بتسجيل احداث الجلسات ، وان هذا التصوير والتسجيل لا يعد اخلالا بالقوانين لان الجلسات علنية ولمن شاء ان يتابع ما يجرى داخل قاعة المحكمة . وطالب عبد الله سليم المحامى بالسماح للمحامين والصحفيين باصطحاب اجهزة التسجيل الصوتى لتسجيل ما يدور اثناء المحاكمة ، واكد ان كل ما يجرى داخل القاعة يسجل بالصوت والصورة لحساب مباحث امن الدولة .

واثبت ممثل النيابة العامة حضور جميع المتهمين عدا المتهمين الهاربين - الاول والرابع - واعتذار المتهمين صلاح ابو ميرة والسيد عرفة لمرضهما ، واعلن ممثل النيابة انه قد امر باجراء التحقيقات بشان بلاغات اسرة المتهم احمد محمد رزق وبلاغ منتصر الزيات محامى المتهم صلاح ابو ميرة واحمد صقر محامى محمد عطية الشرقاوى ، وتم قيد البلاغات بدفتر التحقيقات فى نيابة الجيزة الكلية .

وفيما يتعلق بالطلب المقدم من المتهم حمدى محمد رزق بنقله الى عنبر المعتقلين بمستشفى قصر العينى لمرضه بالصدفية ، كلفت النيابة ادارة سجن استقبال طرة بارسال اوراق علاج المتهم للاطلاع عليها وتقرير ما يلزم بشانها . كما اعلن ممثل النيابة انه سيتم ارسال مذكرة من النيابة الى الشركة التى كان يعمل بها المتهم اسماعيل عبد الحميد لاستخراج شهادة خبرة له « كصيدلى » بناء على طلبه .

تابع الجلسة
حمدى شفيق
تصوير :
جلال شاهين

وقرر المتهم عماد حسنى على ان ادارة السجن لم تنفذ قرار المحكمة السابق بالسماح له باجراء عملية جراحية عاجلة ، وامر المستشار عمر العطيفى ممثل النيابة بمتابعة الامر ، والتصرف فيه فى اسرع وقت ممكن حرصا على صحة المتهم . ثم تحدث سيد عبد الفتاح المحامى وطالب الصحف القومية بنشر تفاصيل شهادة الشيخ صلاح أبو اسماعيل وكل ما يدور بالجلسات حتى يتابع الراى العام احداث هذه القضية الخطيرة بكل تفاصيلها ، ووجه الدفاع الشكر لصحف المعارضة وعلى راسها صحيفة « الوفد » لالتزامها بنقل كل ما يدور بالجلسات بامانة وحياد ودون اية مجاملات لاحد .

وطلب الدفاع اثبات شكره وتقديره لصحيفة « الوفد » بمحضر الجلسة .. ثم طلب المستشار ماهر الجندى المحامى العام الكلمة وقال : بمناسبة الحديث عن الصحافة فانني اود ان اشير الى ان صحف المعارضة ، وخصوصا « الوفد » و « الحقيقة » ، تتعمد تشويه الحقائق ، والمبالغة فى بعض الاحداث ، وحجب اجزاء اخرى مما يدور بالجلسات .. وهذه الصحف تمادت فى غيها وكان الامر صار نهبا مباحا لها ، وقد نسكت على تشويه الحقائق ولكننا لن نسكت على تجاوز حدود الالتزام والقانون وميثاق الشرف الصحفى « !!! » وعلى الفور هب الدفاع ليطالب باثبات شكره وتقديره لصحف المعارضة وبالذات صحيفتى « الوفد » و « الحقيقة » لالتزامهما بالحياد والدقة والامانة فى متابعة الجلسات .. وطلب مندوبا « الوفد » و « الحقيقة » السماح لهما بالدفاع عن جريدتيهما ازاء اتهامات المحامى العام ، وقرر مندوب « الوفد » انه يتحدى ان يثبت المحامى العام حرفا واحدا او واقعة محددة نشرتها جريدته مشوهة او مبتورة او امتنعت عمدا عن نشرها ، واكد ان المحامى العام يهاجم صحف المعارضة بعبارات عامة وغير محددة ، ولابد ان يقدم ادلة ثابتة وقاطعة على صحة ما يقول من خلال ما نشرته « الوفد » ، ان وجد ولن يجد مثل هذا الدليل لان « الوفد » تلتزم بكل ما يدور داخل قاعة المحكمة فقط . واثناء تعليق مندوب « الوفد » دفاعا عن جريدته ، هب المحامى العام واقفا ووجه كلامه الى رئيس المحكمة قائلا : من هذا « القزم » الذى يتحدث ؟ وما هذه الفوضى فى ساحة المحكمة ؟!!

ورد عليه مندوب « الوفد » قائلا : ارفض اية اهانات ونحن لا نقبل هذا التصرف من اى مخلوق واطالب باثبات هذه الالفاظ التى تفوه بها المحامى العام الان ..

وثار جميع الصحفيين الموجودين بالجلسة واعلنوا رفضهم « لعبارات » المحامى العام وطلب محمد زعزع اكبر الصحفيين الموجودين سنا الكلمة فاذنت له المحكمة ، وقال محمد زعزع انه مع احترامنا الكامل للجميع فاننا لا نقبل هذه العبارات ونطالب بحذفها من محضر الجلسة .. وتمسك مندوب « الوفد » بضرورة اعتذار المحامى العام علنا عما



المصدر : الأهالي

التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٨٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أجهزة التسجيل والتصوير تثير أزمة فى المحكمة !

حدثت أزمة عنيفة يوم الاحد الماضي أثناء نظر قضية « الناجون من النار » أمام محكمة امن الدولة العليا .

بدأت الازمة برفض المستشار عمر العطيفي رئيس المحكمة طلب المحامي منتصر الزيات تسجيل شهادة الشيخ صلاح ابو أسماعيل عضو مجلس الشعب وشاهد النفي في القضية .. وكانت المحكمة قد رفضت الاسبوع الماضي طلب محرر « الاهالى » تسجيل شهادة المفتي .

طالبت هيئة الدفاع ، ردا على قرار المحكمة ، بازالة كافة التسجيلات الصوتية والمرئية من فوق منصة القضاء واركان القائمة .

و أضافت هيئة الدفاع التى تحدث باسمها د . عبد الحليم مندور أننا نخشى أن تستخدم اجهزة الأمن هذا التسجيلات لارهاب الشهود .

وعندما قال رئيس المحكمة : قررنا إنتداب خبير فني لمعرفة اماكن تسجيلات المباحث فى قاعة المحكمة لأننا لا نعلمها .. ! إهب د . مندور قائلا :

أمامنا كاميرا فيديو وفى الجهة الاخرى كاميرا ثانية .. فلتثبت هذا فى محضر الجلسة ياسيادة الرئيس .

ولما بدا أن الأزمة على وشك الانتهاء فوجىء الجميع بالمستشار ماهر الجندى المحامى العام الاول لنيابة الجيزة يتساءل : لماذا يطالب الدفاع بتسجيل شهادة الشيخ صلاح ابو اسماعيل ولم يصر على تسجيل شهادة المفتى ؟

وأضاف : هل شهادة اليوم شهادة استثمارية ؟

وقد قررت المحكمة شطب هذه الفقرة من مضبطة الجلسة استجابة لطلب الدفاع وفى اعقاب هذا الازمة نشبت ازمة أخرى بسبب قبض أجهزة الامن على مصور صحفى من جريدة « الجمهورية » ومصادرة كاميرا التصوير التى كان يحملها بطلب من المستشار ماهر الجندى الذى قال أنه لا يسمح لأحد أن يصوره دون رضاه .

ومن ناحية أخرى قدم الصحفيون مذكرة احتجاج ضد تصرف المستشار الجندى لرئيس المحكمة .. ثم إنسحبوا لمدة ثلث ساعة خارج القاعة وطلبوا إثبات ذلك فى محضر الجلسة .



المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ سبتمبر ١٩٨٨

شهادة حق من المفتي : ليس لمخلوق أن يكفر مسلماً

● إذا لم تكن مصر داراً للاسلام فليس للاسلام ديار

● لا جهاد ضد حكام المسلمين وطاعة المحكوم للحاكم واجبة

● تحقيق : سيد عبد القادر



● شهادة حق ادلى بها الدكتور محمد سيد طنطاوى مفتى الجمهورية فى قضية الناجون من النار التى تنظرها محكمة أمن الدولة العليا طوارىء .. بصفته اولا عالما فاضلا وثانيا كونه فى منصب المفتى ، ولقد قال فى شهادته فى مواجهة المتهمين .. ان مصر دار اسلام ودار سلام ويخطىء من يدعى انها دار حرب يجب فيها الجهاد على المسلمين .. وقال ان الجهاد لا يكون الا ضد الكافرين ، والجهاد لا يجوز ضد حكام المسلمين الذين يملكون وحدهم حق اقامة الحدود .

وقال المفتى فى شهادته التى استغرقت عدة ساعات ، والتى بين فيها عن علم الفرق بين الجهل والعلم ، والحق والباطل ، والايمان والضلال : انه لا يصح باى حال من الاحوال ان يكفر احد مسلما نطق الشهادتين ومن يفعل ذلك انما هو جاهل متطرف .. ويقطع لسان من يفعل ذلك . وقال ان الشريعة الاسلامية مطبقة فى كل العبادات وفى كثير من المعاملات ومسالة التطبيق لها علماؤها وقضاتها والحدود واجبة التطبيق .

والمعروف ان المتهمين حبسوا انفسهم على كتب معينة وقدسوا آراء مفكر واحد او مفكرين معينين دون الاطلاع على الكتب والآراء الأخرى .. ودون دراسة وافية للظروف التى تم فيها تاليف هذه الكتب وانتاج واظهار هذه الافكار ومن الخطأ قياس ظروف الماضى على الحاضر .

ولقد استمرت شهادة الدكتور محمد سيد طنطاوى مفتى الجمهورية حوالى عشر ساعات على مدى يومين متتالين امام محكمة امن الدولة العليا « طوارىء » فى قضية تنظيم الناجون من النار المتهم بارتكاب محاولات الاغتيال الثلاثة الفاشلة ضد كل من وزيرى الداخلية الاسبقين النبوى اسماعيل وحسن ابو باشا ومكرم محمد احمد رئيس مجلس ادارة دار الهلال .

قال فضيلة المفتى : انه ليس من حق احد ان يقول ان مصر كافرة .. فالقوانين التى تطبق بها ليست مخالفة للشريعة بل هى فى اغلبها مطابقة للشريعة الاسلامية .. والمادة الثانية من الدستور تنص على ان الشريعة هى المصدر الرئيسى للتشريع .. واذا كانت بعض المواد لم تسن حسب الشريعة فهذا ليس عن انكار للشريعة .. وانما هناك لجان تعمل على مطابقتها الشريعة ..

وقال : يقطع لسانى ولا اكفر مسلما ما نطق الشهادتين ..

كانت محكمة امن الدولة العليا « طوارىء » قد عقدت جلستيها يومى الاربعاء والخميس الماضيين برئاسة المستشار عمر العطيفى رئيس المحكمة وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان .. وبحضور المستشار ماهر الجندى المحامى العام الأول لنيابات الجيزة ومحمد عرفة رئيس نيابة الجيزة وهشام اسماعيل وكيل اول النيابة كممثلين للادعاء - وبحضور اعضاء هيئة الدفاع . واستمعت المحكمة على مدى اكثر من عشر ساعات الى تقرير من الأزهر الشريف عن رأيه فى فكر جماعة « الناجون من النار » تلاه المستشار ماهر الجندى ثم استمعت المحكمة بعد ذلك الى شهادة الدكتور محمد سيد طنطاوى مفتى الجمهورية ..

افكار الخوارج .. ومصر المؤمنة

قال بيان الأزهر الشريف : ان افكار المتهمين كما وردت فى محاضر استجوابهم تدور حول تكفير المجتمع المصرى .. وجاء فى توضيحهم لمعنى الكفر انه يطلق على معنيين .. معنى يخرج عن الملة وهو الشرك بالله تعالى ومعنى لا يخرج عن الملة وهو الشرك الأصغر ومثلوا له بالربا والحلف بغير الله .. وهم يكفرون المجتمع المصرى بالمعنى الثانى وقد بنى المتهمون هذا الحكم على ان الايمان عقيدة وعمل فلا يكفى فى نظرهم النطق بالشهادتين لاثبات الايمان إذا كانت الأعمال منافية لهذا النطق .

ورتب المتهمون على ذلك ان مصر دار حرب وليست دار إسلام حتى لو كان معظم اهلها مسلمين مع وجوب اقامة الدولة الاسلامية بالقوة وتغيير النظام القائم للحكم والتحريض على مقاومة السلطات العامة واغتيال كبار المسئولين فى الدولة .. واباحة السرقة وتحريم العمل فى الدولة وتحريم الصلاة فى المساجد الحكومية .

وقال بيان الازهر : إنه لا ينبغى المسارعة بتكفير احد قبل التاكد من الاسباب الموجبة لذلك فالايمان والكفر محلهما القلب ولا يطلع على ما فى القلوب غير الله تعالى .. وقد نهى الاسلام عن رمى احد بالكفر ان لم يكن مستحقا لذلك..

وان مصر دار إسلام وليست دار حرب فهى تقيم الشعائر .. وان المتهمين يعتنقون فكر الخوارج

الذين كانوا اسرع الفرق فى الحكم بالكفر على من يخالف عقيدتهم حتى لو نطق بالشهادتين ! ! ونحن نستنكر ان نرمى مصر بالكفر فمصر المسلمة بمساجدها العامرة الحريصة على اقامة الشعائر . مصر المسلمة بازهرها العتيق وعلمائها الاجلاء ..

وندد البيان بتشجيع المتهمين لثورة الخمينى بايران وقال ان هذه الثورة قد انكشفت للعالم من واقع الجرائم التى ارتكبتها ورفضها للصلح وجهرها بافكار تتناقض مع العقيدة الاسلامية واننا نناشد المتهمين بأن يثوبوا الى رشدهم وان يطهروا عقولهم من الضلالات .

الدستور .. والقانون

وبعد تلاوة بيان الازهر نودى على الدكتور محمد سيد طنطاوى مفتى الجمهورية ليدلى بشهادته التاريخية امام هيئة المحكمة وليرد على اسئلة هيئة الدفاع والمتهمين .. وكذلك على اسئلة ممثل الادعاء (النيابة) ..

قال فضيلة المفتى ردا على سؤال لهيئة المحكمة عن الوظائف التى تقلدها انه تخرج فى كلية اصول الدين عام ٥٨ وحصل على الدكتوراة عام ٦٦ وعين استاذا بكلية اصول الدين باسيوط ثم عميدا للكلية عام ١٩٧٦ ثم نقل للقاهرة عام ٨٦ كعميد لكلية اصول الدين عام .. ثم عين مفتيا للجمهورية فى نفس العام ١٩٨٦ .

تحدث المفتى عن المادة الثانية من دستور جمهورية مصر العربية والتى تنص على ان الشريعة الاسلامية هى المصدر الاساسى فى التشريع فقال :

— ان هذه المادة تنص على ان الاسلام هو دين الدولة الرسمى .. وان مقتضاها ان تعاليم الاسلام هى التى تسير فى الدولة والتى تعمل بمقتضاها وان الدولة تفعل ذلك فعلا فيما يتعلق بالعبادات من صلاة وزكاة وحج وصيام واى فرض فرضه الله علينا قائم والدولة تؤيده .. والدولة ايضا تؤيد مكارم الاخلاق وتجرم الرذائل وكذلك المعاملات وهى تؤيد كل ما يتعلق بالاسلام ..

وقال فضيلة المفتى : ان الشريعة الاسلامية تشمل العبادات .. والمعاملات ومكارم الاخلاق .. والشريعة مطبقة فى كل العبادات وفى كثير من المعاملات .. ولا يستطيع احد ان ينكر ان اقامة الحدود فى جزء من الشريعة الاسلامية ولكن .. لا تقطع يد لسارق رغيف الخبز لياكله وهو جائع .. فهناك شروط لابد من توافرها لتطبيق هذه الحدود ومسالة التطبيق للحدود لها علماؤها وفقهاؤها وقضاتها .. والذى يحدد التطبيق هو القاضى والحاكم .

وعدم تطبيق الشريعة فى بعض الجزئيات اذا كان عن انكار فهو كفر ولكن هناك بين الانكار والسعى الى التطبيق المرحلى .. شيئا فشيئا وهو ما يحدث عندنا فهناك لجان مشكلة لتنقية القوانين من كل الشوائب المخالفة للشريعة الاسلامية .

جريمة التكفير

سألت هيئة المحكمة فضيلة المفتى عن حكم الشرع فيمن يكفر مسلما فقال : ان من يكفر المسلمين اما جاهل او سيء النية والعجيب ان الذين يفتون .. والحديث الشريف يقول عن هؤلاء انهم ضلوا واضلوا ..

وقال فضيلة المفتى : يقطع لسانى ولا اكفر مسلما .. مادام المسلم نطق بالشهادتين ولا ينكر الصلاة فإنه مؤمن .. مؤمن .. مؤمن .. واكرر انه ليس لمخلوق ان يكفر مسلما قال لا اله الا الله محمدا رسول الله لأن الوصف بالكفر عمل بشع شنيع .

وقال : انه على المسلم اذا راى منكرا ان يقدم النصيحة .. وعلى ممثلى الامة فى مجلس الشعب ان يقدموا النصيحة للحاكم .. وان لم يفعل اعضاء مجلس الشعب يصبحوا مسئولين امام الله .. والمسلم لا يصبح غير مسلم الا اذا انكر ما شرعه الله وجحد به ..

وقال موجها كلامه للمتهمين : اذا كانت مصر ليست ديار اسلام فليس هناك دار اسلام .. ! !

وبعد ذلك بدأ اعضاء هيئة الدفاع يوجهون اسئلتهم للمفتى ..

قال احد المحامين . كيف تتصرف بحكم موقعك لو علمت ان امرا يتعارض مع الشريعة الاسلامية ؟

فرد فضيلة المفتى : ان وظيفة المفتى بيان الحكم اذا سئل عن حكم شرعى فإنه يبين حكم الله فى المسالة التى يسال فيها .. وفى بعض الاحيان يجيب المفتى او يتحدث عن اشياء دون ان يسال فيها .. فمثلا قد يقرا موضوعا فى الصحف كتحديد النسل .. ودون ان يساله احد فإنه للأمانة العلمية يبين حكم الله .. ولقد قرات فى احدى الصحف رأيا لكاتب قال ان رسالة النبى صلاة الله عليه وسلم كانت للعرب وحدهم وان القرآن نزل للعرب .. ودون ان يسالنى احد كتبت مقالا نشر فى الصحف مبينا حكم الله ..

وسال احد اعضاء هيئة الدفاع المفتى عن فريضة الجهاد .. فقال :

— ان الجهاد انواع فهناك جهاد النفس بمنعها عما حرم الله والنوع الثانى جهاد اعداء الله اذا ما داهموا الدولة وفى هذه الحالة فإن الجهاد



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : آخر ساعة

التاريخ : ٢١ سبتمبر ١٩٨٨

واجب على الكبير والصغير والرجل والمراة والغنى والفقير .. اما اذا حدثت مداهمة هؤلاء الاعداء واحس ولى الامر بان هؤلاء الأعداء يضمرون شرا للامة ففى هذه الحالة يكون هو المسئول عن تقرير من الذى يخرج لمقابلة الاعداء .

اما عن جواز فريضة الجهاد ضد الحكام عندما لا تطبق الشريعة .. فقد قال : ان القواعد المقررة ان الامر بالمعروف والنهى عن المنكر على راس الفضائل التى امر بها الدين .. وواجب على افراد الامة ان ينصحوا ولا سيما العلماء الذين تتوافر فيهم شروط الامر بالمعروف والنهى عن المنكر

شهادة حق من المفتى : من يقوم بالتغيير هو الحاكم

وتتوافر فيهم ايضا اداب الذى يامر بالمعروف وينهى عن المنكر وهذا هو واجبهم الأول .. ولقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فى حديثه الشريف « من راى منكم منكرا فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه وان لم يستطع فبقلبه وهذا اضعف الايمان » .

والمقصود هنا بمن يقوم بالتغيير باليد هو الحاكم او من ينيبه ومن حق كل فرد فى حدود ولايته ولم يحدث فى اى عهد من العهود ان قامت جماعة ونصبوا انفسهم حكاما لتطبيق حدود الله .. فهذا هو الضلال المبين وهو الجهل المركب ..

ومن واجب الحاكم ان يغير المنكر بيده ولسانه وقلبه وان لم يفعل كان عاصيا .

وسالته المحكمة عن رايه فيمن يعمل على تغيير المنكر باليد متجاوزا فهل يكون متطرفا ؟ قال : نعم يعد متطرفا وجاهلا باحكام الاسلام ..

لا جهاد ضد حكام المسلمين

قال الدكتور محمد سيد طنطاوى مفتى الجمهورية : انه لا يجوز الجهاد ضد الحاكم الذى لا يغير المنكر فالجهاد فى الاسلام لا يكون الا ضد اعداء الدين .

وقال : ان طاعة المحكوم للحاكم واجبة طالما الطاعة ليست فى معصية الخالق وان النصيحة واجبة على المسلم للمسلم سواء كان حاكما أو محكوما .. وان الحرية حق اساسى فى الاسلام مادام المسلم لا يعتدى على حريات الآخرين .. وان الاكراه لا يجوز فى شيء من العقائد وفى غير العقائد كذلك لا يجوز الاكراه ..

بعد ذلك بدأ ممثل الادعاء ـ المستشار ماهر الجندى ـ فى توجيه اسئلته الى فضيلة المفتى ..

وردا على سؤال له قال الدكتور سيد طنطاوى : إنه ليس من حق اى شخص او مجموعة ان تحكم على مصر بانها كافرة .. وانه ليس كافرا الا من انكر ما جاء فى كتاب الله وسنة رسوله ولا يملك التكفير الا العلماء بعد دراسة الامر المعروض عليهم وان الذى يرمى غيره بالكفر يعتبر كافرا .

وان مصر دار اسلام ودار سلام لان المسلمين فيها يؤدون شعائر الله فى مساجد تعد بعشرات الالوف وفيها الأزهر وكل العلماء الذين لم ينكر احدهم اى امر من اوامر الله .. وان اختلاف بعض القوانين لن يحول مصر الى دار حرب وانه لا يجوز الجهاد فى مصر لأنها دار اسلام وان الامر بالمعروف والنهى عن المنكر بالقوة امر يرفضه الاسلام وان اعتبار سرقة اموال الآخرين حلالا هو ضلال وجهل مركب وعمى بصيرة وانه لا يجوز لاحد منع الصلاة فى المساجد ..

حول الجلسات

- طلب بعض المحامين تفسيرا لبعض الآيات من فضيلة المفتى فقال ان لديه تفسيرا للقرآن الكريم اعده فى ١٥ مجلدا يقع فى عشر الاف صفحة وانه مستعد لتفسير اى آيات من القرآن .
- طلب بعض المتهمين ارسال هذا التفسير إليهم فى سجن طره .. واكد المفتى ان وزارة الأوقاف ارسلت إليهم مجموعات من التفاسير للسجن .. فقالوا إنها لم تصل إليهم .. فكلف رئيس المحكمة بتيسير وصول كتب التفسير للمتهمين فى السجن للاطلاع عليها .
- اهدى فضيلة المفتى مجموعة من تفسير القرآن لهيئة المحكمة للرجوع إليها فى الاستشهاد وبما تعنيه ايات القرآن الكريم .
- اختلف المتهم اسماعيل محمد مع فضيلة المفتى عندما قال إنه لا يملك الحكم على ان المجتمع كافر او مؤمن الا العلماء .. وان الذى يرمى غيره بالكفر هو كافر .. فعقب فضيلة المفتى ان رايه يستند الى حديث نبوى صحيح يحرم تكفير من نطق بالشهادتين ولو كان مقصرا فى الالتزام بامور الدين ..



المصدر : الــــوفد

التاريخ : ٢١ سبتمبر ١٩٨٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الشيخ صلاح ابواسماعيل يواصل الادلاء بشهادته أمام المحكمة



هيئة محكمة امن الدولة العليا برئاسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان

وجهه اليه من الفاظ وعبارات يعاقب عليها القانون . وامر رئيس المحكمة بحذف الالفاظ التى تفوه بها المحامى العام من محضر الجلسة واكد رئيس المحكمة ان حرية الصحافة امر مقرر بنص الدستور ، ولا يملك احد ان يمنع الصحفيين من نشر ومتابعة الاحداث كما يشاءون ، ولا يجوز لاحد ، كائنا ما كان ان يعتدى على الصحفى اثناء تاديته مهام عمله وطلب رئيس المحكمة انهاء الموضوع عند هذا الحد ولكن عبد الله سليم المحامى وقف محتدا وقال :

ان هناك جريمة قد وقعت الان ضد احد الصحفيين ارتكبها ممثل النيابة فكيف لا يثبت ما حدث بمحضر الجلسة ؟! وحاول رئيس المحكمة انهاء الامر واصر الدفاع والصحفيون على ضرورة كفالة احترام حقوق الصحفيين والمحامين داخل القاعة ، واصر رئيس المحكمة على انهاء الامر وطلب من الشيخ صلاح ابو اسماعيل ان يحلف اليمين القانونية . وبدا الشاهد فى الاجابة على اسئلة الدفاع .

وتحدث الشاهد عن حكم المفسدين فى الارض وقرر انهم اولئك الذى يحاربون الله ورسوله ويروعون المسلمين الابرياء وان حكمهم هو القتل او الصلب او قطع ايديهم وارجلهم من خلاف او النفى من الارض حسب نوع الجرائم التى يرتكبونها ، واكد الشاهد ان هناك شروطا شرعية عديدة لتطبيق حد الحرابة على المفسدين فى الارض ، وانه يجب لتطبيق هذا الحد ان تطبق الشريعة الاسلامية ، وان وصف ، المفسدين ، لا ينصرف الى من يطالبون بتطبيق الشريعة الاسلامية .

وتطرق الشاهد الى الحديث عن العديد من المواقف التى وقعت بينه وبين زكى بدر وزير الداخلية الذى منعه من القاء الدروس الدينية فى المساجد واشترط للسماح له بالقاء الدروس ان يكون ذلك بعلم اجهزة الامن . والا يتجاوز فى دروسه شرح اية سور فى القران فيما عدا سورة البقرة ، !! ، فساله الشيخ ابو اسماعيل : بل احفظها ، فقال له الشاهد : الا تعرف اننى حين اشرح هذه السورة سوف اتعرض للحديث عن اليهود فى اول جزء منها ، وعن واجب المسلمين فى جهاد الاعداء فى الجزء الثانى ، وعن تحريم التعامل بالربا فى اواخر السورة ؟ وعندما سمع الوزير ذلك رفض السماح للشاهد بالقاء الدروس فى جميع المساجد !!

واثناء الاستراحة ورفع الجلسة لصلاة الظهر استدعى المستشار عمر العطيفى رئيس المحكمة الصحفيين محمد زعزع وسمير السروجى وحمدى شفيق وثروت شلبى وجلال شاهين الى غرفة هيئة المحكمة واعلن رئيس المحكمة مرة اخرى انه لا يقبل الاعتداء على اى صحفى ايا كانت الجريدة التى يعمل بها وانه لن يسمح مستقبلا بتكرار اى حادث مماثل .

واكد رئيس المحكمة للصحفيين انه لم يسمع جيدا الالفاظ التى تفوه بها المحامى العام ، عما بدر منه ، علنا امام جميع الحاضرين بالجلسة واحتفظ بكافة حقوقه القانونية ازاء الواقعة . وفى نهاية الجلسة قررت المحكمة تاجيل القضية ومواصلة سماع شهود النفى



ابو اسماعيل يرد على اسئلة الدفاع

كتب - ابراهيم ابو كيلة :

استأنفت محكمة امن الدولة امس سماع شهادة الشيخ صلاح ابو اسماعيل كشاهد نفى فى قضية « الناجون من النار » حيث اجاب على اسئلة الدفاع فى النواحى الشرعية والفقهية .

طلبت المحكمة تحقيق طلب اثنين من المتهمين بادخالهما المستشفى لاجراء عمليات جراحية .. ووافقت على زيارة والدة وزوجة المتهم محمد محمود عرابى له داخل القفص وامرت بسرعة اجراء جراحة للمتهم عماد حسن .

عقدت جلسة امس برئاسة المستشار عمر العطيفى .



المصدر : النور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ سبتمبر ١٩٨٨

الحلقة الاولى من شهادة الشيخ صلاح ابو اسماعيل امام

محكمة الناجون من النار :

هذه تجربتى مع تطبيق الشريعة الاسلامية

مجلس الشعب الحالى لا أمل فيه لاقرار تطبيق الشريعة

رئيس الجمهورية هو المسئول الاول عن الحكم بشرع الله

إذا كانت الحكومة عاجزة عن تطبيق الشريعة فلتترك الحكم

تغيير المنكر باليد من حق كل إنسان بشرط استئذان الحاكم

هذه شهادتى فى كل من أبو باشا والنبوى اسماعيل ومكرم



المصدر : اللواء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٢ سبتمبر ١٩٨٨

على مدى سبع ساعات اجتمعت محكمة امن الدولة العلية برياسة المستشار عمر العطيفى لنظر قضية الناجون من النار وكانت الجلسة مخصصة لسماع شهادة الشيخ صلاح ابو اسماعيل شاهد النفى الثانى وقد بدات الجلسة الساعة الحادية عشرة وانتهت الساعة السادسة وقد طلب الشيخ صلاح من المحكمة ان تسمح له بالجلوس نظرا لشعوره بالام روماتزمية فى ركبته وسمحت له المحكمة بالجلوس .

تابع الجلسة

حمدى البصير

فى البداية وبعد أن حلف الشيخ صلاح ابو اسماعيل اليمين سال المستشار عمر العطيفى رئيس محكمة امن الدولة الشيخ صلاح عن الشهادات التى حصل عليها والوظائف التى يشغلها .

فقال : انا خريج جامعة الازهر من كلية اللغة العربية وحاصل على ليسانس الشريعة الاسلامية ، وحاصل على بكالوريوس تربية المعلمين ، وعينت مدرسا للغة العربية ثم طلبنى فضيلة الامام الاكبر الشيخ محمد الفحام ، شيخ الجامع الازهر الاسبق - مديرا لمكتبه ثم نقلت لأعمل باحثا اسلاميا فى مجمع البحوث الاسلامية ، ثم انتخبت عضوا لمجلس الشعب ، ثم انتخبنى زملائى رئيسا للجنة الشئون الدينية والاوقاف بالمجلس وسافرت الى السودان للمشاركة فى تقنين الشريعة هناك ، وسافرت الى الامارات لتسجيل تفسير القرآن الكريم فى التليفزيون ثم عينت فى لجنة السنة بالمجمع وكنت اقدم برنامجا فى التليفزيون المصرى ، توقف بعد تعيينى عضوا بمجلس الشعب .

لـا رئيس المحكمة : ما هى الفترة التى مكثت فيها مديرا لمكتب شيخ الازهر وما هى المهام التى قمتم بها اثناء تلك الفترة . ؟

● الشيخ صلاح : كانت الفترة الاخيرة من عهد الشيخ محمد الفحام وطرفا من عهد الدكتور عبد الحليم محمود ، واخص بالذكر بعضا من المهام التى قمت بها فقد اقترحت على الشيخ محمد الفحام عقد مؤتمر صحفى اسبوعى يتناول فيه اهم القضايا ببيان اسلامى انقاذا للرأى العام من البلبلة حول حكم الله فيما يستحدث من امور ، وأن يصدر بيانا من شيخ الازهر للنشر فى الصحف ، وكان الموضوع الاول عن مدى عناية الاسلام بالشباب وكان ذلك بعيدا عن السياسة ونشر ذلك ، وطلبنى الدكتور احمد كمال ابو المجد وزير الشباب آنذاك ووافقنى على موضوع هذه الندوة واخترنا لها يوم الاحد لأنه حى الازهر حى تجارى ، وانعقد المؤتمر والقى فيه شيخ الازهر بيانا ودارت اسئلة ولكن لم تنشر الصحافة فى اليوم الثانى عن اخبار تلك الندوة ، واتصلنا بالدكتور عبد القادر حاتم وزير الاعلام فى ذلك الوقت وقلنا له : كيف يحظر نشر بيان لشيخ الازهر فقال الدكتور حاتم لا علم لى بذلك ، وعقدنا المؤتمر الثانى حول عناية الاسلام بالمرأة ، فكان مثل مصير الاول ، فذهبت انا وشيخ الازهر الى حسين الشافعى ، واخبرناه باننا سنعقد الندوة الثالثة وطلبنا منه مقابلة الرئيس انور السادات لكى نضع بين يديه هذه القيود ، ولما جاء موعد اللقاء كان شيخ الازهر قد اقيل ، وجاء الدكتور عبد الحليم محمود ، ولكنه اختار فوزى بركات مديرا لمكتبه ، ورقيت الى الدرجة الاولى وظل الازهر مقيدا واعلم ان الدكتور عبد الحليم محمود استقال عندما رأى ان الامور ليست بيده ، واعتكف ثم عاد ، ثم قررت بعد ذلك اصدار كتاب تحت عنوان : لماذا اسلم هؤلاء ؟ هذا الكتاب كان صادرا عن الازهر لشرح ، لماذا اعتنق بعض الأجانب الاسلام ، وساعدت فى اخراج كتاب : رفيق المسلم وانشاء ارشيف للعالم الاسلامى فى مكتب شيخ الازهر .

وطلب منى الدكتور عبد الرحمن بيصار ، وكان وكيلا للازهر ان اكون وكيلا لمكتبه ثم جاء دورى للترشيح فى مجلس الشعب فقررت دخول المجلس وظللت فى المجلس منذ عام ١٩٧٦ الى الآن فى خلال اربع دورات .

تجربتى فى مجلس الشعب

رئيس المحكمة :

ذكرتم انكم مارستم العمل فى مجلس الشعب وعينت رئيسا للجنة الشئون الدينية والاوقاف ، فما هى المهام التى قمت بها ؟ .

الشيخ صلاح :

عندما اتخذت موقف المطالبة بالشريعة قالوا انتخبوا غيره واستحدثوا نصا فى اللائحة يقول اذا انضم وكيل مجلس الشعب الى لجنة آلت اليه رياستها فانضم الدكتور السيد على السيد الى لجنتى فآلت اليه !!

رئيس المحكمة : قضيت ١٢ عاما فى مجلس الشعب ماذا فعلت ؟ .

الشيخ صلاح :

لقد تقدمت بمشروعات قوانين تتعلق بضرورة اقامة الحدود والتعزيز ومشروع قانون بمنع الربا وتقديم الحل البديل ومشروع قانون اخضاع وسائل الاعلام لتعاليم الاسلام ومشروع الزكاة وقوانين اعدها الازهر فى عهد الدكتور عبد الحليم محمود رحمه الله ورايت هذا النشاط يقبل ويحول الى اللجان المختصة ويدخل فى ادراج المجلس ، وقتها تبين لى ان العضو بمجلس الشعب يملك البرهان ولا يملك اصدار القرار لأنه ملك الاغلبية وتزامن هذا مع دعوة الدكتور فؤاد محيى الدين رحمه الله والدكتور حامد محمد لدخول حزب مصر لكى انادى بالاسلام من خلاله فقلت لهم المجاهد يغير موقفه لحساب هدفه ولكن بينى وبينكم ساستمر عاما واحدا فإذا ادركت غاياتى فهى صحبة دائمة والا سيكون هناك انفصال ! ولكن استبان لى ان دورى لن يكون فى حزب مصر وخرجت من حزب مصر .

البشـــرى

وحدث يوم ١٨ ديسمبر سنة ١٩٧٨ وكان المجلس فى جلسة مسائية يراسها الدكتور صوفى ابو طالب وفوجئنا به يقول وهو متهلل الوجه : ياحضرات النواب ازف اليكم البشرى باقتراح تكوين لجنة من ١٥ عضو وكنت من بينهم ، لتقنين الشريعة الاسلامية تمهيدا لتطبيقها فى مصر .

وكان هذا اليوم هو المحدد لمجىء بيجين على جبل موسى حيث نادى السادات وقتها باقامة مجمع الاديان ولكن بيجين لم يحضر ولم يعتذر وفهمنا ان تلك البشرى ما كانت الا تغطية اعلامية عن موقف بيجين ثم فى فبراير سنة ١٩٧٩ اجتمعت اللجنة ولكن المجلس حل فى ابريل ١٩٧٩ ومات الامل . !!

دور رفعت المحجوب

وفى عام ١٩٨٢ فوجئنا بالدكتور رفعت المحجوب يحيل مشروعات القوانين الاسلامة الخمس الى اللجنة التشريعية لاستكمال اجراءات اصدارها ثم جاء مجلس الشعب الثانى فى عام ١٩٨٤ وفوجئنا برفعت المحجوب يقول لا يوجد فى مجلس الشعب مشروعات قوانين اسلامية وقدمت المشروعات من جديد وكان الدكتور المحجوب يعتقد انها لم تقدم لائحيا وقدمناها ثم اخذ المجلس قرارا بتشكيل لجنة للاستماع ليعرف راى الشعب فى تطبيق الشريعة الاسلامية



المصدر : النور

التاريخ : ٢١ سبتمبر ١٩٨٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وانتهت اللجنة الى اجماع الشعب على المطالبة بتطبيق الشريعة .

وبعد ذلك وقع عشرة اعضاء على طلب لتجديد العمل بمناقشة مشروعات القوانين وطلبوا منى عدم التوقيع حتى يسير الطلب فى مجراه ، وذهب الاستاذ ابراهيم شكرى بالطلب ثلاث مرات وكان المحجوب يرفض استلامه وفى المرة الرابعة ذهبت معهم وقلت له اتحكمنا هنا فى عزبتك الخاصة ام هناك لائحة تنظيمية فنحن اعضاء منتخبون وانت عضو معين وبلسان المقدسات والشعب كله نكلمك اما ان تقبل مشروعات القوانين الاسلامية التى رفضتها واما ان تعلن ذلك فى الجلسة العلنية فنادى المحجوب على مدير مكتبه ليتسلمها .. ثم يعلن المحجوب انه لا توجد مشروعات قوانين !!

اسلوب جديد

ويضيف الشيخ صلاح ابو اسماعيل قائلا :

لجأت الى اسلوب جديد فلقد كنت عضوا فى لجنة الرد على بيان الحكومة وكان ذلك فى نوفمبر ١٩٨٧ ورأس اللجنة الدكتور احمد موسى وكيل المجلس ، وضمت ممثلين عن الاحزاب واللجان وبعض المستقلين والاقباط .. فقلت لهم ان كنتم تريدون ان تناقشوا بيان الحكومة بديمقراطية وما دمنا جميعا اقسمنا على احترام الدستور وان المادة الثانية من الدستور تنص على ان الشريعة الاسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع فانا اقترح ان يكون القرار ملكا للاغلبية فيما لا يصادم حكما لله فى قضية لأن ذلك القرار سيصادم المادة الثانية من الدستور ووافق الجميع بلا استثناء على ذلك وقلت لاخوانى اليوم وصلنا الى قرار يساوى تطبيق الشريعة ولكن قرار اللجنة صدر وليس فيه اى اشارة الى هذا الاقتراح ولم يجبنى احد على سبب ذلك واستبان لى ان مجلس الشعب بوضعه الحالى لن يكون مجلسا مؤتمنا على تطبيق شرع الله .

الانتقال بين الاحزاب السياسية

المستشار العطيفى :

ماهى الاحزاب السياسية التى التحقت بها خلال فترة عملك فى مجلس الشعب ؟

الشيخ صلاح .

هذا السؤال يتيح لى فرصة ذهبية لبيان ما اريد ان يعرفه العام والخاص فانا لم انجح حزبيا فى اى انتخابات الا فى عام ١٩٨٤ حينما قررت ان التحق تحت قائمة حزب لأن القانون نص على ذلك وقتها .

فإنضممت الى حزب مصر عام ١٩٧٦ ومكثت به عام ثم عرض على الانضمام للحزب الوطنى ولكنى اشترطت عليهم ان يعلنوا تطبيق شرع الله وانضممت لحزب الوفد لادخل فى قوائمه لأن القانون منع ترشيح المستقلين واشترطت على الوفد ان يكون لحساب الاسلام وتطبيق الشريعة بعد نجاحه ويكون جندا لها وقد اخترت حزب الوفد لانه كان غائبا على الساحة وقت توقيع كامب ديفيد وانه حزب عريق ومرشح للحصول على نسبة ٨ ٪ واقتنعت جماعة الاخوان المسلمين بدخول بعض قيادتها الى حزب الوفد وترشيح انفسهم لمجلس الشعب لانهم محرومين من العمل الحزبى ولأن المادة ٢٠١ من قانون العقوبات قد فصلت للتطبيق عليهم وهى تنص على الحبس والغرامة لمن ينتقد او يقترح قرارا او قانونا ولو على سبيل النصيحة فى دور العبادة ، فكيف يعمل الخطباء وسيبقى القانون وصلت عليهم فلا بد للمسجد ان يقول كلمة الله .

ودخل بعض الاخوان مجلس الشعب تحت قائمة حزب الوفد وكنت مندوب الوفد لدى الاخوان ومندوب الاخوان لدى الوفد وعندما اصطدمت مع العلمانيين فى حزب الوفد ووجدتهم لا يتحركون لتطبيق الشريعة فاقالونى وزعموا اننى استقلت واتحداهم ان يبرزوا صورة استقالتى بالزنكوغراف

وترك الاخوان هذا الحزب بعدى

وتم اخذى بعد ذلك لحزب الاحرار وكان اضعف الاحزاب وكان حزب النصف فى المائة وقلت اننى اريد قناة وسوف ابنى هذا الحزب بإذن الله واشترطت عليهم سحب اعترافهم بكامب ديفيد وفعلوا ذلك فعلا فى مؤتمر صحفى عالمى وصار لحزب الاحرار معى ٥ نواب ولكنهم ضيقوا على بالوعد والوعيد وقطع المعونات عن الحزب فتجاهلونى فإستقلت من الحزب ونجحت فى مجلس الشعب وانا مستقيل .

وانا اتمنى ان ارى اى حزب يعاوننى وانا انصح كل اسلامى فى مصر للتجمع فى قناة لتكون نواة اغلبية فى الوقت الحاضر يطالبنا بتجميع الجهود والتعبير عن الاراء بطريقة شرعية .

انا من جند الاخوان

المحكمة

وما هى قصة خلافاتك مع الاخوان . ؟

الشيخ صلاح :

انا لم اختلف مع الاخوان بل انا خادم لهم وقد اجبرت ارغاما ان اسبهم واشتمهم وكنت وقتها فى السجن الحربى عام ١٩٥٤ وقد كتبت تاييدا لعبد الناصر ولكن كنت مرغما وتمثلت فى نفسى موقف عمار بن ياسر الذى ارغموه على سب الاسلام والدين اعطانى رخصة بذلك .

رئيس المحكمة
ما هي شروط من يتولى الافتاء ؟
الشيخ صلاح

كان فى الماضى لابد فيمن يتولى منصب الافتاء ان يكون خريج كلية الشريعة حتى جاء الدكتور سيد طنطاوى وهو لاخريج شريعة ولا عمل فى القضاء الشرعى بل خريج اصول الدين التى تبحث عن العقائد لا عن الشرع . ولقد عرض منصب المفتى على الدكتور عبدالله شحاته واعتذر عنه لانه خريج كلية اصول الدين .

والمسئول اما ان يكون على بينة عما يفتى وإما ان يكون على غير بينه فلايجوز ان يتكلم .

فكل من يتخرج من الأزهر هو مؤهل لصلاحية النظر فى أمور الافتاء فقط . والامام مالك أجاب عن ٤ مسائل فقط من ١٦ مسالة فالافتاء مقترن بشهادة معينة من الأزهر

رئيس المحكمة
هل اى انسان يستطيع ان يفتى ؟
الشيخ صلاح

المفتى له صلاحية النظر ونحن فى عصر التخصص ولا اقول أن التخرج من الأزهر شرط ولكن اقول إن الأزهر يؤهل فقط وكل انسان يستطيع ان يصيب او يخطىء فلقد حكمت المحكمة بعدم صلاحية القانون ٤٣ لسنة ٧٩ مع أن شيخ الأزهر ووزير الأوقاف وقتها هم واضعيه فليس فى الاسلام قديسين بالمعنى الكنائيسى وكل إنسان من الممكن أن يعقب عليه .

واقول إن الافتاء لابد ان يكون لكل ذى علم فى المسالة

المؤهلات العلمية

المحكمة
ماهى مؤلفاتكم العلمية ؟
الشيخ صلاح

صاحب القلم لكى يؤلف لابد أن يحبس نفسه على المنابع وموارد العلم وهذا عمل جليل . ولقد طلبوا منى فى الكويت تسجيل ٣٠ حديثا عن اليهود فى القران وأذا عوه عشر مرات وطبعوه فى كتاب وسجلت ٢٠٠ حلقة عن الاحاديث الموضوعة .

والشيخ الشعراوى ليس له كتاب مؤلف ولو انني تفرغت عاما لرايت منى ١٠ كتب موجودة ولكن زكى بدر بدأ يمنعنى من حضور المؤتمرات ويعتبر تحركاتى ولعله بذلك فعل خيرا حتى اضع ما أريده فى كتب لتنشر .

هل أنت مفتى ؟

المحكمة
هل متتوافرة فيكم شروط الافتاء ؟
الشيخ صلاح

إذ كنت على علم بالمسألة فعلى أن اقول واذا كنت لا اعلم بها فلا أقول شانى شان شيخ الازهر والمفتى وكل علماء الدنيا والعلم ليس له نهاية فإذا سئلت عن مسألة اعلمها فلابد أن اجيب وما اعلمه فيه غطاء لحاجات الافراد والجماعات ولا ادعى ان ملكت المعرفة .

الدفاع يسأل

وبعد أن انتهى المستشار عمر العطيفى رئيس محكمة امن الدولة العليا من سؤال ومناقشة الشاهد الشيخ صلاح أبو اسماعيل طلب من الدفاع توجيه ما يشاءون من أسئلة للشاهد .

الدكتور عبدالحليم مندور رئيس هيئة الدفاع عن المتهمين

بوصفكم من علماء الدين وايضا من اعضاء مجلس الشعب هل تتفضل سيادتكم بتوضيح مدلول نص الدستور فى المادة الثانية بأن الاسلام دين الدولة والشريعة الاسلامية المصدر الرئيسى للتشريع .

الشيخ صلاح

اعتقد أن السؤال لايطالبنى بشرح المادة بل يطالبنى بمدى الالتزام بها من قبل الدولة .

فهناك فجوة واسعة بين هذا النص وبين واقعنا حتى ابناءنا وشبابنا صاروا فى حيرة بين واقع يناقض الدستور ودستور أقسم على احترامه

واضاف الشيخ صلاح إننى احمل رئيس الجمهورية كل التبعه والمسئولية لأنه هو الذى يصدق على القوانين ومسئول عن محلات الخمور التى يصدر لها تراخيص .

ولقد قرات للمفتى وهو يجيب عن الامر بالمعروف والنهى عن المنكر وقال إن الدولة هى المسئولة عن تغير المنكر ب ليد فإذا لم تغير المنكر فهى عاجزة .

معنى ذلك ان المنكر موجود والحكومة عاجزة . لان مايزاع فى التليفزيون الكثير من المنكرات التى تقدمها الحكومة فكيف نطالب الحكومة التغيير باليد وهى تقدم وتقترف المنكرات فاذا كانت الحكومة مؤمنة فلايجب ان تتقاعس وهناك فى القانون مايبيح الزنا مادام هناك رضا وبلوغ لسن معينة وان الفعل تم فى مكان مستور فيكون بذلك لاشبهة لاقامة الحد فكيف أطلب من الحكومة بعد ذلك ان تغير المنكر فاذا كانت عاجزه فهى لاتصلح للحكم واذا كانت قادرة فان احملها مسئولية كل ذلك وعلى الرئيس حسنى مبارك ان يرفض قانونا اقره المجلس بأباحة الخمر او بأباحة الربا باعتبار أنه اقسم على احترام الدستور وكان عليه كذلك الا يقر قانون الطوارىء وقد قلت فى نقابة المحامين اننى حجبت ثقتى من رئيس الجمهورية لانه لم يذكر لفظ الشريعة الاسلامية فى اى خطاب منذ تولى الحكم وعهده إقترن بقانون الطوارىء الذى يحارب القوانين وراء ستار مفضوح ويزعم أنه تطرف وهل يجوز تعطيل تطبيق الشريعة الاسلامية استنادا الى أى عذر أو ارجاء ذلك فلا يوجد عذر فى كتاب الله لتعطيل احكام الله فالتشريعات جاهزة منذ عام ١٩٧٢ ويشهد بذلك الدكتور احمد سميح طلعت وزير العدل الاسبق الذى اقيل لانه كان سيرد على استجوابى بشان تعطيل الشريعة وتدخل الانبا شنوده وقال لرئيس الوزراء وقتها ممدوح سالم إننا لانوافق على تطبيق الشريعة مع أن التاريخ يقول ان غير المسلمين لن ينعموا بمعيشتهم كاملة الا فى ظل الشريعة الاسلامية فلا عذر لمجلس الشعب ولا الحكومة ولا لرئيس الجمهورية فى تعطيل الشريعة .

القوانين باطلة ..

الدفاع
ماحكم القوانين التى تنص على اباحة الزنا والسرب والخمر
الشيخ صلاح

هذه قوانين باطلة ويؤثم كل من يحكم بها . والمحكمة الدستورية تحكم باسقاط أى قانون يعارض الشريعة أو يتضارب معها ولا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق وإذا قامت الحكومة على انكار هذه الحدود فلابد من تغييرها .



المصدر : النور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ سبتمبر ١٩٨٨

تغير المنكر باليد

الدفاع

تغيير المنكر محدود بالولايه ام انه خطاب علم لجمهور المسلمين

الشيخ صلاح :

من يرى من المسلمين منكرا فعليه التغيير ودون التقيد بولاية ومن الممكن إستئذان الحاكم فالاسلام دعانا الى حراسة المجتمع العام ولو اقمت دعوى الحسبه لازالة الظلم فاى قاضى سينصفنى فدعوى الحسبه لا استطيع ان استخدمها لتغيير المنكر واذا نبهت الحاكم بالمنكر فقد يعتقلنى فاذا برأتنى المحكمة اعاد اعتقالى فكيف الجأ اليه لازيل المنكر .

فلقد طلبت مرارا ان يزيل وزير السياحة كافتيرمالا تقدمان المنكر وكان ذلك فى زاويه ابو مسلم بالجيزه فاستجاب الرجل ولكن عادت الكافتيريتان تعملان وقلت فى صلاة الجمعة لاهل القرية انا صلاح ابو اسماعيل ادعوكم غدا الى تحطيم هذا المنكر فتولى مدير الامن هذا الامر بنفسه إن الله يزع بالسلطان مالا يزع بالقران . إننا نعيش قوانين تناطح الدستور والمقدسات وأحاديث تطالب بالتغيير والحاكم لايغير ولكن الخمر يقدم والرقص ينتشر ووزير الثقافة يسمح بعرض الافلام الجنسية ويتهم الاسلاميين بانهم مخربون للثقافة فكيف لايكون هناك تغير باليد .

الدفاع

(اذا عطل الحاكم شرعا او تعدى على حدود الله هل يأثم ؟

الشيخ صلاح

قلت لاطاعة لمخلوق فى معصية الخالق وان من واجبنا ان نجاهد المنكر وقوانينه بكل ما اوتينا من قوة

الدفاع

ماحكم الحجاب فى الاسلام وماحكم القانون او السلطة التى تمنع المراة المحجبة او المنقبة من دخول الجامعة ؟

الشيخ صلاح

كنا نود أن يكون هناك قانون للتصدى للسافرات او تسفيه العاريات واتفق مع المفتى بان النقاب والحجاب كلاهما أمر مطلوب شرعا غير أن النقاب قد يجب وقد يباح فهو واجب على من تخشى فتنتها وهو مباح لكل النساء وللسلطات ان تستوثق من شخصية المنقبة او المحجبة وليس لأحد أن يحارب نقابا او حجابا .

الدفاع

نريد ان نعرف من سيادتكم مفهوم الحكم بما انزل الله وواجب الحاكم والمحكوم .

الشيخ صلاح

إن الله اوجب ان نحكم بما انزل وعلق الايمان للحاكم بأن يحكم بما انزله .

وقوله تعالى يا ايها الذين امنوا (يشمل كل من فى الدولة حكومة وحاكم) واطيعوا الله والرسول (يشمل الحاكم والمحكوم) واولى الامر منكم بشرط إطاعة الحاكم هنا هو اطاعة الحاكم لله وأن يحكم بما انزل الله وقد نفى الله الايمان على من لا يحكم بكتاب الله والاية تقول ومن لا يحكم بما انزل الله فأولئك هم الكافرون وفى اية اخرى الظالمون والفاسقون فالله وصفهم بالكفر وأن قول ما قررته الايات .

الدفاع

ماقول فضيلتكم فيما قرره بعض العلماء والمفتى من ان الحاكم الذى لايحكم بما انزل الله إنما ينصح ولايجاهد ولايخرج عليه عملا بقول الله تعالى « ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة »

الشيخ صلاح

إننى اقول يامجلس الشعب اسحب ثقتك ممن لا يحكم بما انزل الله إن المرهم لايجدى فى الخراج ولكن لابد من المشرط ومن ينصح الحاكم فى مجلس الشعب الخمسين فى المسافة بين العمال والفلاحين والثلاثين امراة إن هؤلاء مكانهم المصانع والحقول والبيت . لابد للعلماء من مقاومة المنكر .

مختار نوح

هل اتيحت لكم فرصة الوقوف على حقيقة دور نبوى اسماعيل وابو باشا ومكرم محمد احمد السياسى والاجتماعى بصفة عامة .

النبوى اسماعيل ساعدناه فى وأد الفتنه الطائفية انا والعلماء ولكنه قبض علينا ونكل بنا فى أحداث سبتمبر .

وحسن ابو باشا اراد ان يجرى حوارا خلف الاسوار مع الشباب المسلم ورفض ان يفرج عنهم ويجرى معهم الحوار فى الخارج .

ومكرم محمد احمد علمانى صارخ العلمانيه فتح مجلة للعلمانيين لكى يهاجموا المسلمين ولم ينشر لنا اى اراء نرد بها عليهم .



المصدر : النور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢١ سبتمبر ١٩٨٨

شهادة الشيخ صلاح أبو إسماعيل أمام محكمة « الناجون من النار »

على مدى يومين جلس الشيخ صلاح ابو إسماعيل عضو مجلس الشعب يدلى بشهادته فى قضية الاغتيالات السياسية المسماة بقضية الناجون من النار تحدث الشيخ ابو إسماعيل عن قضايا عديدة منها قضية تطبيق الشريعة الاسلامية وقضية اللجنة التى تم تشكيلها لتطبيق الشريعة ولماذا لم يتم إقرار مشروعات القوانين الاسلامية حتى الان ؟

كما اجاب فضيلته على اسئلة المستشار عمر العطيفى رئيس المحكمة واسئلة الدفاع عن المتهمين التى دارت حول تغيير المنكر باليد وموقف الشريعة منه ومن الذى يحق له القيام بهذا التغيير وتحدث ايضا عن مدى علمه عن اعمال وتصرفات وزيرى الداخلية السابقين اللواء نبوى إسماعيل واللواء حسن ابو باشا والصحفى مكرم محمد احمد. كما رد الشيخ صلاح ابو اسماعيل على سؤال حول من يتصدى للقضية هل هو العالم .. أم اى شخص اخر ؟

وقد روى الشيخ صلاح ابو اسماعيل فى شهادته تجربته مع تطبيق الشريعة الاسلامية فى مصر قال انه دخل مجلس الشعب من اجل تحقيق هذا الهدف بعد ان ترك عمله بالازهر وظل فى المجلس ١٢ عاما متواصلا يسعى خلالها الى تطبيق الشريعة الاسلامية واضاف انه تقدم بمشروع قانون لإقامة الحدود الشرعية ومشروع قانون لمنع الربا ومشروع قانون لاخضاع وسائل الاعلام لتعاليم الاسلام ومشروع الزكاة وغيرها الا ان كل تلك المشروعات دخلت ادراج المجلس ولم تخرج حتى الان واكد انه استبان له ان مجلس الشعب بوضعه الحالى لن يكون مؤتمنا على تطبيق شرع الله.

والنور تنشر على صفحتها السابعة نص الحلقة الاولى من شهادة الشيخ صلاح ابو اسماعيل التى ادلى بها صباح الاحد الماضى وسجلها مندوب النور بقلمه بعد ان منعت المحكمة دخول اى تسجيلات صوتية للقاعة.



المصدر : اللواء الإسلامي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٩ سبتمبر ١٩٨٨

●● اللواء الاسلامى تنشر مادار من حوار حول المفاهيم الدينية خلال محاكمة جماعة « الناجون من النار » .. ولقد حرصنا على ان ننشر فكر هذه الجماعة كاملا دون ما حذف .. ونحن نرحب بكل من يريد ان يناقش معنا هذا الفكر .. وان كان لايحوى جديدا .. فهو تكرير لاشياء سبق ان رددت .. ولكن الشىء الوحيد انه لم يرد عليها حتى الآن ..

واذا كنا ننشر هذا الفكر والرد عليه .. عملا بحرية النشر فإننا نرحب بعقد ندوات فى اى مكان للحوار وبيان المفاهيم الصحيحة للاسلام ..

ماذا تقـول جماعـة « الناجون من النار »

وبمـاذا يـرد عليهـم العلمـاء



المصدر : اللواء الإسلامي

التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٨٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قضية « الناجون من النار » كشفت عن افكار خطيرة ضد الاسلام لأفراد هذه الجماعة . فافكارهم تقوم على تكفير المجتمع المصرى ، والحكم على مصر بانها دار حرب وليست دار إسلام . وتدعو إلى وجوب إقامة الدولة الاسلامية بالقوة عن طريق تغيير نظام الحكم القائم ، والتحريض على مقاومة السلطات العامة ، واغتيال كبار المسئولين ، وإباحة السرقة من اموال الدولة ، للاستعانة بها عليها ، وتحريم العمل لدى أجهزة الدولة ، وتحريم الصلاة فى المساجد الحكومية ، وفى المساجد التى بها قبور . وعدم الأكل من الذبائح المحلية ، لأن البلد كافر ، وتشجيع ثورة الخمينى ، لأنها ثورة إسلامية .

وقد فند علماء الأزهر الشريف آراء هذه الجماعة ، وقالوا : إن المتهمين فى هذه القضية حبسوا انفسهم على كتب معينة ، وقدسوا آراء مفكر واحد ، أو مفكرين مخصوصين ، دون اطلاع على الكتب والآراء الأخرى ، ودون دراسة وافية للظروف التى ألفت فيها هذه الكتب ، وقيلت هذه الأفكار .

وقال علماء الأزهر : إن المتهمين يرددون افكار الخوارج .. والخوارج أسرع الفرق بالكفر على من يخالف عقيدتهم القائمة على اعتبار مرتكب الكبيرة كافرا على الرغم من إيمانه القلبى ونطقه بالشهادتين .

وقال علماء الأزهر : إن مصر المسلمة بمساجدها العامرة وحرصها على الصلاة والصيام والزكاة والحج وقراءة القرآن .. مصر المسلمة بأزهرها وعلمائها ونشاطها فى الدعوة إلى الاسلام .. هل يجوز أن ترمى بالكفر ، وتوصف بانها مجتمع جاهلى ؟!!

وعن تطبيق الشريعة قال علماء الأزهر : لو أن كل مسئول طبق الشريعة فى محيط مسئوليته لصلح المجتمع كله . وبالنسبة لتطبيق الحدود ، فقد أعدت مشروعات قوانين لتطبيقها بشروطها الشرعية .

وأكد علماء الأزهر أن مصر دار إسلام . فالأمن سائد فيها ، والمسلمون يمارسون شعائر دينهم . بكل حرية إلى جانب حرية غير المسلمين فى ممارسة شعائر دينهم علاوة على أن الاسلام هو الدين الرسمى للبلاد بنص الدستور .

أما ما يقال عن اضطهاد المتدينين فهذا أمر خاص بمن يزاولون أعمالا مخلة بالأمن . وذلك واجب الاحتياط فى إدارة البلاد . ونحن ملتزمون بطاعة أولى الأمر فى المصلحة العامة التى لا معصية فيها ..

وبالنسبة لاقامة الدولة الاسلامية بالقوة فإن علماء الأزهر : إن الدولة الاسلامية لا تقام إلا إذا كر الحكام . أما



المصدر : اللواء الاسلامى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٨٨

فى غير الكفر فالواجب نصح الحاكم بالحسنى .

وعن مقاومة السلطات العامة واغتيال كبار المسئولين قال علماء الازهر : إن الاغتيال حرام ، ولا يجوز ان يقوم به فرد من افراد المجتمع ، وإلا لصارت الامور فوضى .

ويرد علماء الأزهر على ما يقوله أفراد الجماعة من أن سرقة أموال الدولة الكافرة مباح ، بأن الاسلام صان الأموال ، وحرم الاعتداء عليها أيا كان مالكها ، فكيف إذا كانت تلك الأموال اموالا عامة تقضى بها مصالح الشعب .

ويفند علماء الأزهر دعوى هذه الجماعة بتحريم الصلاة فى المساجد ، التى أقامتها الحكومة قائلين : إن الصلاة جائزة فى اى مسجد حتى لو بناه غير مسلم . والمساجد التى بها قبور لم يحرم الصلاة فيها إلا احمد بن حنبل ، فقالوا بعدم حرمة الصلاة فيها ، وكرهوا فقط أن يكون القبر امام المصلى . وإذا كان عن يمينه او يساره او خلفه فلا كراهة ..

وآخر نقطة رد عليها علماء الأزهر وهى تشجيع هذه الجماعة ثورة الخمينى . قال العلماء : لقد انكشف للعالم كله أن الأفكار التى قامت عليها ثورة الخمينى تتنافى تماما مع عقيدة المسلمين اهل السنة والجماعة . ومن شجع هذه الثورة فى مبدئها انكرها بشدة عندما عرف حقيقتها ..

وإلى هنا انتهى رد الأزهر على أفكار جماعة « الناجون من النار » أما فضيلة الدكتور محمد سيد طنطاوى مفتى الجمهورية فقد قال فى شهادته امام المحكمة والدفاع والنيابة والمتهمين :

إنه ليس من حق اى مخلوق أن يكفر مسلما ، وإنه لم يحدث منذ عهد الرسول صلى الله عليه وسلم حتى الآن ان قامت جماعة ونصبت انفسها حكاما لتطبيق حدود الله . فإن من يفعل ذلك ضال ومضلل . وقال فضيلة المفتى : لو أبحنا تغيير المنكر باليد ، لأصبح المجتمع فوضى . وجزاء من يسفك دم أخيه المسلم هو القتل . وقال : إن دار الاسلام هى التى تقام فيها شعائر عبادة الله .

واكد المفتى أن هناك لجانا مشكلة لتنقية القوانين فى مصر من الشوائب المخالفة للشيعة .

وقال : يقطع لسانى ولا اصف مسلما بالكفر .. (تقرير الأزهر) وفيما يلى تقترير الأزهر الشريف الذى رد فيه على أفكار جماعة « الناجون من النار » .



بناء على قرار الامام الاكبر شيخ الازهر بتشكيل لجنة لمدارسة الافكار التى بدت من أقوال المتهمين فى قضية « الناجون من النار » وتقديرها فى ضوء أحكام الشريعة الاسلامية .

اجتمعت اللجنة وباشرت أعمالها فى عدة جلسات وبعد الاطلاع على القرارات المتهمين تبين ان هؤلاء المتهمين ياخذون مبادئهم ويضعون خططهم من كتاب « المنهج الحركى فى الاسلام » ومن كتابات ابن تيمية ومحمد بن عبد الوهاب ، ويتبادلون الرسائل فيما بينهم للحث على الجهاد ، متخذين أميرا هو « مجدى الصفتى » اختاروه عن طريق الشورى لانه يملك المواصفات التى تؤهله للامارة ، فذاكرته العلمية قوية جدا فى العقائد والحديث واصول الفقه ، وقد تعلم ذلك بنفسه ، وهو على دين ومقدرة على تحمل المسئولية كما يقولون .

وأفكارهم كلها تدور حول تكفير المجتمع المصرى . وجاء فى توضيحهم لمعنى الكفر انه يطلق على معنيين ومعنى يخرج عن الملة وهو الشرك الاكبر ، الشرك بالله تعالى . ومعنى لا يخرج عن الملة . وهو الشرك الاصغر . ومثلوا له بالرياء والحلف بغير الله والمجتمع المصرى كافر بالمعنى الثانى .

وقد بنوا هذا الحكم على ان الايمان عقيدة وعمل ، فلا يكفى النطق بالشهادتين لاثبات الايمان اذا كانت الاعمال منافية لهذا النطق . ومن مظاهر هذه المنافاة :



المصدر : اللواء الاسلامى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٨٨

الجماعة :

المجتمع كافر ومصر ليست دار إسلام

العلماء :

مصر دار إسلام بدليل إقامة كل شعائر الدين فيها

– عدم تطبيق الشريعة الإسلامية ، حيث ان الحكم هو بالشريعة الفرنسية ، ولا تقام الحدود على لاعبى الميسر والمتبرجات .

– النذر لغير الله .

– زيارة الاضرحة .

– ادعاء علم الغيب عن طريق السحر وغيره .

وكما قالوا : لا يكفى النطق بالشهادتين لاثبات الايمان اذا كانت الاعمال منافية على النحو المذكور قالوا لا عبرة بالاعمال فى الصلاة والصيام والحج اذا كانت العقيدة فاسدة ، ولا تكفى هذه الاعمال للحكم بان المجتمع مسلم ، لانها بقايا من دين الرسول صلى الله عليه وسلم ، كما كانت مكة على بقايا من دين ابراهيم ، ومع ذلك وصف الله اهلها بالكفر فقال : « قل يا أيها الكافرون .. » مع ايمانهم بان الله هو الخالق لكل شىء قال تعالى : « ولئن سالتهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله » سورة الزمر ٣٨ .

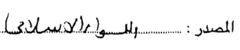
اقرارات المتهمين

وترتب على الحكم بكفر المجتمع المصرى ما يأتى :

– الحكم على مصر بانها دار حرب وليست دار اسلام حتى لو كان معظم اهلها مسلمين لان دار الاسلام هى التى يكون الحاكم فيها مسلما يحكم بالشريعة الاسلامية ويكون النفوذ فيها للمسلمين حتى لو كان معظم اهلها كافرين والحرب موجودة فى مصر بين الحكومة والمتدينين والمتظاهرين بالمظهر الاسلامى الى جانب الحرب الاعلامية . ومنع بيع كتب العقائد التوحيدية .

– وجوب اقامة الدولة الاسلامية بالقوة



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٩ سبتمبر ١٩٨٨

الجماعة : الصلاة في المساجد الحكومية باطلة

العلماء : الصلاة جائزة في أي مسجد ولو بناه غير مسلم

عن طريق تغيير نظام الحكم القائم ، والبدء بالكفر بالطاغوت وهو الحاكم .

– التحريض على مقاومة السلطات العامة واغتيال كبار المسئولين .

– اباحة السرقة من أموال الدولة الكافرة للاستعانة بها عليها .

– تحريم العمل لدى اجهزة الدولة الكافرة .

– تحريم الصلاة في المساجد الحكومية لانها مساجد كفار وفي المساجد التي بها قبور .

– عدم الاكل من الذبائح المحلية لان البلد كافر .

– وجوب التخفي والاستتار اذا قضى على الذين يعلنون الجهاد ليأتي من بعدهم الذين يخفون اسلامهم ليستكملوا الجهاد .

– تشجيع ثورة الخميني لانها ثورة اسلامية .

هذا هو ملخص ما جاء في القرارات المتهمين من اراء وتخطيط للتنفيذ وان كانت هناك اراء ومخططات أخرى لمثل هذه الجماعة . تكفل كتاب بيان للناس من الأزهر الشريف بمناقشتها وبيان موقف الاسلام منها .

لا تكفير إلا بدليل

قبل ان نبدأ في مناقشة هذه الافكار نوجه النظر الى ما ياتي :

– لا تنبغي المصارعة بالحكم على احد بالكفر قبل التاكد من الاسباب الموجبة لذلك . فان الايمان والكفر محلهما القلب ، ولا يطلع على ما في القلوب غير الله وليست كل القرائن الظاهرة تدل يقينا على ما في القلب . فاكثر دلالتها ظنية وان الاسلام نهى عن اتباع الظن .

وتطبيقا لذلك نعى القران على اسامة بن زيد قتله لرجل القى عليه السلام وامر بالتبين قال تعالى ، يا أيها الذين امنوا اذا ضربتم في سبيل الله فتبينوا ، ولا تقولوا لمن ألقى اليكم السلام لست مؤمنا تبتغون عرض الحياة الدنيا . فعند الله مغانم كثيرة . كذلك كنتم من قبل فمن الله عليكم فتبينوا ان الله كان بما تعملون خبيرا . سورة النساء ٩٤ .

ولم يقبل الرسول صلى الله عليه وسلم اعتذار اسامة . وقال له ، هلا شققت عن قلبه . وقد جاء النهي صريحا عن رمي احد بالكفر ان لم يكن مستحقا لذلك . ففي الحديث الذي رواه مسلم ، أيما امرىء قال لاخيه ياكافر فقد باء بها احدهما ان كان كما قال والا رجعت عليه . والاسلام يدعو الى درء الحدود بالشبهات . ونسب الى الامام مالك قوله : من صدر عنه ما يحتمل الكفر من تسعة وتسعين وجها ويحتمل الايمان من وجه . حمل على الايمان . فقه السنة ج٢ ص٤٥٢ . وجاء عن عمر رضي الله عنه قوله . ان ناسا كانوا يؤخذون بالوحي في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم . وان الوحي قد انقطع وانما ناخذكم الآن بما ظهر لنا من أعمالكم . فمن أظهر لنا خيرا امناه وقربناه . وليس لنا من سريرته شيء والله يحاسبه على سريرته . ومن أظهر لنا سوءا لم نامنه ولم نصدقه وان قال ان سريرته حسنة . رواه البخاري .

ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتال من لهم مسجد أو يؤذن فيهم فكان اذا غزا قوما لم يغز حتى يصبح فاذا سمع أذانا امسك . واذا لم يسمع أذانا اغار بعد ما يصبح . رواه البخاري .

اعتناق أفكار لها ظروف خاصة

وفي رواية لمسلم انه سمع رجلا يقول الله أكبر الله أكبر . فقال . على الفطرة ثم قال : أشهد أن لا اله الا الله . فقال خرجت من النار . وفي رواية أحمد والترمذي وأبي داود وابن ماجة : كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا بعث السرية يقول : . إذا رأيتم مسجدا أو سمعتم مناديا فلا تقتلوا أحدا .

– لاجوز الاكتفاء في تلقي المعلومات باخذها من عالم واحد أو من مؤلف واحد وبخاصة في الأمور الاجتهادية . فلكل وجهة هو موليها . وليس كل إنسان معصوما في فكره من الخطأ بعد من عصمهم الله .

والمتهمون في هذه القضية حبسوا أنفسهم على كتب معينة وقد سوا أراء مفكر واحد أو مفكرين مخصوصين دون اطلاع على الكتب والأراء الأخرى ودون دراسة وافية للظروف التي ألفت فيها هذه الكتب وقيلت هذه الافكار .

فهم مثلا عكفوا على قراءة كتب ابن تيمية ومحمد بن عبد الوهاب ، دون استيعاب للجو الذي صدرت فيه عنهم هذه الافكار . ومن الخطا قياس ظروفهم على ظروف أخرى . ومن الامثلة على ذلك ان ابن تيمية شدد في النكير على التتار ومن يوالونهم من أصحاب المذاهب والتيارات ودعا الى قتالهم على الرغم من ظهورهم مع المسلمين وهم يؤدون بعض العبادات كالصلاة والصيام ذلك لان من زار عسكر التتار ورأى احوالهم عن قرب عرف انهم كفار عقيدة يجب قتالهم للكفر وللسيطرة على البلاد الاسلامية وارتكاب المنكرات الخطيرة .

وجاء ذلك واضحا في فتاوى ابن تيمية . المجلد ٢٨ صفحة ٥١٩ وما بعدها فقد جعلوا . جنكيز خان . بمنزلة الرسول صلى الله عليه وسلم . بل قالوا : إنه ابن الله .. وابن تيمية له موقف من مصر وعلمائها حين قابلوه عند قدومه من الشام بما لم ينتظره منهم ورماهم بما يقرب من الشرك لعدم انكارهم على زيارة الاضرحة وعلى التوسل بالأولياء . وغير ذلك مما دونه في رسالته عن التوسل والوسيلة وابن عبد الوهاب وان كانت دعوته تقوم على محاربة البدع وبخاصة ما يتصل منها بالعقيدة الا انه قد حدث تشدد عند التطبيق لدرجة الاخذ بالشبهة والمظنة والحكم التقاضي بالكفر . وذلك يتنافى مع سماحة الاسلام . ومع وجوب التثبت وعدم الاعتماد على الظن . الى جانب ما يكتنف السلوك في التطبيق لهذه الدعوة من عوامل قد تكون سياسية أو شخصية على نسق قوله تعالى . كل حزب بما لديهم فرحون . .

ويقال مثل ذلك فيما ينقل عن شخصيات معاصرة من أفكار أملتها عليهم ظروفهم السياسية التي لا تشابه مصر من كل الوجوه .



الحكم بالكفر اسلوب الخوارج

ـ مذهب أهل السنة القائل بان الايمان هو التصديق القلبى والاعمال المكملة هو المذهب السائد فى مصر وفى أكثر الدول الاسلامية ولا يوجد من المذاهب الدينية الخاصة بالعقائد بالذات الا الشيعة فى مناطق محدودة من العالم الاسلامى والا بعض فرق الخوارج فى اعداد قليلة جدا .

والخوارج أسرع الفرق فى الحكم بالكفر على من يخالف عقيدتهم القائمة على اعتبار الأعمال جزءا اساسيا من الايمان .. فهو عقيدة وعمل . والذى يرتكب الكبيرة كافر على الرغم من ايمانه القلبى ونطقه بالشهادتين . وتاريخهم معروف من أيام على بن أبى طالب الذى وصم شعارهم « لا حكم الا الله » بقوله : كلمة حق أريد بها باطل . فهو غطاء يستر ما يريدونه من نفوذ سياسى يعتلون به كراسى الحكم .

ولعدم اتساق رأيهم مع نصوص القرآن والسنة وروح الدين زعموا أخيرا أن الكفر عندهم : قسمان قسم يخرج من الملة وله احكامه وقسم لا يخرج منها وسموه كفر النعمة . والله يعلم ان كان قولهم هذا سياسة يتعايشون بها مع الناس لعدم مواتاة الظروف لمحاربتهم أم لا .

تكفير المجتمع المصرى

المهم أن المتهمين فى القضية المذكورة قالوا : ان الشرك نوعان على غرار ما قال به الخوارج . ثم قالوا ان المجتمع المصرى كافر أو مشرك بما لا يخرجه عن الملة . واذا كان الأمر كذلك فلماذا يتخذون الاجراءات العنيفة من اغتيالات ونحوها مادام المخالفون لهم لم يخرجوا عن ملة الاسلام ؟ ان التناقض واضح فى افكارهم . واساسه عدم الفهم الصحيح وعدم وضوح الرؤية لديهم فيما يقرأونه أو يتلقونه من معلومات . والذى ساعد على ذلك هو الامية الدينية بعاملها الاساسى والأهم وهو عدم العناية بالتربية الدينية فى مناهج التعليم العام . الامر الذى دعا الى تقبل أية فكرة تلبس ثوبا مغريا تساعد عليه ظروف ضاغطة مختلفة . .

وعلاج هؤلاء واضح وهو البحث عن اسباب الانحراف فى شكله الفكرى والسلوكى والتعاون بين كل الجهات المعنية للقضاء على هذه الاسباب أو التخفيف من حدتها على الاقل .

ان المتهمين لم يكتفوا ـ كالخوارج ـ بالنطق بالشهادتين كعلامة على الايمان . بل لابد من ضم الاعمال الى ذلك . ولا تكفى



المصدر : ......اللواء الاسلامى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　التاريخ : ......٢٢ سبتمبر ١٩٨٨



الجماعة : الدولة تضطهد المتدينين



العلماء : الدولة تحافظ على الأمن وتقاوم الخارجين على القانون



شيخ الازهر : مصر دولة إسلامية

بعض الاعمال بل لابد منها كلها فالصلاة والصيام والحج من بقايا دين الرسول لا تكفى لعدم تكفيرهم . فاهل مكة كانوا على بقايا من دين ابراهيم ومع ذلك حكم الله عليهم بالكفر .

مصر المسلمة

ونقول لهؤلاء : هناك فرق كبير بين المجتمع المصرى ومجتمع المكيين ايام بعثة الرسول عليه الصلاة والسلام وان اهل مكة وان كانوا يحجون لكنهم كفروا بالله ، أى بوحدانيته فجعلوا له شركاء وهؤلاء الشركاء يعبدونهم ليقربوهم الى الله زلفى . فكل عملهم مردود عليهم لفساد عقيدة التوحيد والتقرب بالعبادة الى غير الله على الرغم من اعترافهم بوجوده. وما كان أحد من مصر المسلمة يعترف بان لله شريكا يستحق العبادة . فهم يؤمنون بوحدانيته ويتقربون بالعبادة اليه وحده ، وما قال أحد فى صلاته : أصلى الظهر لله ولفلان ، وما ذبح قربانا لله ولفلان . فهو وحده المعبود بحق والنافع والضار واليه المصير .

ولو فرض ان أحدا لم يحسن قوله فى عبادة فان المعول عليه هو نية القلب والله اعلم بها . ويمكن توجيهه الى القول الصحيح لابعاد التهمة عنه وذلك بالحكمة والموعظة الحسنة .

ان مصر المسلمة بمساجدها العامرة واذانها المرتفعة كل يوم خمس مرات وحرصها على الصيام والزكاة والحج وقراءة القران التى لا يباريها فيها أحد فى العالم كله . ومصر المسلمة بازهرها العتيق وعلمائها الاجلاء الذين لا يلاحقهم أحد فى فهمهم للدين فهما صحيحا وفى نشاطهم فى الدعوة اليه . استقبالا للوافدين وارسالا للمبعوثين . وفى غير ذلك من الانشطة الدينية فى الداخل والخارج – هل يجوز ان ترمى بالكفر وتوصف بانها مجتمع جاهل ؟ والا فمن غير مصر يستحق ان يكون مجتمعا اسلاميا على الرغم من السلبيات التى لا يخلو منها مجتمع . ونصيب مصر منها أقل بكثير من الايجابيات التى لا ينكرها الا الحاقدون المغرضون .

ثم انه اذا كان فرد أو جماعة قليلة تنكبت الطريق وعصت أمر ربها فكيف يؤخذ بجرمها غيرها من المؤمنين الصالحين والله يقول « ولا تزر وازرة أخرى » – الاسراء : ١٥ ومادام المستقيمون لا يرضون عن المنحرفين ويحاولون تقويمهم بالوسائل الشرعية المتاحة فهم برءاء من اتهامهم بالكفر أو الانحراف .

روى مسلم ان النبى صلى الله عليه وسلم قال : « ستكون امراء فتعرفون وتنكرون . فمن عرف برىء . ومن انكر سلم . ولكن من رضى وتابع . قالوا : افلا نقاتلهم ؟ قال . لا . ماصلوا » وفى رواية « فمن كره فقد برىء » .

جاء فى شرح النووى لهذا الحديث ما مؤداه : من كره ذلك المنكر فقد برىء من إثمه وعقوبته . وهذا فى حق من لا يستطيع انكاره بيده ولا لسانه فلينكره بقلبه وليبرأ . والاثم على من رضى وتابع (البيان ج ١ ص ٢٢٣) .

وبحمد الله يقوم علماء مصر ودعاة الاصلاح بكل الوسائل المشروعة الممكنة بالامر بالمعروف والنهى عن المنكر . ولكن بالاسلوب الحكيم الذى دعا اليه الدين الحنيف والذى يحيد عن هذا الاسلوب بمقومات الحكمة التى فصلها العلماء من قديم الزمان . فقد خالف هدى الاسلام والذى يخالف هدى الاسلام لا يصل الى ما يرجوه من خير .

– عدم تطبيق الشريعة الاسلامية :

ان تطبيق الشريعة يطالب به كل فرد من افراد المسلمين فى كل قطاعات التشريع من العقائد والعبادات والمعاملات والاخلاق وغيرها على المستوى التشريعى والتنفيذى والقضائى فى كل مجالات النشاط البشرى .

والمجتمع المصرى بقطاعيه الشعبى والحكومى مطالب بذلك كل فيما يخصه والحديث الصحيح قد وزع المسئولية توزيعا دقيقا فى مثل قوله صلى الله عليه وسلم كلكم راع .

وكلكم مسئول عن رعيته ، الامام راع ومسئول عن رعيته . والرجل راع فى أهله ومسئول عن رعيته والمرأة راعية فى بيت زوجها ومسئولة عن رعيتها . والخادم راع فى مال سيده ومسئول عن رعيته . الا فكلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته .

ولو أن كل مسئول طبق الشريعة فى محيط مسئوليته لصلح المجتمع كله واذا قصر البعض فى التطبيق فليس معنى ذلك ان يقصر البعض الآخر « كل امرىء بما كسب رهين » الطور ٢١ ولكن يجب ان يقوم بواجبه هو مع نصح المقصرين بالحكمة كما قلنا .

وفى نطاق عدم تطبيق الشريعة يذكر المتهمون أننا لانقيم الحدود على لاعبى الميسر والمتبرجات وهؤلاء ليس عليهم حدود بل عقوبات أخرى مادية أو أدبية أو دينية .

والقانون المصرى فيه عقوبات تقابل التعازير التى جعلها الشارع راجعة لتقدير المسئولين . والقانون وحده لايكفى بل لابد من التطبيق الذى يشترك فيه اكثر من شخص وأكثر من جهة . أما الحدود المعروفة كقطع يد السارق وجلد شارب الخمر فقد أعدت مشروعات قوانين لتطبق هذه الحدود بشروطها الشرعية . ومع مراعاة التأكد من وجود اركان الجريمة بوسائل الاثبات الصحيحة



المصدر : اللواء الاسلامى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٨٨

الجماعة : ثورة الخمينى إسلامية وندعو لتأييدها

العلماء : ثورة الخمينى تعمل الآن كل ما يتنافى مع عقيدة المسلمين

وتطبيق مبدأ « ادرأوا الحدود بالشبهات .

اتهام غير صحيح

كما ذكروا أن البلد تطبق القانون الفرنسى وهذا غير صحيح فضلا عن أنه ليس جميعه مخالفا للشريعة . وقد تعهد المسئولون بتنقيته مما يخالفها ونرجو ان يكون ذلك قريبا .

واذا كان مستندهم هو قول الله تعالى ومن لم يحكم بما أنزل الله فاولئك هم الكافرون .

المائدة (٤٤)

فهى عامة فى كل حكم على مستوى الفرد والجماعة فمن حكم بان الصلاة غير مفروضة فهو كافر . ومن اعتقد بان عقوق الوالدين جائز فهو كافر . ومن استحل الغش أو الخمر أو الكذب أو الخيانة او قطيعة الرحم فهو كافر . كالذى يستحل الربا والزنا والقمار لانه كذب بما جاءت به النصوص القطيعة .

هذا فيمن اعتقد حل المحرمات اما من ارتكبها وهو معتقد أنها حرام فلا يكفر بل يكون مؤمنا عاصيا . ومن هنا لايجوز الحكم بالكفر على من لم يحكم بما أنزل الله إلا إذا أنكر هذا الحكم و أعتقد أنه غير مشروع أو استهزأ به فان لم يصرح بهذا الاعتقاد فامره الى الله وان صرح كان كافرا تجرى عليه أحكام الكافرين المرتدين عن الدين .

زيارة الاضرحة

تطلق الاضرحة على قبور العظماء والصالحين وزيارتها كزيارة اى قبر من القبور للموعظة . والرسول صلى الله عليه وسلم رخص فيها وكان يزور البقيع ، ويلقى السلام على الموتى ويدعو الله له ولهم .

اذا كانت الزيارة فى هذه الحدود فلا باس بها . ومازاد على ذلك مما يخالف المقررات الشرعية فهو ممنوع . ومنه طلب الشفاء او قضاء الحاجات من الموتى فان كان مع اعتقاد انهم يملكون ما اختص الله به فهو شرك والا فلا والواجب تعليم الجهلاء كيف يزورون هذه الاضرحة دون التسرع فى الحكم عليهم بالكفر .

ادعاء علم الغيب

من المعلوم أن علم الغيب خاص بالله تعالى لايطلع عليه احدا الا من ارتضاه . قال تعالى . « وعنده مفاتح الغيب لايعلمها إلا هو » الانعام اية رقم ٥٩ وقال : « عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحدا إلا من ارتضى من رسول » سورة الجن : ٢٦ ، ٢٧ .

وأية محاولة للاطلاع على الغيب فهى محرمة ومنها الكهانة والتنجيم والسحر وسائر أنواع الشعوذة وجاء فى النهى عنها « من تطير أو تطير لـه أو تكهن أو تكهن له أو سحر أو سحر له ومن أتى كاهنا وصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد » رواه البزار باسناد جيد .

والواجب توعية المسلمين بعدم اللجوء الى هؤلاء المشعوذين وبحرمه امتهان هذه الاعمال كما يجب على كل مسئول فى حدود اختصاصه ان يمنع الدجل والشعوذة (البيان ج ١ ص ١٧٨) .

قالوا : ان مصر دار حرب وليست دار اسلام حتى لو كان غالب أهلها مسلمين وذلك لان الحكام كفار . كما قالوا : إنها دار حرب لانها تحارب المتدينين بوسائل كثيرة .

ونقول إن تقسيم البلاد الى بلاد حرب وبلاد اسلام اصطلاح قال به المجتهدون ولم يرد فيه نص صريح . وقد قال المحققون من العلماء : إن مدار الحكم على بلد بانه بلد اسلام او بلد كفر هو الامن على الدين حتى لو عاش المسلم فى بلد ليس له دين او دينه غير دين الاسلام ومارس شعائر دينه بحرية . فهو فى دار اسلام .

بمعنى أنه لاتجب عليه الهجرة منها كما كانت الهجرة واجبة على مسلمى مكة قبل الفتح واختار هذا الرأى الشيخ محمد أبو زهرة فى رسالته عن نظرية الحرب فى الاسلام ص ٣٨ (أنظر البيان ج ١ ص ٢٤٨ والتشريع الجنائى لعبد القادر عودة ج ١ ص ٢٧٥) .

وبحمد الله مصر كلها أمن يمارس فيه المسلمون شعائر دينهم بكل حرية الى جانب حرية غير المسلمين فى ممارسة شعائر دينهم علاوة على أن الدين الاسلامى هو الدين الرسمى للبلاد بنص الدستور .

اما مايقال من اضطهاد المتدينين فلعله خاص ببعض من يزاولون أعمالا مخلة بالامن . وذلك واجب الاحتياط فى ادارة البلاد . ونحن ملتزمون بطاعة أولى الامر فى المصلحة العامة التى لامعصية فيها . والقانون اذا نفذ بصدق فلن يكون فيه ظلم لبرىء .

الدولة الاسلامية لاتقام الا اذا كفر الحكام او تسلط البغاة . والحديث الذى رواه البخارى ومسلم يقول عن عبادة بن الصامت : بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة فى منشطنا ومكرهنا وعسرنا ويسرنا واثرة علينا والا ننازع الامر اهله قال « الا ان تروا كفرا بواحا ـ ظاهرا لايحتمل التاويل ـ عندكم من الله فيه برهان .

مقاومة السلطات العامة وأغتيال كبار المسئولين :

قلنا إن المقاومة تكون واجبة اذا كان الحاكم كافرا ـ وبينا خطورة الحكم بالكفر ومبرراته ـ اما ان كان غير كافر فقد تقدم ماقاله ابن حجر . من منع الخروج عليه . والاغتيال حرام بدون مبرر . والحديث

الصحيح يقول . لايحل دم امرىء مسلم الا باحدى ثلاث : الثيب الزاني والقاتل والتارك لدينه المفارق للجماعة . فمن ثبت انه ترك دينه وكفر حل قتله . لكن الذى يقتله ليس اى فرد من افراد المجتمع . فالحدود والعقوبات الكبيرة مسئولية تنفيذها متروكة للحاكم . لانه نائب عن الجماعة . كما هو رأى جمهور العلماء .

ولو ترك الامر لفرد أو جماعة صارت الامور فوضى . وكانت الحرب التى تأكل الاخضر واليابس . واتقوا فتنة لاتصيبن الذين ظلموا منكم خاصة . الانفال . ٢٥ . ومعروف أن جزاء القتل بغير حق جزاء كبير . ومن يفعل ذلك يلق أثاما . يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهانا . (الفرقان ٦٨ ، ٦٩)

قالوا إن سرقة أموال الدولة الكافرة مباح وهذا غير صحيح . والتسليم بذلك ليس سهلا كما تقدم . فالبلد بحمد الله مسلم . وما به من سلبيات – ككل دولة – نحاول بالحسنى ان نصلحه . حتى إذا سلمنا جدلا بما يقولون عن كفر الدولة فإن الاسلام قد صان الاموال وحرم الاعتداء عليها وأخذها أيا كان مالكها فكيف اذا كانت تلك الاموال أموالا عامة تقضى بها مصالح الشعب .





تحريم العمل لدى الحكومة

قررنا ان كفر الحكومة ليس أمرا سهلا . وعليه فليس العمل لديها حراما .

تحريم الصلاة في مساجد الحكومة والمساجد التى بها قبور .

قالوا : ان المساجد أقامتها حكومة كافرة فلا تجوز الصلاة فيها . وعلى فرض ذلك فالصلاة في اى مسجد حتى لو بناه غير مسلم جائزة . إنهم – كما يبدو – يخشون أن يواجههم العلماء بتفنيد آرائهم . فيضيع جهدهم وينصرف الجهلاء عنهم . لقد اتهموا العلماء عامة والدعاة خاصة بانهم عملاء للحكومة الكافرة فهم عصاة لاتجوز الصلاة وراءهم وبحمد الله لايقول العلماء الا كلمة الحق . لانهم يبلغون عن الله . ولا يجوز اتهامهم بغير دليل ثابت . والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير مااكتسبوا فقد احتملوا بهتانا وإثما مبينا .

تشجيع ثورة الخميني

هذا التشجيع من منطلق ايمانهم بانها ثورة اسلامية ضد الباطل . وقد انكشفت للعالم كله نواياهم من واقع جرائمهم التى ارتكبوها . وأباء الصلح الذى عرضه كثير من ذوى الاهتمام بمصالح المسلمين . ومن واقع ماجهروا به من أفكار تتنافى تماما مع عقيدة المسلمين اهل السنة والجماعة . وما اقترفوه من اخلال بالامن في الأماكن المقدسة .. ولقد رأينا ان من شجعوا هذه الثورة في مبدئها انكروها بشدة عندما عرفوا حقيقتها . فلعل هؤلاء المتهمين يثوبون الى رشدهم . ويطهرون عقولهم من هذه الضلالات التى غرسها قوم نرجو الله ان يهديهم الى الصواب .

وبعد . فإن هذه الآراء وما يتبعها من تخطيط قد رد الازهر عليها بعدة وسائل . والى جانب اللقاءات التى نظمتها وسائل الاعلام . صدر كتاب . بيان للناس من الازهر الشريف . في جزءين كبيرين . صدر أحدهما منذ أكثر من أربع سنوات . عالج كل هذه المسائل بموضوعية مؤصلة . وصدر الجزء الثانى هذا العام . نرجو أن نكون قد أبرأنا الذمة . وأدينا بعض الواجب للامة الاسلامية ولمصر العزيزة . والله ولى التوفيق ..

مناقشة المفتى

وعلى امتداد جلستين كاملتين في يومين متتاليين كانت شهادة فضيلة الدكتور محمد سيد طنطاوى مفتى الجمهورية .. واجاب خلال الساعات العشر على تساؤلات المحكمة والدفاع والنيابة والمتهمين .. قال المفتى إنه ليس من حق اى مخلوق أن يكفر مسلما نطق بالشهادتين لان الوصف بالكفر عمل بشع وشنيع .. وقال ان اى قانون يبيح اى محرمات يكون باطلا ..

وقال المفتى إنه لم يحدث منذ عهد الرسول حتى الآن ان قامت جماعة ونصبوا أنفسهم حكاما لتطبيق حدود الله .. فإن من يفعل ذلك ضال مضلل .. وأن من يغير المنكر باليد يعد متطرفا وجاهلا باحكام الاسلام .. وقال لو أبحنا تغيير المنكر باليد لاصبح المجتمع فوضى .. وأن حكم الشرع فيمن يسفك دم اخيه المسلم هو القتل ..

وأجاب المفتى عن اسئلة المتهمين .. فقال إن اطلاق اللحية فضيلة ولا يجوز أن يستهزأ بمن ترتدى النقاب .. وان دار الاسلام هى التى تقام فيها شعائر عبادة الله .

جاء في اجابات فضيلة المفتى أن الدين الرسمى للدولة هو الاسلام بنص الدستور .. وأن الدولة تعمل بما يتمشى مع الاسلام وتعاليمه في العبادات من الصلاة والصيام والزكاة والحج وتؤيد الدولة كل ماجاء في تعاليم الدين من مكارم الاخلاق وتحريم الرذائل وكذلك المعاملات .. وأن مفهوم الشريعة العبادات والمعاملات والامر بالمعروف والنهى عن المنكر .. وان مصر تطبق الشريعة في العبادات وفي كثير من المعاملات .. واذا كانت بعض الامور المحدودة من الشريعة لاتطبق فليس ذلك عن إنكار للشريعة ولا جحود بها .. ولا يستطيع منكر ان يقول ان اقامة الحدود جزء من الشريعة الاسلامية .. فقطع يد السارق له شروط .. وعدم تطبيق الشريعة عن استخفاف وانكار كفر ..

وأكد المفتى أن هناك لجانا مشكلة لتنقية القوانين في مصر من الشوائب المخالفة للشريعة .. واذا كان للحاكم عذر في عدم تطبيق بعض نصوص الشريعة فلا يمكن أن يوصف بالكفر



المصدر : اللواء الاسلامي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٨٨

ضالون .. مضللون

وقال المفتى في اجابة عن سؤال للمحكمة أن من يكفر المسلمين جاهل أو سيىء النية .. وقال يقطع لساني ولا أصف مسلما بالكفر .. وأن الذين يتهمون المجتمع بالكفر ينطبق عليهم الحديث الشريف أنهم ضلوا وأضلوا .. وأكد المفتي أنه ليس لمخلوق أن يكفر مسلما نطق بالشهادتين فقال لااله الا الله لان الوصف بالكفر عمل بشع وشنيع .. وقال : ان القانون الذى يبيح المحرمات يكون قانونا باطلا .. وندد المفتي في حديثه بالذين يفتون في الاسلام على غير أساس من العلم والمعرفة

المتهمون يسالون المفتي

وقال المفتي إن الذى يرمي غيره بالكفر يعتبر كافرا .. واعترض المتهم الحادى والعشرون اسماعيل محمد عبد الحميد على رأى المفتي .. وعقب الدكتور طنطاوى بقوله إنه يستند في رأيه الى الحديث النبوى الشريف . وقال إن حق الفتوى لابد أن يقتصر على من يكون عالما بالقران وأصول الدين والفقه والحديث ..

دعــوة حـــق

الناجون من النار بين بيان الأزهر وشهادة المفتى

فى «كتاب الهجرة الى العنف» ، ينقل لنا الاستاذ عادل حمودة بعضا مما دار بين شكرى مصطفى زعيم من سموا بجماعة التكفير والهجرة وهيئة المحكمة التى تحاكمه مع عدد من جماعته ، والاجابات التى وردت فى الكتاب على لسان شكرى ، ان كانت صحيحة تدل على فهم خاطىء للدين ولن يستطيع عامة المسلمين وليس علماؤهم فقط : الا ان يجرموها ، ويحكموا عليها وعلى اصحابها بالانحراف والتطرف ، وفى كتاب المنصة للاستاذ علوى حافظ يقول الاستاذ علوى : انه التقى بشكرى وجماعته فى السجن ، وانه استمع اليهم على امتداد يوم كامل ، وناقشهم فى كثير من القضايا الدينية والسياسية ، وان قضية مقتل الشيخ الذهبى لفقت لشكرى وجماعته ، وان الدولة هى التى لفقتها ، واطلقت عليهم اسم «جماعة التكفير والهجرة» ، ونقل عنهم انهم طلبوا لجنة من كبار العلماء تستمع الى فكرهم ومنهجهم فى جلسة علنية ، ثم تحكم عليهم ان كانوا مسلمين ، او كفارا ، قبل ان تنظر المحكمة فى الخطف والقتل الذى يلفق لهم وهم ابرياء منه ، وذكر ان فكرهم الذى استمع اليه ، لا شىء فيه ولا غبار عليه ، وما ذكره الاستاذ علوى من شكرى وجماعته ، قراه ملايين من البشر ، من خلال الكتاب الذى نفدت جميع طبعاته ، ومن خلال جريدة «الوفد» التى يقراها خمسة ملايين على الاقل من عامة الناس ، وخاصتهم ، فى جميع ارجاء المعمورة ، اما كتاب الاستاذ عادل حمودة فلم تقراه الا فئة من خاصة الناس ، الذين يشترك معظمهم مع جماهير الناس ، فى فقدان الثقة فيما تنسبه الدولة لمن يخالفها الراى ، وخاصة من ينتمون للتيار الاسلامى ، سواء كانوا مستقلين او منتمين لجماعات ، وقد تبين لعامة الناس ان وزارة الداخلية ، حين تتورط فى احدى القضايا ، تلفق لبعض الاشخاص تهما لا علاقة لهم بها ، لاثبات عدم عجزها او فشل سياسة القائمين على بعض اجهزتها ، ثم يكتشف الناس بعد ذلك براءة المتهمين ، وقد ظهرت تلفيقات كثيرة لاشخاص وجماعات صدرت ضدهم احكام فى عهود سابقة . وجاء بعض من شاركوا فى التلفيق او الشهادة ضدهم . ليعلنوا فى اواخر حياتهم ، او بعد إحالتهم إلى المعاش ما كان خافيا على الشعب . لسنوات طوال ، حتى انتهى الامر بفقدان الثقة تماما فى كل ما ينسب لاعداء النظام . ولا شك ان اعلان الداخلية عن اعتراف ثلاثة من الشباب ، بانهم هم الذين حاولوا اغتيال ابو باشا وزير الداخلية الاسبق ، ومحاولة تاكيد التهمة بشهود زور ، وبتقارير مزورة ، موقعا عليها من خبراء البصمات . ثم ثبوت براءتهم بعد ذلك ثم بعد ذلك تم اعلان القبض على اخرين قالوا عنهم انهم الجناة الحقيقيون . كل ذلك قد اعطى للناس حق الشك فى كل ما توجهه الدولة للناس من تهم ومن جرائم ،

يقول بيان الازهر الذى رفضت الصحف المصرية نشره بناء على تعليمات عليا ونشر بمجلة الدعوة السعودية «ان المحكمة العليا التى حاكمت هؤلاء الشباب لم تشا ان تمكن علماء الازهر من الاستماع الى فكر ومعتقدات هذه الجماعة التى كان يجب ان يستمعوا الى شرح اصحابها لهم وتوضيح غلطها ، وتفصيل مجملها ،

ويستطرد بيان الازهر فيقول : «إن المحكمة قد اكتشفت بعرض المحضر الذى سجلته النيابة من اقوال ومناقشات المسئولين فى هذه الجماعة . ولا يخفى على احد انه لا يمكن بحال من الاحوال ان يرقى هذا المحضر الى ان يكون مصدرا كافيا يقوم عليه بحث العلماء او اساسا متكاملا تصدر عليه احكامهم» اى ان الازهر لا يطمئن الى هذه المحاضر ويخشى من تلفيقها ثم قال البيان : وان الازهر يرفض موقف الدولة من هذه القضية ويهيب بالهيئة القضائية فى اصدار احكامها فى قضية فكرية لا بد ان تخضع للبحث الدقيق . وقد لام الازهر المحكمة التى جرمت هذا الفكر الذى يمكن ان يخضع لما يسمى بالاجتهاد وقال البيان : «ان المحكمة وعلماء الازهر معا ليس لهم ان يحكموا بتجريم الفكر او عدم تجريمه لانها قضية راى لا تحتمل غير الحكم بالصواب او الخطا ، خاصة وان هذا يتم فى مجتمع يتمتع بحرية الراى والاعتبار» . ثم قال : «وان هذه الحرية وهذا الاعتقاد كما يراه علماء الازهر لتعمل الى حد السماح للفكر الالحادى وعلى قمته الماركسية من الترويج له والدعوة اليه عن طريق دعاته وناشريه ، وقد اسف البيان لاتهام المحكمة للازهر بالتقصير» . وقال: «ان هذه الاتهامات الظالمة تساعد على نشوء مثل هذه الجماعة مستقبلا لانها تتعمد تشويه موقف العلماء وتفقد الثقة فيهم والقاء مقاليد الامور لرجال لا يهتمون بالثقافات الاسلامية الصحيحة فى مصادرها المتكاملة ومن ثم فهى تساعد فى تنشئة تيارات اخرى تتصدى لها كلمة اخرى

د. عبدالغفار عزيز



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ٣٠ سبتمبر ١٩٨٨

٤ شهود نفي [illegible] في قضية الناجون من النار

تواصل محكمة أمن الدولة العليا طوارىء بالقاهرة غدا سماع شهود النفي في قضية الناجون من النار . تستمع المحكمة الى اربعة شهود نفي هم رشاد [illegible] ابراهيم وابراهيم السيد محمد ومجدي غريب أحمد ومحمد [illegible] البحيري .

تعقد المحكمة برئاسة المستشار [illegible] العطيفي وعضوية المستشارين سيد [illegible] وفاروق سلطان بحضور المستشار ماهر الجندي المحامي العام الأول ومحمد عرفه رئيس النيابة وهشام [illegible] وكيل أول النيابة وحسين [illegible] . جمال العسال مديري الشئون الجنائية [illegible] محمود هشام [illegible] عبد العظيم



سماع ٣ شهود نفى فى قضية الناجون من النار

استمعت محكمة امن الدولة العليا طوارىء بالقاهرة امس لشهادة ٣ شهود نفي منهم شاهدان اعتقد رجال المباحث انهما ارتكبا حادث اللواء حسن ابو باشا وبعد ان تبين انهم ابرياء افرجت عنهم النيابة .. وقررت المحكمة التاجيل لجلسة الثلاثاء القادم ٤ اكتوبر لسماع ٤ شهود نفى .

عقدت الجلسة برئاسة المستشار عمر العطيفي وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان بحضور محمد عرفة رئيس النيابة وهشام اسماعيل واحمد الشريف وسامى شومان وكلاء النيابة وجمال العسال مدير الشئون الجنائية وامانة سر محمود ابو حمد وطاهر محرم ووحيد عبدالعظيم ومحمود همام .

قال مجدى غريب للمحكمة ان رجال المباحث قبضوا عليه وعذبوه عدة ايام وطلبوا منه الاعتراف بالاشتراك فى محاولة اغتيال حسن ابو باشا فرفض الاعتراف واستمر منكرا للجريمة .. ثم استمعت المحكمة لشهادة محمد طه البحيرى الذى قرر انه اعترف بالجريمة تحت التعذيب وان النيابة تولت التحقيق وعرضته على شهود الواقعة فتعرف عليه احدهم واضاف ان النيابة اثبتت اصابات وعرتته على الطبيب الشرعى وبعد اكتشافهم انهم ابرياء افرجوا عنه .

وشهد سائق بهيئة النقل العام انه شاهد السيارة النصف نقل التى ارتكبت حادث اللواء ابو باشا وشاهد راكبيها قبل وقوع الجريمة وبعد ذلك شاهد نفس السيارة ونفس الاشخاص يطلقون النار على اللواء ابو باشا .



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ أكتوبر ١٩٨٨

□ قضية الناجون من النار :

● المحكمة استمعت أمس الى ثلاثة شهود نفى

● تمكين الدفاع من الحصول على نسخة من شهادة مفتى الجمهورية

● الشاهد الثانى : أنا لا أفهم فى السياسة ولا أصلى ولكن أتعاطى مكيفات فقط

● النيابة : أفرجنا عن الشهود الثلاثة وأحلنا وقائع التعذيب للتحقيق

كتبت ـ سناء عبد العاطى :

استمعت امس محكمة امن الدولة العليا « طوارىء » الى ثلاثة آخرين من شهود النفى فى قضية الناجون من النار الذين القى القبض عليهم فى اعقاب محاولة اغتيال اللواء حسن ابو باشا وزير الداخلية الأسبق وقررت المحكمة التاجيل لجلسة بعد غد الثلاثاء .

ففى بداية الجلسة التى عقدت برئاسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان وحضور محمد عرفة رئيس النيابة وهشام اسماعيل وسامى شومان وكلاء النيابة اثبتت النيابة حضور جميع المتهمين عدا الهاربين واعتذار المتهم حمدى رزق لمرضه . ثم طلب الدفاع نسخة من اقوال الدكتور سيد طنطاوى مفتى الجمهورية وامرت المحكمة بتسليم صورة منها .

وعقب ذلك استمعت المحكمة الى شهادة مجدى غريب فقرر انه تم القبض عليه فى ٨/٥/١٩٨٧ حيث تعرض للتعذيب فى مباحث امن الدولة للاعتراف بمحاولة اغتيال اللواء حسن ابو باشا واستمر وجوده هناك حتى ١٦ ـ ٦ ـ ٨٧ وانهم احضروا طبيبا عالجه بعد اصابته بهبوط حاد وطلبوا منه ان يعترف أمام النيابة بارتكاب محاولة اغتيال ابو باشا حيث اقتيد الى هناك معصوب العينين وعندما رفعوا العصابة من على عينيه فى النيابة تم عمل عرض قانونى له تعرف عليه شاهد واحد فقط سبق ان رآه فى المباحث ووقف محمد عرفة رئيس النيابة وقال ان الشاهد مجدى غريب والشاهدين محمد طه البحيرى وفاروق عاشور عندما تم سؤالهم فى النيابة عن التهم المنسوبة اليهم اعترفوا كما ان النيابة امرت بتوقيع الكشف الطبى عليهم واودعت النيابة التقارير الطبية فى التحقيقات وهى موجودة باوراق القضية . واضاف ان النيابة لم تقصر فى واجبها لمعرفة الحقيقة وانها افرجت عن الشهود الثلاثة وان شهادة الشاهد لا تختلف عما ورد بالتحقيقات وعندما تقدم بعض المحامين بشكاوى للنيابة عن وقائع التعذيب التى تعرض لها المتهمون تم احالتها الى نيابة جنوب القاهرة للتحقيق .

ثم واصل الشاهد كلامه فقال انه طلب من النيابة ابعاد ضباط مباحث أمن الدولة حتى لا يؤثروا فى التحقيق واستجابت له النيابة وابعدتهم عن التحقيق ورفضت النيابة استدعاء المحامين الذين طلبهم بحجة سرية التحقيقات وانه شعر بالارهاق فى الواحدة بعد منتصف الليل وكان التحقيق مستمرا برغم رفضه الاعتراف بحادث ابو باشا فاعيد للسجن مرة أخرى فى زنزانة انفرادية وعندما اعادوه للنيابة مرة ثانية كان معه طه البحيرى وفاروق عاشور .

وعقب استراحة استمرت ساعة واصل الشاهد شهادته فقرر انه لا علاقة له بفاروق عاشور اما محمد طه البحيرى فيعمل سائقا عنده بورشة التجارة التى يمتلكها وانه الآن يواصل دراسته بكلية التجارة وردا على اسئلة الدفاع قرر الشاهد انه رفض الاعتراف بارتكاب حادث ابو باشا رغم ما تعرض له من تعذيب كما رفض ذكر اسماء ووظائف من قاموا بتعذيبه وقال انه سيدلى باسمائهم فى تحقيقات النيابة المختصة بذلك وانه افرج عنه فى ٤/١٢/٨٧ بعد القبض على المتهمين الحقيقيين .

وقرر الشاهد الثانى محمد طه البحيرى انه لم يقبض عليه وإنما تم استدعاؤه بمكتب مباحث امن الدولة بالدقى وفوجىء بضباط المباحث يسالونه عن مصطفى غريب شقيق مجدى غريب الذى عمل عنده سائقا . ولم يكن لديه علم باى شىء عنه ثم تعرض للتعذيب دون ان يعرف السبب ثم سالوه عن السيارة المستخدمة فى حادث ابو باشا وعلم منهم بان مجدى هو الذى اطلق النار على ابوباشا وانه هو الذى سرق السيارة واخيرا اعترف لاحد الضباط بانه صاحب الواقعة واختلق له قصة ليرحم نفسه من التعذيب وبعد ذلك تم عرضه على النيابة وهناك بدأ العرض القانونى وكان فيهم سائق من النقل العام قرر ان الشاهد هو سائق السيارة وان مجدى غريب هو الذى كان بجواره ووجهت له النيابة تهمة محاولة اغتيال ابوباشا واحراز سلاح بدون ترخيص وقلب نظام الحكم وكان ذلك بعد ٢٧ يوما من القبض عليه .

واضاف ان رجال المباحث طلبوا منه ان يشهد بان مجدى غريب هو مرتكب الحادث مقابل عشرة آلاف جنيه وشقة وعقد سفر للخارج وردا على اسئلة المحكمة قرر الشاهد انه لم يسبق له ان اتهم فى قضايا تنظيمات .

ونفى معرفته باى من المتهمين الموجودين فى قفص الاتهام وان صلته بمجدى غريب انه يعمل عنده ويسكن بمنزله .

ثم استمعت المحكمة الى الشاهد الثالث إبراهيم محمد السيد ويعمل سائقا بهيئة النقل العام فقرر بانه يتذكر انه كان فى رمضان اثناء وجوده فى المحطة حيث شاهد سيارة نصف نقل تقف فى الممنوع مكان موقف الاتوبيسات وعندما طلب من سائقها عدم الوقوف فى هذا المكان دار بالسيارة وعاد ثانية وفى المساء شاهد نفس السيارة ولونها لبنى ماركة داتسون اونيسان كان بها شخصان .. السائق وكان يرتدى قميصا نصف كم غامقا وهو غليظ الوجه وشخص ملتح يرتدى جلبابا ابيض واضاف انه فوجىء بشخص من السيارة يطلق النار على اللواء ابوباشا ولم يستطع تحديد ملامحه كما لا يذكر التفاصيل الدقيقة لمرتكبى الحادث وعقب ذلك رفعت الجلسة .



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ أكتوبر ١٩٨٨

شاهد نفى فى قضية « الناجون من النار » :

أنا أتعاطى المكيفات ولا أصلى !

كتب – حسن الشايب :

قررت محكمة أمن الدولة العليا أمس برئاسة المستشار عمر العطيفى تأجيل قضية « الناجون من النار » الى جلسة الثلاثاء القادم لسماع أقوال ٤ شهود نفى هم : حسن سيد مبروك وأحمد عبده طه وعلى مصطفى محمد ورشاد محمد ابراهيم وقررت احالة المتهم السابع حمدى محمد احمد رزق لمستشفى قصر العينى للكشف الطبى عليه لاصابته بمرض « الصدفية » .

واستمعت المحكمة امس الى ٣ شهود نفى .. قال مجدى غريب أحد الذين سبق اتهامهم بمحاولة اغتيال حسن ابو باشا : انه تم القبض عليه فى ٨ مايو ١٩٨٧ وترحيله لمباحث أمن الدولة بفرع الدقى ثم سجن الاستقبال ، وانكر التهمة المنسوبة اليه حتى أخلى سبيله فى ٤ ديسمبر ٨٧ بعد صدور قرار الاتهام فى القضية .

وقال محمد طه البحيرى (سائق) انه تم استدعاؤه فى مايو ٨٧ لنيابة أمن الدولة وأنكر تماما تهمة اشتراكه فى محاولة اغتيال ابو باشا ثم اخلى سبيله فى ٤ ديسمبر ٨٧ .

وأضاف : أنه لا يصلى ولا ينتمى لاية تنظيمات سياسية أو دينية وأنه يتعاطى المكيفات ، فسأله رئيس المحكمة ومازلت تتعاطاها ! فأجاب : نعم فى بعض الظروف ، فسأله ثانية هل تعاطيت اليوم حاجة؟ فأجاب: لا.

وقال ابراهيم السيد محمد سائق اتوبيس امام المحكمة أنه شاهد سيارة نصف نقل لونها لبنى مرتين أحداهما فى الشارع الذى يقيم فيه اللواء حسن ابو باشا فى الصباح أثناء وقوفها أمام محطة اتوبيس وغادرت المكان بعد الاحتكاك بها ، وشاهدها مرة أخرى ليلا أثناء اطلاق الرصاص على ابو باشا .



المصدر : الـــــوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ أكتوبر ١٩٨٨

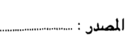
تأجيل قرار الاتهام فى قضية الانتماء الى «الناجون من النار»

علمت «الوفد» أن المستشار جمال شومان النائب العام قرر تاجيل اعلان قرارى الاحالة والاتهام فى قضية الانتماء الى تنظيم «الناجون من النار» وكانت نيابة الجيزة قد انتهت منه فى الشهر الماضى. وسوف يعلن القرار بعد النطق بالحكم فى قضية الاغتيالات السياسية والمتهم فيها ٣٣ شخصا.

وشمل قرار الاتهام اكثر من ٦٠ عضوا من اعضاء الجماعات الاسلامية فى مصر والتى القت مباحث امن الدولة القبض عليهم اثناء مطاردة المتهمين الحاليين فى قضية الاغتيالات.

ومما يذكر ان النيابة العامة حفظت فى عام ١٩٨٤ قضية الانتماء لتنظيم الجهاد بعد أن اكد الحكم فى قضية الجهاد انه لا يوجد شىء اسمه تنظيم الجهاد.



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ اكتوبر ١٩٨٨

حقائق خطيرة يكشف عنها شهود النفى فى قضية الاغتيالات السياسية

وزارة الداخلية لفقت تهمة محاولة اغتيال ابو باشا لثلاث مجموعات

قبل القبض على أعضاء تنظيم «الناجون من النار» !!

استمعت محكمة امن الدولة العليا الى تفاصيل شهادة مجدى غريب ومحمد البحيرى شاهدى النفى اللذين اعتقلتهما اجهزة الامن عقب وقوع محاولة اغتيال حسن ابو باشا وزير الداخلية الاسبق واعلن زكى بدر وزير الداخلية فى مؤتمر صحفى ثبوت التهمة ضدهما بالاعتراف وتعرف الشهود عليهما ومطابقة بصماتهما للبصمات المرفوعة من مكان الجريمة . اكد الشاهدان تعرضهما لتعذيب وحشى لاجبارهما على الاعتراف بالتهمة الى ان قبضت اجهزة الامن على غيرهما فافرجوا عنهما مع المتهم الثالث فاروق عاشور !!

بدات الجلسة فى الساعة العاشرة برئاسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين فؤاد سلطان وسيد جاد واثبت ممثل النيابة حضور جميع المتهمين ماعدا المتهمين الهاربين وتقدم محمد الحكيم المحامى بطلب بان المتهم كمال بدر السعيد تعرض يوم الجمعة للتعذيب بالضرب المبرح من الضابط مصطفى عمر بمباحث السجن وقد ترك التعذيب اصابات بجسده وطلب من المحكمة مناظرة اصاباته واثباتها بمحضر الجلسة

واكد الدفاع انه تم وضع ١١ متهما فى زنازين التاديب وقد نوهنا فى الجلسة السابقة بان افتعال تخريب السيارات كان ذريعة لوضعهم فى زنازين التاديب ورفع المتهم ثيابه فظهرت آثار التعذيب كما اثبتت المحكمة وجود ثلاث سجحات عرضية فى ظهر المتهم . ثم استدعت المحكمة الشاهد مجدى غريب محمد فايد الذى اقسم اليمين ووجه الدفاع اليه سؤالا بان يحكى تفصيليا ظروف القبض عليه فى محاولة اغتيال اللواء ابو باشا .

وبدا الشاهد اقواله بانه تم القبض عليه يوم ٨ مايو ١٩٨٧ فى الرابعة فجرا وكان ليلتها مريضا بالكلى واستطرد قائلا : وذهبت الى مستشفى ام المصريين وعندما عدت قبضوا على ورحلت الى مباحث امن الدولة فرع جابر بن حيان بالدقى ومكثت فيه ربع ساعة وطلبت اثناء ذلك مقابلة رئيس الفرع لاساله عن سبب القبض على فقالوا لى انت معتقل ثم قاموا بترحيلى الى سجن استقبال طرة . ووصلت بعد العصر ومكثت ليلة واحدة فى عنبر « ب » الزنزانة رقم ١٨ انفرادى وفى الفجر نادوا على ، وقاموا بتعصيب عينى وقيدوا يدى من الخلف بقيد حديدى وسالت الذى كان يسير معى « انا رايح فين » فقال لى : ساخرا رايح تتفسح ! وركبت سيارة فولكس ورحلت الى معهد امناء الشرطة .

وسالته المحكمة : كيف عرفت انك كنت فى معهد امناء الشرطة قال الشاهد : لانى مكثت فى هذا السجن والمعهد ثلاث سنوات فى قضية الجهاد وكنت كل يومين اذهب اليه لذلك حفظت الطريق ، اليه ولقد اخذت حكما بالبراءة فى هذه القضية واستكمل حديثه قائلا : بداوا التحقيق وسالنى احدهم عن اسمى وسنى وعملى وطلب منى ان اقص له ماحدث منذ يوم ٢٣ اكتوبر ١٩٨٤ وحتى الآن يوما بيوم ، قلت له الذاكرة لاتسعفنى بذلك قال انني اريد ان تحكى لى ماذا كنت تفطر وتتغدى وتتعشى كل يوم . فبدات احكى كل ما اتذكره واستمر ذلك ٤ ساعات بدون ضرب او اهانة ثم قال لى انا اسف وسوف ارحلك الى سجن الاستقبال وسوف نخلى سبيلك ،

وعدت الى الزنزانة إلا انهم فى الفجر قادونى مرة اخرى وفى هذه المرة كتفوا قدمى بقيد حديدى وعندما ذهبت الى المحقق فى المعهد فقابلنى قائلا : أهلا يا ابو غريب قلت أهلا وسهلا قال انت ضحكت علينا قلت ماذا تقصد فلم يرد وطلب من امن السجن تجريدى من ملابسى كما ولدتنى امى وفعلا قاموا بتجريدى من ملابسى وطلبت منه ان يترك لى الشورت وبعد الحاح سمح لى بارتدائه ومكثت ١٢ يوما تعرضت خلالها لابشع صنوف التعذيب من الصعق بالكهرباء واطفاء السجائر والضرب بالكرابيج والعصى وكانوا يطالبوننى خلال ذلك بان اقول كل ماعندى وعندما اسالهم : ماذا اقول كان التعذيب يعود مرة اخرى ثم قالوا لى سوف نسمعك كل حاجة ، واخذونى الى

تابع الجلسة

حمدى شفيق
مجدى حلمي
تصوير : جلال شاهين

تفاصيل التعذيب المروع لاجبار المتهمين على الاعتراف



مكان وقالوا بصوت عال قول يا اسماعيل فسمعته يقول : انا اللى ضربت ابو باشا وكان معى مجدى غريب ليقود السيارة التى سرقها محمد البحيرى وكان مجدى مخبى السلاح تحت الكرسى ، فصرخت : اسماعيل كذاب واساله قدامك ، وعاد التعذيب الى ماشاء الله ثم كشف الشاهد عن آثار التعذيب فى راسه وبعد ١٢ يوما قاموا بترحيلى الى مباحث امن الدولة فرع جابر بن حيان ورايت هناك شخصا كبير السن عمره ٦٥ سنة ، وأخر عمره ٣٥ سنة ثم رحلونى الى المعهد فسالت عنهم ، فقالوا لى دول الشهود وانت ضربت النار على ابو باشا واستمر التعذيب الفظيع واخذوا يسخرون منى وكان يتم تغيير ثلاث مجموعات كل يوم يتناوبـون تعذيبى ، وكل مجموعة مكونة من ثمانية افراد وقال لى المسئول . انت لازم تعرف انك بتحارب جهاز أمن بلد ولازم تعترف . واعادونى بعد ثلاثة ايام الى مبنى مباحث امن الدولة ووجدت هناك نفس الشهود وعدت الى المعهد فوجدت التعذيب فى انتظارى . فقلت لهم ماذا تريدون . قال : المحقق عاوزك تعترف بانك قتلت ابو باشا وانا مسئول كبير فى الداخلية واحنا جهاز بلد لازم يظهر امام الراى العام كجهاز نشط وحازم فقلت اشمعنا اخترتونى وتضحوا بى انا ، فقال لى عانضحى باثنين او ثلاثة فى سبيل البلد ، مايهمش لان احنا بلد سياحى والسياح مش حيجوا مصر لان فيها ارهاب !! وقال لى : اننى سوف اعذبك حتى تعترف قلت له الله اكبر منك ، قال ، لو نزل الله هنا سوف اعذبه ، !! انفجرت فيه بعد هذه المقولة فعاد الى تعذيبى مرة اخرى ثم بدا يساومونى قالوا انت تعترف بانك الذى قمت بقيادة السيارة واسماعيل هو الذى اطلق النار ، ومحمد البحيرى هو الذى سرقها . وعندما سمعت اسم البحيرى صعقت لان البحيرى ساكن فى منزلى وليست له صلة بالتدين ولا بالسياسة وقال لى : المحقق انا لفيت من الاسكندرية حتى اسوان ولم اجد غيرك مناسبا لهذه القضية . فقلت له لماذا انا بالذات ؟ فقال لان محمد عبد السلام فرج كان زوج اختك واخوك محمد غريب محكوم عليه بعشر سنوات فى قضية الجهاد . وانت كنت متهم فيها ، واخوك مصطفى غريب متهم هارب فيها ايضا . وعبد الباسط حامد زوج اختك كان مطلوب التحفظ عليه فى عام ١٩٨١ ومنتصر الزيات المتهم الأول فى قضية الانتماء زوج اختك فقلت وماذا يعنى ذلك ؟ قال ان ابو باشا عذب محمد عبد السلام ومحمد غريب ومنتصر الزيات وعذبك فلازم يكون بينك وبينه عداء وبصراحة انت انسب واحد نشيله هذه القضية وتدخلت المحكمة قائلة : وهل كان يـلم انك لم تقم باطلاق الرصاص ويريد إلصاق التهمة بك ؟ اجاب الشاهد . نعم كان يريد تلفيقها لى وبدا يشرح ماحدث له فقال انه كان يصلى الفروض الخمس معصوب العينين مقيد اليدين والقدمين وكان يصلى ورغم ذلك لم يسلم من صخريتهم وطلب منه احدهم ان يفعل حركة غير مهذبة فرفض فاحضروا له بعض افراد الأمن وارادوا ان يفعلوا به الفاحشة ، ثم بداوا يسالونه عن زوجته واوصاف جسمها وتفاصيل حيـاتهما الخاصة وعندما رفض الاجابة عاودوا تعذيبه وكانوا يشغلون وقت فراغهم بالسخرية منه ، والخوض فى اعراض النساء وصار يعذب يوميا ليجيب على اسئلتهم .

وهدده احد الضباط قائلا : ياروح امك اذا لم تعترف حتشوف اختك ومراتك تحت عساكر "!.. ولازم حتعترف انك قتلت رئيس الجمهورية وهو قاعد فى مكتبه مش ابو باشا بس !! وقال الشاهد : رايت زوجة فاروق عاشور وهم يسالونها فى معهد امناء الشرطة وقال لى الضابط : ساحضر زوجتك خلال ربع ساعة من بولاق الدكرور وسنفعل فيها ما نريد ورغم هذا رفضت الاعتراف وقلت لهم : اعملوا ما شئتم فقاموا باطفاء السجائر فى جسمى وضربونى بالعصى والخراطيم ، وسكبوا على المياه المثلجة والساخنة وملابسنا الداخلية محرزة فى النيابة الان وتثبت ما حدث وكل هذا كان فى رمضان .. علقنا فى عرق خشبى فى دورة المياه وكان يغمى على عدة مرات ، وعلقونى من ذراع واحد ثم علقونى من كلتا يدى خلف ظهرى وعـذبـونى بـالصعق الكهـربـائي فى الخصيتين والطب الشرعى اثبت هذا ، وكنت اتبول دما من شدة التعذيب ورفضوا احضار طبيب لعلاجى وقال لى الضابط انت كلب وليست لك قيمة عندنا .. وقلت لهم : هذا يحدث فى مصر بلد الديمقراطية ؟! وجاء دكتور مقدم مجدى المكاوى ليعالج فروة راسى التى اصيبت بجروح غائرة وطلب منهم ان اعالج وكنت اتعاطى قرص برشام كل يوم لم اكن اتناول من الطعام سوى كوب ماء زبادى كل ثلاثة ايام



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣ أكتوبر ١٩٨٨

وقائع مثيرة يكشفها الذين حاولت وزارة الداخلية تلفيق تهمة محاولة اغتيال «ابو باشا» لهم !

تواصل غدا محكمة امن الدولة العليا سماع شهود النفى ، فى قضية الاغتيالات السياسية . تستمع المحكمة الى اقوال اربعة من شهود النفى . كما وافقت المحكمة على طلب الدفاع بسماع اقوال الذين حاولت وزارة الداخلية تلفيق تهم محاولات الاغتيال لهم . ومن بينهم محمد احمد الخطيب ، ونصحى نزيه راشد ، واسماعيل محمد على ، افراد المجموعة الاولى ، الذين تم اعتقالهم عقب وقوع محاولة اغتيال اللواء حسن ابو باشا وزير الداخلية الاسبق . وتعرضوا لتعذيب مروع لاجبارهم على الاعتراف بارتكاب المحاولة ، وفشلت اجهزة وزارة الداخلية فى الصاق التهمة بهم واضطرت الوزارة لاعتقال مجموعة اخرى منهم الدكتور عبد المجيد الفقى الأستاذ بكلية علوم جامعة القاهرة ، والمهندس محمد عبد الرحيم الشرقلوى ، واخرون . وفشلت محاولات اجبارهم على الاعتراف وقامت على الفور مباحث امن الدولة بتقديم مجدى غريب ومحمد البحيرى وفاروق عاشور الى النيابة بتهمة ارتكاب المحاولة . واعلن زكى بدر وزير الداخلية فى تصريحات للصحف الحكومية مسئولية الثلاثة عن الحادث ، ووجود ادلة قاطعة ضدهم . وامر المستشار عبد العزيز الجندى النائب العام السابق باخلاء سبيلهم فور اعتقال المتهمين الحاليين ، اعضاء تنظيم «الناجون من النار» . وكلفت المحكمة الدفاع باعلان الشهود الجدد . وتواصل «الوفد» اليوم نشر بقية تفاصيل شهادة مجدى غريب ومحمد البحيرى [illegible]



المصدر : الوفد

التاريخ : ١٢ أكتوبر ١٩٨٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

«غريب» و«البحيرى» يرويان تفاصيل التعذيب الوحشى

كشف امس شاهدا النفى مجدى غريب ومحمد البحيرى العديد من الحقائق الخطيرة فى قضية محاولات الاغتيال السياسية . روى الشاهدان امام محكمة امن الدولة العليا تفاصيل القبض عليهما ووسائل التعذيب الوحشى التى تعرضا لها بمباحث امن الدولة ومعهد امناء الشرطة بطرة عقب وقوع محاولة اغتيال اللواء حسن ابوباشا وزير الداخلية الاسبق فى العلم الماضى . وقرر مجدى غريب ، ان اجهزة الامن حاولت تلفيق تهمة محاولة اغتيال ابوباشا الى ثلاث مجموعات مختلفة من المعتقلين ، حتى تم ضبط المتهمين بتشكيل ما اسمته اجهزة الامن بتنظيم «الناجون من النار» .

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٣ أكتوبر ١٩٨٨

قضية الاغتيالات السياسية :

«باشا الداخلية» سب الضباط لفشلهم فى تلقين «البحيرى» تفاصيل تهمة اغتيال «أبو باشا» الملفقة له !

مسئولون كبار أشرفوا على تعذيب المتهمين بمعهد أمناء الشرطة !!

تواصل «الوفد» اليوم نشر التفاصيل الكاملة لاقوال شاهدى النفى مجدى غريب ومحمد البحيرى امام محكمة امن الدولة العليا برئاسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان .. وكان زكى بدر وزير الداخلية قد اتهم الشاهدين بالاشتراك مع فاروق السيد عاشور بارتكاب محاولة اغتيال حسن ابو باشا فى العام الماضى ، واكد فى مؤتمر صحفى ان البصمات التى رفعت من مكان الحادث هى بصمات المتهمين الثلاثة وانهم اعترفوا بارتكاب العملية ، كما تعرف عليهم شهود العيان ، ثم امر النائب العام بالافراج عنهم بعد ضبط المتهمين الذين يحاكمون الآن بتهمة ارتكاب محاولات الاغتيالات السياسية !!

وقد كشف الشاهدان عن حقائق بالغة الخطورة فى القضية واكدا انهما تعرضا لتعذيب وحشى اثبتته تقارير الطب الشرعى ، وقرر محمد البحيرى ان الضباط ارغموه على اختلاق قصة اشتراكه فى الجريمة وان يقصها على «الباشا» وزير الداخلية الذى لم تعجبه القصة فشتم الشاهد والضباط ورغم هذا اعلن فى مؤتمر صحفى ان التهمة ثبتت على

تابع الجلسة :
حمدى شفيق
مجدى حلمى

تصوير : جلال شاهين

معهمين !!

واكد مجدى غريب ان الضباط كانوا يعتدون عليه حتى خارج غرفة التحقيق بمبنى محكمة الجيزة الكلية حيث تقع نيابة الجيزة الكلية بالدور السادس وان احد الضباط ضربه فشكا للمحقق الذى لم يقم باثبات الواقعة فى محضر التحقيق .

شـــوفوا حد غيــره !!

وطلب الدفاع اثبات ان ما قرره ممثل النيابة ومجدى غريب فى الجلسة لا يختلف عما فى تحقيقات النيابة ، وحكى الشاهد ما حدث له اثناء تحقيقات نيابة الجيزة فى وقائع التعذيب وقال : دخلت غرفة التحقيق امام محمد الشوربجى رئيس نيابة الجيزة فقلت له لن اتكلم الا بحضور المحامين الدكتور عبدالحليم مندور ومختار نوح ومنتصر الزيات ويوسف صقر فقال لى : التحقيقات سرية ولن يحضرها المحامون وطلبت منه اثبات هذا بمحضر التحقيق .. فقال لى : انا اخ اكبر لك مش وكيل نيابة ومش حا اكتب الا اللى حتقوله فرفضت وبعد اكثر من ساعة بدات اجيب على اسئلته حتى الساعة الواحدة بعد منتصف الليل فقلت له انا مرهق ومش قادر اجيب على الاسئلة واريد الانصراف وعاوز اقعد هنا فى النيابة عشان يعذبونى فرفض وكيل النيابة واعادونى الى معهد امناء الشرطة فطلبوا منى ان اعيد عليهم ما قلته وعندما علموا انى رفضت الاعتراف اجتمع حولى ١٥ فردا وقالوا لى لابد ان تعترف .. دى بلد وده جهاز امن ولازم تعترف عشان الاستثمار والسياحة فى البلد فقلت له لن اعترف بشىء لم افعله فقال لى احدهم : سارسل اجيب امك واخواتك البنات دلوقت .. فقلت لهم :اعملوا اللى تعملوه واستمرت اللعبة حتى الفجر فقال احدهم بكل صراحة : الواد ده مش حتنفع معاه اللعبة دى .. شوفوا حد غيره !!

ده مش ناوى يتكلم .. شوفوا لنا واحد تانى بسرعة .. قال بعضهم حنحاول نهدده تانى .. فرد ا لا مش هينفع معاه تهديد ونقلونى الى الزنزانة رقم ١٩ انفرادى عنبر (ب) بسجن الاستقبال .. وفكوا العصابة من على عينى امام المحكمة فى اليوم الثانى .. ووجدت طبيبين عند النيابة وكشفوا على وسمعت الطبيب يقول لرئيس النيابة عندما راى اصاباتى دول مش بنى ادمين ابدا .. دول وحوش ورفض رئيس النيابة للمرة الثانية حضور المحامين وقال لى : هم المحامين هيعملوا لك اية ؟!!

وفى نفس اليوم ضربونى تحت السلم وقال لى الضابط هنا مباحث (تحت السلم) النيابة فى الدور السادس بس !! واثناء تحقيق النيابة دخل الضابط الذى ضربنى خارج النيابة ورايت وكيل النيابة يمزح معه ورفض اثبات تعذيب الضابط لى فى محضر التحقيق فقلت له كيف اطمئن اليك بعد هذا وانت تمزح مع الضابط الذى عذبنى وترفض اثبات ما اقوله فى محضر التحقيق ؟!!

وعندما انصرفت من النيابة الضابط قال لى : حاوريك « الامرين » عندما ترجع اى طرة.. وسالنى الضباط : هل اعترفت ؟ قلت لا فقاموا بترحيلى الى سجن الاستقبال مع البحيرى الذى قال لهم اننى كنت فى المستشفى يوم الحادث وفى يوم ٦/٢٥ ذهبنا نحن الثلاثة الى النيابة وحصل كشف طبى علينا مرة اخرى واخبرنا وكيل النيابة ان النائب العلم بنفسه طلب اعادة توقيع الكشف الطبى علينا من جديد وانتهى التحقيق فى النيابة عند هذا الحد .

واستكمل مجدى غريب شهادته قائلا قال لى انت حتروح النيابة العامة وحتقول كل شىء وانت معترف بانك قتلت حسن ابو باشا ورحت النيابة ولم اجد فايدة ، وكان يخلع الشورت ويعرضنى للذباب الذى كان ينهش جروحى. ثم اخذونى. قال احنا بعتنا البيت وجبنالك هدوم وحتستحمى وحمانى صول من امن الدولة وقال لى خلى بالك انت رايح النيابة من بره وكان ده بيوصل لى الاخبار من الخارج . ولبسونى جلابية قطيفة واحسست لاول مرة انى بنى ادم . وطلعت الدور السابع فكوا « الغماية » وفكوا « الكلابش » ووجدت حراسة شديدة وقعدت فى غرفة ساعة وبعدين دخلت عرض قانونى مرتين وشاور وكيل النيابة على البحيرى الا ان شاهدا اشار على انا مرة اخرى ، الشاهد الثالث دخل عدة مرات ولم يعرفنى وكيل النيابة شاور على وقال مش هو ده وعندما طلبت إثبات ذلك قال لى اخرس ولم يتعرف على اى شاهد وغير الاماكن فلم يتعرفوا ايضا .

واثناء العرض رايت مباحث امن الدولة تحاصر المكان بالسلاح فقلت لوكيل النيابة ان هؤلاء المباحث يؤثرون على الشهود قامر بابعاد المباحث وسمعت الشاهد يكرر نفس الشىء هو ده قلت لوكيل النيابة : بعد اذنك وقلت للشاهد انت راجل كبير وباقى لك ايام فى الدنيا فلا تشهد سوى بالحق فاعاد وكيل النيابة تحليف اليمين وساله : هل هذا هو المتهم الذى رايته ؟ فاجاب الرجل : لا الشهادة لله مش هو ده !! وجاء الشاهد الثانى وكان مرتبكا جدا، واشار على وابديت ملاحظتي لوكيل النيابة وجاء باقى الشهود فقالوا: الشخص ده مشفناهوش خالص ..

مسئولون كبار باشروا التعذيب

وبشان سؤال من الدفاع عن سبب الاصابة الموجودة براس الشاهد قال ان سببها الضرب بالخراطيم والعصى والتعذيب بالكهرباء وعن علاقته بفاروق عاشور ومحمد البحيرى المتهمين معه قال الشاهد : لا علاقة لى بفاروق عاشور اما محمد البحيرى فهو سائق عندى ينقل منتجات ورشة النجارة الخاصة بى وانا طالب بكلية التجارة ولم يسبق لى ان قابلت فاروق عاشور قبل اعتقالنا بعد محاولة اغتيال حسن ابو باشا ولم اره الا بعد تحقيقات النيابة . وقال الشاهد ان التحقيقات التى تمت معه فى معهد امناء الشرطة قد حضرها مسئولون كبار بالداخلية اعلم اسم كل منهم ووظيفته ولا داعى لذكرهم الان وسوف اذكرهم امام النيابة العامة فى التحقيقات التى ستجريها النيابة العامة حول وقائع التعذيب التى تعرضت لها وكان غرض مناقشتهم لى هو اقناعى بالاعتراف بالجريمة التى لم ارتكبها .. وسال الدكتور عبدالحليم مندور الشاهد هل كان احد من المتهمين يرتدى الثياب والعمامة والجلباب التى البسك اياها رجال المباحث قبل العرض على الشهود ؟ فاجاب : لا انا الوحيد وكانت العمامة هى العلامة الوحيدة التى تميزنى عن باقى الموجودين بالعرض .. وقد تالمت كثيرا لما حدث لى اثناء التحقيقات عندما سالنى المحقق هل تصلى بانتظام؟ واجبته نعم فقال لى : هل تعرف ان المغرب قد حان موعده ؟ فقلت له : نعم واسمع الاذان الان واريد ان اتوضا لاصلى ،فقال لى المحقق بعدين عندما تنتهى من التحقيق واستمر التحقيق بعد ذلك اكثر من ٧ ساعات (!!!) وسال منتصر الزيات المحامى . ثبت من قضايا سابقة ان كثيرا من المتهمين قد اعترفوا بسبب التعذيب الوحشى ، فلماذا لم تعترف انت ايضا بعد تعذيبك ؟

فقال الشاهد : ان اجهزة الامن تعجز فى معظم الحالات عن التوصل الى الجناة ولا يعرفون شيئا سوى اعتقال الابرياء عشوائيا ومحاولة اجبارهم على الاعتراف تحت التعذيب الوحشى وانا صممت رغم كل الاهوال التى لقيتها الا اعترف حتى لا ازج بنفسى فى السجن سنوات لا يعلمها إلا الله .

وقد عذبونى فى شهر رمضان ليلا ونهارا عاريا احيانا ومرتديا ملابسى فى احيان



اخرى .. كان يحقق معى من ٤ الى ٨ ضباط فى كل مرة يتناوبون التحقيق معى كل مدة ٨ ساعات حتى اصاب بالارهاق الشديد واضطر الى الاعتراف .

وسال سيد عبد الفتاح المحامى : هل تذكر تعليقات الضباط اثناء عمليات التعذيب السادية الشاذة فى نهار رمضان ؟

فاجاب الشاهد : كانوا يسخرون منى ويعبثون بجسمى قبل موعد الافطار بخمس دقائق ، وكانوا يستمتعون بتعذيبى فى مواعيد الافطار والسحور . وكنت اقول لهم : حرام عليكم ما تفعلونه فكانوا يسبوننى ويواصلون تعذيبى .

سال رئيس المحكمة : متى افرج عنك فاجاب الشاهد فى يوم ١٩٨٧/١٢/٤ عندما صدر قرار الاتهام فى قضية الاغتيالات .. وعلمت مما قراته بالجرائد انهم قبضوا على المتهمين الحاليين حسبما قراته فى الجرائد وكان الافراج عنى .. وقد اتهموا قبلى ٣ هم محمد محمود سليمان الخطيب وخالد عبدالسميع ونزيه نصحى راشد ، وعندما لم تستطع اجهزة الامن تلفيق التهمة لهم تركوهم واتهموا ثلاثة اخرين اعرف منهم محمد عبدالرحيم الشرقاوى ـ مهندس ـ وعبدالمجيد الفقى الاستاذ بكلية علوم القاهرة . وفشلوا فى الصاق التهمة بهم فجاءوا بنا نحن الثلاثة ومعنا اسماعيل محمد على ـ اتهموه بضرب النار ـ ومحمد البحيرى اتهموه بسرقة السيارة وانا ثم تركوا اسماعيل ووضعوا مكانه فاروق عاشور فى الاتهام الجديد (!!!) ولا اعرف هل افرج عن باقى المتهمين مثلى ام لا ....؟

وسالت المحكمة . هل طلب منك احد الادلاء بالشهادة اليوم على نحو معين ام لا ؟

فاجاب الشاهد : فى الاسبوع الماضى جاءنى مخبر اسمه مصطفى واخبرنى انى مطلوب للشهادة بقضية محاولات الاغتيال بمحكمة امن الدولة العليا .

وانا اقول لمباحث امن الدولة كما قال السحرة الذين امنوا بموسى عليه السلام ، لفرعون : (اقض ما انت قاض انما تقضى هذه الحياة الدنيا) . ثم نودى على الشاهد الثانى محمد طه البحيرى . وقبل ان يدلى بشهادته قال رئيس النيابة : انه قد تم كفالة حقوق المتهمين اثناء التحقيق معهم بنيابة الجيزة الكلية وحضر المحامون فصرخ المتهمون والدفاع فى وقت واحد محصلش .. كل ده محصلش . ونشبت مناقشة عنيفة بين الدفاع والنيابة وهيئة المحكمة حول ما حدث بالنيابة اثناء التحقيقات وقرر الدفاع انه اثبت بالاوراق ان النيابة العامة لم توفر الضمانات القانونية للمتهمين . فلم تسمح لهم بالاتصال بالمحامين ، كما ابقوا على علامة مميزة للشاهد ـ الذى كان متهما ـ وهى عمامة على راسه ليتعرف عليه الشهود ، كما ان المحقق قال لاحد الشهود ، وهو يشير الى الشاهد عندما عجز عن التعرف على الشاهد : اليس هو هذا الشخص ؟

الأمن خصم غير شريف

واكد الدفاع ان المتهم حمدى رزق لم تنفذ قرارات المحكمة بالنسبة لعلاجه من مرض الصدفية الجلدى ونقله الى مستشفى قصر العينى وثبت تقصير النيابة واعترض ممثل النيابة على اتهامها بالتقصير فهى خصم شريف .

وصرخ المتهم من القفص : لم يحدث اى تنفيذ لقرارات المحكمة ومحدش عالجنى وقرر ممثل النيابة ان النيابة كلفت مباحث امن الدولة بعلاج المتهم فصاح ممثل الدفاع : نرفض ان يوكل امر المتهمين الى مباحث امن الدولة فهى ليست خصما شريفا بعكس النيابة واطالب باثبات راى الدفاع فى هذا الجهاز غير الشريف ونحن لا نثق فيه مطلقا فقد لفقوا التهمة لهؤلاء المتهمين كما سبق ان حاولوا تلفيقها لغيرهم، وقد يكون بجهاز امن الدولة بعض الشرفاء ولكن سياسة الجهاز ككل غير شريفة .

واستدعت المحكمة الشاهد الثانى محمد طه البحيرى والذى اقسم اليمين وبدا الدفاع فى توجيه الاسئلة الى الشاهد وطلبوا منه ان يحكى للهيئة قصة اعتقاله وظروف التحقيق معه فيما كان منها بشان محاولة اغتيال ابو باشا فقال الشاهد :

اولا انا لم يقبض على انما استدعيت لمباحث امن الدولة بالدقى وكنت افكر انه استدعاء عادى ، فوجئت بسؤال فى المباحث عن مصطفى غريب شقيق مجدى وكنت لا اعرفه حتى ذلك الوقت ثم اخذت فى سيارة وعصبت عيناى ووجدت نفسى فى مكان بارد وجردونى من ملابسى واخذوا يضربوننى ثلاثة ايام متواصلة دون ان يسالنى احد ماذا فعلت . وكنت اسال لماذا تضربوننى فقالوا لى احنا اللى نسال مش انت واول سؤال فين : مصطفى غريب الذى كنت لا اعرفه .

اجبروه على الاعتراف !!

وقال البحيرى : استمر التعذيب الشديد بلا رحمة حتى كان يغمى علىّ من هول الضرب وكانوا يعيدوننى الى الوعى باستخدام « البيرسول » !! سالونى عن السيارة المستخدمة فى حادث ضرب ابوباشا فقلت لهم انا لا اعرف شيئا عن هذا الحادث فكان التعذيب يتزايد يوما بعد يوم ، حتى اضطررت تحت وطاة العذاب الى الاعتراف بسرقة السيارة واخترعت لهم قصة ملفقة لكيفية سرقتها على اساس ان هذا سوف يرحمنى من الموت اثناء التعذيب الرهيب .

من هو « الباشا » ؟!

وراح الضباط يلقنوننى بعض التفاصيل الاضافية لكى تكتمل « حبكة » الاعترافات . والمطلوب منى ان اقوله عن لون السيارة المستخدمة فى محاولة اغتيال ابو باشا ووصف شكلها وابوابها ، لان « الباشا » سوف يحضر بنفسه ويسمع منى القصة الكاملة لما حدث ؟!! وهم يقصدون بـ « الباشا » وزير الداخلية ـ فيما اعتقد ـ فطلبت منهم ان اتالم ولو



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : ....الـــــــسوفى

التاريخ : ....٢٣ أكتوبر ١٩٨٨

ساعة واحدة ، لانني كنت مرهقا للغاية من شدة الضرب وعدم النوم ، وتركوني لانام ساعة ، واستيقظت فاكتشفت انني نسيت القصة كلها التي شددوا على لاتذكر تفاصيلها كاملة عندما ياتي ، الباشا ، وبعد قليل ذهبوا بي - معصوب العينين -

الى ، الباشا ، الذي سالني عن الحكاية فقصصت عليه ماتذكرته وقتها فلم تعجبه القصة وسالني عن رقم السيارة . فقلت له : البهوات - يقصد الضباط - لم يخبروني برقمها ياباشا . فغضب ، الباشا ، وسبني وشتم الضباط وانصرفت الى الزنزانة لالقى اضعاف التعذيب الاول ، وكانوا يعلقونني حتى نمت ذات مرة وانا معلق .. وظل التعذيب مستمرا وفي احد الايام قالوا لي : ستعرض على النيابة غدا ، وفعلا خرجت وسط حراسة مشددة الى النيابة ، وعند جامعة القاهرة رفعوا العصابة من فوق عيني ، وعرضوني على الشهود . واغرب ماحدث هو ان احد الشهود - سائق - اشار لهم نحوي وقال : هذا هو الذي ضرب ابو باشا ومجدى غريب كان هو الذي يقود السيارة !! وفي تحقيق النيابة كانت الاسئلة كلها تدور حول تهمة محاولة اغتيال حسن ابوباشا والتهم الاخرى ، وانا مذهول لا استطيع ان احدد حتى لون ملابسي ، لدرجة انني سالت المحقق عن اليوم والمكان الذي نوجد فيه !! وبقيت ٣ ساعات كاملة لا استطيع حتى تحديد اوصاف وكيل النيابة الذي يحقق معي .. وبعد انتهاء التحقيق في هذا اليوم

عصبوا عيني وذهبوا بي الى معهد امناء الشرطة مرة اخرى .. وفي اليوم التالي احضرت النيابة الطب الشرعي ووقعوا الكشف الطبي علينا ، وطلبت من النيابة احضار محام لي ولكنهم رفضوا !! وعندما خرجت من غرفة التحقيق هددني ضباط المباحث وامروني بان اشهد ان مجدى غريب هو مرتكب الحادث ومنفذ العملية ، ووعدوني بان يجعلوا مني ، شاهد ملك ، وعرضوا على ١٠ الاف جنيه وشقة والسفر الى الخارج على نفقة مباحث امن الدولة اذا اعترفت بما طلبوا مني وقد ذكرت كل هذا امام النيابة .

الشاهد يتهم وزير الداخلية

وردا على سؤال من الدفاع ، قال الشاهد انه يتهم وزير الداخلية اللواء زكي بدر بتعذيبه ، وانه لايخشاه ولايخشى اجهزته ، وانه قد اعتقل عقب استدعائه في ٢٢ مايو في العام الماضي ، وعرض على النيابة في ١٦ يونيو من نفس العام ولم يفرج عنه سوى بعد ذلك بستة اشهر في ٤ ديسمبر .

● سال الدفاع الشاهد : ماهو سبب الافراج عنك ؟

- الشاهد : الله اعلم وممكن ياخذوني مرة ثانية !!

● الدفاع : هل تعرف احدا من المتهمين في الاقفاص ؟

- الشاهد : لا ، وليست لي اية صلة باحد منهم .

● ما الأساليب المتبعة في تعذيبك وماهي الاماكن التي وقع فيها هذا التعذيب ؟

- الضرب بالكرابيج والهراوات والصعق بالكهرباء والتعليق طوال الليل من الذراعين واحيانا من ذراع واحدة او ساق واحدة ، والتقييد ، واطفاء السجائر في الجسم ، وقد تعرضت للتعذيب الرهيب ٢٧ يوما كاملا بمعهد امناء الشرطة وضربوني ايضا في مباحث امن الدولة ..

● قلت انك سئلت عن مصطفى غريب وليس مجدى غريب ، فلماذا ؟

- لان مصطفى كان مختفيا قبل شهر رمضان ، انما مجدى كان نائما في المستشفى يوم ٥ مايو وكلفني بمتابعة الورشة اثناء مرضه وكان جلبابي فيه اثار من دم مجدى ، الذي اجريت له عدة فحوص وجلسات وعلاج بالمستشفى ، يوم القبض علي في ٨ مايو .

● ماذا كان رد النيابة عليك عندما طلبت محاميا ليحضر معك ؟

- قال لي المحقق تكلم وقل كل شيء ولن يحضر محامون لاجل سرية التحقيق .

● هل اعيد القبض عليك بعد الافراج عنك ؟

- نعم اعتقلتني المباحث بعد اخلاء سبيلي بـ ٢٠ يوما حتى لا احضر المؤتمر الصحفي الذي عقد بفندق ماريوت واحكي للصحفيين الاجانب كل ماجرى لنا في المعتقل .

● هل تعتنق فكرا معينا سواء كان دينيا او سياسيا ؟

- ابدا .. انا لا اعرف شيئا عن السياسة وليست لي اية اتجاهات دينية او سياسية .. انا انسان بسيط وعائل الاسرة الوحيد بعد وفاة والدي ، وانا غير متزوج وكنت اتعاطى المخدرات ومعنديش اى فكرة عن الحكم او السياسة ولا حتى كنت اصلي .



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٤ أكتوبر ١٩٨٨

سماع ٤ شهود نفى اليوم في قضية الناجون من النار

تواصل اليوم محكمة امن الدولة العليا « طوارىء » سماع شهود النفي في قضية الناجون من النار حيث تستمع الى ٤ شهود آخرين من بينهم خبيران للبصمات بالادلة الجنائية .

ومن جهة اخرى اصدر المستشار جمال شوملن النائب العام قرارا بندب محمد عرفة رئيس النيابة بالاموال العامة لحضور جلسات القضية التى تعقد برئاسة المستشار عمر العطيفي .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ١٤ أكتوبر ١٩٨٨

ـهود نفى اليوم
قضية الناجون من النار

تواصل محكمة أمن الدولة العليا طوارىء اليوم نظر قضية الناجون من النار تستمع المحكمة برئاسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان الى أربعة شهود نفى .. وهم السيد مبروك وأحمد عبده طه وعلى مصطفى ورشاد محمد ابراهيم ..



المصدر : الشعب

التاريخ : ١٤ أكتوبر ١٩٨٨

تفاصيل مثيرة فى قضية الأغتيالات السياسية

كتب ـ ربيع شاهين :

كشف مجدى غريب ومحمد طه البحيرى ، شاهدا النفى فى قضية الاغتيالات السياسية الذين برأتهما المحكمة من تهمة ارتكاب حوادث الاغتيالات ، وقائع مثيرة أمام محكمة أمن الدولة العليا صباح السبت الماضى واكدا أنها أستجويا باشراف وزير الداخلية نفسه الذى ثار وسب جهاز الأمن عندما تضاربت الأقوال . وأوضحا كذلك أنهما تعرضا لتعذيب وحشي بكافة الأساليب على يد كبار ضباط الداخلية وسوف يكشفان ذلك فى تحقيقات نيابة الجيزة معهما .

من ناحية أخرى عقد عدد من أسر أعضاء تنظيم الجهاد المسجونين بسجن طره مؤتمرا صحفيا صباح الاربعاء الماضى بنقابة المحامين حضره أسرة عبود الزمر وأشقاء عصام درباله وفؤاد الدواليبى وعدد من المحامين . واستنكر الجميع الأجراءات التى تتخذها وزارة الداخلية بشأن المسجونين من منع الأطعمة والزيارات وحرق ومصادرة أغراضهم الشخصية وحمل عبد الموجود الزمر ادارة السجن ومباحث أمن الدولة مسئولية مصير ابنه الذى لا يعرف شيئا منذ ثلاثة شهور .



المصدر : الأهــالي

التاريخ : ٥ أكتوبر ١٩٨٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تأجيل قضية الناجون من النار للأحد القادم
٥ شهود جدد والقبض على شاهد نفى

قررت محكمة أمن الدولة العليا تأجيل قضية الناجون من النار لجلسة الاحد القادم لسماع ٥ شهود نفي جدد .. وكلفت النيابة بالقبض على شاهدى النفى اللذين تخلفا عن جلسة أمس .. وكانت المحكمة قد استمعت لشهادة خبيرى البصمات بوزارة الداخلية

استمعت المحكمة لشهادة احمد عبده مصطفى خبير البصمات بوزارة الداخلية وقال انه لم يستطع رفع البصمة على احدى زجاجتى المياه الغازية لسبق رفعها بواسطة خبيرين للبصمات هما مجدى حافظ وماهر منسى وتطابقت مع بصمة الأصبع البنصر لليد اليسرى لفاروق عاشور .. وان المضاهاة تمت على ٣ فيشات احدها كانت محفوظة فى أرشيف المصلحة .. والثانى تم عمله فى النيابة والثالث تم عمله بمعرفة الشاهد وزميله .. وان زجاجة المياه الغازية الاخرى لم يكن عليها اى بصمات .. واكد استحالة تشابه البصمات .

وبعد ان حلف خبير البصمات على مصطفى حنفى اليمين .. قال ردا على اسئلة الدفاع انه اشترك وزميله احمد عبده مصطفى فى مأمورية مضاهاة الاثر المرفوع من زجاجة المياه الغازية بعد حادث اللواء ابو باشا بحوالى اسبوعين .. وكان من الصعب اعادة رفعها لقدمها .. وانه بمضاهاة الأثر المرفوع مع البصمة التى التقطاه لفاروق عاشور فى نيابة العجوزة .. وقال ردا على اسئلة النيابة انه اشترك فى تقريرين .. وانه لاحظ وجود بصمة اخرى لأصبع وجزء من راحة اليد مازالتا مجهولتين . وقال ان التشابه فى البصمات قد يحدث فى الشكل العام ولكنه يجزم عدم التشابه فى العلامات الفنية .

قررت المحكمة التأجيل لجلسة الأحد ١٠/٩ لسماع ٥ شهود نفى وأمرت بالقبض على شاهدى النفى المتخلفين عن جلسة امس رشاد محمد ابراهيم وحنفى السيد مبروك .

عقدت الجلسة برئاسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان بحضور محمد عرفه رئيس النيابة الكلية وهشام اسماعيل واحمد الشريف وسامى شومان وكلاء النيابة وحسين طنطاوى وجمال العسال مديرا الشئون الجنائية وأمانة سر محمود همام وطاهر محرم ووحيد عبدالعظيم ونبيل عثمان .



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ أكتوبر ١٩٨٨

خبراء وزارة الداخلية يزعمون عثورهم على بصمة احد المفرج عنهم ويؤكدون عدم وجود بصمات المتهمين الحاليين فى قضية الاغتيالات

حدثت امس مفاجاة جديدة فى قضية محاولات الاغتيالات السياسية . اصر خبيرا البصمات بوزارة الداخلية على قيامهما برفع بصمات فاروق السيد على ، من مكان محاولة اغتيال اللواء حسن ابوباشا وزير الداخلية الاسبق . وكان المستشار عبدالعزيز الجندى النائب العام السابق قد امر باخلاء سبيله بعد ثبوت براءته . وكان زكى بدر وزير الداخلية قد اعلن فى مؤتمر صحفى عن ثبوت التهمة ضد فاروق عاشور وزميليه محمد البحيرى ومجدى غريب .

كما زعم تطابق بصماتهم مع البصمات المرفوعة من مكان الحادث (!!!) .

واكد امس خبراء وزارة الداخلية امام المحكمة ، انه لم يتم العثور على اية بصمات للمتهمين الذين يحاكمون حاليا بتهمة ارتكاب محاولات الاغتيال ، وتاسيس تنظيم «الناجون من النار» . وقرر الخبيران وجود بصمتين مجهولتين ، تم رفعهما من مكان الحادث ، وتعذر التعرف على صاحبيهما حتى الآن . كما اكدا ، انه تمت مضاهاة البصمات اكثر من مرة بناء على طلب من النيابة العامة . واكد الخبيران استحالة تطابق العلامات الفنية لبصمات شخص مع شخص اخر ، وان امكن التشابه فى الشكل الخارجى للبصمات فقط .



المصدر : الـــوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٥ أكتوبر ١٩٨٨

مفاجأة مذهلة فى قضيــة محاولات الاغتيــالات السياسيــة

خبراء وزارة الداخلية يصرون على وجود بصمات فاروق عاشور فى مكان حادث محاولة اغتيال «أبو باشا» رغم ضبط «الناجون من النار» !

تابع الجلسة :
حمدى شفيق
مجدى حلمى
تصوير : جلال شاهين

مناقشات ساخنة بين هيئة الدفاع وشاهدى نفى

واصلت امس محكمة امن الدولة العليا سماع شهود النفى فى قضية محاولات الاغتيالات السياسية . استمعت المحكمة امس الى اقوال اثنين من خبراء البصمات بوزارة الداخلية اللذين اصرا على ان البصمات التى تم رفعها من زجاجة المياه الغازية قرب مسكن اللواء حسن ابو باشا ، هى بصمات فاروق السيد عاشور ، الذى اعلن وزير الداخلية اتهامه مع مجدى غريب ومحمد البحيرى بارتكاب محاولة اغتيال ابو باشا ، ثم امر النائب العام بالافراج عنه مع زميليه بعد ثبوت براءاتهم من التهمة (!!!) .

بدات المحكمة جلستها فى الحادية عشرة من صباح امس برئاسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان وحضور محمد على عرفة رئيس النيابة وسامى شومان وهشام اسماعيل واحمد الشريف وكلاء اول النيابة وامانة سر جمال العسال وطاهر محرم ومحمود ابو حمد ووحيد عبد العظيم ومحمود همام .

واثبت رئيس النيابة اعتذار المتهمين حسنى يوسف محمود وعماد حسنى لمرضهما ، واثبت ممثل النيابة حضور باقى المتهمين عدا الهاربين ، وحضور على مصطفى حنفى واحمد عبده طه الخبيرين بمصلحة الادلة الجنائية .



وعدم حضور الشاهدين حنفى سيد محمود ورشاد ابراهيم . واثبت ممثل النيابة ورود خطاب من مباحث امن الدولة يفيد عرض المتهم حمدى محمد رزق على مستشفى قصر العينى وتضمن التقرير الطبى انه يعانى من مرض السمكية وهو مرض مزمن وليس معديا ومرض جلدى اخر ليس معديا وقدم ممثل النيابة تقريرا طبيا عن حالة المتهم ، وقدم خطابا من مامور سجن الاستقبال وستة تقارير طبية عن حالة ستة من المتهمين المرضى .

التحقيق فى شكوى التعذيب

وعن شكوى المتهم جمال بدر السيد التى احالها رئيس المحكمة الى النيابة فقد اشر محامى علم نيابات الجيزة عليها بالاحالة الى نيابة جنوب القاهرة المختصة بوقائع التعذيب الواردة بالشكوى . المتهم مختار حسين محروس قدم اقرارا كتابيا بانه قام بنفسه بحلق لحيته برغبته ولم يحلقها احد .. وابدى الدكتور عبد الحليم مندور ممثل هيئة الدفاع طلبات المتهمين بمد مهلة الزيارة المقررة للمتهمين الى ساعة ونصف طبقا للوائح السجون بدلا من نصف الساعة التى تصر ادارة السجن على الاكتفاء بها . وقدم المحامى طلبا اخر من المتهم عبد المجيد الصوفانى لعرضه على طبيب عيون لمرضه ، وطلب المتهم حمدى محمد أحمد عرضه على طبيب عظام لشعوره بالام فى الفك . وصرحت المحكمة لبعض المتهمين بزيارة خاصة مع اهلهم اثناء جلسة الاستراحة .

واستدعت المحكمة الشاهد احمد عبده طه خبير البصمات بوزارة الداخلية وبعد حلف اليمين بدا الدكتور عبد الحليم مندور توجيه الاسئلة الى الشاهد .

● كيف تمت مضاهاة البصمات المرفوعة من على زجاجات المياه الغازية عند منزل أبو باشا ؟

– بتاريخ ٦/٢٠ انتدبتنا نيابة الجيزة لرفع البصمة الموجودة على زجاجتين سفن اب وشويبس واخذنا الزجاجتين الى الادارة فلم نتمكن من رفع البصمة من على زجاجة السفن اب لسبق رفعها بواسطة خبراء اخرين وبتاريخ ٦/٢٠ اخذنا بصمات المتهم فاروق عاشور وتطابقت مع «الفيش» الخاص به والموجود فى الادارة .

وتطابقت بصمة فاروق التى رفعها زميلانا مجدى حافظ وماهر منسى خبراء البصمات بالادارة مع البصمات الموجودة له بالادارة .

● متى اخذت بصمة فاروق عاشور ؟

بتاريخ ٦/٢٢ بنيابة الجيزة الكلية .

لماذا لم يقم زميلاك مجدى حافظ وماهر منسى بمضاهاة بصمات فاروق عاشور على البصمة التى رفعاها من على زجاجة سفن أب ؟ ولماذا تجزات المامورية ؟

– وقت الحادث تمت المضاهاة ويوجد تقرير بذلك ، ولكن طلب منا اجراء مضاهاة اخرى بعد ذلك .

● هل كانت هناك بصمات اخرى على الزجاجة موضوع المضاهاة وقت ان حاولت مع زميلك رفع البصمات للمرة الثانية ؟

- لا .. لم تكن هناك بصمات في المرة الثانية لسبق رفعها من قبل ولم يكن ممكنا اظهار البصمات للمرة الثانية .

● هل إطلعت على التقرير الذى حرره مجدي حافظ وماهر منسى ؟

- لا .. لم أتمكن من الاطلاع عليه .

مناقشة بين الدفاع والمحكمة

● هل يمكن ان تبقى بصمة الاصبع البنصر على سطح أملس مبلل بالمياه ؟ وعقب رئيس المحكمة بان ما قرره الدفاع ان الزجاجة كانت مبللة بالمياه ليس له سند من الأوراق ، فرد الدكتور مندور بان رشاد ابراهيم بائع المياه الغازية قرر في التحقيقات ان مرتكب الحادث فتح الثلاجة واستخرج منها زجاجتين شويبس وسفن اب ، وطبقا للقواعد المعروفة والعلم العام ان الزجاجة ان لم تتبلل لوجودها في الثلج ، فإنها بمجرد تعرضها للهواء تتكاثف عليها قطرات من المياه - وكان التوقيت شهر مايو - وصاحب الثلاجة نفسه قرر ان المتهم شرب بعضها وترك الباقى فظلت عليها المياه .

- الشاهد : أمكن في اليوم التالى للحادث رفع ثلاث بصمات في الادارة احداها انطبقت على البنصر اليسرى لفاروق عاشور .

كيف تتم عملية المضاهاة

● هل ارفق بالزجاجة مذكرة تشير الى فاعل الجريمة بحيث يمكن أن تضاهوا بصماته بالبصمات المرفوعة من مكان الجريمة ؟

- قطعا لا .. لان حرز الزجاجتين ورد لمدير الادارة من النيابة العامة ، ومدير الادارة كلف مجدى حافظ وماهر منسى برفع البصمات الموجودة على الزجاجتين فتم رفع ثلاث بصمات على زجاجة السفن اب ولم توجد بصمات على زجاجة الشويبس .. والمفروض ان تاتي «فيشات» من النيابة لنضاهى عليها كما نرجع الى الارشيف الموجود بالادارة للمضاهاة بينها ، وبهذه الطريقة تمت المضاهاة وانطبقت بصمات فاروق عاشور على تلك المحفوظة لدينا والواردة من النيابة .. الحرز ورد من النيابة يوم ٥/٧ ورفعت البصمات في نفس يوم ورودها .. وانا لا أعرف «الفيشات» وردت في اى يوم ، وانا لا اعلم متى تمت المضاهاة الأولى . لان الذى قام بها هما مجدى حافظ وماهر منسى ، لمضاهاة الثانية حاولت عملها في يوم ٦/٢٠ .

● هل كان الخبيران اللذان اجريا المضاهاة الاولى قد وردت اليهما بصمات لفاروق عاشور ؟

- نعم كانت قد وردت في المرة الاولى .

● هل اخذتم بصمات لفاروق عاشور ؟

- نعم اخذناها امام رئيس النيابة .

● قررت حالا انك وزميلك لم تستطيعا رفع البصمة في المرة الثانية فعلام اجريت المضاهاة ؟

- اجرينا المضاهاة على الفيش الذى اخذناه لفاروق مع البصمة التى سبق لزميلينا رفعها كما اجرينا المضاهاة على البصمات الموجودة له لدينا منذ سنة ١٩٨٢

● وهل تجزم بان البصمات كلها لفاروق عاشور ؟

- نعم اجزم بذلك .. وانتهت اقوال الشاهد الاول .

أقوال الشاهد الثانى

ونودى على الشاهد الثانى الخبير على مصطفى حنفى وحلف اليمين وبدا الدكتور مندور اسئلته :

● ارجو أن تشرح لنا كيف اجريت المضاهاة على بصمات المتهمين ؟

- في ٥/٢٠ استدعيت مع زميلى احمد عبده طه لمباشرة هذه المأمورية واعطانا السيد رئيس النيابة الحرز الموجود به الزجاجتان لاجراء المضاهاة بالادارة . وفي هذا اليوم توجهنا الى الادارة ولم نستطع ان نرفع أية آثار من على الزجاجتين بسبب قدم البصمة ومرور وقت طويل ، وسبق رفعها من قبل بواسطة زملاء لنا . وهم بعض الخبراء ومنهم مجدى حافظ وماهر منسى .. واختص آخرون بعملية المضاهاة .

● هل قام الخبيران المذكوران باجراء المضاهاة على البصمة التى رفعاها من زجاجة السفن اب ؟

- نعم .. قاما بذلك .

● هل اطلعت على تقريرهما ؟

- نحن في ادارة واحدة ولازم كل حاجة نشوفها ونعرفها .

ما الذى عملته عن تقدير الخبيرين ؟

كان يقرر ان فاروق عاشور هو صاحب البصمة التى تم رفعها من على الزجاجة .

● قررت انك والشاهد الاخر لم تتمكنا من رفع البصمة للمرة الثانية من على زجاجة المياه الغازية .. فعلام اجريتما المضاهاة اذن ؟

- جرت على الاثر المرفوع من قبل بمعرفة زميلينا .

● هل أخذتم بصمة حديثة لفاروق عاشور ؟

- اخذنا بصمة لفاروق بنيابة العجوزة امام رئيس النيابة .

● هل طابقتما البصمة الخاصة بفاروق على البصمة السابق رفعها بمعرفة مجدى حافظ وماهر منسى والبصمة المحفوظة لديكم منذ عام ١٩٨٢ ؟

- نعم تمت المضاهاة على الفيشة الحديثة لفاروق مع الكارت المحفوظ بالمصلحة منذ قضية الجهاد ؟

● هل يمكن تشابه بصمات انسان مع آخر ؟

يمكن تتشابه في الشكل العام والنوع الفنى اما في العلامات الفنية فيستحيل ان تتشابه

● هل معنى ذلك انك تجزم بيقين ان البصمة المرفوعة من على الزجاجة هى بصمة فاروق عاشور ؟

- قدمت تقريرا بذلك الى نيابة العجوزة واجزم بذلك .

● هل كانت هناك آثار بصمات اخرى بخلاف بصمة فاروق عاشور على الزجاجة ؟

- كانت توجد بصمة اصبع ، وجزء من راحة اليد ، اى انه كانت هناك ثلاث بصمات ، وقد قمت برفع هذه البصمات ومضاهاتها ، فانطبقت واحدة على بصمة فاروق عاشور .

● ولمن كانت البصمتان الاخريان ؟

- البصمتان الباقيتان مجهولتان ولم يستدل على صاحبيهما حتى الآن (!!!) .

● سألت المحكمة : وهل تمت مضاهاة هذه البصمات ببصمات المتهمين الموجودين الآن في الأقفاص .

- اجاب الشاهد : تمت مضاهاتها بجميع البصمات و«الفيشات» الموجودة بادارة تحقيق الادلة الجنائية ولم يستدل على صاحبيها حتى الآن ..

● هل لهؤلاء المتهمين الموجودين الآن فيشات عندكم بمصلحة تحقيق الادلة الجنائية ؟

- اجاب الشاهد قائلا : الله اعلم (!!!!)

● سؤال من الدفاع : هل قمت بمضاهاة البصمات الموجودة على زجاجة المياه الغازية ببصمات صاحب كشك المياه الغازية ؟ وهل تطابقت بصماته معها ؟

- الشاهد : نعم قمت بمضاهاة البصمات المرفوعة ببصمات صاحب الكشك ولم تتطابق معها . وعقب المداولة قررت المحكمة تاجيل القضية الى جلسة الأحد القادم - ٩ اكتوبر - لمواصلة سماع خمسة من شهود النفى في القضية



المصدر : النور

التاريخ : ٥ أكتوبر ١٩٨٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

شاهدا النفى فى قضية الاغتيالات :

تعرضنا لتعذيب وحشى للاعتراف بالاعتداء على أبو باشا ! !

كتب حمدى البصير :

كشف شاهدا النفى الثالث والرابع فى قضية الاغتيالات السياسية المسماة بالناجون من النار انهما تعرضا لتعذيب وحشى .. لاجبارهما على الاعتراف بالقيام بمحاولة اغتيال حسن ابو باشا وزير الداخلية الاسبق .

قال الشاهد الثالث مجدى غريب فى الجلسة التى عقدتها المحكمة يوم السبت الماضى أن أحد كبار الضباط بوزارة الداخلية نصحه بالاعتراف لضمان استمرار تدفق السياح والمستثمرين على مصر .

وعدد الشاهد أساليب التعذيب التى تعرض لها من ضرب بالسياط وتقييده من رجليه ويديه عاريا لمدة ١٢ يوما ! !

وكشف شاهد النفى الرابع محمد طه البحيرى أنه ظل وزميلاه لمدة ٧ شهور متصلة رهن الاعتقال والتعذيب بتهمة الاعتداء على حسن أبو باشا - وأن وزارة الداخلية جاءت بالشهود الذين أكدوا ذلك وقدمت للنيابة دلائل على قيامهم بذلك - وبعد ٧ شهور كاملة أفرجت عنهم بدعوى انهم قبضوا على المتهمين الحقيقيين .

وكشف عن أن المباحث اغرته بعشرة آلاف جنيه وبشقة وبالسفر الى الخارج لكى يعترف على مجدى غريب بأن يكون شاهد ملك فى القضية .

ومن ناحية أخرى طالب الدفاع بسرعة ضم القضية رقم ٤٠١ لسنة ١٩٨٧ أمن دولة عليا المسماه بقضية الانتماء الى الجهاد .. نظرا لان وزارة الدخلية كانت قد سبق ان اتهمت تنظيم هذ القضية بتدبير محاولات الاغتيالات

دعوة حق

الناجون من النار بين بيان الأزهر وشهادة المفتي

إن ما كتبته في المقالين السابقين ، اغضب السلطة ورجال الدين ، وربما فهموا مع كثير من الناس انى ادافع عن ما يسمونهم بالجماعات الاسلامية التي قلت قبل ذلك ان بعضهم يعتنق فكرا خاطئا نتيجة ظروف سياسية خاصة ، واوضاع اجتماعية معينة . وأن هذا الفكر الخاطيء كان من اسباب ظهوره وانتشار تصرفات خاطئة للسلطة واجهزة الامن . بالاضافة الى فقدان الثقة في العلماء نتيجة للتعقيب او المجاملة عدا عدد قليل منهم يعد على اصابع اليد الواحدة . يظن الشباب انهم يؤيدونهم على طول الخط . مع ان حقيقة الامر انهم يتفقون معهم فقط في عداوتهم للسلطة ورغبتهم في الوصول الى الهدف الذى يدعو اليه شباب الجماعات وان خالفوه في كثير من الافكار والمعتقدات ، ويوم ان اصدر الدكتور عبدالحليم محمود بيانه التاريخي يخطيء الدولة والمحكمة لتجريمهم للفكر الذى نسب الى جماعة التكفير والهجرة ، لم يكن يدافع عن الفكر ولا يؤمن به ، وانما اراد ان يبين ان الفكر لا يقاوم الا بالفكر ، وانه كان يكفى ان يحكم الأزهر على الفكر بالخطا ، او الصواب بعد تاكد علمائه من اعتناق بعض الشباب له حتى يتنبه الاخرون فلا يقعون فيما وقع فيه غيرهم نظرا لثقة الناس الكاملة «وقتها» في علماء الازهر وتيقنهم من عدم خضوعهم لاى ضغوط سياسية ، وعدم خوفهم من اى سلطات حكومية ، وكان ذلك في وقت لم تكن قد ظهرت فيه الجماعات بهذه الكثرة التي بلغت الآن حدا لا يمكن معه محاربتها او الوقوف في وجهها او حتى تخطيء فكرها ، وقد حدث ما توقعه الامام الراحل الدكتور عبدالحليم محمود من نشوء جماعات اخرى اذا فقدت الثقة في العلماء ، وقد اصبح من الصعب على الدولة الآن وعلى علماء الأزهر ايضا ان يوقفوا هذا الانتشار الرهيب اكثر من الجماعات التي يعتنق بعضها افكارا ومبادىء يتناقض بعضها مع بعض ويتناقض الكثير منها مع تعاليم الاسلام الصحيحة .

وقد بدات اسمع اخيرا من بعض علماء الدين ممن يرفضون كثيرا من افكار هؤلاء الشباب ويؤمنون بخطئهم في فهم بعض النصوص الدينية بانهم بداوا يقتنعون بانه لا حل الا عن طريق جهاد الحكام الذى يدعو اليه بعض الشباب واستعمال القوة لتغيير المنكر باليد مادام انه لا امل في الاصلاح باستعمال وسائل التغيير الاخرى وعدم استجابة السلطة لنداءات العلماء المستنيرين وآراء المفكرين والمصلحين ، ويرون ان الاسلام قد اباح استعمال اسلوب القوة في الدعوة الى الله بعد التاكد من فشل الوسائل اللازمة الاخرى وهي [الحكمة والموعظة الحسنة او المجادلة بالتى هي احسن والقدوة] ولاشك ان الامر اصبح في منتهى الخطورة اذا اقتنع العلماء باننا قدوة وصلنا بالفعل الى مرحلة استعمال اسلوب الدعوة بالقوة الذى درسوه في الازهر ويدرسونه ضمن مادة مناهج واساليب الدعوة لطلابهم .. والشعب الذى راى بعينه كيف افردت الصحف القومية صفحات واسعة لشهادة المفتي في قضية الناجون من النار وراى كيف ركزت هذه الصحف على ما جاء في شهادة فضيلته من دفاع عن الدولة وتلمس المعاذير لاخطائها وتصرفاتها ، وفي نفس الوقت ترفض نشر شهادة الشيخ صلاح ابو اسماعيل لان رايه لا يرضى السلطة والنظام .. هذا الشعب لا يمكن ان يصدق بعد ذلك شيئا مما تنشره هذه الصحف عن هؤلاء الشباب او غيرهم ، والشعب الذى يرى هذه المحكمة بالذات تعتمد على راى الازهر في فكر نسبته الدولة للمتهمين دون ان تسمح للعلماء بمقابلتهم والاستماع اليهم .. وذلك لتاخذ صكا من الازهر بتجريم هذا الفكر مع انه يمكن ان يدخل تحت باب الاجتهاد كما قال بيان الدكتور عبدالحليم محمود في فكر مشابه ، وفي نفس الوقت ترى محكمة اخرى تبرىء ساحة بيكار وجماعته من البهائيين رغم ردتهم عن دين الاسلام واعتناقهم لعقائد لا تعرف بها الدولة ولا تسمح به قوانينها بحجة ان المحكمة تجرم الافعال فقط ولا علاقة لها بالفكر . هذا الشعب له الحق ان يغضب ويثور ويتعاطف مع هؤلاء الشباب حتى ولو كان على ضلال ، واقول واكرر مرة اخرى ، حاكموا من ارتكب جريمة ودعوا الفكر والاعتقاد يناقشه العلماء غير الرسميين بشرط ابتعاد السلطة منهم ، وعندها سيميز الخبيث من الطيب ويقف الشعب كله مع علمائه يؤيدهم ويساندهم ويحارب بنفسه اصحاب الفكر الضال بعد ان يرى بعينه ويسمع باذنه فيصدق ويقتنع ولا يصح الا الصحيح .

د . عبدالغفار عزيز



المصدر : الـــــوفد

التاريخ : ١٧ أكتوبر ١٩٨٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رأى

التكفير .. واللعب بورقة الدين !

ازعجني كثيرا موقف النيابة من شهادة الشيخ صلاح ابو اسماعيل في قضية « الناجون من النار » ، وهو موقف ارادت ان تعزز به اتهامها للمتهمين بالكفر ! وهي بذلك تنهج (في نهاية القرن العشرين) النهج الذى كانت تتبعه الدولة الدينية او محاكم التفتيش في القرون الوسطى ، حيث يوظف الدين كورقة تلعب بها السلطة او يلعب بها خصومها ! واذا كنا نعيب على المغالين هذا الاسلوب لتبرير ارتكاب جرائم او اعمال عنف او اعتزال المجتمع وتكفيره ، فان الاولى بالتعييب الدولة التى تلجأ الى ذات الاسلوب ! لأن النيابة العامة تكون قد استدرجت الى نفس الخطيئة التى تعيبها على المغالين من الجماعات الدينية المتطرفة حيث تتهم (من كفروها) بالكفر !! وهي تدخل في ميدان ليس ميدانها ، وتقتحم ساحة الفقه السياسى الاسلامى لكى تبارز المتهمين بسلاح لا تجيد استعماله ولا هى مؤهلة للالمام بدقائقه وتفصيلاته فتكون النتيجة الحتمية الهزيمة ! فلقد نشرت (الاهرام) و(الاخبار) يوم الثلاثاء ٢٨ سبتمبر ان المحامى العام طلب محاكمة راى الشيخ صلاح ابو اسماعيل - في « قضية الناجون من النار » - شرعيا نظرا لان هذه الشهادة تتناقض مع تقرير الازهر في القضية وتخالف شهادة مفتى الجمهورية ! وقد اوردت الاهرام ان المحامى العام قد ادان شهادة الشيخ صلاح لانها تخالف مذهب اهل السنة واجماع الفقهاء (؟!) وتتفق الى حد كبير مع مذهب الشيعة والخوارج ، وان الشاهد في اسانيده الشرعية اعتمد على تفسيرات لبعض ايات القرآن الكريم والاحاديث النبوية تتناقض تماما مع التفسيرات المجمع عليها (؟!) كما انه استحسن بعض افعال المتهمين والجرائم الجنائية التى اقترفوها . فضلا عن ان حديثه ينطوى على دعوة الخروج على نظام الحكم ! وطلب المحامى العام ان تكون هيئة المحاكمة الشرعية (؟!!) من الازهر الشريف او مجمع البحوث الاسلامية لبيان مدى اوجه الخلاف او الاتفاق وبيان المفاهيم الصحيحة للإسلام الحنيف . وهل تنطبق في حق الشاهد المواصفات والشروط الشرعية للافتاء ام لا ؟!!

وما من شك في ان طلب المحاكمة الشرعية لراى شاهد من الشهود طلب غير مسبوق في تاريخ قضائنا الجنائى ، وهو فضلا عن مجافاته للدين والقانون والمنطق فانه يورط المحكمة في الخوض في غمار الخلافات المذهبية العنيفة لا في امر يتعلق بالعقيدة (على الاقل في المذهب السنى وليس في المذهب الشيعى) وانما في امر يتعلق بالسلطة السياسية وفلسفة الحكم . بالاضافة الى انه يناقض اصول الاجراءات الجنائية التى تعترف للمحكمة وحدها بالسلطة في وزن اقوال الشهود دونما حاجة الى الالتجاء الى اهل الخبرة او اقامة هيئة محاكمة شرعية !!

وكانما القضاء الجنائى المصرى قضاء دينى تمتد ولايته الى محاكمة عقيدة المسلم وما اذا كان مؤمنا او كافرا ! ولقد اخطات النيابة العامة عندما ضمنت قرارى الاتهام والاحالة (تهمة الكفر)!! في حين ان المحكمة نفسها اعلنت انها لا تحاكم المتهمين على كفرهم ، وانما تحاكمهم على وقائع مادية منسوبه اليهم وبدون ذلك سوف ينتقل القضاء الى مجال العقيدة والدين بدلا من ان ينحصر في نطاق القانون الوضعى الذى لا يحاسب الا على الجرائم ..

وقد ارتكبت النيابة اكثر من خطأ في تعقيبها على شهادة الشيخ ابو اسماعيل : فهى قد ادعت ان تفسيراته تتناقض تماما مع التفسيرات المجمع عليها في حين ان الاجماع لم يثبت الا في امور قليلة ليس من بينها ابدا مايتعلق بنظام الحكم ، فهذا النظام هو اكثر مجالات الفقه انقساما واختلافا .. وتقرر النيابة ان راى الشاهد يخالف مذهب اهل السنة ، بينما لا يجوز اعتبار هذا المذهب (وهو واحد من مذاهب عديدة) مجمعا عليه بين الفقهاء.. غير ان اجسم اخطاء النيابة هو تسويتها بين مذهبى الخوارج والشيعة في موقفهما من السلطة بينما المذهبان متنافران كل التنافر ، ذلك ان الخوارج يعارضون فكرة السلطة معارضة شبه مطلقة (وقد سبقوا بذلك المذهب الفوضوى) بينما نجد مذهب الشيعة مذهب سلطانى يجعل الامامة المعصومة والمطلقة مبدأ من مبادىء العقيدة وركنا من اركان المذهب . ومن هنا يبدو الخلط الشديد من جانب النيابة بين الفوضويين الخوارج والفاشيين من الشيعة !! ولعل من اوضح الادلة على اسلوب النيابة في تخويف شهود النفى محاولتها تحويل الشيخ صلاح من شاهد الى متهم بحجة انه قام (باستحسان بعض افعال المتهمين والجرائم الجنائية التى اقترفوها ، فضلا عن ان حديثه ينطوى على دعوة الخروج على نظام الحكم)! ويبدو ان (جريمة) الشيخ ابو اسماعيل انه عرض لآراء اكثر من مذهب في الفقه السياسى الاسلامى يشجب ظلم الحاكم والحكم وينازع في حقهما في الطاعة اذا هما خرجا على الشرع والعدل !

بقلم : د. محمد عصفور



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١٠أكتوبر١٩٨٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٩ شــــــــهود نفى في جلسة ٢٠ أكتوبر لمحاكمة الناجون من النار

قررت محكمة امن الدولة العليا طوارىء بجلسة امس تأجيل نظر قضية الناجون من النار لجلسة الخميس القادم ٢٠ اكتوبر الحالى لسماع اقوال ٩ من شهود النفى .. وقررت تاجيل الفصل فى طلب النيابة بمحاكمة الشيخ صلاح ابو اسماعيل شرعيا عما جاء فى اقواله .. وطلب الدفاع سماع شهادة الامام الاكبر جاد الحق على جاد الحق شيخ الازهر .

وكانت المحكمة قد استمعت الى ٥ شهود نفى من بينهم محمود عرابى والد المتهم محمد عرابى .



□ قضية « الناجون من النار » :

النيابة تجدد طلبها بمحاكمة شرعية لشهادة الشيخ أبو اسماعيل

الدفاع يعترض والمحكمة تصدر قرارها بجلسة ٢٠ أكتوبر

كتب ـ سمير السروجى :

استمعت محكمة امن الدولة العليا ، طوارىء ، امس الى ٥ من شهود النفى فى قضية ، الناجون من النار ، وتنازل الدفاع عن سماع اقوال شاهدين لتخلفهما عن الحضور واعلن المحامى العلم الاول تمسكه بطلب النيابة بمحاكمة شرعية لشهادة الشيخ صلاح ابو اسماعيل امام لجنة يشكلها فضيلة الامام الأكبر شيخ الأزهر واعترض الدفاع وطالب بسماع اقوال شيخ الأزهر حضوريا فقررت المحكمة البت فى هذا الموضوع فى جلستها القادمة يوم ٢٠ اكتوبر نظرا لافتتاح المعرض الدولى الاسلامى بارض المعارض بعد غد والذى تقع المحكمة بجواره .

بدأت الجلسة فى العاشرة والنصف برئاسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان وبحضور المستشار ماهر الجندى المحامى العام الاول ومحمد عرفة رئيس النيابة وهشام اسماعيل واحمد الشريف وسامى شومان وكلاء النيابة .

وعقب عقد الجلسة تحدث المستشار ماهر الجندى مناشدا هيئة المحكمة الاستجابة لطلبات النيابة العامة باحالة شهادة الشيخ صلاح ابو اسماعيل الى محاكمة شرعية امام لجنة يصدر بتشكيل هيئتها قرار من الأزهر الشريف لتبين اللجنة اوجه الخلاف والاتفاق بين الاراء الشخصية التى نادى بها وبين الاراء التى استقر عليها اجماع الفقه الاسلامى ولبيان ما اذا كان الشيخ أبو اسماعيل قد توافرت فيه شروط الافتاء من الناحية الشرعية من عدمه ، واضاف المحامى العام الاول ان هذا الطلب لم يكن مجردا من اسبابه ودواعيه وانما قدمت النيابة لهيئة المحكمة الاسانيد والمبررات التى تركزت فى مجملها على الشيخ أبو اسماعيل من انه قد خرج على اجماع فقهاء المسلمين ومذهب اهل السنة فى عدد من أمهات المسائل الشرعية المستقرة استقرارا يستعصى على الجدل والاجتهاد ومن ابرزها انه اجاز تكفير المسلم الناطق بالشهادتين كما انه كفر الحاكم واجهزة الحكم بالدولة ونادى بقتالها عند امتلاك القدرة على ذلك ، فضلا عن انه اعتبر جميع رجال القضاء محاربين لله ورسوله ونادى بتوقيع حد الحرابة عليهم كذلك دعا صراحة الى وجوب مقاومة السلطات العامة للدولة واستطرد المحامى العام الاول يقول ان مادعا اليه الشيخ ابو اسماعيل علنا أمام المحكمة وفى قاعة الجلسة يعاقب عليه جنائيا لانطباق الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٧٧ من قانون العقوبات اذ انه قد حبذ افعالا واستحسن جرائم المتهمين وهى جريمة متكاملة الأركان والعناصر فى حقه وتصل العقوبة فيها الى الحبس الذى لايزيد على مدة سنة .. والنيابة العامة تجىء اليوم لتجدد طلبها باحالة آراء الشيخ ابو اسماعيل الى المحاكمة الشرعية لأن محاكمة اراء أبو اسماعيل تعنى محاكمته شخصيا على تلك الاراء التى تتفق مع مذهب الشيعة والخوارج .

ثم قدمت النيابة خطابا من مباحث أمن الدولة تطلب تأجيل نظر القضية حيث يقام المعرض الدولى الاسلامى فى ارض المعارض خلال الفترة من ١٠ حتى ١٩ أكتوبر الحالى وتشترك فيه ١٦ دولة اسلامية بالاضافة الى مصر مما يصعب احكام الحراسة على المحكمة والمتهمين .. واعترض المتهمون فى الاقفاص على التأجيل لبقائهم فى السجن نحو سنة ونصف ، كما اعترض الدفاع على طلب النيابة بمحاكمة شهادة الشيخ أبو اسماعيل وطالب بسماع الامام الاكبر الشيخ جاد الحق على جاد الحق شيخ الأزهر الشريف ليدلى برايه فى هذه الشهادة وفى فكر المتهمين .

ثم استمعت المحكمة الى شهادة محمود عرابى والد المتهم محمد محمود عرابى وشقيقتيه وزوجته وقرروا بأنهم قد احتجزوا فى قسم امبابة حتى سلم المتهم نفسه وكانوا يسألونهم عن زملاء محمد فى التنظيم وقرروا بأنهم لم يتعرضوا للتعذيب ولكنهم تعرضوا للسباب القاسى .

وبعد الاستراحة استمعت المحكمة الى الشاهد رشاد محمد ابراهيم صاحب كشك المثلجات المجاور لمنزل اللواء حسن أبو باشا حيث سمحت له المحكمة بالجلوس بعدما لاحظت انه فى حالة اعياء لكبر سنه .. وقال الشاهد بأن أحد الاشخاص الملتحين اشترى منه زجاجتى مياه غازية وشرب نصفهما وبعد مغادرته الكشك بدقيقتين سمع صوت اطلاق الاعيرة النارية فأقفل الكشك ونام بجواره حتى ايقظه رجال المباحث واصطحبوه الى وزارة الداخلية وعرضوا عليه كثيرا من الصور ولم يتعرف على المتهم إلا بعد ان قبضوا على مجدى غريب فتعرف عليه اول الامر ثم تدارك فى عرض النيابة وتبين له انه ليس الشخص الذى طلب الزجاجتين وأكد الشاهد بأن الزجاجتين كانتا معروفتين له لانهما لم يتم شربهما بالكامل .

ثم قررت المحكمة التاجيل لجلسة ٢٠ اكتوبر الحالى لسماع ٩ من شهود النفى .



المصدر : الأخبار

التاريخ : ١٠ أكتوبر ١٩٨٨

الدفاع يطلب سماع شهادة شيخ الأزهر في قضية الناجون من النار

كتب محمد زعزع وعلاء رزق :

قررت محكمة أمن الدولة العليا طوارىء تاجيل قضية الناجون من النار لجلسة الخميس ٢٠ أكتوبر الحالى لسماع ٩ شهود اثبات وتاجيل الفصل فى طلب المحامى العام الاول بمحاكمة الشيخ صلاح أبو اسماعيل شرعيا عن أقواله وطلب الدفاع سماع شهادة الامام الأكبر شيخ الأزهر .. استمعت المحكمة أمس الى ٥ شهود نفى وتنازل الدفاع عن سماع شاهدين .

عقدت الجلسة الساعة الحادية عشرة الا ربعا .. وأعلن المستشار ماهر الجندى المحامى العام الأول حضور المتهمين عدا الأول والرابع الهاربين .. وكرر طلبه السابق بمحاكمة الشيخ صلاح أبو اسماعيل شرعيا عما ورد فى أقواله .. وقال ان النيابة تلقت خطابا من مباحث أمن الدولة بتأجيل نظر القضية حيث يقام المعرض الاسلامى فى أرض المعارض خلال الفترة من ١٠ ـ ١٩ أكتوبر الحالى وتشترك فيه ١٦ دولة اسلامية مع مصر .. مما يصعب احكام الحراسة على المتهمين .. واعترض المتهمون والدفاع .. كما طلب الدفاع سماع الامام الأكبر شيخ الأزهر ومناقشته فى فكر المتهمين .

وبعد الاستراحة استمعت المحكمة لشاهد النفى رشاد محمد ابراهيم صاحب كشك المرطبات بالشارع الذى يسكنه اللواء أبو باشا وقال أن شخصا ملتحيا اشترى منه زجاجتى مياه غازية ليلة حادث أبو باشا وبعد اعادة الزجاجتين فوجىء باطلاق النار .. ووصف المتهم أنه ممتلىء الجسم وكان يرتدى قميصا وبنطلونا ولا يذكر لونهما .. وكان معه فى السيارة من يقودها .

واعترض الدفاع على طلب المحامى العام بمحاكمة أبو اسماعيل لأن أقواله سمعت كواحد من رجال الدين .. وعقب المحامى العام مؤكدا اصراره على ضرورة عرض ما جاء فى أقواله على مجموعة من كبار العلماء

عقدت الجلسة برئاسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان بحضور المستشار ماهر الجندى المحامى العام الأول ومحمد عرفة رئيس النيابة وهشام اسماعيل وأحمد الشريف وسامى شومان وكلاء النيابة .. بأمانة سر محمود أبو حمد وطاهر محرم ووحيد عبدالعظيم ومحمود همام ونبيل عثمان .



المصدر : الأخبار

التاريخ : ٢٠ أكتوبر ١٩٨٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٩ شهود نفى اليوم في قضية الناجون من النار

تواصل محكمة أمن الدولة العليا طوارىء بالقاهرة اليوم نظر قضية الناجون من النار . تستمع المحكمة اليوم الى ٩ من شهود النفى الذين اعلنهم الدفاع عن المتهمين .

تعقد المحكمة برئاسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان بحضور المستشار ماهر الجندى المحامى العام الأول ومحمد عرفة رئيس النيابة وهشام اسماعيل واحمد الشريف وسامى شومان وكلاء النيابة .

المحكمة تفصل اليوم بمحاكمة شرعية لشهادة ابواسماعيل

تفصل اليوم محكمة امن الدولة العليا « طوارىء » برياسة المستشار عمر العطيفى فى طلب النيابة باحالة شهادة الشيخ صلاح ابو اسماعيل الى محاكمة شرعية يشكل هيئتها فضيلة الامام الاكبر شيخ الأزهر كما تستمع المحكمة الى ٩ من شهود النفى .



جلسة عاصفة فى قضية الاغتيالات السياسية :

الدفاع يتهم مباحث أمن الدولة بإغراء ٤ من المتهمين لرفض أقوال جميع شهود النفى وشهادة الشيخ أبواسماعيل

كتب حمدى شفيق ومجدى حلمى :

شهدت امس محكمة امن الدولة العليا جلسة عاصفة اثناء الاستماع الى عدد من شهود النفى فى قضية الاغتيالات السياسية . نشبت مشادة عنيفة بين الدفاع والنيابة وتدخلت فيها هيئة المحكمة بسبب اتهام الدفاع لمباحث امن الدولة بتحريض ٤ من المتهمين على رفض جميع شهود النفى فى القضية الذين حكوا امام المحكمة تفاصيل التعذيب المروع الذى تعرضوا له لاجبارهم على الاعتراف بارتكاب محاولات الاغتيال والشهادة ضد مجموعة من المعتقلين ، وانهم يؤيدون ما جاء باقوال فضيلة المفتى وينكرون تماما صلتهم باية جماعات ويرفضون كل ما جاء باقوال الشيخ صلاح ابواسماعيل امام المحكمة . واستمعت المحكمة برئاسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان وحضور محمد على عرفة رئيس النيابة وسامى شومان وهشام اسماعيل واحمد الشريف وكلاء النيابة الى اقوال عدد من شهود النفى منهم الشاهد



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ١٢ أكتوبر ١٩٨٨

اسماعيل محمد على الذى حكى تفاصيل ما تعرض له من تعذيب بمعهد امناء الشرطة عقب وقوع محاولة اغتيال حسن ابوباشا بدات الجلسة فى حوالى العاشرة والنصف صباحا واثبتت النيابة حضور المتهمين عدا الهاربين ثم استدعت المحكمة الشاهد اسماعيل محمد على وبعد حلف اليمين بدا فى الاجابة على اسئلة الدكتور عبدالحليم مندور وسيد عبدالفتاح ومحمد الحكيم وقرر انه سبق اتهامه فى القضية وتم القبض عليه فى ٨ مايو ١٩٨٧ من امام باب ورشته الخاصة واقتادوه الى قسم بولاق الدكرور ثم سجن باستقبال طره ومكث به حتى ١٨ مايو الى ان تم ترحيله الى معهد امناء الشرطة بطرة معصوب العينين ومقيد اليدين وبداوا فى محاولة الصاق التهمة بعدد من المعتقلين دون الافصاح عن الأسماء ، وحاولوا اجباره على الاشتراك معهم والاعتراف ضد آخرين فرفض فعرضوا عليه مبلغا من المال يطلبه بلسانه لكى يشهد ضد الاخرين فرفض ايضا فبداوا فى تعذيبه .. وتمكنت فى احد المرات من فك القيد ونزع العصابة التى كانت على عينيه وامسك بيد الضابط الذى كان يعذبه وحفظ ملامحه جيدا فصرخ الضابط مناديا : امن .. امن .. وخلال لحظات امتلات الحجرة باكثر من عشرة اشخاص اعادوا تقييده وتعصيب عينيه ، وانهالوا عليه بالضرب المبرح عقابا له على محاولته الجريئة لرؤية المحقق .. استمر التعذيب بعد ذلك لأن الشاهد رفض ان يدلى بالشهادة ضد المعتقلين الأخرين ، وحين يئسوا منه حولوه الى متهم وصاروا يعذبونه لكى يعترف بارتكاب الجريمة ، وقال له المحقق الذى راه : انت كده (لبست) القضية وانت اللى ضربت ابوباشا !!

وقرر الشاهد ان المباحث القت القبض عليه فى ٨ مايو ولم يعرض على النيابة الا فى ٢٩ يونيو !! وعن الادوات المستخدمة فى تعذيبه قال الشاهد : انهم استخدموا فى تعذيبه الأسلاك الكهربائية المجدولة والعصى والات كهربائية تشبه «مايك» الميكروفون تستخدم فى الصعق بالكهرباء وتحدث حروقا بالجلد فى الحال فضلا عن الالام الشديدة الناتجة عنها .

وفى يوم ٨ يونيو تم توقيع الكشف الطبى عليه بواسطة المقدم طبيب مجدى المنياوى الذى حرر تقريرا طبيا بما فى جسد الشاهد من اصابات بسبب التعذيب .. واثناء فترة التعذيب بالمعهد اقتادت المباحث الشاهد مع مجدى غريب الى مكتب مباحث امن الدولة بالدقى - فرع جابر بن حيان - وهناك احضروا له ملابس العمل من المنزل والبسوه اياها وانزلوه الى الشارع وسلطوا عليه الأضواء الكاشفة واحضروا عددا من الناس ادخلوهم سيارة واحدا بعد الاخر ولاحظ الشاهد ان السيارة لها زجاج من نوع (الفاميه) الذى يمكن الجالس بالسيارة من رؤية من خارجها دون العكس ، وعلم بعد ذلك ان هؤلاء الاشخاص هم الشهود . وعند عودته الى معهد امناء الشرطة قال له ضابط التحقيقات : ان الشهود تعرفوا عليه بنسبة ٥٠٠٪ !! وانهم اكدوا انه هو الذى اطلق الرصاص على حسن ابوباشا فقال له الشاهد : سلمت امرى الى الله وافعلوا ما شئتم !! وانا معرفش اى حاجة عن الموضوع كما اتهموا معه آخرين .

فانكر جميع التهم الموجهة اليه وطلب اثبات ما به من اصابات ناتجة عن التعذيب وطلب عرضه على الطب الشرعى فامر المحقق باحالته الى الكشف يوم ٢ يوليو ، وفى مصلحة الطب الشرعى اثبتوا ١١ اصابة بجسم الشاهد وكلها من الدرجة الأولى وتمكنوا من تصوير بعض الاصابات لوضوحها الشديد ، وفى يوم ٩ سبتمبر افرجت عنه غرفة المشورة بمحكمة شمال القاهرة بكفالة مالية ١٠٠ جنيه ولكن مباحث امن الدولة اعتقلته فى نفس اليوم قبل خروجه من قاعة المحكمة ثم حصل على قرار افراج اخر بتاريخ ٢٥ نوفمبر وافرج عنه بالفعل فى يوم ٢٧ نوفمبر .

ثم اثبت رئيس المحكمة بمحضر الجلسة ورود خطاب من مصلحة السجون مرفق به ٤ التماسات مقدمة من المتهمين محمد عطية عمر ومحمود عبدالحفيظ ومحمد عطية عبدالبارى ومختار حسين محروس اكدوا فيه انهم ينكرون ما اسند اليهم من افكار ، ويرفضون جميع شهود النفى واقوال الشيخ صلاح ابواسماعيل

وبعد ان اشتد التعذيب اضطر الشاهد الى الموافقة على ما يقولونه من اتهامات مع اخرين بضرب ابوباشا حتى يرحم نفسه من العذاب !!

وفى ٢٩ يونيو استدعته النيابة مع مجموعة من الاشخاص المتهمين فى القضية رقم ٤٠١ امن دولة عليا وسالوه عن تهم اخرى غير تلك التى عذب من اجلها فى معهد امناء الشرطة ووجد ان تهمته هى انه عضو فى جماعة تنظيمية جديدة اسمها تنظيم الجهاد الجديد !! وان هذا التنظيم خطط ودبر لاغتيال اللواء حسن ابوباشا والنبوى اسماعيل ومكرم محمد احمد وموسى صبرى وبعض الشخصيات الهامة

وانه لا علاقة لهم باية تنظيمات او جماعات وانهم يتفقون مع فضيلة المفتى فى كل ارائه . واكد المتهمون الاربعة انهم كتبوا كل ما ورد بالالتماسات بمطلق حريتهم واقتناعهم وعلق ممثل النيابة قائلا :ان تراجع المتهمين الاربعة

والتماساتهم المفاجئة يجب ان تؤخذ بحذر شديد وهى تفيد مناورة او خدعة من جانبهم وثار الدفاع مؤكدا ان مباحث امن الدولة هى التى حرضت المتهمين الأربعة على هذا التصرف مقابل تمتعهم بمزايا عديدة داخل السجن مثل اطالة فترة الزيارة لهم لمدة ٣ ساعات والسماح لهم بالتنزه وتناول مختلف الاطعمة

والمشروبات والانفراد بزوجاتهم فى السجن ووضعهم فى قفص بمفردهم اثناء المحاكمة بعد نزع اسلاكه كما وعدتهم المباحث باخلاء سبيلهم وتبرئتهم من الاتهامات الموجهة اليهم واضطرت المحكمة الى رفع الجلسة بعد ثورة باقى المتهمين وهيئة الدفاع واشتباكهم فى مشادة صاخبة مع النيابة وهيئة المحكمة .

وعاودت المحكمة جلستها بعد قليل واستمعت الى اقوال الشاهدة فاطمة عبدالله زوجة المتهم رجب علام التى قررت ان المباحث اعتقلتها مع والدها واطفالها واخوتها لاجبار زوجها على الاعتراف بما وجهوا اليه من اتهامات وتعرضت الأسرة كلها للتعذيب والاهانات لمدة ٣ ايام كما استمعت المحكمة الى اقوال الشاهد جمال مدنى وتعذيبه لمدة ٣٨ يوما لاجباره على الشهادة ضد اسماعيل محمد على .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٢١ أكتوبر ١٩٨٨

قضيـة «الناجـون من النـار» !

٤ متهمين يعلنون خروجهم على التنظيم

كتب - حسن الشايب :

قررت محكمة أمن الدولة العليا (طوارىء) تأجيل نظر قضية «الناجون من النار» الى جلسة الاربعاء القادم لسماع ٥ شهود نفى وأمرت بالقبض على ٣ شهود نفى اخرين تخلفوا عن الحضور فى جلسة أمس .

عقدت الجلسة برئاسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان بحضور المستشار ماهر الجندى المحامى العام الاول واستمعت الى اقوال ٦ شهود نفى .

اعلن المستشار عمر العطيفى رئيس المحكمة فى الجلسة انه تلقى من مدير مصلحة السجون ٤ رسائل قدمها الى السجن ٤ من المتهمين أعلنوا فيها خروجهم على التنظيم وبراءتهم من فكره واستنكروا فيها تكفير الحاكم أو المجتمع وقتل اى مسلم على المستوى الفردى او الجماعى واستشهدوا بآيات القرآن الكريم التى تحرم قتل المسلم للمسلم وقالوا أنهم متفقون مع ما قرره الدكتور محمد السيد طنطاوى مفتى الجمهورية امام المحكمة من معلومات تؤكد المفهوم الصحيح للاسلام الحنيف وأنهم يختلفون مع أفكار وآراء الشيخ صلاح ابو اسماعيل التى أدلى بها أمام المحكمة .

وعقب المستشار ماهر الجندى امام المحكمة قائلا بأننا يجب ان نأخذ رسائل المتهمين فى حذر لانها قد تكون مناورة أو خداعا وكرر طلبه للمرة الثالثة بمحاكمة أقوال وآراء الشيخ صلاح ابو اسماعيل شرعياً .

وأثناء الجلسة تبادل المتهمون والاربعة المنشقون عنهم الشتائم والسباب وفى نهاية الجلسة وافقت المحكمة على اجراء جراحة للمتهم عادل حسنى وعرض المتهم محمد عطيه عبد الباقى على الطبيب الشرعى لفحصه وبيان ما اذا كان قد قام بعمل أشعة مقطعية على رأسه بالكمبيوتر لعلاجه أم لا ووافقت على اجراء الاشعة على الفك الايسر للمتهم حمدى رزق



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ أكتوبر ١٩٩٨

مفاجأة فى قضية الناجون من النار :

٤ من المتهمين ينشقون على التنظيم ويستنكرون القتل وتكفير المجتمع

كتب محمد زعزع وعلاء رزق :

انشق ٤ من المتهمين فى قضية الناجون من النار على التنظيم .. واعلنوا فى رسائل تلقاها رئيس المحكمة من مدير مصلحة السجون بانهم لا يقرون تكفير الحاكم والمجتمع .. ويتبراون من اى فكر او تنظيم ويستنكرون قتل اى مسلم .. ويتفقون مع كل ماقرره المفتى من صحيح الاسلام الحنيف .. وانهم يختلفون مع افكار واقوال الشيخ صلاح ابواسماعيل .. عقب المحامى العام الاول على رسائل المتهمين وطالب باخذها بحذر لانها قد تكون مناورة او خداعا .. وكرر للمرة الثالثة طلب محاكمة اقوال ابواسماعيل .. تعالى صياح المتهمين فرفعت المحكمة الجلسة . تبادل المتهمون والمنشقون الشتائم وحاول عدد من المحامين اقناع المنشقين بالعدول . استمعت المحكمة لستة من شهود النفى .

قال المستشار ماهر الجندى المحامى العام الاول فى بداية الجلسة ان شاهدى النفى حسنى محمد احمد وعلى عبدالرازق متهمين فى قضية الانتماء .. ودفع المحامون بانقضاء الدعوى المنظورة وما نسبته النيابة لكل المتهمين فى قضية الانتماء .

أعلن المستشار عمر العطيفى انه تلقى من اللواء نبيل عثمان مدير مصلحة السجون ٤ رسائل من المتهمين محمد عطيه عمر ومحمود عبدالحفيظ ومحمد عطيه على عبدالباقى ومختار حسين محمد موسى . يعلن كل منهم فى رسالته انه برىء من تنظيم الناجون من النار ، وانهم لا يكفرون الحاكم ولا المحكومين .. وانهم يستنكرون قتل اى مسلم سواء على المستوى الفردى او الجماعى .. مستشهدين بقول الحق تبارك وتعالى « ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها » يتبراون من اى فكر لاى جماعة متطرفة او تنظيم .. وانهم يتفقون مع ما قاله الدكتور محمد سيد طنطاوى مفتى الجمهورية من حق فى شهادته امام المحكمة من صحيح الدين الاسلامى الحنيف .. وانهم يؤمنون بالائمة الاربعة ويطالبون بمقابلة المفتى فى اى مكان للاستفادة بعلمه الدينى .. ويختلفون مع الشيخ صلاح ابواسماعيل كما يختلفون مع كل ما قرره امام المحكمة ويستنكرون تكفيره للحاكم والمجتمع .

عقدت المحكمة برئاسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان .. بحضور المستشار ماهر الجندى المحامى العام الاول ومحمد عرفة رئيس النيابة وهشام اسماعيل واحمد الشريف وسامى شومان وكلاء النيابة ـ بامانة سر طاهر محرم ومحمود ابوحمد ونبيل عثمان ومحمود همام .

وقررت المحكمة التاجيل لجلسة ٢٦ اكتوبر لسماع ٨ شهود نفى .



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٦ أكتوبر ١٩٨٨

٩ شهود نفى اليوم في قضية « الناجون من النار »

تستمع اليوم محكمة امن الدولة العليا « طوارىء » برئاسة المستشار عمر العطيفى الى ٩ من شهود النفى فى قضية « الناجون من النار » من بينهم ثلاثة أمرت المحكمة بالقبض عليهم لتخلفهم عن الجلسة الماضية .



المصدر : النور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٦ أكتوبر ١٩٨٨

عبد الحليم مندور يهاجم « النـور » أمام المحكمة

بعـد ان تقـاعـس خمـس سـنوات عـن الـــرد

كتب ـ حمدى البصير :

هاجم عبدالحليم مندور المحامى جريدة « النور » امام محكمة « الناجون من النار » يوم الخميس الماضى .. وقال بتهكم : « نحن نعرف كم توزع ؟ ومن الذى يمولها ؟ ! » .

جاء هذا الهجوم عقب ما قاله المستشار ماهر الجندى ممثل النيابة فى القضية نقلا عن مقال للأستاذ الحمزة دعبس رئيس مجلس الادارة ردا على شهادة فضيلة الشيخ صلاح ابو اسماعيل .. وإعلان اربعة من المتهمين عن رفضهم لفكرة تكفير الحاكم وقتاله .

قال عبد الحليم مندور إن الحمزة دعبس شكك فى صحة الحديث الذى وجهه احد ابناء الرعية لسيدنا عمر بن الخطاب بقوله والله لو علمنا فيك اعوجاجا لقومناه بسيوفنا « فحمد الله ـ سيدنا عمر ـ ان جعل فى المسلمين من يقوم إعوجاج عمر بسيفه » .. واضاف إن هذا القول يمثل تراجعا عما قاله الحمزة دعبس فى الدفاع عن المتهمين فى قضية الجهاد .

والحقيقة ان الأستاذ الحمزة قال فعلا هذا الكلام فى مقاله فى العدد ٦٣ من جريدة « النور ونفى تماما ان يكون قد قال عكسه فى دفاعه فى قضية الجهاد .. وقال فى مقاله : إن هذه الرواية ليس لها اصل فى كتاب « اسد الغابة فى معرفة الصحابة » وهو من اشهر كتب التراجم ..

واضاف الأستاذ الحمزة انه لايعرف من اين اتى العقاد بهذه الرواية وضمنها كتابه « عبقرية عمر » .. وقد ايد الأستاذ الحمزة فى هذا القول الشيخ محمد نجيب المطيعى وهو من كبار محققى السنة الذى قال إن هذا القول مختلق .

وفى مقال آخر كتبه الأستاذ الحمزة فى العدد ٦٦ بتاريخ ١٥/٦/١٩٨٣ ذكر ان عبدالحليم مندور قابله واتهمه بالسلبية لانه طالب بان تكون مواجهة الحاكم الطاغية بالنصيحة وفى سرية « فطلب منه الأستاذ الحمزة ان يكتب مقالا بما ذكر وينشر فى ذات المكان فى النور .. وكان ذلك بحضور الأستاذ مختار نوح المحامى « إلا ان مندور تقاعس عن كتابة المقال حتى الآن .

وتجدر الاشارة الى ان عبدالحليم مندور كان قد سبق ان اشاد بتغطية « النور » لجلسات محكمة الناجون من النار « لكنه ارتد يهاجمها بعنف ويتهمها فى ذمتها المالية وتوجهها الاسلامى بسبب اختلاف فى الراى ..

ونحن لن نرو من جانبنا على اتهاماته .. ونكتفى بذكر موقفه من قضية واحدة سابقة حدثت من خمس سنوات ويستغلها اليوم بصورة مقلوبة ..

لكننا نتحدى ـ للمرة الألف ـ عبدالحليم مندور ومن يعزف على نفس الوتر الذى يعزف عليه بان ياتى بدليل واحد على صدق اتهاماته الفارغة .. خاصة بعد ان اصبحت هذه الاتهامات ممجوجة وسخيفة ..



المصدر : الأخبار

التاريخ : ٢٦ أكتوبر ١٩٨٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٨ شهود نفى اليوم

فى قضية الناجون من النار

تواصل محكمة امن الدولة العليا طوارىء اليوم نظر قضية الناجون من النار تستمع المحكمة الى ٨ شهود نفى من بينهم ٣ شهود تخلفوا عن حضور الجلسة الماضية فأمرت المحكمة بالقبض عليهم واحضارهم لجلسة اليوم .

تعقد المحكمة برئاسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان بحضور المستشار ماهر الجندى المحامى العام الاول ومحمد عرفة رئيس النيابة وهشام اسماعيل واحمد الشريف وسامى شومان وكلاء النيابة بامانة سر طاهر مجرم ومحمود ابو حمد ووحيد عبدالعظيم ومحمود همام ونبيل عثمان . •



المصدر : الــــوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ أكتوبر ١٩٨٨

شاهدة تؤكد تعذيب المتهمين في قضية الاغتيالات السياسية

كتب حمدى شفيق ومجدى حلمي :

واصلت امس محكمة امن الدولة العليا جلسات محاكمة المتهمين فى قضية محاولات الاغتيال السياسية ـ شهدت الجلسة مشادة عنيفة بين النيابة والدفاع بسبب مطالبة النيابة للمرة الرابعة بمحاكمة شهادة الشيخ صلاح ابو اسماعيل عضو مجلس الشعب من الناحية الشرعية . اكد مختار نوح المحامي ان تراجع بعض المتهمين عن سماع شهود النفى الخاصين بهم ، لاينفى تعرضهم للتعذيب الوحشى ، الذى ترك اثاره على جسد زوجة احدهم حتى الآن قررت الشاهدة عنايات الصوفانى ، ان اجهزة الامن اعتقلت عبدالمجيد الصوفانى ابن عمها بعد ان داهمت قريتهم " ابو الخاو " بالبحيرة واقتحمت غرف نوم النساء والأطفال ، واعتدت على الجميع بالضرب ، كما القوا القبض على شقيقتيها سناء وعفاف وزوجها امين عبد الهادى والمقدم السابق بالقوات المسلحة واضطر شقيقها عادل وابن عمها محمد على الصوفانى الى تسليم نفسيهما للشرطة .

واكدت الشاهدة انها رات اثار التعذيب على جسد ابن عمها محمد الصوفانى عندما توجهت لزيارة اقاربها المتهمين .

وقرر الشاهد عبد الرؤوف السيد ابراهيم ، ان قوات الامن داهمت منزله يوم ١٨ " اغسطس " فى العام الماضى ، ولم تجد شقيقه جمال السيد فاعتقلوه حتى سلم اخوه نفسه الى الشرطة واعلن الدفاع تمسكه بسماع شهادة اللواء سمير عبد مساعد وزير الداخلية السابق ، وتنازله عن سماع باقى شهود النفى . واستنكر سيد عبد الفتاح المحامى اصرار ممثل الادعاء على محاكمة أراء الشيخ صلاح ابو اسماعيل ، وطالب عبد الله سليم المحامى بوقف ممارسات المباحث ضد المتهمين بالسجن ، و ندد بايداع ٩ من المتهمين فى زنازين التاديب والحبس الانفرادى .



قضية الناجون من النار :

شهادة شيخ الازهر ٥ نوفمبر القادم

قررت محكمة امن الدولة العليا طوارىء بالقاهرة بسماع شهادة فضيلة الامام الاكبر شيخ الازهر فى قضية (الناجون من النار) فى جلستها يوم السبت ٥ نوفمبر القادم وتأجيل نظر القضية لجلسة الاحد القادم ٣٠ اكتوبر.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٧ أكتوبر ١٩٨٨

□ فى قضيه « الناجون من النار » :

المحكمة تقرر الاستماع لشيخ الأزهر فى جلسة ٥ نوفمبر القادم لتقديم المشورة الفقهية وتقييم ما قيل من آراء

كتب ـ سمير السروجى :

قررت محكمة امن الدولة العليا « طوارىء » فى جلستها امس الاستماع الى فضيلة الامام الاكبر شيخ الأزهر فى جلسة السبت ٥ نوفمبر القادم لتقييم اوجه الخلاف والاتفاق للآراء الفقهية التى القى بها الشيخ صلاح ابو اسماعيل وتقديم الخبرة الشرعية للمحكمة فى المسائل الفقهية والشرعية كما قررت المحكمة التاجيل لجلسة الاحد القادم لضم القضية ٤٠١ حصر امن دولة عليا التى اتهم فيها ثلاثة آخرون بمحاولة اغتيال حسن ابو باشا وعلى النيابة والدفاع تقديم الاسئلة التى ستوجه لفضيلة شيخ الازهر مكتوبه للمحكمة فى هذه الجلسة .

جاء قرار المحكمة بعد طلب ماهر الجندى المحامى العام الاول باجراء المحاكمة الشرعية لشهادة الشيخ صلاح ابو اسماعيل مشيرا للاسباب التى خرجت بها هذه الاراء عن اجماع أراء الفقهاء واهل السنة فى امهات المسائل الفقهية وتحبيذ هذه الشهادة لتكفير المجتمع والحاكم .

وكانت هيئة الدفاع قد طلبت من المحكمة بالاستماع لفضيلة شيخ الأزهر الشريف اذ رأت المحكمة ضرورة للمحاكمة الشرعية .

وكانت المحكمة برئاسة المستشار عمر المطيفى وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان وبحضور المستشار ماهر الجندى المحامى العام الأول ومحمد عرفه رئيس النيابة وهشام اسماعيل واحمد الشريف وسامى شومان وكلاء النيابة قد استمعت الى شقيقة المتهم عادل فتح الله الصوفانى وابنة عم المتهمين محمد وعبد المجيد الصوفانى والى شاهد النفى الثالث عبد الرؤوف السيد شقيق المتهم جمال السيد ابراهيم عن ظروف القبض على ذويهم وعائلاتهم وما تعرضوا له من تعذيب نفسى وبدنى ثم تنازل الدفاع عن الاستماع الى باقى الشهود الذين تخلفوا عن جلسة الامس بينما تمسك احد المحامين بسماع شهادة اللواء سمير عيد مساعد وزير الداخلية السابق والمحامى حاليا .

واعلن المستشار ماهر الجندى ان النيابة العامة ستوافق على الطلبات التى تقدم من اهالى المتهمين للزيارة الاستثنائية للمتهمين للاعتبارات الانسانية مرة فى الاسبوع بدلا من مرة كل اسبوعين وان النيابة العامة ستطلب من المسئولين بمد فترة الزيارة للمتهمين وبتوقيع الكشف الطبى عليهم واجراء عمليات جراحية كما امرت النيابة بالموافقة على اجراء جراحة استئصال للبواسير للمتهم عماد حسنى واجراء اشعة على الفك للمتهم حمدى احمد رزق وعرضه على جراح الاسنان وبعد مداولة استمرت ساعة اصدرت المحكمة قراراتها المتقدمة وشرح رئيس المحكمة القرار قائلا :

« بالنسبة لطلب النيابة العامة باجراء المحاكمة الشرعية للآراء الفقهية التى القى بها الشيخ ابو اسماعيل فان المحكمة تنبه بان المحامى العام الأول قد طلب التقييم الكامل لهذه الاراء وبيان اوجه الاتفاق او الخلاف لهذه الشهادة .



في قضية الناجون من النار :

شهادة شيخ الأزهر بجلسة السبت ٥ نوفمبر

كتب محمد زعزع وعلاء رزق :

قررت محكمة امن الدولة العليا طوارىء بالقاهرة اثناء نظرها امس قضية الناجون من النار سماع شهادة الامام الأكبر شيخ الازهر يوم السبت ٥ نوفمبر وموافاته بمحاضر جلسات شهادتي الدكتور محمد سيد طنطاوى مفتي الجمهورية والشيخ صلاح ابو اسماعيل عضو مجلس الشعب وكلفت النيابة والدفاع بتقديم اسئلتهما مكتوبة للمحكمة بجلسة الاحد ٣٠ أكتوبر .. وكلفت المحكمة النيابة بتحقيق شكاوى المتهمين في الحبس الانفرادى في زنزانات التاديب .. ولم يحضر من شهود النفي التسعة سوى شاهدين لعدم الاستدلال على عناوينهم وتنازل الدفاع عن سماعهم .. استمعت المحكمة لشهادة عنايات فتح الله الصوفاني شقيقة المتهم عادل الصوفاني وابنة عم المتهمين محمد وعبدالمجيد عني الصوفاني . كما استمعت لشهادة عبدالرعوف السيد ابراهيم شقيق المتهم جمال السيد ابراهيم .

وقال المحامي العام الاول ان النيابة تلح في طلب محاكمة اقوال الشيخ صلاح ابو اسماعيل ورد احد المحامين وطلب تشكيل لجنة من ٤ علماء كبار تختار النيابة اثنين ويختار الدفاع اثنين وتختار اللجنة رئيسها من كبار العلماء لمناقشة ما جاء في شهادتي المفتي وابو اسماعيل .. وقال محام آخر ان محاكمة اراء رجال الدين منزلق خطير ولا تجوز شرعا لان الاجتهاد مباح في الاسلام

ورفعت الجلسة للمداولة ثم اعيدت واعلن رئيس المحكمة انه ازاء طلبي النيابة والدفاع قررت المحكمة سماع شهادة الامام الأكبر الشيخ جاد الحق على جاد الحق شيخ الازهر بجلسة السبت ٥ نوفمبر القادم .. وأمرت النيابة بموافاة فضيلته بصورة من محاضر جلسات شهادة الدكتور محمد سيد طنطاوى مفتي الجمهورية والشيخ صلاح ابو اسماعيل عضو مجلس الشعب .. والتاجيل لجلسة الاحد ٣٠ اكتوبر الحالي لضم القضية ٤٠١ . وعلى كل من الدفاع والنيابة تقديم اسئلتهم التي ستوجه للامام الاكبر مكتوبة للمحكمة في الجلسة القادمة حتى تقدمها المحكمة له بنفسها ولا يسمح للدفاع والنيابة بمناقشة شيخ الازهر .

عقدت الجلسة برئاسة المستشار عمر العطيفي وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان بحضور المستشار ماهر الجندي المحامي العام الاول



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٢١ أكتوبر ١٩٨٨

قضية الاغتيالات السياسية :

السبت القادم .. شيخ الأزهر يدلي بشهادته

أمام محكمة أمن الدولة

والدفاع يطالب باستدعاء ٣ من كبار ضباط مباحث أمن الدولة للشهادة

واصلت امس محكمة امن الدولة العليا جلساتها في قضية محاولات الاغتيال السياسية . طالبت النيابة امس باستدعاء الدكتور زكريا البرى وزير الاوقاف الاسبق لمناقشته فيما جاء بمقاله الذى نشرته «الوفد» امس حول الخلافات الحادة بين عدد من اعضاء مجمع البحوث الاسلامية وشيخ الازهر ومطالبتهم بعزله بعد ان صرح لهم بان سلطة عليا هي التى امرت بتعطيل مجمع البحوث الاسلامية عن مباشرة مهامه .

وما نقله الدكتور البرى عن المرحوم الكاتب الكبير جلال الدين الحمامصى من ان احدى الصحف الامريكية ، اكدت ان الولايات المتحدة مارست ضغوطا على مصر لمنع تطبيق احكام الشريعة الاسلامية . وطالب الدفاع باستدعاء اللواء فؤاد علام وبعض كبار ضباط مباحث امن الدولة لسماع شهاداتهم في القضية . عقدت المحكمة جلستها برئاسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان وامانة سر محمود ابو حمد وطاهر محرم وحضور محمد على عرفة رئيس النيابة وسامي شوملى وهشام اسماعيل وكيلى النيابة. في بداية الجلسة اثبتت النيابة حضور المتهمين عدا المتهمين الهاربين ، ثم قدمت النيابة اصول القضية ٤٠١ امن دولة عليا الى هيئة المحكمة ، وتقع في ١٣٥ ملفا ، وقال ممثل النيابة ان التحقيق مازال جاريا فيها بمعرفة نيابة امن الدولة العليا وانها خاصة باعادة تشكيل تنظيم الجهاد . ونسب ممثل النيابة الى بعض قيادات التنظيم انهم اتفقوا مع آخرين على اعادة بناء هيكل تنظيم الجهاد

تابع الجلسة : حمدى شفيق

والخلايا السرية في المحافظات بهدف تنفيذ بعض العمليات التخريبية واغتيال عدد من الشخصيات العامة لاثارة البلبلة والفوضى ، تمهيدا للقيام بانقلاب يسقط نظام الحكم . وقال ممثل النيابة انه لا يوجد ارتباط بين هذه القضية وقضية الاغتيالات السياسية ، وطلب اعادة القضية بعد الاطلاع عليها الى نيابة امن الدولة وعدم ضمها الى قضية الاغتيالات .

ووجه الدكتور عبدالحليم مندور شكره لهيئة المحكمة على استدعاء فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق شيخ الازهر للرد على اسئلة الدفاع والنيابة حول المسائل الشرعية المطروحة في القضية ، واكد حرص الدفاع على تاكيد الاحترام الواجب لعلماء المسلمين ومنهم شيخ الازهر الذى هو رئيس اعلى مؤسسة اسلامية في البلاد ، وان مناقشة الشاهد ستكون في حدود المودة والتقدير والاحترام اللائقين بعالم من علماء المسلمين .

وقال رئيس المحكمة ان مطالبة الدفاع والنيابة بتقديم اسئلة مكتوبة ليس الهدف منها تمييز شيخ الازهر عن غيره من الشهود ولكن الغاية من مجيئه هي سماعه كشاهد وله مطلق الحرية في الادلاء بارائه كما ادلى فضيلة المفتى والشيخ صلاح ابواسماعيل بشهادتيهما في الجلسات الماضية، ومهمة شيخ الازهر هنا هي بيان الراى الفقهى في بعض المسائل التى ادلى فيها المفتى والشيخ ابواسماعيل بارائهما . واعترض الدكتور مندور على تقديم الاسئلة مكتوبة الى المحكمة قبل سماع شهادة شيخ الازهر .

وطلب عبدالله سليم المحامى استدعاء ثلاثة من ضباط مباحث امن الدولة كشهودهم اللواء فؤاد علام والعميد سامي جمال الدين والعميد عادل مجاهد بصفتهم مسئولين عن مراقبة النشاط الديني بمباحث امن الدولة في الفترة منذ عام ١٩٧٢ حتى الآن - باستثناء فؤاد علام .

الحبس الانفرادى

وندد الدفاع باضطهاد المتهمين داخل سجن استقبال طرة ووضع ٩ منهم عادل موسى عطية فى زنازين التاديب والحبس الانفرادى ، وطالب المحكمة بنقل المتهمين الى اماكن إيداع المحبوسين احتياطيا ، وتكليف النيابة العامة بالاشراف على اوضاع المتهمين داخل السجن من حيث المكان والماكل والملبس والرعاية . وسبق ان قررت المحكمة تكليف النيابة بذلك ولم تفعل شيئا ، واكد الدفاع ان حماية المتهمين مسئولية المحكمة وطلب رئيس المحكمة من الدفاع تقديم قائمة مكتوبة باسماء الشهود المطلوب سماع اقوالهم والوقائع المطلوب منهم الادلاء بالشهادة فيها . وقرر المستشار العطيفى ان المحكمة قد انتهت من سماع شهود النفى المؤثرين فى الدعوى والمحكمة لا ترى ضرورة لسماع شهادة اللواء بسمير عبد مدير مصلحة السجون السابق حول وقائع حدثت فى العام الماضى بعد تركه للخدمة .

لم يعرضوا على الطب الشرعى

وندد يسرى ابوزيد المحامى بتفرقة ادارة السجن بين المتهمين ووضع بعضهم فى سجن مفتوح بينما يتم اضطهاد الآخرين فى زنازين التاديب والحبس الانفرادى ، وطالب المحامى بتطبيق القانون على المتهمين ومعاملتهم معاملة المحبوسين احتياطيا . وقال مختار نوح المحامى ان المتهمين الذين امرت المحكمة بعرضهم على الطب الشرعى لتوقيع الكشف الطبى عليهم لم يعرضوا حتى الآن ولم يتم تنفيذ اوامر المحكمة .

شاهد على التعذيب

وتمسك سيد عبدالفتاح المحامى بضرورة سماع شهادة اللواء سمير عبد مساعد وزير الداخلية الاسبق . وقال ان هذا الشاهد كان مفتش مصلحة السجون ، وشاهد بنفسه وقائع التعذيب الوحشى للمعتقلين بعد حادث المنصة علم ١٩٨١ خلافا لما ذكره اللواء حسن ابوباشا واللواء النبوى اسماعيل من عدم وقوع تعذيب فى عهديهما وانهما لم يعلما باية حالة تعذيب ولم يباشرا التعذيب ضد احد . واصر المحامى على طلب استدعاء لجنة من اربعة علماء لتقييم الآراء الشرعية المطروحة .

مقال نشرته « الوفد »

واستشهد الدفاع بعدد جريدة « الوفد » الصادر امس ، الذى نشر به مقال للدكتور زكريا البرى حول ما ذكره المرحوم الكاتب الكبير جلال الدين الحمامصى من ان الولايات المتحدة الامريكية ضغطت على مصر كيلا تطبق الشريعة الاسلامية ، وان عددا من علماء مجمع البحوث الاسلامية طالبوا بعزل شيخ الازهر . واعترضت النيابة على استدعاء شيخ الازهر كشاهد نفى فى القضية وطالبت بان يكون شاهد رأى وطالب ممثل النيابة باستدعاء الدكتور زكريا البرى وزير الاوقاف الاسبق لمناقشته فيما ورد بمقاله

وفى نهاية الجلسة قررت المحكمة تاجيل القضية الى جلسة السبت القادم للاستماع الى شهادة الشيخ جاد الحق على جاد الحق شيخ الأزهر وضم القضية ٤٠١ أمن دولة عليا للإطلاع عليها لمدة شهر وإعادتها بعد ذلك إلى نيابة امن الدولة



المصدر : الأهـــالى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣١ أكتوبر ١٩٨٨

سماع شهادة شيخ الازهر ٥ نوفمبر في قضية الناجون من النار

كتب محمد زعزع وعلاء رزق

تستمع محكمة أمن الدولة العليا طوارىء بالقاهرة يوم السبت ٥ نوفمبر لشهادة الإمام الاكبر شيخ الازهر في قضية الناجون من النار .. طلب الدفاع سماع شهادة ثلاثة من قيادات أمن الدولة المختصين بمراقبة النشاط الديني .. وطالب المتهمون باستمرار الجلسات وعدم توقفها خلال عقد المعارض في الشهور القادمة .. وصرحت المحكمة للدفاع والنيابة بالاطلاع على ملفات القضية ٤٠١ حصر أمن دولة عليا لسنة ٨٧ خلال اربعة اسابيع .

أعلن المستشار ماهر الجندى المحامى العام الأول ان النيابة تقدم ملفات التحقيق في القضية ٤٠١ حصر أمن دولة عليا لسنة ١٩٨٧ . وهى خاصة باعادة تنظيم الجهاد .. وتبين منها اعادة التنظيم باطلاق اسماء الجماعات الاسلامية تقوم في مختلف المحافظات بتخريب المنشآت الحيوية واغتيال بعض الشخصيات العامة ومن بينهم اللواء حسن أبو باشا واحداث الفوضى الشاملة والاخلال بالأمن .

وقال المستشار العطيفي ان المحكمة حين قررت تقديم الاسئلة التي ستوجه الى شيخ الازهر مكتوبة ـ فانها لم تصدر قرارها عفويا .. وانما سببت هذا القرار .. وطلب أحد المحامين سماع اللواء سمير عيد .. وطلب محام آخر سماع شهادة ٣ من كبار ضباط مباحث أمن الدولة الذين تولوا الاشراف على مراقبة النشاط الديني من سنة ١٩٧٢ الى ١٩٨٨ وهم اللواء فؤاد علام والعميد سامى جمال الدين والعميد عادل مجاهد .. وكلفت المحكمة المحامى بتقديم كشف باسماء شهود النفى والوقائع المطلوب مناقشتهم فيها حتى تقدر المحكمة مدى لزوم سماعهم .. وطلب الدفاع من النيابة القيام بالتفتيش المفاجىء على المتهمين المحبوسين في السجون لتتأكد من فروق المعاملات بينهم وحبس بعضهم حبسا انفراديا في زنزانات التأديب ..

ورفعت الجلسة واعيدت للانعقاد .. وطلب المتهم عماد حسنى باسم المتهمين جميعا عدم التأجيل أيام المعارض التي ستقام في شهور نوفمبر وديسمبر ويناير لان المتهمين محبوسين منذ ١٦ شهرا .. وقال بعض المحامين انهم يرون مافيه صالح المتهمين .. وقال رئيس المحكمة انه مستعد لعقد اكثر من جلسة اسبوعيا اعتبارا من السبت المقبل .

عقدت المحكمة برئاسة المستشار عمر العطيفي وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان .



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣١ أكتوبر ١٩٨٨

قضية الناجون من النار :

سماع شهادة شيخ الأزهر السبت

وتمكين الدفاع من الاطلاع على القضية ٤٠١

كتب ـ سمير السروجى :

عقدت محكمة امن الدولة العليا « طوارىء » جلستها امس لمواصلة النظر فى قضية الناجون من النار برياسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان وبحضور المستشار ماهر الجندى المحامى العام الاول .

تسلمت المحكمة امس اصول القضية ٤٠١ حصر امن دولة الخاصة بإعادة بناء تنظيم الجهاد باسم جديد هو « الجماعة الاسلامية » ، والتمس المحامى العام الاول من المحكمة ان يكون قرارها بالاطلاع على هذه القضية وعدم ضمها لانها لا تزال تحت التحقيق .

وطلب الدفاع من المحكمة اعادة النظر فى قرارها بان تكون الاسئلة التى ستوجه لشيخ الازهر مكتوبة ورد رئيس المحكمة بأن قرار المحكمة انما جاء مسببا ومع ذلك فالمحكمة ليست متمسكة بتقديم الاسئلة مكتوبة والغرض هو الحفاظ على هيبة عالم اسلامى كبير .

كما اعلن رئيس المحكمة بان ٨ من المتهمين تقدموا بطلبات بعدم وضعهم مع المتهمين يسرى عبد المنعم وامين جمعه وعادل موسى عطية فى قفص واحد بحجة عدم الضغط عليهم والتاثير على ارائهم وعلق المستشار ماهر الجندى على عبارة لممثل هيئة الدفاع تقول ان شيخ الازهر هو على راس التنظيم الدينى فى مصر قائلا : ان الاسلام فى مصر لا يحمل لواءه حزب او جماعة او تنظيم وانما الدولة باسرها تحمل لواء الاسلام وتجعل منه دينا رسميا لها حسبما نص على دستورها واضاف المحامى العام الاول انه يعتقد ان العبارة قد صدرت عفوا من الدفاع .

ثم اعلنت المحكمة التاجيل لجلسة ٥ نوفمبر القادم لسماع شهادة شيخ الازهر الشيخ جاد الحق والاطلاع على القضية ٤٠١ لمدة شهر لاعادتها لأمن الدولة .



المصدر : الوفد

التاريخ : ٢ نوفمبر ١٩٨٨

محكمة أمن الدولة العليا تواصل نظر قضية الاغتيالات

تواصل اليوم محكمة امن الدولة العليا نظر قضية محاولات الاغتيالات السياسية . تستمع المحكمة بجلستها اليوم الى اقوال شاهد النفى الاخير رمضان منطلوى حول ظروف القبض على المتهم المزمل محمد ابراهيم ومعلوماته عنه . تعقد المحكمة جلستها برئاسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان وحضور محمد على عرفة رئيس النيابة وهشام اسماعيل واحمد الشريف وسامى شومان وكلاء اول نيابة الجيزة . وكان الدفاع قد طالب فى الجلسة الماضية بسماع شهادة رمضان منطلوى كما طالب المحامون باستدعاء كبار قيادات مباحث امن الدولة واللواء سمير عيد مساعد وزير الداخلية السابق باعتباره شاهدا على وقائع التعذيب فى السجون .



المصدر : النور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ نوفمبر ١٩٨٨

رئيس محكمة « الناجون من النار » لن أسمح بإهانة شيخ الأزهر !

كتب حمدى البصير :

حذر المستشار عمر العطيفى رئيس محكمة امن الدولة العليا (طوارىء) التى تنظر قضية الاغتيالات السياسية المسماة بالناجون من النار .. من انه لن يسمح بتوجيه اى اهانة لفضيلة الامام الاكبر الشيخ جاد الحق على جاد الحق شيخ الأزهر اثناء السماع الى شهادته يوم السبت القادم .

اكد ان شيخ الأزهر سيفصل فى الاراء التى قال بها كل من الشيخ صلاح ابو اسماعيل وفضيلة الدكتور سيد طنطاوى مفتى الجمهورية ..

ووعد رئيس المحكمة بالنظر فى الطلب المقدم من سيد عبدالفتاح المحامى بتكوين لجنة محايدة من العلماء يختار هيئة الدفاع اثنين منهم وتختار النيابة اثنين اخرين ويختار الاربعة عالما خامسا يكون رئيسا للجنة .. ورشح الدفاع كلا من د . يوسف القرضاوى عميد كلية الشريعة الاسلامية بقطر والدكتور عبدالغفار عزيز الاستاذ بجامعة الأزهر فى هذه اللجنة .

وتهدف هذه اللجنة الى تقييم الشهادة التى ادلى بها كل من فضيلة الشيخ صلاح ابواسماعيل وفضيلة د . محمد سيد طنطاوى مفتى الجمهورية

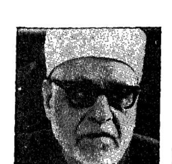
كما ستنظر المحكمة طلب استدعاء كل من الدكتور زكريا البرى وزير الاوقاف الاسبق واللواء سمير عبد مساعد وزير الداخلية السابق واللواء فؤاد علام والعميد سامى جمال الدين والعميد عادل مجاهد من ضباط مباحث امن الدولة

احتج عدد من المتهمين على استدعاء شهود نفى جدد لان ذلك من شانه اطالة اجل المحاكمة .



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ نوفمبر ١٩٨٨



شيخ الازهر يدلى بشهادته غدا

تستمع محكمة امن الدولة العليا طوارىء بالقاهرة غدا لشهادة الامام الاكبر الشيخ جاد الحق على جاد الحق شيخ الازهر فى قضية الناجون من النار

تعقد المحكمة برئاسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان بحضور المحامى العام الاول المستشار ماهر الجندى ومحمد عرفه رئيس النيابة

غدا .. شيخ الأزهر يدلى بشهادته فى قضية الاغتيالات السياسية

كتب حمدى شفيق :



جاد الحق

تواصل غدا محكمة امن الدولة العليا نظر قضية محاولات الاغتيال السياسية . تستمع المحكمة الى اقوال فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق شيخ الازهر حول عدد من القضايا الهامة والفتاوى الاسلامية المطروحة فى الدعوى ، كما يجيب فضيلته على اسئلة المحكمة والدفاع والنيابة العامة . وكانت النيابة العامة قد طالبت بعرض اراء الشيخ صلاح ابو اسماعيل شاهد النفى فى القضية على لجنة من كبار العلماء لبيان مدى مطابقتها لاحكام الشريعة الاسلامية الغراء ومبادىء الدين الحنيف ، وطالب الدفاع بان تشمل مهام اللجنة الشرعية ايضا فى حالة انتدابها - مناقشة اقوال فضيلة المفتى الشاهد الشرعى الثانى فى الدعوى ، وقررت المحكمة سماع شهادة شيخ الأزهر حول جميع المسائل الشرعية التى تناولها فضيلة المفتى والشيخ صلاح ابو اسماعيل . تعقد المحكمة جلستها برئاسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان وامانة سر حسين طنطاوى وجمال العسال ومحمود ابو حمد ووحيد عبد العظيم و حضور محمد على عرفة رئيس النيابة وسامى شومان وهشام اسماعيل واحمد الشريف وكلاء اول نيابة الجيزة .



راى شيخ الأزهر غدا امام محكمة امن الدولة فى قضية « الناجون من النار »

تستمع محكمة امن الدولة العليا « طوارىء » غدا برئاسة المستشار عمر العطيفى الى راى فضيلة الامام الاكبر الشيخ جاد الحق على جاد الحق شيخ الازهر فى الاراء الشرعية والفقهية التى قيلت فى قضية « الناجون من النار » .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٦ نوفمبر ١٩٨٨

في قضية « الناجون من النار » :

شيخ الازهر يعتذر .. ويكون لجنة

لابداء الرأى فى اقوال الشيخ صلاح ابو اسماعيل

المحكمة تعيد طلب استدعائه لجلسة الاربعاء ..

قررت محكمة امن الدولة العليا « طوارىء » امس تأجيل نظر قضية الناجون من النار لاستدعاء فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق شيخ الجامع الازهر وكلفت النيابة بحضار المتهمين المحبوسين لجلسة الاربعاء القادم .

اصدرت المحكمة قرارها بجلسة ٢٦ اكتوبر الماضى باستدعاء شيخ الازهر لسماع شهادته واعتذر فى جلسة امس .. واشارت المحكمة ان شيخ الازهر اعتذر عن الحضور وقام بتشكيل لجنة من الازهر وان تشكيل هذه اللجنة من قبل فضيلته هى مبادرة شخصية من فضيلته لاصلة لها بالدعوى .. لان قرار المحكمة مقصور على طلب شيخ الازهر للمثول امامها للشهادة وفيما توجهه اليه من اسئلة .. وقررت استدعاءه لجلسة الاربعاء القادم .

عقدت المحكمة جلستها امس برئاسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان وبحضور المستشار ماهر الجندى المحامى العام الاول لنيابات الجيزة ومحمد عرفه رئيس النيابة وهشام اسماعيل واحمد الشريف وسامى شومان وكلاء النيابة .

سجل الجلسة :
كمال عبد الجابر
جمال عقل

وفى بداية الجلسة وقف المستشار ماهر الجندى المحامى العام معلنا حضور جميع المتهمين داخل الاقفاص عدا المتهمين الهاربين .. واعتذار المتهمين حسن يوسف دنيا والمزمل محمد ابراهيم عن الحضور لمرضهما .

واضاف المحامى العام انه ورد خطاب للمحكمة من اللواء مساعد اول الوزير لشئون مباحث امن الدولة العليا يفيد بانه بتوقيع الكشف الطبى على المتهم محمود عبدالحفيظ بكر تبين ان حالته الصحية متوسطة وان المتهم عطيه عبد البارى افاد تقرير الكشف الطبى عليه سلامته الصحية وان حرارته وضغطه طبيعى . وبالنسبة للمتهم حمدى محمد احمد رزق فقد سبق عرضه على مستشفى النيل الجامعى ايام ٢١ ، ٢٥ اكتوبر الماضى للعلاج واجريت له التحاليل الطبية اللازمة للعلاج .. وتبين انه مصاب بمرض قشرة سمكية واشتباه فى مرض الصدفية وجارى علاجه .

قرار انسانى

واشار المحامى العام ان النيابة العامة قد قامت بتنفيذ قرار المحكمة الانسانى بالتصريح للمتهم فتوح عفيفى بزيارة والدته المريضة فى شقتها وبالفعل قام بزيارتها امس الاول بمسكنها بالعقار ٣٢ شارع الليثى ابراهيم بروض الفرج .

وتلا المستشار ماهر الجندى مذكرة اعتذار الشيخ جاد الحق على جاد الحق شيخ الازهر عن حضور جلسة امس .. وقال فى كتابه انه احال الاوراق التى تضمنت شهادة فضيلة الدكتور محمد سيد طنطاوى مفتى الجمهورية والشيخ صلاح ابو اسماعيل للجنة من علماء الازهر ومجمع البحوث الاسلامية وجامعة الازهر لابداء الرأى فيها وانه سيوافى المحكمة بقرار اللجنة .

الدفاع يعترض

وقفت هيئة الدفاع .. واكدت امنياتها بلقاء فضيلة شيخ الازهر شخصيا امام ساحة المحكمة العادلة وليس من خلال الاوراق لبيان كثير من الامور واشارت هيئة الدفاع ان اعتذار شيخ الازهر اعتذار مقنع .

وقررت هيئة الدفاع انهم يرفضون قرار لجنة الازهر التى لايعرفون اعضاءها .. لان شيخ الازهر طلب كشاهد فى الدعوى فى الشهادة وماترسلة لجنة الازهر لايوصف بانه شهادة .

لانجنة تبدى الرأى

تنازل عن الشهادة

المعروف ان هيئة الدافع قد طلبت سماع شهادة شيخ الازهر .. وعندما اعتذر عن الحضور تراجعت فى طلبها مرة اخرى وتنازلت عن شهادته .. وسجلت فى محاضر الجلسة تنازلهم .

وطلب المتهم عماد حسن على من هيئة المحكمة رفض سماع شهادة الشيخ جاد الحق على جاد الحق او اى شهادة اخرى لسرعة الفصل فى القضية ووافقت المحكمة وسجلت فى محاضر الجلسة طلبات المتهم وزملائه وموافقة هيئة الدفاع .

وطلبت هيئة الدفاع مثول اعضاء لجنة الازهر التى تضع تقريرها فى قاعة المحكمة .. لمناقشتها واكد الدفاع ان تقارير هذه اللجنة تعتبر محاكمة لفكر الشاهدين السابقين المفتى والشيخ صلاح ابو اسماعيل . والدفاع يرفض ان يحكم فى اى جزئية فى الدعوى اى جهة اخرى غير منصة القضاء والقانون ..

شكر للمحكمة

وتقدم المتهم شعبان فتوح العفيفى بخطاب شكر للمحكمة يشكرها على السماح له بزيارة والدته المريضة لمراعاة الظروف الانسانية وانه يحمل شكر جميع زملائه المحبوسين فى القضية لسعة صدر المحكمة وقرارها الانسانى .. كما تلقى رئيس المحكمة خطابا من جميع المتهمين بطلب زيادة مدة الزيارات داخل السجن وهى نصف ساعة لانها لاتكفى .

مشادة ..

وهنا وقف المستشار ماهر الجندى المحامى العام وقرر ان النيابة العامة لم تطلب استدعاء فضيلة شيخ الازهر لسماع شهادته امام المحكمة .. وانما الدفاع هو الذى طلب استدعائه .. واحتدم النقاش بين النيابة والدفاع الذى قال بانه اذا اصرت النيابة على حضوره فليأت بنفسه ..

وحسم المستشار عمر العطيفى رئيس المحكمة المشادة بان المحكمة ستبحث ذلك الامر ..

وهنا صرخ احد المتهمين من داخل قفص الاتهام وانضم اليه زملاؤه فى طلب سرعة الفصل فى الدعوى ثم رفعت الجلسة لتعود الى الانعقاد ..

وقررت تأجيل نظر القضية لجلسة الاربعاء القادم ٩ نوفمبر الحالى .. وكلفت النيابة باعلان فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق شيخ الازهر لحضور الجلسة واحضار المتهمين المحبوسين من محبسهم



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٦ نوفمبر ١٩٨٨

في قضيـة الناجـون من النـار :

المحكمة والدفاع: **شيخ الازهر حرم العالم الاسلامى كله من كلمة حق !**

مطالبة علماء الأزهر بالنزول للجماهير وإنارة الطريق للشباب

كتب : محمد زعزع و علاء رزق

قررت محكمة أمن الدولة العليا طوارىء بدء سماع مرافعات النيابة في قضية الناجون من النار بجلسة السبت ٢٦ نوفمبر الحالى .. وسماع شاهد نفي لاحد المتهمين بجلسة السبت المقبل .. وللمرة الثانية اعتذر الامام الاكبر أمس عن عدم الحضور للادلاء برأيه الديني في القضية ..

وقالت المحكمة أنها تأسف لحرماننا وحرمان جمهرة المسلمين من الاستماع لرأى رأس الازهر .. بعد الاختلاف والتناقض فيما ادلى به المفتي والشيخ صلاح ابو اسماعيل من اراء دينية تناقلتها وسائل الاعلام في الوطن العربي والاسلامى .. وقالت المحكمة ان اعتزال الازهر للناس والبقاء في برج عاجي بما لايحقق رسالة الازهر في زمن كثرت فيه الاراء وانتشرت الفرق الدينية وتعددت وتنوعت ..

في بداية الجلسة اعلن المستشار ماهر الجندى المحامي العام الاول واعلن حضور المتهمين المحبوسين عدا الاول والرابع الهاربين واعتذار خمسة متهمين عن عدم الحضور لمرضهم .. وقال ان الامام الاكبر شيخ الازهر اعتذر عن عدم الحضور في كتاب تلقته النيابة بتاريخ ١١/٨ بانه

الامام الاكبر
شيخ الازهر

هيئة المحكمة في قضية الناجون من النار تستمع الى الدفاع أمس
« تصوير : حلمى عاشور »



المصدر : الجمهورية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ نوفمبر ١٩٩٣

يحترم قرار المحكمة ويعتذر عن عدم حضور جلسة أمس لارتباطه امس باعمال أخرى .. وقال المحامي العام الاول ان النيابة تسجل انها لم تطلب شيخ الازهر وترى عدم التمسك بطلبه .. وقال الدفاع انه لايمانع من الاستغناء عن سماع شهادة شيخ الازهر بشرط الا تحال اى شهادة لأى لجنة .. وتمسك محام اخر بطلب سماع قيادات أمن الدولة المسئولين عن النشاط الديني ليقولوا رأيهم في المتهمين وهل يضمهم تنظيم أم لا .. وطلب محام أخر سماع شاهد نفي من كبار رجال الشرطة السابقين .. وقال ان المحكمة سبق ان قالت أنها لاتحاكم المتهمين على فكرهم فكيف تحاكم شاهدا على رايه وطلب محام اخر اعلان شاهد النفي رمضان منطاوى لاهمية اقواله في موقف موكله ..

بيان المحكمة

واعلنت المحكمة بيانا تلاه المستشار عمر العطيفي رئيس المحكمة فقال أنه اثير أمام هذه المحكمة كثير من القضايا بالغة الاهمية تتصل بالعقيدة الاسلامية .. ومدى الاختلاف في الآراء من النقيض الى النقيض ـ وكل يساند رأيه ببعض النصوص الشرعية .. ازاء ذلك رأت المحكمة الاستماع الى عالمين من علماء الشريعة هما فضيلة المفتي الدكتور محمد سيد طنطاوى والشيخ صلاح ابواسماعيل .. بيد أن الاختلاف قد زاد والتناقض بين بعض الاراء التي أدليا بها قد اشتد .. ومن ثم لم يكن هناك مناص من الاستعانة بعالم يكن له جميع الاطراف وكافة الاتجاهات والآراء والاحترام .. ويعترفون بعلمه وفضله .. سيما وان هذا الخلاف كان له صداه في الرأى العام .. وتناقلته وسائل الاعلام في الوطن العربي والاسلامي قاطبة .. وعلقت عليه كثير من الصحف الدينية ومازالت تعلق عليه .. وهو أمر من شانه أن يثير البلبلة في أفكار الشباب .. لايعرفون أى الاتجاهات اصدق وأحق بالاتباع ..

ولما كانت هذه المحكمة ترى في الازهر الشريف منارة علم ومعرفة في علوم الدين .. الامر الذي يوجب على علمائه النزول الى الرأى العام بالمحاضرة والمناظرة وابداء الرأى .. حتى يصل الرأى الصحيح المقنع الى عقول الشباب .. ولامراء في أن اعتزال الناس والبقاء في برج عاجي .. يطلق منه بين الحين والحين رأى يكتب في كتاب أو ينشر في بيان للناس ويطبع ويظل حبيس المخازن .. لايقرأه في الغالب أحد .. فليس ذلك هو الالتحام بالرأى العام والتاثير فيه بصادق القول وصحيح الاراء .. ولاشك أنه بغير الالتقاء بالناس والمناقشة والشرح والتحليل لايحقق الازهر رسالته .. خصوصا في زمن كثرت فيه الاراء .. وتعددت وانتشرت الفرق الدينية والجماعات وتنوعت .. كل يرى أن رأيه هو الصواب بعينه ..

اقناع الشباب

ازاء كل هذه الاعتبارات رأت المحكمة ان تسعد بالاستماع الى فضيلة شيخ الازهر لوضع الاراء المختلفة امامه ومناقشته فيها ليدلي بدلوه ويقدم اسانيد رايه .. وهي بهذا تتيح له فرصة كبرى للالتقاء بالفكر على مختلف مناحيه .. فاذا قال , أو افتي وقدم سند قوله صحيحا سليما اقنع من أضل به السبيل .. ولكن فضيلته بدل أن يشارك في ايضاح ماغمض وتبديد ماعلق ببعض الاذهان من آراء .. أحال تكليفها له الى لجنة لكي تصدر بيانا آخر قد لايقرأه معظم الناس ولايستفيد به شباب المسلمين .. اذ الوصول الى قلبه واقناع فكره لايكون الا بالمناقشة والحوار ..

وقررت المحكمة التاجيل لجلسة السبت المقبل لسماع شاهد النفي رمضان منطاوى .. ثم التاجيل لجلسة السبت ٢٦ نوفمبر الحالي لتبدأ النيابة مرافعتها في القضية ..

عقدت الجلسة برئاسة المستشار عمر العطيفي وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان بحضور المستشار ماهر الجندي المحام العام الاول ومحمد عرفه رئيس النيابة وهشام اسماعيل واحمد الشريف وسامي شومان وكلاء النيابة .. بامانة سر محمود ابوحمد وطاهر محرم ومحمود همام ونبيل عثمان ..



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ نوفمبر ١٩٨٨

المحكمة تعيد استدعاء شيخ الازهر

لسماع شهادته فى قضية الناجون من النار

كتب ـ محمد زعزع ـ علاء رزق

اعتذر شيخ الازهر عن الحضور لسماع رايه الدينى فى قضية الناجون من النار .. واحال الامام الاكبر اقوال الدكتور محمد طنطاوى مفتى الجمهورية والشيخ صلاح ابواسماعيل الى لجنة من علماء مجمع البحوث الاسلامية والازهر لفحصها وموافاة المحكمة بتقرير عن رايهم .

اعلن الدفاع والنيابة التنازل عن سماع الامام الاكبر .. اعلن المحامى العام الاول ان زيارة احد المتهمين لوالدته المريضة قد تمت فى منزلها بشبرا . طلب احد المتهمين عدم التاجيل لسماع شهود نفى لان مدة حبسهم الاحتياطى قد طالت .. قررت المحكمة اعادة استدعاء شيخ الازهر لجلسة الاربعاء المقبل وكلفت النيابة باعادة اعلانه .. وقالت ان احالته الاوراق بلجنة شكلها هى مبادرة شخصية منه لا علاقة لها بالدعوى ..

وقد نص قرار المحكمة على مثوله امامها لسماع شهادته يوم الاربعاء .

عقدت الجلسة الساعة ١١ واعلن المستشار ماهر الجندى المحامى العام الاول حضور المتهمين عدا المتهمين الهاربين الاول والرابع .. وتخلف المتهمين حسن يوسف دنيا والمزمل محمد ابراهيم .. وتلقت النيابة اخطارا من مساعد وزير الداخلية لمباحث امن الدولة بانه بالنسبة للمتهم محمد محمود ابراهيم فقد عرض على الطب الشرعى ان ضغطه ونبضه والقلب والصدر سليم وان حالته العامة متوسطة وبالنسبة للمتهم حمدى محمد احمد رزق بتوقيع الكشف الطبى عليه .. تبين انه يعانى من مرض قشرة السمكية .. وبالنسبة للقرار الانسانى الذى اصدرته المحكمة بشان تمكين المتهم شعبان فتوح الضعيف من زيارة والدته المريضه فقد بادرت النيابة لتنفيذ هذا القرار وتمت الزيارة .

وقال المحامى العام الاول .. وفيما يتعلق بدعوة فضيلة الامام الاكبر الشيخ جاد الحق على جاد الحق شيخ الازهر للحضور امام المحكمة اليوم .. فقد ورد من فضيلته كتابا مؤرخا فى ١٩٨٨/١١/٣ يتضمن انه تنويها لقرار المحكمة لاستماع شيخ الازهر بجلسة ١٩٨٨/١١/٥ يفيد ان الاوراق المرسلة من النيابة باقوال الدكتور محمد سيد طنطاوى مفتى الجمهورية والشيخ صلاح ابواسماعيل عضو مجلس الشعب .. وان الامام الاكبر قد احال هذه الاوراق الى لجنة من كبار علماء البحوث الاسلامية والازهر لفحصها وتقديم تقرير للمحكمة .. والنيابة تعرض على هيئتكم الموقره كتاب شيخ الازهر .. فانها تطلب اعتماد هذه اللجنة .

عقدت الجلسه برئاسة المستشار عمى العطيفى وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان بحضور المستشار ماهر الجندى المحامى العام الاول ومحمد عرفه رئيس النيابة وهشام اسماعيل واحمد الشريف وسامى شومان وكلاء النيابة بامانة سر محمود ابوحمد وطاهر محرم ووحيد عبدالعظيم ومحمود همام .



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ نوفمبر ١٩٨٨

قضية « الناجون من النار » تأجيلها للأربعاء القادم لاعادة اعلان شيخ الأزهر

قررت محكمة أمن الدولة العليا امس تأجيل النظر فى قضية تنظيم « الناجون من النار » الى جلسة الاربعاء القادم لاعادة اعلان فضيلة الامام الاكبر الشيخ جاد الحق على جاد الحق شيخ الأزهر للحضور للادلاء بشهادته امام المحكمة .

واعلن المستشار عمر العطيفى رئيس المحكمة انه تلقى خطابا من شيخ الازهر يفيد انه بالنسبة للخطاب الموجه اليه من المحكمة ومعه صورة من شهادة الدكتور سيد طنطاوى مفتى الجمهورية والشيخ صلاح ابواسماعيل عضو مجلس الشعب .. فانه يفيد بانه احال هذه الاوراق الى لجنة من العلماء اعضاء مجمع البحوث الاسلامية وجامعة الازهر لابداء الراى وانه سيوافى المحكمة به عقب الانتهاء من فحصه .

وذكر الدفاع عن المتهمين انه يرفض احالة الاوراق الى اللجنة المذكورة وانه متنازل عن الاستماع الى شهادة شيخ الازهر .

واعلن المستشار ماهر الجندى المحامى العام الاول للنيابة ان النيابة لم تطلب سماع شهادة شيخ الازهر وانما طالبت مرارا بضرورة المحاكمة الشرعية للاراء الشخصية التى قالها الشيخ صلاح ابواسماعيل امام المحكمة وذلك لحرصها على احكام ديننا الحنيف وما اجتمع عليه اهل السنة والفقه من اراء . وعقب ذلك اصدرت قرارها المتقدم بتمسكها بسماع شهادة فضيلة شيخ الازهر .

شــيخ الازهــر يعتــذر عــن عــدم الادلاء بشهادته فى قضية الاغتيالات

كتب حمدى شفيق ومجدى حلمي

اثار امس اعتذار الشيخ جاد الحق على جاد الحق شيخ الازهر عن عدم الادلاء بشهادته فى قضية الاغتيالات السياسية ، ردود فعل متباينة بين هيئة المحكمة والنيابة والدفاع والمتهمين . اصرت هيئة المحكمة على الاستماع الى شهادة شيخ الازهر . واعلن الدفاع والنيابة تنازلهما عن شهادته . كما طلب المتهمون سرعة الفصل فى القضية . واكد الدفاع رفضه لقرار شيخ الازهر بإحالة شهادتى فضيلة الدكتور محمد السيد طنطاوى مفتى الجمهورية والشيخ صلاح ابو اسماعيل . الى لجنة من علماء مجمع البحوث الاسلامية وجامعة الازهر لابداء الرأى فى الشهادتين .

وكانت المحكمة قد عقدت جلستها فى الساعة الحادية عشرة الا ربعا برئاسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان وامانة سر حسين طنطاوى وجمال العسال ووحيد عبدالعظيم ومحمود ابو حمد ، وحضور محمد على عرفة وهشام اسماعيل وسامى شومان ممثلى النيابة العامة . اثبتت النيابة حضور المتهمين ماعدا المتهمين الهاربين الاول والرابع ، واعتذار المتهمين حسن يوسف دنيا والمزمل محمد ابراهيم لمرضهما . اعلن ممثل النيابة ، عن ورود خطاب من مساعد اول وزير الداخلية لشئون مباحث امن الدولة ، اكد فيه سلامة المتهم محمد عبدالحفيظ بكر ، كما اكد ان حالته الصحية طبقا لتقرير الطبيب الشرعى متوسطة . واثبتت نتيجة الكشف الطبى ان الحالة الصحية للمتهم عطية عبدالبارى متوسطة ، ودرجة حرارته والضغط لديه طبيعيان . واجريت للمتهم حمدى محمد رزق بمستشفى المنيل الجامعى ، التحاليل الطبية . وتبين انه مصاب بقشور السمكية ، واشتباه بمرض الصدفية ، وجار علاجه . كما اثبتت النيابة انه تم تنفيذ القرار الانسانى للمحكمة ، والذى اصدرته فى الجلسة الماضية بالسماح للمتهم شعبان فتوح عفيفى ، بزيارة والدته المريضة فى منزلها بروض الفرج امس الاول

اعتذار شيخ الازهر

كما اثبت ممثل النيابة وصول خطاب من فضيلة الامام الاكبر الشيخ جاد الحق على جاد الحق شيخ الجامع الازهر ، عن احالة اقوال فضيلة الدكتور محمد سيد طنطاوى والشيخ صلاح ابو اسماعيل الى لجنة من علماء مجمع البحوث الاسلامية وجامعة الازهر لابداء الراى فيها . واكد شيخ الازهر فى الخطاب ، انه سيوافى المحكمة بتقرير اللجنة ، وطلبت النيابة من المحكمة اعتماد تقرير اللجنة التى شكلها فضيلة شيخ الازهر .

واعترض الدكتور عبدالحليم مندور ممثل هيئة الدفاع . واعرب عن امنية الهيئة ، بان تتشرف بلقاء شيخ الازهر ليكشف ماغاب عنهم ، وماقد يحتاجونه فى دفاعهم من ابراز للحقائق الشرعية . ووصف خطاب شيخ الازهر ، بانه اعتذار عن الشهادة . كما اكد الدكتور مندور ان هيئة الدفاع لا تعرف التكييف القانونى ، ولا تعرف اسماء واعضاء اللجنة ، للحكم على علمهم . كما اعلن رفضه للتقرير الذى ستعده لجنة الازهر ، مهما كان الرد . واعلن ان شيخ الازهر ، طلب شاهد نفى فى الدعوى ، ولا نابه فى الشهادة . وطلب الدكتور مندور ، مثول اعضاء اللجنة امام المحكمة لمناقشتها ، ولا يوجد احد فوق القضاء . كما وصف اللجنة ، بانها محاكمة لفكر الشاهدين السابقين .

وقال الدكتور عبدالله رشوان ، انه ولاول مرة نسمع عن شهادة مكتوبة فى تاريخ القضاء المصرى ، واعلن رفضه لاى مذكرات ، واكد ان مرجعهم فى المرافعة سوف يكون الكتاب والسنة فقط .

وتقدم المتهم شعبان فتوح عفيفى بطلب شكر للمحكمة على قرارها بالسماح له بزيارة والدته المريضة . كما اثبتت المحكمة الطلب المقدم من جميع المتهمين بزيادة مدة الزيارة داخل السجن اكثر من نصف ساعة . وتحدث منتصر الزيات المحامى ، الذى اعلن تنازل هيئة الدفاع عن طلب سماع شهادة شيخ الازهر كشاهد نفى اذا تنازلت النيابة عنه . وقاطعه ممثل النيابة قائلا ، ان النيابة لم تطلب سماع شهادته . وتدخلت المحكمة ، مؤكدة ان شيخ الازهر شاهد المحكمة ، وهى الوحيدة التى تملك حق التنازل او استدعائه . وتحدث سيد عبدالفتاح المحامى الذى وجه الشكر الى شيخ الازهر قائلا : انه رفض ان يكون قيما على راى المفتى والشيخ صلاح ابو اسماعيل ، كما طلب سماع شهادة اللواء سمير عيد مساعد وزير الداخلية السابق ، وطلب عبدالله سليم المحامى سماع شهادة رمضان منطاوى خليل الذى ورد فى التحقيقات. ولم يستدع كشاهد . وان المتهم المزمل كان معه اثناء القبض عليه . وعقبت النيابة ، بانها لم تطلب سماع اقوال شيخ الازهر ، وطلبت تحويل اقوال الشيخ صلاح ابو اسماعيل الى لجنة شرعية برئاسة شيخ الازهر لمحاكمتها .

المتهم يحسم الموقف

وصرخ المتهم عماد حسنى من داخل القفص ، يطلب سرعة الفصل فى القضية ، واعلن رفضه الاستماع الى شهادة شيخ الازهر أو غيره من شهود النفى . وطلب رئيس المحكمة منه اعادة اقواله لاثباتها . كما وافقت هيئة الدفاع على طلبه . ورفعت الجلسة . وعادت للانعقاد بعد حوالى ساعة وقررت المحكمة التاجيل الى جلسة «الاربعاء» القادم . وكلفت النيابة باعلان فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق للحضور ، فى الجلسة للادلاء بشهادته



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ نوفمبر ١٩٨٨

المحكمة تستغنى عن شهادة شيخ الازهر

كتب - كمال عبدالجابر :

قررت محكمة امن الدولة العليا (طوارىء) امس الاستغناء عن سماع شهادة فضيلة الامام الاكبر الشيخ جاد الحق على جاد الحق شيخ الازهر فى قضية « الناجون من النار » بعد اعتذاره للمرة الثانية



المصدر : اللواء الاسلامي

التاريخ : ١٠ نوفمبر ١٩٨٨

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

إعادة استدعاء شيخ الازهر للشهادة في قضية « الناجون من النار »

من المقرر ان يدلى فضيلة الامام الاكبر الشيخ جاد الحق على جاد الحق شيخ الازهر بشهادته امام محاكمة قضية « الناجون من النار » امس ـ الاربعاء ـ حيث قررت المحكمة يوم السبت الماضى حضور فضيلته بصفته الشخصية كشاهد . لابداء الراى فى بعض الاراء الشرعية التى سبق ان وردت على السنة بعض المتهمين والشهود والدفاع .

وكانت المحكمة عقدت جلستها يوم السبت الماضى برئاسة المستشار عمر العطيفى واعلن ان المحكمة تلقت خطابا من شيخ الازهر يفيد انه احال الى لجنة من العلماء اعضاء مجمع البحوث الاسلامية وجامعة الازهر الاراء التى سبق ان ادلى بها الدكتور سيد طنطاوى مفتى الجمهورية والشيخ صلاح ابو اسماعيل ، وان فضيلته سوف يوافق المحكمة بما انتهت اليه تلك اللجنة .

قررت المحكمة استدعاء شيخ الازهر كشاهد فى جلسة اليوم الاربعاء .



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ نوفمبر ١٩٨٨

قضية الناجون من النار التنازل عن سماع شيخ الازهر ومرافعة النيابة ٢٦ نوفمبر

تنازلت محكمة امن الدولة العليا « طوارىء » عن سماع شهادة فضيلة شيخ الازهر في قضية « الناجون من النار » في بيان لرئيس المحكمة تلاه اثناء الجلسة ، بعد ان قدم المحامى العام الاول رسالة اعتذار من شيخ الازهر لارتباطات سابقة .

وقررت المحكمة برياسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان التأجيل لجلسة السبت القادم لسماع شاهد النفى رمضان منطاوى وجلسة السبت ١١/٢٦ لبدء مرافعة النيابة العامة في القضية .

وكان المستشار ماهر الجندى المحامى العام الاول قد اعلن في بداية الجلسة اعتذار خمسة من المتهمين لمرضهم وقدم خطاب اعتذار فضيلة شيخ الازهر عن الحضور لجلسة الامس واكد المحامى العام بأن النيابة العامة لم تطلب شهادة فضيلة شيخ الازهر والتمس استبدال هذا القرار بتشكيل شيخ الازهر للجنة من كبار علمائها وبرياسته لمناقشة الاراء الشخصية للشيخ صلاح ابو اسماعيل على ان تلتزم هذه اللجنة بموعد تتقدم فيه بتقريرها .

المصدر : الوفد

التاريخ : ١٠ نوفمبر ١٩٨٨



محكمة أمن الدولة العليا تقرر الاستغناء عن شهادة شيخ الأزهر

كتب حمدى شفيق ومجدى حلمي :

قررت امس محكمة امن الدولة العليا ، الاستغناء عن سماع شهادة فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق شيخ الازهر ، فى قضية الاغتيالات السياسية . وكان قد اعتذر امس للمرة الثانية عن المثول امام المحكمة ، كشف الدفاع عن وجود وثائق خطيرة وبيانات واوراق رسمية صادرة عن وزارة الداخلية ، تثبت عدم وجود ما يسمى بتنظيم «الناجون من النار» اتهم الدفاع وزارة الداخلية باختراع قصة التنظيم لتغطية اخفاقها فى القبض على الجناة الحقيقيين . عقدت المحكمة جلستها برئاسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين سيد جاد

وفاروق سلطان وحضور محمد على عرفة رئيس النيابة وهشام اسماعيل واحمد الشريف وسامى شومان وكلاء اول نيابة الجيزة وامانة سر محمود ابوحمد وطاهر محرم . اثبتت النيابة فى بداية الجلسة حضور المتهمين عدا الهاربين ، وأخرين اعتذرا لمرضهما ، وتلا ممثل النيابة خطابا من شيخ الأزهر يعتذر فيه عن الحضور امام المحكمة لارتباطه بمواعيد وأعمال سابقة .

أكد الدكتور عبدالله رشوان المحامى ان المحكمة لها الراى الاعلى فى مسالة حضور شيخ الأزهر . اما ان تحول النيابة الأمر الى الاستغناء عن حضور شيخ الازهر واجراء محاكمة لاراء فقيه من الفقهاء ، فهذا امر لم نسمع به من قبل ، ولا يسمح به القانون . ورفض مطلب النيابة بهذا الصدد . واكد الدكتور عبدالحليم مندور ، عدم جواز احالة الأراء الشرعية الى لجنة تفصل فيها بعيدا عن منصة القضاء ، ولا نرضى بأن تخول جهة اخرى غير هيئة المحكمة سلطة الفصل فى كليات الدعوى او جزئياتها . كا اكد ان التنازل عن سماع شهادة شيخ الازهر ليس تنازلا مطلقا وانما هو تنازل مقيد . فان جاء شيخ الازهر فى وقت لاحق . فلنا مطلق الحرية فى التوجه اليه بما نشاء من اسئلة ، وان لم يحضر فلن نتمسك بحضوره . وتمسك عبدالله سليم المحامى بضرورة استدعاء كبار قيادات مباحث امن الدولة للشهادة .

وطلب رئيس المحكمة اثبات ما يلى بمحضر الجلسة : أثيرت فى هذه القضية العديد من المسائل التى تمس العقيدة الاسلامية وطرحت فيها أراء متناقضة ، ولذلك رأت المحكمة سماع شهادة عالمين جليلين هما فضيلة المفتى الدكتور محمد سيد طنطاوى ، والشيخ صلاح ابواسماعيل . بيد ان الاختلاف زاد واشتد التناقض بين بعض الأراء الفقهية لذلك لم يكن هناك مناص من الاستعانة بشهادة عالم ثالث يكن له الجميع كل الاحترام والتقدير ويعترفون بفضله وعلمه ، ولا سيما ان هذا الخلاف بين الشاهدين حول مسائل رئيسية كان له صداه وتناقلته وسائل الاعلام المختلفة المحلية والعالمية ، وعلقت عليه الصحف الدينية ، وهو أمر من شانه أن يثير البلبلة بين الشباب فلا يعرفون من احق بالاتباع من العلماء ، ولما كانت المحكمة ترى فى الأزهر الشريف منارة للعلم والمعرفة الامر الذى يوجب على علمائه النزول الى الرأى العام حتى تصل الأراء الصحيحة الى عقول الناس والشباب بصفة خاصة ، ولا مراء ان اعتزال الناس والبقاء فى برج عاجى والخروج بين الحين والحين برأى مكتوب فى بيان أو كتاب يودع المخازن ولا يقرأه احد فى الغالب ، وبغير الالتقاء بالناس لا يحقق الأزهر رسالته فى زمن كثرت فيه الأراء وتنوعت . والمحكمة اذ تأسف اشد الاسف لحرمانها وجمهرة المسلمين من سماع أراء شيخ الأزهر فانها تقرر الاستغناء عن سماع شهادته استجابة لرغبته ، ولا يمكنها لجليل مقامه ومكانته بين المسلمين ان تطبق عليه احكام القانون والشرع بشأن من يتخلف عن الادلاء بالشهادة امام القضاء .

وفى نهاية الجلسة قررت المحكمة تاجيل نظر القضية الى يوم السبت القادم للاستماع الى شاهد النفى رمضان منطاوى وحددت جلسة السبت الموافق ٢٦ نوفمبر لتبدأ النيابة العامة مرافعتها فى القضية .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ١١ نوفمبر ١٩٨٨

قاب قوسين

شيخ الأزهر أمام محكمة التاريخ

نحن نشارك محكمة امن الدولة العليا اسفها لامتناع شيخ الازهر عن الادلاء بشهادته في القضايا الدينية المعروضة على المحكمة..

نعم .. لقد اصبنا نحن المسلمين باحباط واكتئاب وحزن لهذا الموقف السلبي من جانب إمام الدين .. ورأس العلم .. وحجة الاسلام . وصاحب القول الفصل في هذا النبأ العظيم الذي نحن فيه مختلفون .. فشيخ الازهر يشغل اكبر منصب ديني في العالم الاسلامي . والمسلمون في جميع انحاء الارض يتطلعون الى الازهر كلما ادلهمت عليهم الخطوب . واختلطت الدروب . وتعددت الفرق . وتضاربت الاراء . وكلهم ينتظر كلمة الازهر لثقتهم في انه المنبر الذي يجاهر بالكلمة الواضحة التي تفصل بين الحق والضلال..

ولكن فضيلة شيخ الازهر تخلى عن مهمته الجليلة . وترك الساحة تغلي بالخلاف .. وتمور بالاقاويل .. كل منها يدعي انه على الحق والاخرون في الجحيم .. فمن غيرك يافضيلة الامام الاكبر يهديهم .. ويرشدهم .. ويحملهم على محفة العلم الى بر الامان ..؟

● الى من يلجأ المسلمون ياصاحب الفضيلة ..؟ هل نستورد لهم علماء من الخارج ..؟ أم ندعهم يعرضون شئونهم على المحافل الدولية . والهيئات العالمية ..؟ ولا تقل انك احلت المسائل الى لجنة لتبحثها وتعد فيها تقريرا يعرض على المحكمة .. « !! » هذا هروب ثريا بإمام الدين ان يقع فيه .. فالقضية اهم واخطر من ان تبحثها لجنة من الخبراء .. نحن لسنا بصدد خلاف حول عدد ركعات التراويح .. ولسنا بصدد الخلاف حول جواز الصلاة في الثوب وفيه دم البراغيث .. ولسنا بصدد الخلاف حول ملكية جدار في بيت .. فمثل هذه الامور يستطيع ان يحسمها تلميذ في كلية اصول الدين او خبير في وزارة العدل .. ولكن القضية يافضيلة الامام تتعلق بالخلافات التي شاعت بين المسلمين واحالتهم الى فرق يضرب بعضها وجوه بعض .. وجعلت دماءهم واموالهم واعراضهم عرضة للانتهاك ..

الا ترى في كل ذلك يافضيلة الامام الاكبر ما يستحق منك القول والفتيا .. « !! » الا تعلم ان المسلمين في كل انحاء الارض كانوا في شوق الى سماع شهادتك لتشفي الغليل .. وتروي الظمأ .. وتضفي عليهم من علمك وفضلك ما يريحهم ويهديهم .. ولكنك خذلتهم يافضيلة الامام وتركتهم نهبا للضياع .. وفريسة للخلاف .. ولقمة سائغة للصراع .. وضننت عليهم بعلمك رغم علمك بجزاء من يحبس علمه عن الناس .. فهل كان لديك علم حسبته ؟ أم لم يكن لديك شيء تقوله .. فاذا كانت الثانية فلماذا لا تتخلى عن منصبك .. في شجاعة محمودة .. لمن هو اقدر واعلم واكفأ .. !!

لقد احسنت المحكمة عندما اعربت عن اسفها اشد الاسف لحرمانها وحرمان جمهور المسلمين من الاستماع الى رأيك باعتبارك رأس الازهر وقمته . واحسنت المحكمة كذلك حين اشادت بموقف فضيلة المفتي وموقف فضيلة الشيخ صلاح ابو اسماعيل . اللذين لم يتقاعسا عن اداء الواجب حين طلب منهما ذلك . بصرف النظر عن الاراء التي ادليا بها امام المحكمة . والتي توافقهما المحكمة عليها او لا توافقهما عليها . وكم كان قاسيا على نفوسنا يافضيلة الامام الاكبر ان نقرأ العبارة التالية التي اختتمت بها المحكمة بيانها:

« وتقرر المحكمة الاستغناء عن سماع فضيلة شيخ الازهر استجابة لرغبته . فهي لا يمكنها . لجليل مقامه وخطر المنصب الذي يشغله . ان تطبق عليه احكام القانون والشرع فيمن يتخلف عن اداء الشهادة » « !! »

ارأيت قسوة العبارة يافضيلة الامام .. وهل اصابك المها كما اصابنا ؟ فماذا انت فاعل ياصاحب المنصب الجليل ..؟

نحن في انتظار قرار منك يحفظ على الازهر كرامته .. ويحفظ على الدين مهابته ..

وإنا لمنتظرون

جمال بدوي



شاهد نفى واحد فى قضية الناجون من النار

تبدأ مرافعة النيابة فى قضية الناجون من النار يوم السبت ٢٦ نوفمبر .. استمعت المحكمة امس لشاهد نفى واحد هو والد حرم احد المتهمين .. وكلفت النيابة بتحقيق شكوى متهم من عدم صرف الادوية المقررة لعلاجه .

فى بداية الجلسة أعلن محمد عرفة رئيس النيابة حضور المتهمين عدا الاول والرابع الهاربين واعتذار خمسة من المتهمين عن عدم الحضور لمرضهم .. ونودى شاهد النفى رمضان منطاوى الموظف بشركة اسكو .. وقال انه والد حرم المتهم المزمل محمد ابراهيم المدرس المساعد بكلية الهندسة بجامعة عين شمس وكان معارا لليمن .. وبعد عودته اقام معه فى شقته لان شقة المزمل كانت لا تصل اليها المياه .. وتركه وسافر للمصيف وبعد عودته طلبه ضابط مباحث امن الدولة وطلب منه احضار المزمل ولما صحبه إلى هناك قبضوا عليه .

وطلب المتهم المزمل من القفص الافراج عنه وايده الدفاع .. وطلب الدفاع انتقال المحكمة للسجن لمعاينة الزنزانات المحبوس بها المتهمين .. واعلن شكوى المتهمين من رفض إدارة السجون التصريح بدخول الطعام لهم . وانه لا يعاملون معملة المحبوسين الاحتياطيين .. وقال المتهم السابع حمدى رزق أن الدواء المقرر لعلاجه بعد عرضه على اطباء مستشفى قصر العينى لم يصرف له حتى الآن .

قررت المحكمة تكليف النيابة ببحث شكوى المتهم واتخاذ الاجراءات لصرف الدواء المقرر لعلاجه ، وكانت المحكمة قد قررت تاجيل القضية لجلسة السبت ٢٦ نوفمبر الحالى لسماع مرافعة النيابة .

عقدت المحكمة برئاسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان بحضور محمد عرفه رئيس النيابة وهشام اسماعيل واحمد الشريف وسامى شوملن وكلاء النيابة بامانة سر محمود همام وطاهر محرم ومحمود ابوحمد ونبيل عثمان .



يوميات

لااعتقد انه كان من المناسب ان تطلب النيابة العامة - او الدفاع ايضا ، لا اذكر بالضبط - استدعاء مفتي الديار المصرية ، وشيخ الأزهر ، للشهادة والاستماع الى اقوالهما في قضية « الناجون من النار » ... التي يحاكم فيها بعض المتهمين بالاغتيالات واعمال الارهاب من بعض الجماعات الدينية المتطرفة .

اننا نعرف ان كل موسم قضائي الان لايكاد يخلو من قضية او اكثر من هذا النوع . ومعنى ذلك جرجرة رجلين لهما وضع خاص ومقام يجب ان يحاط بالوقار والاحترام .

وليس مبدأ الادلاء بالشهادة امام اي محكمة ضد الوقار والاحترام . ولكن ثمة اعتبارات لايمكن تجاهلها في هذا النوع من القضايا .

ان « جو » المحاكمات في هذه القضايا - كما راينا ، حتى الان في كل ماسبق من امثاله - جو حافل بالعنف والتوتر وتعمد الاساءة وتجريح الشهود مهما كان قدرهم ، والهتافات ، والمقاطعة والتشنج .. بقصد التاثير على جو المحاكمة . وقد راينا كيف كانت كل هيئة محكمة تقاسي وتعاني من اجل الاحتفاظ بالقدر الضروري من الاحترام وعقلانية المناقشات وعدم التهجم او استخدام اسلحة الهتافات .. الخ . وفي حالة « قضية الجهاد » الكبرى مثلا ، اضطرت هيئة المحكمة الى الخروج من القاعة والجلوس في احد ممرات المبنى ، حتى تتمكن من النطق بالحكم !!.. مما يعطينا فكرة عن جو الارهاب النفسي الذي يعمد اليه البعض في هذه المحاكمات ..

ومثل « مفتي الديار المصرية » و « الامام الاكبر شيخ الازهر » لن « يشهدا » بالطبع على وقائع ! اذن فلابد ان يكونا مطلوبين « للافتاء » في حكم الشريعة الاسلامية في موضوعات معينة . والافتاء في مفهوم الشريعة الاسلامية ، بحر واسع ، فيه الاف الاراء والتفسيرات ، والاجتهادات . فهو يحتاج الى الهدوء والتامل . فان كان في حوار ففي جو يهيىء طقسا مناسبا لذلك النوع من الحوار الهادىء ، وليس جو « الاستجواب » و « الصياح » و « الاستفزاز » . ان مايقوله مفتي الديار المصرية يمثل « فتوى » . ولست ارى انه من الصحيح ان « يفتي » وهو واقف على قدميه !! بل وكانه هو الذي في قفص الاتهام ، وفي جو من الاستفزاز والاستخفاف من شباب متهمين ليسوا على علم بما يخوضون فيه . فاذا استحكم البحث حول نقطة معينة فالانسب ان تطلب النيابة - او الدفاع - فتوى مكتوبة . وحق التفسير في النهاية يقع على عاتق المحكمة نفسها ، التي تنظر قضية معينة ، ولايجوز للنيابة ان تنقل هذا العبء الى عاتق اى طرف اخر ..

أحمد بهاء الدين



المصدر : الـــوفـد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٣ نوفمبر ١٩٨٨

٢٦ « نوفمبر » .. بدء مرافعة النيابة فى قضية الاغتيالات السياسية

محكمة أمن الدولة العليا استمعت أمس الى آخر شاهد نفى

استمعت أمس محكمة امن الدولة العليا الى شاهد النفى الأخير فى قضية محاولات الاغتيالات السياسية . وقرر الشاهد رمضان منطاوى ان زوج ابنته المتهم المزل محمد ابراهيم كان معارا خارج البلاد وقت وقوع محاولات الاغتيال ، وانه قد القى القبض عليه عقب عودته من اليمن بايام . وقررت المحكمة برئاسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان وحضور محمد على عرفة رئيس النيابة وهشام اسماعيل واحمد الشريف وسامى شومن وكلاء أول نيابة الجيزة ، تاجيل القضية الى يوم السبت ٦ نوفمبر لبدء مرافعة النيابة العامة فى القضية فى بداية الجلسة اثبتت النيابة حضور المتهمين عدا خمسة اعتذروا بالاضافة الى لتهمين الاول والرابع الهاربين ونودى على الشاهد رمضان منطوى الموظف بشركة اسكو والد زوجة المتهم المزمل محمد ابرهيم المدرس المساعد بكلية الهندسة جامعة عين شمس وقرر الشاهد ان المتهم كان معارا فى اليمن وحضر الى مصر قبل القبض عليه بايام .. واكد ان المتهم كان مقيما معه بشقته منذ ان حضر الى مصر حتى تاريخ القبض عليه لان شقته كانت لاتصل اليها المياه ولم يتصل به احد طوال تواجده بالشقة كما انه لم يتصل باحد ، وان احد ضباط امن الدولة كان قد استدعى الشاهد بعد عودته من المصيف وطلب منه احضار المزمل فصحبه الى هناك وسلمه فاحتجزوه وانقطعت اخباره عن الشاهد منذ ذلك الوقت وطالب المتهم من القفص باخلاء سبيله ، لعدم وجود اى شاهد اثبات ضده وبعد ان اكد شاهد النفى عدم اتصال احد به . وايده محاميه فى طلب الافراج ، وطلب الدفاع انتقال هيئة المحكمة الى الزنازين المحبوس فيها المتهمون لمعاينتها ، وقال انهم يرفضون ادخال الطعام لهم فى السجن رغم انهم محبوسون احتياطيا ، كما طالب باطالة فترات الزيارة للمتهمين فى السجن وقال المتهم حمدى رزق ان العلاج الذى تقرر له فى مستشفى قصر العينى لم يصرف حتى الآن وكلفت المحكمة النيابة بمتابعة شكوى المتهم وحلها . وقررت المحكمة التاجيل الى جلسة ٢٦ نوفمبر الجارى لسماع مرافعة النيابة العامة .

الانتهاء من سماع الشهود في قضية « الناجون من النار »

انتهت امس محكمة امن الدولة العليا من سماع جميع الشهود فى قضية «الناجون من النار» وقررت البدء فى سماع مرافعة النيابة بجلسة ٢٦ نوفمبر القادم والتى يستهلها المستشار ماهر الجندى المحامى العام الاول على مدى يومين .

وكانت المحكمة قد عقدت جلسة قصيرة برئاسة المستشار عمر العطيفى استمعت الى شاهد نفى واحد هو رمضان منطاوى صهر المتهم الدكتور المزمل ابراهيم .



● في قضية الاغتيالات السياسية :

جلستان أسبوعيا .. لسرعة الفصل

شيخ الأزهر يبحث الرد ! !

تنظر محكمة امن الدولة العليا (طوارىء) يوم السبت القادم قضية الاغتيالات السياسية المسماة بالناجون من النار .. حيث تستمع إلى مرافعات النيابة .

صرح المستشار عمر العطيفى رئيس المحكمة انه سيتم تحديد جلستين اسبوعيا لسرعة النظر في القضية .

أضاف ان إقامة المعارض في المبنى الملاصق للمحكمة لن تؤثر على سير الدعوى ..

اكد إنه اسف لعدم حضور الشيخ جاد الحق على جاد الحق شيخ الازهر لأن لشهادته شان واسع في القضية من حيث تحديد المفاهيم ، خاصة أن القضية سياسية ذات طابع دينى .

من ناحية أخرى علمت (النور) ان شيخ الأزهر يبحث إصدار بيان يرد به على البيان الذى اصدرته هيئة محكمة « الناجون من النار »



المصدر : الدستور

التاريخ : ١٦ نوفمبر ١٩٨٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حول الشهادة الجديدة للشيخ صلاح أبو إسماعيل

بقلم:

الدكتور : فاروق عبد السلام

إختلف الأستاذات الفاضلان الحمزة دعبس ومصطفى عدنان مع فضيلة الشيخ صلاح ابو إسماعيل حول شهادته الجديدة التى ادلى بها مؤخرا فى قضية ، الناجون من النار ، ونحسبه بإذن الله خلاف رحمة لا يفسد للود قضية ونقول حوله حسبة لوجه الله وحرصا على شريعته وسنة نبيه المصطفى العدنان :

١ - يرى الشيخ صلاح ان القوانين الوضعية التى تحكمنا احلت ما حرم الله . ويرى الاستاذ الحمزة دعبس فى ذلك القول الخطر الاكبر ويعتقد هو والاستاذ مصطفى عدنان ان القوانين الوضعية التى تحكمنا لم تحل ما حرم الله وغاية ما فى الامر انها تعاقب من يرتكب الحرام او نصت على عقوبات وضعية اخرى ! وتلك والله من جانبهما عجيبة تحتاج إلى وقفة :

دولة بقوانينها الوضعية تلزم بنوكها وتدير اقتصادها بنظام الفائدة والربا : الا تكون بذلك قد احلت الربا ؟! ودولة تصرح بفتح الملاهى والخمارات وتسمح باستيراد الخمر وبيعها وشرائها ! الا تكون بذلك قد اباحت واحلت الخمر ؟! ودولة تصرح بلعب الميسر والقمار فى فندق الدرجة الاولى ولها نظير ذلك ، حصة ، اى نسبة مقابل ارضية ! الا تكون بذلك قد احلت لعب الميسر والقمار ؟!

● وهكذا !! بالنسبة لارتداء المايوه والرقص الشرقى والزنا بالتراضى والكوافير الرجل وهلم جرا احلوا ما حرم الله بقوة القانون ؟! لمباركة الفعل وإنعدام ، التحريم ، والعقاب !!

٢ - يرى الأستاذ مصطفى عدنان ان الاركان الخمسة للاسلام ، غير معطلة ، اليوم ! ويعلم الجميع ان الزكاة ركن الاسلام الثالث اليوم معطل ومتروك لمحض اختيار الفرد وهنا لا يخرجها إلا القابض على دينه وامثاله من محدودى الدخل عادة وهنا تفقد فريضة الزكاة قيمتها واهميتها . لانها تؤدى الغرض وتكفى لو اخذتها الدولة وبالذات من الاثرياء . والله تعالى يقول مخاطبا نبيه وكل حاكم مسلم :

، خذ من اموالهم صدقة ،

والحاكم بسلطانه اقدر على اخذها من الكل بالكامل واعلم بمصارفها وايهما اولى اليوم من الاخر ! وحرب الردة قامت لان البعض كان ينكر دفعها لأبى بكر وليس لرسول الله . واليوم لا ينكرها الناس وإنما الحاكم المسلم هو الذى يرفض جمعها ! اليست هذه مصيبة يا استاذ مصطفى ؟

٣ - يسال الأستاذ الحمزة دعبس الشيخ صلاح عن سند قولته ، والطاغوت هو كل من حكم بغير ما انزل الله ، ويعتبرها الأستاذ حمزة عبارة ، خطيرة جداً ،! ويعلن الاستاذ مصطفى عدنان مخالفته عن يقين للشيخ صلاح ابو إسماعيل وعدم موافقته فى اعتبار عدم الحكم بشريعة الله او ببعض ما انزل الله يسقط الفارق بين الكفر من جانب والظلم والفسوق من جانب آخر ويجعلها ثلاث صفات لموصوف واحد لا ثلاثة اوصاف لثلاث فئات !

● ومعنى ذلك ان الاستاذين الحمزة دعبس ومصطفى عدنان لهما من شهيد الاسلام سيد قطب موقف مماثل تماما لموقفهما اليوم من الشيخ صلاح ابو إسماعيل : وبالتالى نسال عن رايهما فى الحديث الشريف الذى اخرجه ، الترمذى ، بإسناده عن عدى ابن حاتم ، ومدى قوته كسند فى القضية المطروحة وفيه قول رسول الله عليه افضل الصلاة والسلام : ، .. بلى : إنهم حرموا عليهم الحلال واحلوا لهم الحرام فاتبعوهم فذلك عبادتهم إياهم ،

● ● ام ترى بسبب هذا الحديث يصر الاستاذان على القول بان القوانين الوضعية التى تحكمنا اليوم لم تحل حراما ؟!

٤ - إن أخشى ما يخشاه الاستاذان الحمزة دعبس ومصطفى عدنان من وراء الشهادة الجديدة للشيخ صلاح اليوم إثارة المتطرفين ودفعهم للتغيير بالاغتيال وإراقة الدماء ! ففتوى التكفير قد تدفع البعض للخروج على الحاكم حتى بغير تمكين لمجرد اغتيال كافر !

● وفاتهم ان تبعة وقوع التكفير هنا ليست على الحكام فى ظل نظام الدولة الحديثة حيث على الحاكم التنفيذ ، اما التشريع ، فمسئولية البرلمان اى مجلس الشعب والمسئولية والتبعة على الحاكم إذا اقر اعضاء المجلس تطبيق الشريعة ولم يصدق او ينفذ الحاكم .

● إن الشيخ صلاح ابو إسماعيل يقول ، وانا اطلب من مجلس الشعب ان يسحب ثقته ممن لا يحكم بما انزل الله ، ولكن المجلس نفسه لم يقر بعد الحكم بما انزل الله ! وشيخ الازهر والمفتى وسائر رجال الدين الرسميين قبلوا مناصب احكامهم ، وفتواهم من خلالها مجرد ، إستشارية ، وغير ملزمة لاحد ! ويعضون عليها بالنواجز رغم التسويف والمماطلة على مدى قرن كامل من الزمان ويزيد منذ سنة ١٨٨٣م حيث تاسست المحاكم الوطنية ، الاهلية ، لتحل محل المحاكم الشرعية !

نحن إذن أمام حالة المسئولية والتبعة فيها عامة وموزعة ولا نستطيع حيالها تكفير مسئول بذاته ! اى أمام حالة من حالات الشعوب مطلوب فيها التغيير من الاساس ! تغيير الدستور وتغيير النظام على بعضه وسبيل ذلك ليس الاغتيالات فى عصر تترس وتحصن فيه الحكام باعتى واحدث الاسلحة ! وإنما يتم ذلك فى كل الدنيا برفع راية ، العصيان المدنى ، واكثر واضعف شعوب العالم تعلن هذا العصيان المدنى من اجل اسباب عديدة واتفه من ذلك بكثير ! من اجل رغيف العيش !

● افلا يكون شرع الله اعز عندنا من رغيف العيش ؟!

● إن الأستاذ الحمزة دعبس يقول ، وهلا طرقنا باب افضل الجهاد وهو كلمة حق عند سلطان جائر ،

وللعلم ! فإن قول كلمة الحق هنا لا يعنى مقالات فى الجرائد فقط فما اكثر ما كتب ! ولم تكن هناك جرائد على عهد رسول الله ! وإنما ياتى تحت اعطافها الخروج إلى الحاكم لقولها له مباشرة بشرط ان يكون الخارج اعزل ! وهذا هو عين العصيان المدنى اى خروج بغير سلاح .. والله اعلم .

والله من وراء القصد .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : اللواء الاسلامي

التاريخ : ١٧ نوفمبر ١٩٨٨

فى قضية الناجون من النار

الاستغناء عن شهادة شيخ الأزهر وبد المرافعات فى ٣٦ نوفمبر الحالى

● قررت محكمة امن الدولة الاستغناء عن شهادة شيخ الازهر فى قضية « الناجون من النار » . والاكتفاء بما قيل من اراء دينية على لسان فضيلة الدكتور محمد سيد طنطاوى مفتى الجمهورية والشيخ صلاح أبو إسماعيل .

كما قررت المحكمة بدء المرافعة فى القضية يوم ٢٦ نوفمبر الحالى . وكانت المحكمة قد عقدت جلستها الاسبوع الماضى برئاسة المستشار عمر العطيفى رئيس المحكمة للنظر فى أمر حضور شيخ الازهر لابداء رأيه فى الاراء الدينية التى اثيرت فى المحكمة . وبناء على عدم حضوره وقالت · إننا كنا نود أن يكون بيننا شيخ الازهر حتى نستبين بعض الاراء الشرعية من فضيلة . اما وقد قرر فضيلته عدم الحضور فليس لنا إلا أن نقرر الاستجابة لرغبته فى هذا الشان

ومن ناحية أخرى تقوم اللجنة التى شكلها شيخ الازهر من علماء مجمع البحوث الاسلامية بدراسته ما ورد من

اراء دينية لدراسته ووضع التصور الاسلامى له



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٣ نوفمبر ١٩٨٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ضبط تصريحين مزورين لزيارة متهمين فى السجن فى قضية « الناجون من النار »

ضبطت مباحث سجن طره سيدتين حاولتا زيارة زوجيهما المحبوسين على ذمة قضية « الناجون من النار » بتصاريح زيارة مزورة

وكان اللواء نبيل عثمان مدير مصلحة السجون قد امر بمراجعة تصريحات الزيارة الخاصة الصادرة من المحامى العام للجيزة حيث لوحظ التلاعب فى تاريخ الصدور لتصريحين ضبطا فى حيازة شقيقة اسماعيل عبدالحميد محمود والثانى مع زوجة احمد حسام الدين على والمتهمين على ذمة قضية « الناجون من النار » فامرت النيابة بحبسهما على ذمة التحقيق



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣ نوفمبر ١٩٨٨

□ مرافعة النيابة فى قضية « الناجون من النار » :

المتهمون اتخذوا من الاسلام قناعا للتآمر والارهاب

المحامى العام يهيب بالأزهر تطهير الساحة من الأفكار المضللة والمذاهب المتطرفة

بدات امس مرافعة النيابة العامة فى قضية « الناجون من النار » امام محكمة امن الدولة العليا (طوارىء) حيث ترافع المستشار ماهر الجندى المحامى العام الأول على مدى ٣ ساعات متصلة متناولا العرض العام للقضية ووصف التنظيم واهدافه .. واعلن المستشار عمر العطيفى رئيس المحكمة فى بداية الجلسة التصريح لمختلف الأطراف بالتسجيل بدءا من مرافعة امس بالصوت والصورة .. وفى نهاية الجلسة قررت المحكمة استكمال مرافعة النيابة فى جلسة الغد « الاثنين » .

وقد استهل المستشار ماهر الجندى المحامى العام الأول وممثل الادعاء قائلا : ان القضية فى جل معالمها ومؤشرات دلائلها انما تشكل بما انطوت عليه من اوزار وآثام عدوانا سافرا على الدين الحنيف .. وانتهاكا صارخا لمبادئه وتعاليمه قبل ان تمثل تمردا فاضحا لاعتبارات الأمن والسكينة والنظام ، واعتداء دمويا على افراد هذا الشعب وحق افراده فى الحياة ووصف التنظيم بانهم عصبة انحرفت عن امر ربها تسلط عليها شيطانها وراحت تسلم اليه قدرها وانطلق المنصهرون فى زمرتها والتابعون كالعناكب ينسجون خيوطهم، فى التآمر والغدر والارهاب.

واضاف المحامى العام الأول ان المتهمين حاولوا تجريد مصر من رداء الاسلام العظيم الذى تتدثر به وتحظى بشرف الانتساب اليه دينا قيما ومقدسا وتقليصها من ثياب الايمان الصادق الذى تتطهر به ، وراحوا يتصايحون بانها من ديار الكفر والحرب ، وينادون بالخروج على انظمتها الشرعية ومؤسساتها الدستورية .

وانطلق القادة المغمورون الى وضع الأهداف المرحلية للتنظيم موضع التنفيذ والتى تمثلت فى التخطيط لاغتيال عدد من كبار القادة والمسئولين فى الدولة السابقين منهم واللاحقين الى جانب بعض الصحفيين والكتاب البارزين ، باغين من وراء ذلك كله توجيه ضربة سافرة لنظام الحكم القائم

واستطرد المستشار ماهر الجندى قائلا : وفى غيابات الشرع والقانون والضمير اصدر اقطاب الارهاب احكامهم باعدام مجموعة من شخصيات المجتمع ، تخيروا فى طليعتها - كقائمة أولى - كلا من اللواءين حسن ابو باشا ونبوى اسماعيل وزيرى الداخلية والاستاذ مكرم محمد احمد رئيس مجلس ادارة دار الهلال ورئيس تحرير المصور - وفى ظلمة الليل البهيم تحركت الأيدى العابثة الآثمة فى الخفاء وراحت تطلق رصاصات الغدر على نفوس بريئة ، وشخوص عزل الا من قلوب تؤمن بوحدانية الله عز وجل .

وقال المحامى العام الأول : كان ذلك هو اجرام المتهمين فى حق مصر ، اما إثمهم فى حق الدين .. فقد اساءوا الى الاسلام حين ادعوا عليه بما ليس فيه ، واظهروا منه ما ينفر القلوب ويثير النفوس واعلنوا باسمه ما يسىء اليه وراحوا يرمون وجوهنا بقفاز الكفر ويزعمون بالباطل انهم وحدهم هم المسلمون واننا الكافرون .. لقد اساءوا الى الاسلام حين اتخذوا منه قناعا يبيت من خلفه الآثم وتدبر باسمه الجريمة وراحوا يقتلون النفس التى حرم الله قتلها ..



المستشار ماهر الجندى اثناء مرافعة النيابة امام المحكمة

تابع الجلسة

سمير السروجى

دور الأزهر الشريف

واشار المحامى العام الاول ان مصر تشهد ازدهارا مطردا فى الحركة العلمية والاسلامية وحفاوة بالغة بالاعياد والمناسبات الدينية التى تشهد تكريم الدولة لحفاظ القرآن والعاملين فى خدمة الاسلام العظيم .. وفى هذا المجال فاننا نسجل للأزهر الشريف وبكل العرفان واجل التقدير دوره الكبير فى الدعوة الاسلامية .. وهو القائم على دراسة العلوم الدينية والعربية ومتابع لأداء الرسالة .. ثم اهاب المستشار ماهر الجندى بالأزهر الشريف ان يعيش عصره وان يؤكد صدارته وان يكثف رسالته وان يجدد شبابه وان يطهر الساحة من كل فكر مضلل وكل مذهب متطرف ونهيب بعلمائه وقادته ان ينزلوا ساحتهم وان يخوضوا معركتهم .

ثم انتقل ممثل الادعاء الى قصة التنظيم قائلا : بدأ الفصل الأول من قصة التنظيم عندما اتجه المتهم الأول الهارب من العدالة الطبيب مجدى زينهم الصفتى ، الى اعتناق مزيج من الأفكار الشاذة والمفاهيم الضالة التى تجنى بها على المبادىء القويمة للاسلام العظيم وهو فى ذلك قد سار فى ذات الاتجاه الذى كان يرتاده تنظيم الجهاد وقتئذ غير انه تطلع الى تأليف جماعة يتزعمها تحمل فلسفته وتسعى الى تحقيق مآربه وبالفعل لقد افلح مع نفر من المؤمنين بفكره فى وضع حجر الأساس لها غير ان مسيرة الجماعة قد توقفت حينما القت سلطات الأمن القبض على أعضاء تنظيم الجهاد ، ثم عادت لتستأنف نشاطها وقتما انحسم موقف هؤلاء وتوالت عمليات الافراج عن بعضهم .

وخلال الفترة التى انحصرت بين عامى ٨٣ ، ١٩٨٦ عاشت الجماعة مرحلة ازدهار لها فلقد استوفت اوضاعها الشكلية وتبلورت مفاهيمها الفكرية وتحددت اهدافها المرحلية والاستراتيجية كما اتسعت مساحتها القاعدية وزادت من حجم انشطتها الحريقة كذلك امتد بناء الجماعة ليغطى عددا من المناطق المتناثرة بمختلف ارجاء البلاد

مفاهيم وافكار المتهمين

اما عن المفاهيم والافكار التى آمن بها الاعضاء فلقد انصبت على تكفير نظام الحكم القائم فى البلاد وكافة السلطات والأجهزة الرسمية الأخرى وفى صدارتها الجيش والشرطة والقضاء ومجلس الشعب بدعوى عدم تطبيق أحكام الشريعة الاسلامية وتلقاء ذلك فقد رتبت الجماعة عدة امور كان من اهمها :

تحريم الخدمة فى القوات المسلحة والالتحاق بالشرطة وبالقضاء وتحريم العمل بالحكومة ومؤسسات الدولة المختلفة بالاضافة الى تكفير افراد المجتمع جميعا ورتبوا على ذلك اعتبار مصر دار حرب وليست دار اسلام او سلام وتحريم الصلاة بالمساجد خلف احد من افراد المجتمع وتحريم اكل الذبائح المحلية باعتبار انه لاتحل ذبيحة المشرك للمسلم وتحريم الزواج من افراد المجتمع وحصره فيما بينهم .

اهداف التنظيم

اما عن اهداف التنظيم فقد كانت ذات شطرين الأول استراتيجى والاخر مرحلى : تمثل الاول فى الاطاحة بنظام الحكم القائم فى البلاد عن طريق استخدام القوة المسلحة عند امتلاكها .

اما عن الاهداف المرحلية للتنظيم فقد تمثلت فى الاغتيال السياسى ومقاومة السلطات العامة واثارة الجماهير ضد نظام الحكم القائم وخلق حالة من الفوضى وزعزعة الثقة بأجهزة الأمن

وعلى الصعيد الداخلى للتنظيم فقد اتخذ من السرية طابعا لاعماله وتحركاته واعتمد فى تمويل نشاطاته على الاشتراكات التى كانت تحصل من اعضائه بواقع ٥ جنيهات شهريا عن كل عضو الى جانب الدعم المقدم من اعضائه



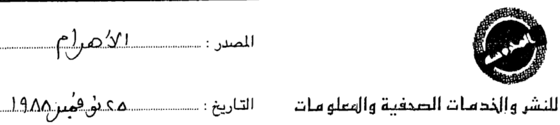
المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣ نوفمبر ١٩٨٨

الموسرين امثال اسرة الصوفانى بالبحيرة والمتهم احمد حسام الدين ، هذا فضلا عن الاعانات التى كان يتلقاها من بعض الاعضاء العاملين خارج البلاد .

ثم تناول المحامى العام الاول نشاط التنظيم الذى اتسم بالحركة الدائبة فى عقد اللقاءات والاجتماعات التنظيمية والعمل على تكثيف المجال التثقيفى للاعضاء عن طريق توجيههم الى قراءة كتب معينة من التراث السلفى سعيا وراء تعميق المفاهيم الخاطئة لديهم وتهيئة الاسانيد والتبريرات لافكارهم وكذلك تدريب بعض الاعضاء على استخدامات الاسلحة النارية وتوفير عدة التنظيم من السلاح والمتفجرات والسيارات واللوحات المعدنية . **وتشكيل الجناح العسكرى للتنظيم وكان يضم النخبة من القياديين وفى طليعتهم المتهمون مجدى الصفتى ويسرى عبدالمنعم وعادل موسى وعبدالله ابو العلا والمتولى محمد كاظم .** واشار الى مقتطفات من اقوال قادة التنظيم بتحقيقات النيابة كما اشار الى ابرز المضبوطات الفكرية للتنظيم التى امكن لسلطات التحقيق العثور عليها لدى كل من المتهمين مجدى الصفتى وعادل موسى عطية من بينها المنشور التنظيمى الصادر عن التنظيم باسم [نداء] الذى يحدد هدف التنظيم ودمويته وساق المستشار ماهر الجندى الادلة القاطعة والبراهين الساطعة ضد التنظيم .

وكانت الجلسة قد عقدت برئاسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان وبحضور المستشار ماهر الجندى ومحمد عرفه رئيس النيابة وهشام اسماعيل واحمد الشريف وسامى شومان وهشام السعودى وكلاء النيابة .



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٥ نوفمبر ١٩٨٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مرافعة النيابة غدا

فى قضية « الناجون من النار »

تبدأ غدا مرافعة النيابة فى قضية « الناجون من النار » أمام محكمة أمن الدولة العليا « طوارىء » برئاسة المستشار عمر العطيفى والمتهم فيها ٣٣ متهما حيث يبدأ المرافعة المستشار ماهر الجندى المحامى العام الأول .. وسوف تستغرق مرافعة النيابة عدة جلسات



المصدر : الـــــوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٥ نوفمبر ١٩٨٨

غدا .. بدء مرافعة النيابة في قضية الاغتيالات السياسية

كتب حمدى شفيق :

تبدا غدا النيابة العامة مرافعتها في قضية الاغتيالات السياسية : تتناول النيابة في المرافعة سرد تفاصيل القبض على ٣٣ متهما ، واحداث محاولات الاغتيال الثلاث ، التي وقعت ضد اللواءين حسن ابو باشا ، والنبوى اسماعيل وزيرى الداخلية الاسبقين، ومكرم محمد احمد رئيس تحرير مجلة « المصور » ، كما تقدم النيابة عرضا شاملا للادلة المقدمة ضد المتهمين ، ومواد الاحالة التي تطالب على اساسها بتوقيع العقوبات الواردة عليهم . وكانت محكمة امن الدولة العليا قد استمعت خلال الجلسات الماضية ، الى اقوال جميع شهود الاثبات والنفى . كما استمعت الى شهادة فضيلة المفتي الدكتور محمد سيد طنطاوى والشيخ صلاح ابو اسماعيل عضو مجلس الشعب . وتلقت تقريرا من الازهر حول المسائل الشرعية المطروحة في الدعوى . تعقد المحكمة جلستها برئاسة المستشار عمر العطيفي وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان ، وحضور محمد على عرفة رئيس النيابة وهشام اسماعيل واحمد الشريف وسامى شوملن وكلاء اول نيابة الجيزة ، وامانة سر حسين طنطاوى وجمال العسال وطاهر محرم ووحيد عبدالعظيم ومحمود ابو حمد .

غدا مرافعات النيابة في قضية الناجون من النار

تبدأ محكمة امن الدولة العليا طوارىء بالقاهرة غدا سماع مرافعات النيابة في قضية الناجون من النار .. يبدأ مرافعات النيابة المستشار ماهر الجندى المحامى العام الاول .

تعقد المحكمة برئاسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان

المصدر : اخبار اليوم

التاريخ : ٢٦ نوفمبر ١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قضية الناجون من النار تدخل مرحلة المرافعات
اليوم تبدأ النيابة اسانيد الاتهام .. وبعدها دفاع المتهمين

كتب ـ محمد زعزع :

في الفصل الاخير من محاكمة المتهمين في تنظيم الناجون من النار .. تبدأ النيابة اليوم مرافعاتها

أمام محكمة أمن الدولة العليا طوارىء بالقاهرة .. التي بدأت نظر

القضية منذ بداية شهر ابريل الماضي .. يبدأ المستشار ماهر

الجندي المحامي العام الأول مرافعات النيابة التي يشترك فيها

رئيس نيابة الجيزة الكلية وثلاثة من وكلاء النائب العام .. وبعدها تستمع المحكمة الى مرافعات الدفاع عن

المتهمين .. وتحجز القضية للحكم في جلسة تحددها المحكمة بعد نهاية مرافعات الاتهام والمتهمين ..

المتهمون في القضية ٣٢ متهما بينهم هاربان هما المتهم الاول الدكتور مجدى الصفتي والمتهم

الرابع عبدالله ابوالعلا والمتهمون الباقون محبوسون .. اتهمتهم النيابة

بتشكيل تنظيم مسلح يهدف الى قلب نظام الحكم بالقوة .. وشرعوا في

اغتيال اللواء حسن ابوباشا واللواء محمد نبوى اسماعيل وزيرى الداخلية الاسبقين .. والكاتب

الصحفي مكرم محمد احمد .. وقاوموا السلطات الأمنية بالاسلحة النارية

وقتلوا أمين شرطة من قوة مكافحة الارهاب ، كما تسببوا في اصابة عدد اخر من رجال الشرطة والمواطنين ..

واحرزوا اسلحة وذخائر بدون ترخيص ..

يترافع المستشار ماهر الجندى المحامي الاول ويتناول العرض العام للقضية ووصف التنظيم واهدافه ..

وما ارتكبه اعضاء هذا التنظيم من جرائم الشروع في اغتيال الشخصيات

العامة والتخطيط لاغتيال اخرين بقصد احداث بلبلة في الرأى العام

واحداث خلل في أمن البلاد بقصد تغيير وقلب نظام الحكم بالقوة ..

ويتناول محمد عرفة رئيس نيابة الجيزة الكلية السابق موقف المتهمين

الاساسيين في القضية يسرى عبدالمنعم نوفل وعادل موسى

والمتهمين الهاربين مجدى الصفتي وعبدالله ابوالعلا . ويشرح دور كل

منهم في التنظيم .. ودور كل منهم في الجرائم التى ارتكبوها مؤيدا باسانيد

الاتهام واعترافات المتهمين في التحقيقات وفي تمثيل الجرائم التى

صورتها النيابة بالفيديو بالصوت والصورة .. ثم يتناول كل من وكلاء

النائب العام هشام اسماعيل واحمد الشريف وسامي شومان عددا من المتهمين فيعرض ما ارتكبه كل منهم والادلة على الاتهام ..

تعقد المحكمة برئاسة المستشار عمر العطيفي وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان بامانة سر محمود ابوحمد وطاهر محرم ومحمود همام ونبيل عثمان ..



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٦ نوفمبر ١٩٨٨

قضية « الناجون من النار » تدخل اليوم مرحلة جديدة بمرافعة النيابة

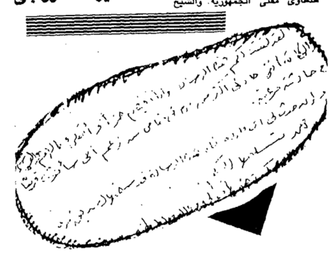
تدخل قضية « الناجون من النار » مرحلة جديدة تبدأ اليوم بمرافعة النيابة العامة يعقبها مرافعات الدفاع عن المتهمين والمنتظر ان تستغرق اسبوعين ثم تحجز محكمة امن الدولة العليا « طوارىء » القضية للحكم .

وتحمل جلسة اليوم رقم ٤٣ بعد ان استمعت المحكمة ـ برئاسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان ـ فى جلساتها السابقة الى ٦٥ شاهد اثبات كان فى مقدمتهم اللواءان محمد نبوى اسماعيل وحسن ابوباشا وزيرا الداخلية السابقان والاستاذ مكرم محمد احمد رئيس تحرير المصور الذين تعرضوا لمحاولات الاغتيال . وكان من بين الشهود ايضا العميد ممدوح الجوهرى رئيس مباحث الجيزة الذى قاد قوات الامن التى طاردت المتهمين والقت القبض على اعضاء التنظيم فى القضية التى تضم ٣٣ متهما بينهم هاربان . كما استمعت المحكمة الى ٢٨ شاهد نفى ابرزهم فضيلة الدكتور محمد سيد طنطاوى مفتى الجمهورية والشيخ صلاح ابواسماعيل عضو مجلس الشعب الذى اثارت شهادته جدلا الى حد ان المستشار ماهر الجندى المحامى العام طلب من المحكمة احالة شهادته الى محاكمة شرعية ، وتنازلت المحكمة عن سماع ١٥ شاهد نفى آخرين .

وقامت المحكمة بتحقيق كامل مع المتهمين واستجابت لكثير من طلباتهم خاصة الانسانية منها ، كما شهدت جلسات المحاكمة كثيرا من المناقشات الساخنة بين الادعاء والدفاع .

ويذكر ان جلسات المحاكمة لم تتوقف خلال العطلة الصيفية واستمرت فى نظر القضية على مدى ٤٢ جلسة بمتوسط ٦ ساعات تقريبا .

سمير السروجى





المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٦ نوفمبر ١٩٨٨

مرافعة النيابة .. اليوم «فى الناجون من النار»

تستمع محكمة أمن الدولة العليا (طوارىء) اليوم إلى مرافعة النيابة فى قضية الناجون من النار ..

تعقد الجلسة برئاسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان بحضور المستشار ماهر الجندى المحام العام الاول .



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ نوفمبر ١٩٨٨

□ مرافعة النيابة فى قضية « الناجون من النار » :

المتهمون شكلوا جناحا عسكريا

وقاموا بتدريب أعضائه على الاغتيالات

بدأت امس النيابة العامة مرافعتها فى قضية الناجون من النار حيث تناول المستشار ماهر الجندى المحامى العام الاول التنظيم واهدافه وقال : ان القضية تشكل عدوانا سافرا على الدين الحنيف وانتهاكا صارخا لمبادئه وتعاليمه قبل ان تمثل تمردا فاضحا لاعتبارات الامن والنظام واعتداء دمويا على افراد الشعب .. حيث انطلق المتهمون ينسجون خيوطهم فى التآمر والغدر والارهاب محاولين تجريد مصر من رواد الاسلام العظيم وينادون بالخروج على انظمتها الشرعية ومؤسساتها الدستورية . وانطلق قادتهم الى وضع الاهداف المرحلية للتنظيم موضع التنفيذ وذلك بتشكيل جناح عسكرى قاموا بتدريب أعضائه على الاغتيالات وحددوا عددا من كبار القادة والمسئولين فى الدولة السابقين منهم واللاحقين الى جانب بعض الصحفيين والكتاب البارزين قاصدين توجيه ضربة سافرة لنظام الحكم ليختل الامن ويدب الذعر ويحل الخراب . ولقد اساءوا للاسلام حين اتخذوا منه قناعا تدبر باسمه الجريمة وراحوا يقتلون النفس التى حرم الله قتلها . واشاد المحامى العام بدور الازهر الشريف واهاب به ان يعيش عصره مؤكدا صدارته وان يكثف رسالته ويطهر الساحة من كل فكر مضلل وكل مذهب متطرف .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ٢٧ نوفمبر ١٩٩٨

النيابة تبدأ مرافعتها فى قضية « الناجون من النار » :

التنظيم يشكل عدوانا صارخا على الاسلام وتمردا على الامن

حكموا بالاعدام على بعض الشخصيات واطلقوا عليها رصاصات الغدر

كتب محمد زعزع وعلاء رزق :

بدأ المستشار ماهر الجندى المحامى العام الاول مرافعات النيابة امس فى قضية الناجون من النار التى وصفها بانها احدى كبريات قضايا العصر .. وتشكل عدوانا صارخا على الاسلام الحنيف وتمردا فاضحا على اعتبارات الامن والنظام .. وان المتهمين خططوا للاغتيالات واطلقوا رصاصات الغدر على مجموعة من الشخصيات العامة حكموا بالاعدام.

تستكمل النيابة مرافعتها بجلسة باكر ـ الاثنين ـ

اعلن المستشار عمر العطيفى رئيس المحكمة فى بداية الجلسة التصريح للنيابة والدفاع والصحافة والحاضرين لتسجيل المرافعات بالصوت والصورة .. واعلن المستشار ماهر الجندى المحامى العام الاول ان المتهمين جميعا احضروا من السجن عدا المتهمين الهاربين الاول والرابع .. وقال ان المتهم عماد حسنى رفض اجراء الجراحة فى مستشفى السجن ويطلب ان تجرى فى مستشفى قصر العينى .. ودفع الدفاع بانتفاء ولاية المحكمة بوصفها محكمة طوارىء وطالب بعدم سماع مرافعة النيابة لاصرار الدفاع على وقف نظر الدعوى لحين صدور الحكم من المحكمة الادارية يوم الثلاثاء ٢٩ نوفمبر الحالى .. واكد الدفاع عدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى .. ووقف بعض المتهمين يشكون انتزاع الالواح الزجاجية من الزنزانات وانهم يطالبون بحقهم فى اعادتها لتحميهم من البرد .



المصدر : الأخبار

التاريخ : ٢٧ نوفمبر ١٩٨٥

واستهل المستشار ماهر الجندي مرافعته بمقدمة قال فيها ان هذه القضية واحدة من كبريات قضايا العصر .. وهي ردة هوجاء وسقطة سوداء . وهي تشكل عدوانا سافرا على الدين الحنيف وانتهاكا صارخا لمبادئه وتعاليمه .. وتمثل تمردا فاضحا لاعتبارات الامن والسكينة والنظام .. واعتداء دمويا على افراد هذا الشعب .. انهم عصبة عتت عن امر ربها تسلط عليها شيطانها فضلت واضلت .. وانطلقوا في التآمر والغدر والارهاب يروعون النفوس الآمنة وهم مفتونون مختالون يصبون على المجتمع لهيب حقدهم الاعمى وحميم تعصبهم الذميم - فقد ارادوها حربا على الاسلام والمسلمين وتحريفا لكلمة الحق والدين فكانوا مجرمين في حق الوطن اثمين في حق الدين .. حاولوا تجريد مصر من رداء الاسلام العظيم - وراحوا يتصايحون بانها من ديار الكفر والحرب .. ودعوا الى قتال قادتها وحكامها .. ورموا الكافة بالشرك والالحاد .. وزين لهم خيالهم المريض انهم وحدهم المؤمنون الموحدون القائمون الساجدون .. واعلنوا انهم اعتنقوا الاسلام حديثا على ايدي زعيمهم الهارب الطبيب مجدي الصفتي فيلسوف التنظيم الاثيم .. وكانت تعاليمه عندهم دينا مقدسا لا تفريط فيه ، وبادروا الى دعوة الاهل والاقربين للدخول في دينهم الجديد ، ثم انتقلوا الى المعارف والاصدقاء .. ومن لم يستجب لهم عدوه كافرا واخرجوه من ملة الاسلام .

رصاصات الغدر

وفي غيبة الشرع والقانون والضمير اصدر اقطاب الارهاب احكامهم باعدام مجموعة من شخصيات المجتمع .. تخيروا في طليعتها كقائمة اولى اللواءين حسن ابو باشا والنبوي اسماعيل وزيري الداخلية الاسبقين والكاتب الصحفي مكرم محمد احمد .. وانطلقت رصاصات الغدر على نفوس بريئة وشاءت ارادة الله ان ترتعد تلك الايدي فطاشت رصاصات الغدر بعيدا عن اهدافها فخيب الله امالهم وكشف استارهم .. وهكذا وقى الله مصر شر اولئك القوم الفاجرين - الذين اثموا في حق الدين والوطن .. واساءوا الى الاسلام .. فادانوه بالتعصب وهو دين السماحة واتهموه بالجمود وهو دين التطور .

عتاب للأزهر

ان الارهاب شريعة الجبناء وحيلة الضعفاء واسلوب الغوغاء .. وهو لغة الحاقدين المخربين المارقين ..

والارهابيون هم من المفسدين في الارض . ومصر تتحصن بالاسلام وتعلي منارته وتمارس شعائره وتخضع لتعاليمه واليها يرجع الفضل في نشر الدين واللغة في العالم الاسلامي كله .. وتشهد ازدهارا في الحركة الدينية .

ولقد كان للازهر الشريف دوره الفعال طوال عشرة قرون مؤديا للامانة .. ينشر علماء الازهر الرسالة ويحاربون الرذيلة وكتبوا باحرف من نور أن الازهر منارة مصر على العالمين .. ويقتضينا الحق والانصاف ان نسجل اليه نداء وكلمة عتاب ان الساحة الدينية تشهد شذوذا في الفكر وانحرافا في المفاهيم وتطرفا في الاجتهادات .. واقتحم الساحة نفر من المدعين على دين الله بغير علم .. ممن تسربلوا بالدين واتشحوا بعباءته ..

وتجاسروا فنصبوا انفسهم اولياء واوصياء .. اضلوا النفوس وبلبلوا الافكار واثاروا الفتن والمؤمرات ..

ونهيب بالازهر ان يعيش عصره وان يكثف رسالته ويجدد شبابه .. ونهيب بعلمائه وقادته ان يخوضوا معركتهم وان يتصدوا للمفاهيم الضالة والاراء الهدامة .. وان يسرعوا اليوم قبل الغد فالساحة تناديهم والمعركة تنتظرهم .

باقي المرافعة غدا

وقررت المحكمة استمرار سماع مرافعة النيابة بجلسة باكر الاثنين عقدت المحكمة برئاسة المستشارة عمر العطيفي وعضوية المستشارين سيد جاد فاروق سلطان بحضور المستشار ماهر الجندي المحامي العام الاول ومحمد عرفه رئيس النيابة وهشام اسماعيل واحمد الشريف وسامي شومان وهشام السعودي وكلاء النيابة وامانة سر محمود ابو حمد وطاهر محرم ومحمود همام ونبيل عثمان .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الــوفــد

التاريخ : ٢٧ نوفمبر ١٩٨٨

النيابة العامة بدأت مرافعتها أمس فى قضية الاغتيالات السياسية
الدفاع يصر على المطالبة بوقف الدعوى لحين الفصل فى ولاية المحكمة

بدأت امس النيابة العامة مرافعتها فى قضية الاغتيالات السياسية . استمعت محكمة امن الدولة العليا برئاسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان وحضور محمد على عرفة رئيس النيابة وهشام اسماعيل واحمد الشريف وسامى شومان وكلاء أول نيابة الجيزة وامانة سر محمود ابو حمد وطاهر محرم ومحمود همام ، إلى الجزء الأول من مرافعة النيابة العامة ويتضمن الاتهامات العامة المسندة الى جميع المتهمين بتكوين تنظيم مسلح يستهدف قلب نظام الحكم بالقوة والتخطيط لتنفيذ عمليات الاغتيالات لعدد من الشخصيات العامة وقيادات وزارة الداخلية السابقين والحاليين . فى بداية الجلسة صمم الدكتور عبدالحليم مندور ممثل هيئة الدفاع على التمسك بالدفع السابق ببطلان قرار رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ الخاص بإحالة قضايا قانون العقوبات العام الى محاكم الطوارىء وبطلان قرار الاحالة الذى يستند الى هذا القرار الجمهورى . ودفع الدكتور مندور بانتفاء ولاية المحكمة بنظر الدعوى ، وطالب بوقف الدعوى الى أن يتم الفصل فى دعوى إلغاء القرار الجمهورى المذكور والمنظورة حالياً امام محكمة القضاء الادارى .

واجب الأزهر

فى بداية حديثه وجه ممثل النيابة التحية الى الأزهر الشريف وقال اننا نسجل لعلماء الأزهر الشريف دورهم وفضلهم فى الدعوة الاسلامية ولكننا فى نفس الوقت نسجل نداء وكلمة عتاب لأن الساحة الدينية تشهد الآن انحرافاً فى المفاهيم وغلواً فى الآراء وتطرفاً فى الاجتهادات ونهيب بالازهر الشريف ان يعيش عصره وان يؤكد صدارته وان يكثف رسالته ويجدد شبابه ليطهر الساحة من كل الأفكار المضللة ونهيب بعلمائه الأجلاء ان ينزلوا الى الساحة وأن يتصدوا بالقول الصادق والجدل الحسن للآراء الهدامة .

تكوين التنظيم

وبدأ ممثل النيابة مرافعته فقال : المتهمون كونوا تنظيماً بدأ الجزء الأول منه عندما اعتنق المتهم الأول الهارب مجدى الصفتى مبادىء تخرج عن المفاهيم الصحيحة للاسلام العظيم ، وراح يضم اليه جماعة يتزعمها مكونة من نفر من المؤمنين بفكره ، والقت اجهزة الأمن القبض على معظمهم اثناء احداث ١٩٨١ حيث قبض على اعضاء تنظيم الجهاد فشلت حركتهم مؤقتا . وعلى مدار الفترة من عام ١٩٨٣ وحتى عام ١٩٨٦ ضمت الجماعة ١٧٠ عضواً وامتد بناء الجماعة ليغطى مناطق مختلفة فى انحاء البلاد واخذت الجماعة بمبدأ استقلالية المجموعات التى تنتمى اليها بحيث تكون كل مجموعة وحدة واحدة مستقلة .. وكان منها مجموعة امبابة وكرداسة التى يقودها مجدى الصفتى ومجموعة كفر طهرمس وقائدها رجب علام عيسى ، ومجموعة محمد كاظم ، ومجموعة امين عبدالله وغيرها . واتهم ممثل النيابة الجماعة بتكفير النظام وتحريم الخدمة فى القوات المسلحة وتحريم الالتحاق بكلية الشرطة وتحريم الالتحاق بالقضاء والعمل بالحكومة والمؤسسات التابعة لها على اساس أن المجتمع لا يطبق احكام

تابع الجلسة :

حمدى شفيق

مجدى حلمى

الشريعة الاسلامية . وتحريم التعامل مع جميع المنتمين الى النظام لأنه كافر .

أهداف الجماعة

واستطرد ممثل النيابة قائلاً ان الأهداف الاستراتيجية للجماعة كانت هى اسقاط النظام القائم بالقوة المسلحة ، وإقامة الدولة الاسلامية بالقوة اما الأهداف المرحلية للتنظيم فشملت الاغتيال السياسى وزعزعة الثقة باجهزة الامن ونشر الفوضى فى المجتمع وكان الهدف الاول اغتيال بعض المسئولين الحاليين والسابقين وبعض الشخصيات العامة وقيادات وزارة الداخلية . ومنهم اللواء زكى بدر واللواء مصطفى كامل مدير مباحث امن الدولة وجميع الضباط المتهمين فى قضايا التعذيب واللواءان حسن ابو باشا والنبوى اسماعيل والصحفيون مكرم محمد احمد واحمد بهاء الدين وعلى الدالى . وقال ممثل النيابة أن الاعضاء كانوا يدفعون اشتراكات شهرية وكانوا يتلقون مساعدات من بعض الاعضاء العاملين خارج البلاد ، ويقومون بتثقيف الاعضاء طبقاً لكتب معينة وتدريب بعض الاعضاء على استخدام الاسلحة وسرقة سيارات ولوحات معدنية لاستغلالها فى عمليات الاغتيال وقاطع المتهمون النيابة بهتافات مدوية . لتكذيب ما نسبته اليهم النيابة واجهزة الأمن ، ثم واصل ممثل النيابة حديثه قائلا : وقد تكون الجناح العسكرى للجماعة وقرروا البدء بضرب الثلاثة المجنى عليهم حسن ابوباشا والنبوى اسماعيل ومكرم محمد احمد .

اقوال يسرى عبدالمنعم

واستشهدت النيابة بما ذكره المتهم يسرى عبدالمنعم من انه تعرف على شخص يدعى احمد ابوحفص ، ثم تعرف عن طريقه على عدد من قادة التنظيم وبدأ يدعو اقاربه الى اعتناق افكاره ومنهم الأب والأم وشقيقه الأكبر رشدى عبدالمنعم .. وسئل المتهم فى التحقيق : قلت انك دخلت الاسلام على يدى احمد ابوحفص فماذا تعنى ؟ فقال :كنت لا اعرف التمييز بين المسلم والكافر وحين تعرفت على ابوحفص عرفت المفهوم الصحيح للاسلام .. وقالت النيابة ان المتهم قرر فى التحقيقات انه يكفر المجتمع فى مصر ، وان اعدى اعداء التنظيم هم قادة وزارة الداخلية واهمهم الوزيران السابقان ، وان التنظيم بدأ الجهاد بالتخطيط لضرب الوزيرين ثم الوزير الحالى زكى بدر لأنهم يضطهدون الجماعات الاسلامية ويمنعون كل صاحب رأى من نشر رأيه بين الناس واضاف ممثل النيابة ان المتهم قرر انه : لا جدوى من اتباع السلم مع النظام القائم لأن الدولة



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ نوفمبر ١٩٨٨

تقوم بقمع التيار الاسلامى واعتقال المنتمين اليه ، واعترف المتهم بانتوائهم اغتيال مجموعة من كبار ضباط الشرطة ومنهم الوزير الحالى زكى بدر وجميع الضباط المتهمين بالتعذيب .

واستعرض ممثل النيابة عدداً من المنشورات التى قررت اجهزة الامن انها ضبطت بمنازل المتهمين ، ويحرض بعض هذه المنشورات على تحريم طاعة الحكام وتكفيرهم وتكفير من يتبعهم او يعمل على رفع رايتهم .. ويقرر احد المنشورات ان الطريق الوحيد هو جهاد النظام الجاهلى القائم . ويقرر منشور آخر ان «عدم الكفر بالطواغيت الحاكمة يعنى عدم الايمان بالله الواحد الاحد ، وان جاهلية اليوم تشبه جاهلية الامس ـ جاهلية كفار مكة» وينكر المنشور عبادة بعض الناس لبعض الأموات ـ كالامام الحسين والسيد البدوى ـ وانهم يتوجهون اليهم بالمطالب والحاجات . ويدعو المنشور المستضعفين الى الجهاد «فهم فى حرب مع الطغاة ولابد عند المواجهة من ان يلتقى السيف بالسيف» واوجبوا على المستضعفين ان يتشبهوا بالكفار فى ديار الحرب إذا كان ذلك لتحقيق مصلحة دينية .. ويؤكد منشور رابع : «إننا ندعو الناس الى العودة الى دين محمد وترك الجاهلية المعاصرة ، وتؤكد ان الناس يعيشون فى وهم انهم مسلمون .. ونسال العلماء : هل ما عليه الناس الآن هو دين محمد ؟ اجل انكم على بقايا من دين محمد كما كان المشركون على بقايا من الاديان السابقة .. اننا فى ضيق لكثرة المشركين .. وهل تريدون منا ان نسكت على التعذيب وهتك اعراضنا ؟ ان الرسول اباح اغتيال عدد من رؤوس الشرك والطغيان لانهم كانوا يحاربون الدعوة ولا عدوان إلا على الظالمين» .

تهديدات لزكى بدر

كما عثر على ابيات من الشعر تقول :

«لن تفلت منا يانبوى لن تنجو ابداً يابدر
بالامس اغتلنا ابوباشا وغداً نغتالكم بدرى» .

واما الرسالة الموجهة الى زكى بدر فتقول : «ثق اننا نحتفظ لك بمكان فى النيل بدراوى ـ المستشفى الذى كان يعالج فيه ابوباشا ـ بجوار صديقك» ومنشور آخر يتضمن تحليلاً عن اعمال المخابرات وكيفية مقاومة التخريب والارهاب .

وقررت النيابة ان هناك عدة حقائق حول اوضاع التنظيم اولها ان التنظيم كان ذا طابع واقعى واتخذ الشكل الهرمى .

والحقيقة الثانية هى ان التنظيم لم يضم المتهمين وحدهم بل شارك فيه ١٧٠ شخصاً تم القبض على ١٣٧ عضواً منهم ومازال الباقون هاربين . وقد رات النيابة إحالة قادة التنظيم الى المحاكمة واما باقى أعضاء التنظيم من المنتمين الذين لم يثبت للنيابة انهم اسهموا او شاركوا فى الاحداث الدامية فإن النيابة لاتزال تفحص مواقفهم تمهيداً للتصرف بشانهم .

والملاحظة الثالثة ان عنصر الاعداد القتالى كان من بين العناصر الأساسية للتنظيم ومما يدلل على توافره ما كشفت عنه التحقيقات من تشكيل جناح عسكرى للتنظيم وتوفير السلاح والمتفجرات والتدريب على استخدامها واعداد الخرائط لاماكن الحوادث . وقررت المحكمة تاجيل القضية الى جلسة غد الاثنين لمواصلة سماع مرافعة النيابة



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٧ نوفمبر ١٩٨٨

النيابة فى قضية «الناجون من النار» : ارتكبوا ابشع الجرائم فى حق مصر والاسلام

فكر التنظيم : تكفير الحاكم والمجتمع والتغيير بالسلاح

بدات وقائع محاكمة المتهمين فى قضية الناجون من النار فى العاشرة صباح امس .. اثبتت النيابة وجود جميع المتهمين واستمعت الحكمة لطلبات الدفاع .. وبدأت مرافعة النيابة التى استمرت ٣ ساعات متصلة بدأها المستشار ماهر الجندى المحامى العام الاول بسرد جرائم المتهمين فى حق مصر بكراهيتهم لها وللمجتمع المصرى .. ووصفهم بأنهم عصبة عصت امر ربها ، وتسلط عليها شيطانها فضلت واضلت وبدوا كالعناكب ينسجون خيوطهم فى التآمر والارهاب .

سجل الجلسة
جمال عقل

وهم فى كل ماارتكبوا وانساقوا اليه لم يصدروا عن عقيدة او مبدأ انما ارادوها حربا على الاسلام والمسلمين .. واشعالا لنار الفتنة والفرقة فى ربوع مصر الامنه .. وهم مجرمون فى حق الوطن .. وهذه الجرائم مترجمة حية لافتقادهم روح الولاء والانتماء لمصر .. لقد حاولوا تجريدها من الاسلام وراحوا يتصايحون بانها ديار «الكفر الحرب» وينادون بالخروج على انظمتها الشرعية ومؤسساتها الدستورية .

غياب الضمير

واضاف المستشار ماهر الجندى ان المتهمين اصدروا احكامهم باعدام مجموعة من شخصيات المجتمع فى القائمة الاولى منها اللواءان حسن أبو باشا ونبوى اسماعيل والصحفى مكرم محمد احمد وتحركوا فى ظلمة الليل تعبث ايديهم وتطلق رصاصات الغدر على نفوس بريئة .. وشاءت قدرة الله أن ترتعد تلك الايدى وتطيش رصاصات الغدر بعيدا

اساءوا للاسلام

اما عن اثمهم فى حق الدين ، فقد أساءوا للاسلام وادعوا عليه بماليس فيه واظهروا منه ماينفر القلوب واعلنوا باسمه مايسيء اليه .. وادانوه بالتعصب وهو دين السماحة واتهموه بالجمود وهو دين التطور ووصموه بالانفلات وهو دين التفتح .. اساءوا للاسلام حينما اتخذوا منه قناعا تدبر باسمه الجريمة وراحوا يقتلون النفس التى حرم الله قتلها .

وناشد المستشار ماهر الجندى المحامى العام الاول الازهر الشريف ان يكثف جهوده فى وقفه جادة وحاسمة ضد كل التيارات الساقطة والمتطرفة والمنعطفات المتهاوية التى تسيء للاسلام والمسلمين .

وشرح المحامى العام الاول ، قصة التنظيم وكيف بدأ وكيف تكون وكيف ضم العديد من الاشخاص وكيف تبلورت مفاهيم اعضاء التنظيم .. واوضح اهدافه الاستراتيجية التى تمثلت فى الاطاحة بنظام الحكم عن طريق استخدام القوة المسلحة واقامة مايسمى بنظام الحكم الاسلامى بدلا منه .

واوضح ان الاهداف المرحلية للتنظيم تمثلت فى الاغتيال السياسى ومقاومة السلطات العامة واثارة الجماهير ضد نظام الحكم القائم ، وخلق حالة من الفوضى وزعزعة الثقة بأجهزة الامن .

وقال المحامى العام الاول : انه فيما يتصل بالاغتيال السياسى فقد بادر قادة الارهاب الى اختيار عدد من كبار المسئولين فى الدولة .. الحاليين منهم والسابقين .. الى جانب بعض الشخصيات العامة ورجال الصحافة والامن .

ليكونوا فى طليعة الضحايا .. وتم اعداد قائمة اولى بالاسماء التى وقع الاختيار عليها .

قائمة الاغتيالات

- اللواء حسن أبو باشا
- اللواء محمد النبوى إسماعيل
- اللواء زكى بدر
- الكاتب الصحفى مكرم محمد أحمد
- الكاتب الصحفى إبراهيم سعده
- الكاتب الصحفى أحمد بهاء الدين
- الكاتب الصحفى على الدالى ..

● جميع الضباط المتهمين فى قضايا تعذيب الجماعات الاسلامية .

●● ولا جدال فى أن هدف الاغتيال السياسى .. الذى اعتنقه قادة تنظيم الارهاب وأعضائه .. انما يقطع بالجلاء وباليقين عن دموية التنظيم وعن مدى عمق شراسته وشدة ضراوته .. وإنتهاكه الصارخ لأحكام الاسلام والعبث بمبادئه السمحة وتعاليمه السامية .

●●●

وقال المحامى العام الاول ان التنظيم اتخذ من السرية طابعا لأعماله وتحركاته .. واعتمد فى تمويل نشاطاته على الاشتراكات التى كانت تحصل من أعضائه .. بواقع خمسة جنيهات تدفع شهريا من كل عضو .. إلى جانب الدعم المقدم من أعضائه الموسرين أمثال أسرة الصوفانى بمحافظة البحيرة .. والمتهم أحمد حسام الدين .

– هذا فضلا عن الاعانات التى كان يتلقاها من بعض الاعضاء العاملين خارج البلاد ..

نشاط التنظيم

● اتسم بالحركة الدائبة والحماس الشديد .. وكان من أبرز أوجه هذا النشاط :

● عقد اللقاءات والاجتماعات التنظيمية ..

● العمل على تكثيف المجال التثقيفى للاعضاء .. عن طريق توجيههم إلى قراءة كتب معينة من التراث السلفى .. سعيا وراء تعميق المفاهيم الخاطئة لديهم .. وتهيئة الاسانيد والتبريرات لأفكارهم ..

● تدريب بعض الاعضاء على استخدامات الاسلحة النارية ..

● توفير عدة التنظيم من السلاح والمتفجرات والسيارات واللوحات المعدنية ..

● تشكيل الجناح العسكرى للتنظيم .. وكان يضم النخبة من القياديين وفى طليعتهم المتهمين مجدى الصفتى .. ويسرى عبد المنعم .. وعادل موسى .. وعبد الله أبو العلا . والمتوفى محمد كاظم ..

مرحلة جديدة

●● ومع مطلع عام ١٩٨٧ .. انتقل التنظيم فجأة إلى مرحلة دقيقة وحاسمة من مراحل حياته .. اتخذ فيها التنظيم قراره الخطير بوضع أهدافه المرحلية موضع التنفيذ . وعكف زعيم التنظيم مع قادته الاشرار على ترشيح بعض كبار المسئولين الذين ستوجه إليهم الضربة الاولى القاتلة . ووقع الاختيار على كل من : اللواءين حسن أبو باشا ومحمد النبوى إسماعيل والصحفى مكرم محمد أحمد .. بعدها أخذ التنظيم فى إجراء عمليات تخطيط واسعة النطاق لاغتيال هؤلاء الثلاثة .. وعلى فترات زمنية متقاربة من العام المذكور .. أقدم التنظيم بالفعل على إجراء محاولات الاغتيال الجرينة .. غير أن الله كان لطيفا بعباده .. فباءت كلها بالخسران المبين ..

وروى المستشار ماهر الجندى فى مرافعته حديثا دار بين النيابة والمتهم يسرى عبدالمنعم نوفل احد اقطاب التنظيم عن كيفية انضمامه للتنظيم وانضمام افراد اسرته .. واكد انه اسلم فى ١٩٨٣ فقط وتكفيره للمجتمع المصرى .. وتحدثه عن اعضاء التنظيم وافكاره .. وخطة التنظيم المستقبلية .

٥ حقائق

وقال المحامى العام ان التقييم الموضوعى للتنظيم يتمثل فى عدة حقائق :

● الحقيقة الاولى : ان التنظيم الذى ام هؤلاء المتهمين .. كان امرا واقعا .. احتلت فيه الزعامة رأس قمته .. وعلى مشارفها كان القادة البارزون .. من اسفلهم القادة من رؤساء المجموعات .. وعند القاعدة يجلس المنضمون ويقف التابعون ..

فهو بالحق .. قد استوفى اوضاعه الشكلية ومقوماته الاساسية ..

ولقد تبوأ المتهم الاول الهارب وبحق موقع الزعامة فيه .. فهو صاحب فكرته .. وازرته واسهمت معه فيه .. مجموعة من القادة والاتباع .. من العاشقين لشخصه .. المؤمنين بفكره ..

وهم .. المتهمون الاربعة عشر الاولون .. ثم كان المنضمون من المتهمين الاخرين .

١٧٠ عضوا

● الحقيقة الثانية : ان التنظيم لم يضم فحسب هؤلاء المتهمين الذين تجرى محاكمتهم .. وانما كان يضم غيرهم .. فلقد كشفت التحقيقات التى اجرتها النيابة العامة – وعلى ما سبق القول – عن ان عدد اعضاء التنظيم الذين ترددت اسماؤهم بالتحقيقات قد بلغ مائة وسبعون عضوا .. قبض على مائة وسبعة وثلاثون شخصا منهم تنفيذا لاوامر صادرة من النيابة العامة حيث جرى استجوابهم بمعرفتها .. بينما لا يزال الباقون هاربون ..

وبالنسبة لمن تم استجوابهم بمعرفة النيابة العامة .. فقد ارتأت النيابة ان تعجل بتقديم نفر منهم الى القضاء لمحاكمته خاصة بعد ان استكملت التحقيقات عناصرها بالنسبة له .. وخصت النيابة بهذا النفر اعضاء التنظيم وقادته الذين توافرت الادلة على ارتكابهم الاحداث الدامية او شاركوا فى ارتكابها .. وهؤلاء هم المتهمون الماثلون الذين تجرى محاكمتهم ..

واما ان باقى اعضاء التنظيم من المنتمين اليه .. ولم يثبت للنيابة العامة انهم قد اسهموا او شاركوا فى احداثه فان النيابة العامة لازالت تجرى فحص مواقفهم .. وسوف تقول فيهم كلمتها .. وهم حاليا رهن بتصرفاتها ..



المصدر : الأخبار

التاريخ : ٢٨ نوفمبر ١٩٨٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

النيابة تواصل مرافعتها اليوم في قضية الناجون من النار

يواصل المستشار ماهر الجندى المحامى العام الأول اليوم مرافعته في قضية الناجون من النار فيتناول النهج الفكرى للتنظيم .. وتعارضه مع المفاهيم السليمة لدين الاسلام الحنيف ومبادئه السمحة القويمة . تعقد محكمة امن الدولة العليا طوارىء بالقاهرة برئاسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان .. بحضور المستشار ماهر الجندى المحامى العام الاول ومحمد عرفة رئيس النيابة الكلية وهشام اسماعيل واحمد الشريف وسامى شومان وهشام السعودى وكلاء النيابة بامانة سر محمود ابوحمد وطاهر محرم ومحمود همام ونبيل عثمان .



المصدر : الأخبار

التاريخ : ٢٨ نوفمبر ١٩٨٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

النيابة تواصل مرافعتها اليوم في قضية الناجون من النار

يواصل المستشار ماهر الجندى المحامى العام الأول اليوم مرافعته فى قضية الناجون من النار فيتناول النهج الفكرى للتنظيم .. وتعارضه مع المفاهيم السليمة لدين الاسلام الحنيف ومبادئه السمحة القويمة .

تعقد محكمة امن الدولة العليا طوارىء بالقاهرة برئاسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان .. بحضور المستشار ماهر الجندى المحامى العام الاول ومحمد عرفة رئيس النيابة الكلية وهشام إسماعيل واحمد الشريف وسامى شومان وهشام السعودى وكلاء النيابة بامانة سر محمود ابوحمد وطاهر محرم ومحمود همام ونبيل عثمان .



المصدر : القبس

التاريخ : ٢٨ نوفمبر ١٩٨٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المدعي العام المصري :

«الناجون من النار» خططوا لاغتيال زكي بدر

القاهرة – رويتر – قال المستشار ماهر الجندي المحامي العام الاول امام محكمة أمن الدولة العليا في مصر ان مجموعة من المتطرفين المسلمين خططت لقتل وزير الداخلية زكي بدر والاطاحة بالحكومة واقامة دولة اسلامية.

واضاف الجندي قوله ان المجموعة خططت ايضا لقتل مسؤولين آخرين بالحكومة وعدة صحافيين وبعض كبار ضباط الشرطة.

وتطالب النيابة بتوقيع عقوبة الاعدام على ١٥ من بين ٣٣ متهما وجه اليهم الاتهام بالانتماء الى التنظيم السري الذي يطلق على نفسه «الناجون من النار».

وقال الجندي ممثل الادعاء في القضية ان المتهمين كانوا يريدون الاطاحة بحكومة الرئيس حسني مبارك وفرض احكام الشريعة الاسلامية واخضاع البلاد للقوانين الاسلامية.

واضاف قوله ان التنظيم حظر على اعضائه البالغ عددهم نحو ١٧٠ عضوا العمل في الحكومة والجيش والشرطة.

وتتضمن لائحة الاتهام محاولة قتل اثنين من وزراء الداخلية السابقين هما حسن ابوباشا والنبوي اسماعيل ورئيس تحرير مجلة «المصور» مكرم محمد احمد.

وقد اصيب ابوباشا بجروح خطيرة عندما هاجم مسلحون في العام الماضي سيارته خارج منزله وهوجم اسماعيل واحمد في اغسطس الماضي ولكن لم يلحق بهما اذى.

وكان الوزيران السابقان قد اشتركا في حملة ضد الاصوليين المسلمين بعد اغتيال الرئيس السابق انور السادات في عام ١٩٨١.

وتستأنف المحاكمة التي بدأت في ابريل الماضي اليوم.

المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٨ نوفمبر ١٩٨٨

النيابة توضح منهج. « الناجون من النار »

تواصل محكمة امن الدولة العليا اليوم نظر قضية « الناجون من النار » .. تستمع المحكمة لبقية مرافعة النيابة ويمثلها المستشار ماهر الجندى المحامى العام الاول لنيابات الجيزة عن المنهج الفكرى للتنظيم



المصدر : مـايو

التاريخ : ٢٨ نوفمبر ١٩٨٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قضيــة الناجــون من النـار

إســتكمال مرافعة النيابة اليـوم

كتبت ـ سهام عبد العال :

تستانف محكمة امن الدولة العليا برئاسة المستشار عمر العطيفي اليوم الاستماع الى مرافعة المستشار ماهر الجندى المحامي العام فى قضية الناجون من النار التى تضم ٣٠ متهما منهم اثنان هاربان كانا قد ارتكبا حوادث اغتيال وزراء الداخلية السابقين اللواء حسن ابو باشا ومحمد نبوى اسماعيل والكاتب الصحفي مكرم محمد احمد . وعقب استكمال مرافعة النيابة تبدا المحكمة فى الاستماع الى مرافعات الدفاع عن المتهمين .

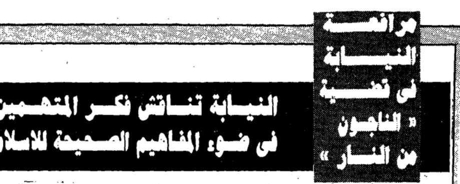
وسوف تتناول مرافعة النيابة اليوم اهداف التنظيم والخطوات التى تم اتخاذها لتنفيذ تلك الاهداف ومواقف المتهمين بالنسبة للجرائم التى ارتكبت .



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٩ نوفمبر ١٩٨٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



المستشار ماهر الجندى : المتهمون اعتنقوا فكر الخوارج فقادهم للارهاب وسفك الدماء

فى الجزء الثانى من مرافعته فى قضية « الناجون من النار » تناول المستشار ماهر الجندى المحامى العام الأول للنيابة فكر المتهمين بالتحليل فى ضوء المفاهيم الصحيحة للدين الاسلامى الحنيف وتقرير الأزهر الشريف الذى دفع هذا الفكر وشجب كل ما ارتاه من ضلال قادهم الى ارتكاب جرائمهم ثم تحدث عن راى فضيلة الدكتور محمد سيد طنطاوى مفتى الجمهورية التى تلاقت اراؤه الفقهية مع تقرير الأزهر كما تناول رأى الشيخ صلاح ابو اسماعيل الذى خالف فيه اجماع راى فقهاء المسلمين واتفق فيه مع مذهب الشيعة والخوارج وجاء محبذا لفكر المتهمين مما دفع النيابة الى طلب اجراء محاكمة شرعية لهذه الآراء لما فيها من انتهاك صريح لأحكام الاسلام .. ثم قررت المحكمة التاجيل لجلسة غد الأربعاء لاستمرار مرافعة النيابة حيث يتناول المحامى العام الأول ماديات الدعوى وجرائم التنظيم ومحاولات الاغتيال الثلاث والراى القانوني فى الدعوى .

تابع الجلسة :
سمير السروجى

شذوذ فكرى وارهاب دموى

فى البداية قال المستشار ماهر الجندى ان النهج الفكرى للتنظيم كان بمثابة الروح من الجسد وقد بعثت محمولة على جناحين .. الشذوذ الفكرى ، والارهاب الدموى . وقد اصاب الشذوذ الفكرى عقولهم لما جبلوا عليه من سذاجة التفكير وضعف المدارك ، ومن اياته قولهم ان مصر دار حرب وان الدولة كافرة ، ومن ثم فلا خلاص منها الا بالقتال فاستباحوا دماء الأبرياء لفرض الارهاب ونددوا بعلماء الأزهر واستحلوا النهب والسرقة وحرموا العمل فى الحكومة والخدمة فى الجيش والشرطة والقضاء باعتبار ان ذلك من المحرمات شانهم فى ذلك شان الخوارج الذين زرعوا الفتنة لتمزيق المسلمين فى صدر الاسلام وكان لاندفاعهم وشدة تعصبهم وسذاجة تفكيرهم ان اشتعلت نار العداوة بينهم انفسهم فانقسموا الى شيع شتى ، وذهب بعضهم الى ان مخالفيهم من عامة المسلمين ومن ليسوا على رأيهم من الخوارج .. مشركون .. كما ان اطفال مخالفيهم مشركون يجوز قتلهم .

فرق الخوارج .. وخيالهم المريض

هكذا يعيد التاريخ نفسه . فالجماعة التى نحن بصددها اليوم التى راحت توجه الطعنة بافكارها القاتلة إلى الاسلام ليست فى حقيقة امرها الا واحدة من فرق الخوارج وليس افرادها الا ازارقة متاخرين ، توارثوا فكرهم واعتنقوا مذهبهم وانتظمهم التعصب والعنف والارهاب وقادهم خيالهم المريض الى انهم الصفوة من العباد وانهم اهل الحق والدين ، ومن عداهم ، اهل الباطل والكفر فاستطاعوا بذلك على الناس وعلى اقدارهم متناسين حقيقة دين الله ودين الاسلام الذى بدد الظلمات وحطم الاغلال التى ظلت البشرية قرونا ترزح تحتها وعصف بظلم الأقوياء واستبداد الجهلاء وكان ذلك ايذانا ببعث جديد .

حقيقة الاسلام

وقال المحامى العام الأول انه قد أن الأوان كي نذكر المتهمين بحقيقة الاسلام الذى شق طريقه الى افئدة البشرية جمعاء فصفت القلوب وسمت الارواح فى اطار من الحب والتسامح والنقاء وربط الاسلام بين الجميع وسرت روحه وتعاليمه سرى الرياح فكانت مظهرا وهاجا للرحمة والعدل .. هكذا كانت دولة الاسلام .. اعظم دولة فى التاريخ فى عدلها وديمقراطيتها واشتراكيتها فالكل متساوون فى الحقوق والواجبات .

مبادىء الاسلام وفلسفته

وتحدث المستشار ماهر الجندى عن مبادىء الاسلام وفلسفته التى جاء بها الى العالمين كافة حتى يصبحوا بنعمة الله اخوانا تمتلىء قلوبهم عطفا ومودة ورحمة وضرب مثلا بما كان من النبى صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة عندما عفا عمن ائتمروا به ليقتلوه وعذبوا اصحابه وقال ان الاسلام لم ياخذ بالسيف على حد زعم هؤلاء المدعين بغير علم فلم يكن غزو المسلمين الاول للفتح والاستعمار وانما كان غزوا للدفاع عن عقيدتهم ؛ وهم فى هذا الغزو لم يفرضوا على احد دينهم ، فلا اكراه فى الدين وانما ارادوا حرية الدعوة للعقيدة الاسلامية التى اسرعت الى الانتشار فى ربوع الارض لاستيلائها على العقول والقلوب والضمائر بقوة سلطانها

الاسلام يخاطب العقول والافئدة

واشار المحامى العام الأول الى مواقف



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٩ نوفمبر ١٩٨٨

اخرى كثيرة طالعنا بها التاريخ الاسلامى كان ابطالها الراشدون من الخلفاء امثال عمر بن الخطاب الذى اوقف حد السرقة على المحتاج وعطله فى عام المجاعة وعطل التعذيب بالجلد فى شرب الخمر فى الحروب وخالف السنة فى توزيع الغنائم .. وعمر فى ذلك طبق روح الاسلام ولم يقف عند ظاهر النص وهذه الروح العظيمة تخالف اشد المخالفة روح القسوة ، فيمن نراهم الآن وتتناقض مع منهجهم .. إن الاسلام يخاطب العقول والافئدة فى كل مكان وزمان ، بالبر وبالاخاء والمودة وبالصدق والاحسان وبالامر بالمعروف والنهى عن المنكر وبالاقتناع ويناشدها التعاون على البر والتقوى ، وليس على الاثم والعدوان .

لقد آن لنا ان نذكر هؤلاء المتهمين المعتدين بكل ذلك ، بعد ان قادهم فكرهم الأثيم الى ارتكاب موجات العنف والارهاب وجرائم القتل وسفك الدماء عندما اتخذوا من الاسلام قناعا تدبر باسمه الجريمة ، فاتفقت كلمة قادتهم على مقارفة تلك الجرائم وانصاع اليها التابعون مسحورين بالفكر المسموم .

تقرير الازهر ورأى المفتى

ثم استعرض المستشار ماهر الجندى المحامى العام الاول تقرير الازهر الشريف حول فكر التنظيم فقال ان النيابة العامة فى محاولة منها لوضع افكار المتهمين فى هذه القضية فى الميزان ومدى اتفاقها مع احكام الشريعة الاسلامية فارسلت عينات من محاضر استجواب بعض المتهمين ممن تحدثوا عن فكر جماعاتهم الى الأزهر الشريف لكى يدلى برايه فيه ، وقد تلقت النيابة تقرير الأزهر الذى قدمته للمحكمة ليكون وثيقة من وثائق الدعوى وقال التقرير ان افكار المتهمين تدور حول تكفير المجتمع المصرى ورتبوا على ذلك الحكم على مصر بانها دار حرب وليست دار سلام ، ووجوب اقامة الدولة الاسلامية بالقوة عن طريق تغيير نظام الحكم والتحريض على مقاومة السلطات واغتيال كبار المسئولين واباحة سرقة اموال الدولة وتحريم الصلاة فى المساجد وتحريم العمل فى الاعمال الحكومية وعدم الاكل من الذبائح المحلية وتشجيع ثورة الخمينى لانها ثورة اسلامية وقد تصدى تقرير الازهر الشريف لتلك الافكار بالرد محللا ومفندا اياها وفقا للمفاهيم الصحيحة للاسلام واعلن ان المتهمين يعتنقون فكر الخوارج وانهم مصابون بالامية الدينية وان مصر كلها دار امن يمارس فيها المسلمون وغير المسلمين شعائر دينهم بكل حرية فضلا عن ان الدين الاسلامى هو الدين الرسمى للبلاد .. وطالب التقرير المتهمين بان يثوبوا الى رشدهم ويطهروا عقولهم من هذه الضلالات التى غرسها فيهم قوم سوء .

محاكمة شرعية .. ودعوى جنائية لآراء الشيخ صلاح ابو اسماعيل

ثم تطرق المستشار ماهر الجندى الى راى الشيخ صلاح ابو اسماعيل الذى ادلى به امام المحكمة فقال ان ما اورده فى شهادته لا يمثل سوى راى شخصى له وقد حاد فى معظمه عن مبادىء الدين الحنيف والشريعة الغراء فضلا عن ان هذا الحديث قد جاء فى معظمه مخالفا لما اورده تقرير الأزهر الشريف وفضيلة المفتى فقد اجاز تكفير المسلم الناطق بالشهادتين ودعا الى الخروج على الحاكم وقتاله عند امتلاك القدرة على ذلك باعتباره كافرا وقال انه لايمكن تعطيل الحدود لاى عذر وان القوانين الوضعية باطلة ، كما دعا صراحة الى مقاومة السلطات العامة .. واضاف المحامى العام الاول : ان هذه الاراء قد اتفق فيها الشيخ صلاح ابو اسماعيل مع الشيعة والخوارج .. وجاءت محبذة لفكر المتهمين ودعا المحامى العام الاول الى ضرورة المحاكمة الشرعية لهذه الاراء ـ كما سبق ان طالب بها اكثر من مرة ـ بمعرفة لجنة من كبار العلماء لخطورتها لما تنطوى عليه من انتهاك صريح لاحكام الاسلام القويم ومبادئه السمحة وسوف تتكفل النيابة العامة ـ باعتبارها الامينة على مصالح المجتمع ـ باخطار الازهر الشريف كى يتخذ ما يراه

كما طالب المستشار الجندى المحكمة بتحريك الدعوى الجنائية ضد الشيخ صلاح ابو اسماعيل لانه حبذ ـ بارائه الخطيرة ـ افعال المتهمين فى الدعوى واستحسن جرائمهم من خلال دعوته الصريحة للخروج على الحاكم وقتاله ومقاومة السلطات العامة فإن هذا الامر يوقعه تحت طائلة القانون لارتكابه الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٧٧ عقوبات والتى تعاقب بعقوبة تصل الى الحبس مدة لاتتجاوز سنة واكد المحامى العام الاول ان النيابة تحتفظ بحقها فى ذات الوقت فى ان تقوم بتحريك الدعوى ان اقتضى الامر .

عقدت الجلسة برئاسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان وبحضور المستشار ماهر الجندى ومحمد عرفة رئيس النيابة وهشام اسماعيل واحمد الشريف وسامى شومان وهشام السعودى وكلاء النيابة .



المصدر : الـــوفد

التاريخ : ٢٩ نوفمبر ١٩٨٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

النيابة تطالب بتحريك الدعوى الجنائية ضد الشيخ صلاح أبو اسماعيل

طالبت امس النيابة العامة بتحريك الدعوى الجنائيةضد الشيخ صلاح ابو اسماعيل عضو مجلس الشعب بسبب الاراء التى ادلى بها امام محكمة امن الدولة العليا فى قضية الاغتيالات السياسية . واستنكر الدفاع اصرار النيابة على محاكمة الشاهد بسبب ارائه . كما استعرضت النيابة فى مرافعتها امس الافكار المنسوبة الى المتهمين وتقرير الازهر الشريف بشانها .

عقدت المحكمة جلستها برئاسة المستشار عمر العطيفىوعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان وحضور المستشار ماهر الجندى المحامى العام ومحمد على عرفة رئيس النيابة وهشام اساعيل واحمد الشريف وسامى شومان وهشام السعودى السطوحى وكلاء اول نيابة الجيزة وامانة سر محمود ابو حمد وطاهر محرم ومحمود همام .

فى بداية الجلسة استعرض المستشار ماهر الجندى الافكار التى نسبت الى المتهمين من خلال ماجاء باقوال بعضهم فى محاضر الاستجواب والتى يتركز معظمها حول تكفير المجتمع بمعنى اتهامه بالشرك الاصغر بسبب عدم تطبيق الشريعة الاسلامية والتعامل بالربا ، وقولهم ان مصر دار حرب وليست دار سلام ، وانهم يؤيدون فكرة اقامة الدولة الاسلامية بالقوة ، وسعوا لاغتيال كبار المسئولين والشخصيات العامة تمهيدا للاستيلاء على السلطة بالقوة .

تقرير الازهر

وتلا المحامى العام تقريرا اعده الازهر طبقا لعينات من محاضر استجواب بعض المتهمين ، ممن تحدثوا عن افكارهم ارسلتها النيابة الى الازهر .. وقال التقرير : ان افكار بعض المتهمين على ماورد بمحاضر استجوابهم - تدور حول تكفير المجتمع وفى توضيحهم لما يقصدون بكلمة " الكفر " فى هذا المجال ذكروا ان الكفر لفظ يطلق على معنيين : الاول هو الخروج عن الملة - الشرك الاكبر - والمعنى الثانى يطلق عليه " الشرك الاصغر " ومثلوا له بالتعامل بالربا والحلف بغير الله .. وهم يكفرون المجتمع المصرى طبقا لهذا المعنى الاخير - الشرك الاصغر - وقد بنى المتهمون هذا الحكم

تابع الجلسة :

حمدى شفيق

على اسلس ان الايمان عقيدة وعمل ، فلا يكفى فى نظرهم النطق بالشهادتين لإثبات الايمان اذا كانت اعمال الشخص او المجتمع منافية لهذه العقيدة .. ومن مظاهر التناقض بين العقيدة والعمل الامتناع عن تطبيق احكام الشريعة الاسلاميةوالنذر لغير الله وزيارة اضرحة الاولياء وادعاء علم الغيب عن طريق السحر وغيره .. واضاف التقرير ان المتهمين نسب اليهم انهم قالوا فى محاضر الاستجواب : لاعبرة بالاعمال كالصلاة والصيام والحج اذا كانت العقيدة فاسدة ولاتكفى هذه الاعمال للحكم بان المجتمع مسلم لانهابقايا من دين الرسول صلى الله عليه وسلم كما كان مشركو مكة على بقايا من دين ابراهيم عليه السلام . وعلى هذا رتب المتهمين احكاما منها ان مصر دار حرب وليست دار سلام حتى لو كان معظم اهلها مسمين ووجوب اقامة الدولة الاسلامية بالقوة عن طريق تغيير النظام القائم ، والبدء بالكفر والطاغوت وهو الحاكم ، والتحريض على مقاومة السلطات العامة واغتيال كبار المسئولين بالدولة كما اسند التقرير الى المتهمين انهم اباحوا السرقة من اموال الدولة الكافرة للاستعانة بها عليها وتحريم العمل لدى اجهزة الحكومة الكافرة وتحريم الصلاة فى المساجد الحكومية وتشجيع ثورة الخمينى لانها ثورة اسلامية .

رد التقرير

وقال تقرير الازهر ردا على الافكار المنسوبة الى المتهمين : انه لاينبغى المسارعة بالحكم على احد بالكفر قبل التاكد من الاسباب الموجبة لذلك ، والكفر او الايمان محلهما القلب ولايطلع على مافى القلوب سوى الله عز وجل ، وليست كل القرائن الظاهرة تدل يقينا على مافى القلوب وانما هى دلالة ظنية ، وقد نهى الاسلام عن اتباع الظن ولم يقبل الرسول صلى الله عليه وسلم اعتذار اسامة بن زيد رضى الله عنه عن قتل رجل القى عليه تحية الاسلام وقتله اسامة بعد ان ظن انه كافر فقال له الرسول عليه الصلاة والسلام قولته المأثورة : " هلا شققت عن قلبه ؟! "

لايجوز اتهام احد بالكفر

كما نهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن اتهام الناس بالكفر ، ففى الحديث الذى رواه الامام مسلم " ايما إمرىء قال لاخيه : ياكافر ، فقد باء بها احدهما " اى



المصدر : الــــوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ نوفمبر ١٩٨٨

اما ان يكون المتهم بالكفر كافرا بالفعل ، واما ان يكون مسلما وفى هذه الحالة الاخيرة يرتد الاتهام الخطير الى القائل . كما ان الاسلام العظيم يدعو الى درء الحدود بالشبهات وهناك قول شهير للامام مالك رضى الله عنه : " من صدر منه مايحتمل الكفر من ٩٩ وجها ، ويحتمل الايمان من وجه واحد ، يحمل امره على الايمان " .

وانتقد التقرير من يتصدى لدراسة احكام الفقه فيحبس نفسه على كتب معينة دون غيرها ، واتهم التقرير من يعتنق فكر تكفير المجتمع بانه من الخوارج الذين كانوا اسرع الفرق فى الحكم بالكفر على من يخالف عقيدتهم . واستعرض التقرير اسباب الانحراف عن المفاهيم الصحيحة للاسلام وطالب بنشر التربية الدينية فى مناهج التعليم العام . وانكر التقرير اتهام مصر بانها دار كفر وحرب . وتساءل : اذا لم تكن مصر المسلمة بازهرها العريق وعلمائها الاجلاء مسلمة فمن يستحق غيرها ان يوصف بالاسلام ؟!

النصح بالحسنى

واضاف التقرير ان الدولة الاسلامية لاتقام الا اذا كفر الحكام او تسلط البغاة ، اما فى غير حالة الكفر فان الواجب هو النصح بالحسنى مع التزام الصبر وعدم اثارة الفتنة ، والا صارت الامور الى الفوضى وعمت الحرب التى تاكل الاخضر واليابس . كما ان الاسلام حرم سرقة مال الغير ونهب الاموال . وانتقد التقرير تحريم الصلاة فى المساجد التابعة لوزارة الاوقاف او تحريم العمل بالحكومة واستنكر تاييد ثورة الخمينى فى ايران .

واستعرض ممثل النيابة بعد ذلك شهادة فضيلة المفتى الدكتور محمد سيد طنطاوى امام المحكمة والفتاوى التى اعلنها امام المحكمة فى المسائل الشرعية المطروحة .

محاكمة الشيخ ابو إسماعيل

وهاجم ممثل النيابة اراء الشيخ صلاح ابو اسماعيل عضو مجلس الشعب التى ادلى بها امام المحكمة فى القضايا الشرعية المطروحة ، وقرر انه قد اعترض منذ البداية على السماح للشيخ ابو اسماعيل بالشهادة امام المحكمة واكد المحامى العام ان ما اورده الشاهد ليس الا مجرد اراء شخصية له وانها تخالف ماذهب اليه جمهور العلماء من اهل السنة والجماعة ، وتخالف ايضا ماجاء بتقرير الازهر وشهادة المفتى وطالب ممثل النيابة بتحريك الدعوى الجنائية ضد الشيخ صلاح ابو اسماعيل بتهمة التحريض على خرق القوانين ، والحث على ارتكاب مايعد جناية او جنحة طبقا للقانون . واكد ممثل النيابة ضرورة المحاكمة الشرعية لاراء الشيخ ابو اسماعيل بمعرفة لجنة من كبار علماء الأزهر حتى يتبين وجه الخطا او الصواب فيما ادلى به من آراء واعترض الدفاع على اصرار ممثل النيابة على محاكمة الشاهد واستنكر الهجوم على واحد من كبار العلماء بسبب آرائه واجتهاده . وقررت المحكمة التاجيل الى جلسة غد الاربعاء لمواصلة سماع مرافعة النيابة العامة .



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٩ نوفمبر ١٩٨٨

فى قاعة المحكمة :

● لم أجد فى حياتى ذلك الشىء المثير الذى اتحدث عنه .. ولكن تمر بى احيانا من المواقف ما أجد فيها درسا أو المس فيها عبرة فرأيت ان اقدمها

مابين الناجون من النار .. وثورة مصر

اليوم موعد الجلسة المحددة لنظر قضية « الناجون من النار » كما يسمونها والتى تحمل رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٧ .. والتى تم محاكمة اكثر من ثلاثين متهما محبوسا على ذمتها بتهمة الشروع فى قتل بعض الشخصيات العامة وتكوين تنظيم يهدف إلى قلب نظام الحكم ... وكان اليوم محددا للاجابة على سؤال كلفت به المحكمة النيابة عن اسباب حبس المتهمين انفراديا فى عنابر التأديب ومحددا ايضا لكتابة اسئلة الدفاع والنيابة التى يرغب كل منهما فى تقديمها لفضيلة شيخ الأزهر باعتباره الحكم بين شهادة فضيلة الشيخ صلاح ابو اسماعيل وفضيلة مفتى الديار المصرية وكان الدفاع قد استشهد بكل منهما فى القضية ورأت المحكمة مناقشتها فى جلسة علنية رائعة — الا ان النيابة رأت أن الشيخ ابو اسماعيل قد خالف أهل السنة والجماعة فى بعض الاراء ورأى الدفاع غير ذلك فقررت المحكمة أستدعاء فضيلة شيخ الأزهر — واعترض الدفاع على كون المحكمة تحد من حركته فتجعل السؤال مكتوبا — وعدلت المحكمة عن هذا القرار بعد مناقشة مع الدفاع .

وكم هو رائع ذلك القضاء المصرى — لايمنعه شموخه من العدول عن قرار ولا يجبره تواضعه على التهاون فى حقوقه وهيبته — أما العدل فهو مسألة تحكمها الرؤيا الشخصية للقاضى — ولا أمل للدفاع الا أن يصل الى قناعة القاضى — ويغيب العدل احيانا تحت سحاب الاقتناع الشخصى للقاضى الجنائى فأنا من هذا المنطلق لا اصف قاضيا بذاته بانه حكم فعدل او ظلم ... فالعدل المطلق لايعرفة البشر وانما يعلمه الله وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينصح المتخاصمين بذلك بقوله « انكم تختصمون الى وقد يكون احدكم ألحن بحجته من أخيه فاقضى له بما ليس له فليعلم أنما اقضى لـه بقطعه من جهنم » .

بقلم : مختار نوح

فقد تكون وجهة نظرى ان الآثم الحقيقى فى تلك الدعوى يرقد خلف الاقفاص — ينتظر الحكم فى الغرف المكيفه — ويسعد بحجم الادانة سعادة المنتصرين ... ولكن هل أنجح فى اقناع القاضى بتلك النظرة — تلك هى المسألة .

واعود الى شهادة فضيلة المفتى وفضيلة الشيخ صلاح ابو اسماعيل ومن وجهة نظرى ليس هناك تباعد كبير بينهما — ولكن أود أن اسوق للقارىء ما أعجبنى واطربنى من قول المفتى .

ففضيلة المفتى فى سطور تخرج من كلية اصول الدين سنة ١٩٥٨ وحصل على الدكتوراه عام ١٩٦٦ — فى ص ٦٢٦ من محاضر الجلسات سئل فضيلة المفتى عما اذا كان كل من لايطبق حكما من احكام الله وهو جاحد او مستخف به يعد من الكافرين ؟ فاجاب فضيلته « لاشك ان من لايطبق حكما من احكام الله او استخف به يكون خارجا عن الملة مادام لا يطبقه واستخف به وانكره اما اذا كان لايقدر على تطبيقه فليس بكافر وهناك ثلاث ايات

« ومن لم يحكم بما أنزل الله فاولئك هم الكافرون »

واسمح لى ايها القارىء ان انتقل بك فى عالم فضيلة المفتى حول مسألة اخرى فى ص ٦٢٩ ويدور السؤال حول ما اذا كان قد بلغ فضيلة المفتى عذر شرعى عن عدم تطبيق الشريعة الاسلامية فأجاب فضيلته بما نصه منقولا من الاوراق .

« المفتى وظيفته بيان الحكم وقد يؤخذ به أو لايؤخذ به فان اخذ به يكون قد ادى ما عليه ... والاعذار يعرفها مجلس الشعب أو رئيس مجلس الشعب ...

وعن سؤال عن رأى فضيلته فى قانون يسود الدولة ولا يحتوى نصا للحدود اجاب فضيلته بما نصه فى ص ٦٣١ .

« فى هذه الحالة يكون القانون قاصرا ولابد للقانون الذى تحكم به الدولة الاسلامية ان يكون مستمدا من الشريعة الاسلامية ... »



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　التاريخ : ٢٩ نوفمبر ١٩٨٨

وعن شهادة فضيلة الشيخ صلاح ابو اسماعيل وهو خريج كلية اللغة العربية قسم الشريعة الاسلامية وكان مديرا لمكتب شيخ الأزهر — فقد أحدثت ضجة فى عالم الفقه ولكن تحديدا لا أعلم مصدر هذه الضجة واسبابها ولعل ذلك يرجع الى ان خط دفاعى يبتعد كثيرا عن الفكر — والجديد الذى أعرضه اليوم هذا الكم من الوضوح الذى تنطق به شهادة فضيلة المفتى رغم الظروف العامة ... الا يكون ذلك دافعا للنظام المصرى للعمل الدؤوب الجاد على اعمال الشريعة الاسلامية منهجا شاملا ونظاما كاملا .

واعود الى قاعة المحكمة حيث يجلس قضاة مصر الذين يمثلون شموخ مصر وقوة رجالها — فهم كالنخلة لايسقط ورقها وعمرها أطول كثيرا من عمر الرياح — ويصارعنى سؤال : ترى هل ينجح شخصى الضعيف بامكانياتى المتواضعة ان اصل الى قلوب هؤلاء ، اسأل الله أن يجعل ذلك من نصيبى أو من نصيب أى من المخلصين الذين يلبسون الأرواب السوداء وعليهم رمز الحزن على الانسان وحقوق الانسان .

ولكن نظرة فاحصه الى القاعة تجد ان بها انارة مضاعفة ولعلها قد أعدت لاستقبال القضية الجديدة المسماه « بثورة مصر » وهى قضية تختلف فى اطارها الفكرى عن دعوانا ولكنها قد تتحد معها فى كونها احدى قضايا الانسان المصرى واحدى استفساراته التى لم تلق جوابا حتى الان .

وأفيق على لسع نداء احد المتهمين يطالبنى بان اتقدم بطلب الى القاضى لاستعجال الطعام ... فالطعام للمحبوس ، وهذا للعلم فقطيكون بطلب والشراب بطلب وقضاء الحاجه والحاجات بطلب ...

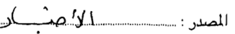
واخر يستعجل عرضه على الطب الشرعى قبل زوال آثار التعذيب — وأطمئنه بأنها لن تزول لسبب وحيد : وهى أنها أنجبت عاهة مستديمه .. كسر فى قاع الجمجمه ومع ذلك تقدمت بطلب استعجال تنفيذ قرار المحكمة السابق منذ اربعة أشهر بسرعة عرض المتهم على الطب الشرعى ...

وانتهت الجلسة انتظارا لسماع شهادة شيخ الأزهر وخرج النفر القليل الذى حضرها

وانطلقت بسيارتى فى شارع صلاح سالم خرجت من الجو الخانق والتعذيب والحبس الاحتياطى وبكاء الامهات وشهود الاثبات وقضية الاسلام فى مصر والشباب الملقى خلف القضبان الى هواء اخر وشكل اخر لأجد زحاما رهيبا وموكبا حافلا والجماهير تحتشد فسألت رفيقى « ترى ما السبب » فأجابنى لعلها كارثة المت بالناس فأوقفت الشرطة المرور وتعسر السير وسارت المواكب يلى الواحد منها الاخر وانا اتساءل فى حيرة ما سبب الجمهرة وجاءنى بعد حين جواب سؤالى « بيب بيب ... زمالك »

اه تذكرت اليوم مباراة الزمالك والاولمبى .　　●● والى لقاء جديد ..



المصدر :  الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٩ نوفمبر ١٩٨٨

النيابة فى قضية الناجون من النار :

محاكمة الشيخ صلاح أبو اسماعيل جنائيا باعتباره محرضا للمتهمين
المتهمون نسوا تعاليم الاسلام فاستباحوا الدماء وفرضوا الارهاب

كتب محمد زعزع وعلاء رزق

واصلت محكمة أمن الدولة العليا طوارىء أمس سماع مرافعة المستشار ماهر الجندى المحامى العام الاول فى قضية الناجون من النار — قال ان المتهمين نصبوا أنفسهم اوصياء على الاسلام واستباحوا مانهى الله ورسوله عنه من القتل والسرقة وتكفير المجتمع والحاكم — واستعرض ماجاء بتقرير الازهر وشهادة المفتى .. ووصف شهادة الشيخ صلاح أبو اسماعيل بانها شاذة وتؤيد فكر المتهمين . واعلن ان النيابة ستحرك الدعوى الجنائية لمحاكمته اذا لم تحركها المحكمة لما احتوته شهادته من الخروج على الدين وتحريض الغير للخروج على القوانين .. شهد الجلسة مجموعة من وكلاء النيابة الجدد الدارسين بمعهد تدريب النيابة .. وقررت المحكمة استمرار المرافعة لجلسة باكر — الاربعاء —

واصل المستشار ماهر الجندى المحامى العام الاول مرافعته فقال ان المتهمين استهدفوا من وراء تاليف جماعتهم الارهابية الضالة تحقيق اهدافهم التى انبعثت عن المفاهيم الشاذة التى تلفظها احكام الاسلام .. وقامت اعمالهم على جناحين هما الشذوذ الفكرى والارهاب الدموى — وكان الشذوذ الذى اصاب عقولهم نتاجا للتعصب وسذاجة التفكير وضعف المدارك — فكفروا الدولة حكاما ومحكومين .. ومن ثم فلا سبيل للخلاص الا بالقتال فاستباحوا دماء الابرياء لنشر الذعر وفرض الارهاب .. ونددوا بعلماء الازهر واستحلوا النهب وسرقة المال العام .. ورفعوا راية التمرد والعصيان .. وهم واحدة من فرق الخوارج .

الله ورسوله ينهيان

لقد جمع افكارهم التعصب والهوس والعنف والتهور وحمل الناس على دعوتهم بقوة السلاح .. لقد ضلوا عن حقيقة دينهم لنقص عقولهم ونسوا ان الله ورسوله الكريم يابيان ان يتخذ من دين الاسلام ذريعة لارتكاب الكبائر .. وانصاعوا مسحورين ومسعورين بالفكر المسموم لارتكاب الجرائم .

واستعرض المستشار ماهر الجندى تقرير الازهر حول فكر التنظيم ومادلل به على انحراف فكرهم فى تكفير الحاكم والمحكومين ووجوب اقامة الدولة الاسلامية بالقوة والتحريض على مقاومة السلطات واغتيال كبار المسئولين فى الدولة وتشجيع ثورة الخومينى على انها ثورة اسلامية .. وان النهى عن المنكر باليد يثير الفوضى فى البلاد ويحقق الحرب التى تاكل الاخضر واليابس .

ثم تناول ماجاء فى شهادة الدكتور محمد سيد طنطاوى مفتى الجمهورية التى اكد فيها على المفاهيم الصحيحة للاسلام مدعما اراءه بالحجج والاسانيد من القرآن الكريم والسنة الشريفة .. واتفق رأى المفتى مع رأى الازهر حول ما أثير من قضايا شرعية لان كليهما اغترف من معين واحد .

محاكمة أبو اسماعيل جنائيا

وقال المحامى العام الاول فى مرافعته ان الشيخ صلاح أبو اسماعيل عضو مجلس الشعب قد خرج فى شهادته برأى شاذ وغريب .. وسبق له الادلاء بنفس ارائه فى قضية تنظيم الجهاد .. وقد حبذ فكر المتهمين مخالفا رأى الازهر الشريف ورأى المفتى .. فقد اجاز تكفير المسلم الناطق بالشهادتين .. ودعا صراحة الى الخروج على الحاكم وقتاله عند امتلاك القدرة على ذلك باعتباره كافرا .. كذلك كفر اجهزة الحكم فى الدولة بدعوى عدم تطبيق احكام الشريعة الاسلامية .. واعلن ان الطاغوت هو كل من حكم بغير ما أنزل الله وكل من قرر هذا الحكم وكل من قبله .. وان القوانين الوضعية بطلة والمطبقون لها محاربون لله ورسوله وان هيئة المحكمة كافرة .. كما دعا صراحة الى مقاومة السلطات العامة فى الدولة .. وخالف رأى اجماع فقهاء المسلمين واتفق فيها مع مذهب الشيعة والخوارج .. وجاءت أراؤه مؤيدة لفكر المتهمين .

واضاف المحامى العام الاول انه سبق ان طالب مرارا بمحاكمة شرعية لاراء أبو اسماعيل نظرا لخطورتها ومساسها باحكام الشريعة الاسلامية .. ورأت المحكمة دعوة فضيلة الامام الاكبر شيخ الازهر لبحسم الأمر ولكنه لم يحضر .. وأعلن المستشار ماهر الجندى ان آراء الشيخ صلاح أبو اسماعيل توقعه تحت طائلة العقاب لارتكابه الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٧٧ من قانون العقوبات .. التى تعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة .. (كل من حرض غيره للخروج على القوانين أو حسن امرا من الامور التى تعد جناية أو جنحة بحسب القانون .. وطالب المحكمة باسم النيابة العامة بتحريك الدعوى الجنائية ضد الشيخ أبو اسماعيل .. وتحتفظ النيابة بحقها بان تقوم بتحريك الدعوى ضده ان اقتضى الأمر .

استمرار المرافعة لباكر

وقررت المحكمة بعد الاستراحة استمرار المرافعة بجلسة باكر الاربعاء .. عقدت المحكمة برئاسة المستشار عمر الحطيفى وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان بحضور المستشار ماهر الجندى المحامى العام الاول ومحمد عرفة رئيس النيابة وهشام اسماعيل وأحمد الشريف وسامى شومان وهشام السعودى وكلاء النيابة بامانة سر محمود أبو حمد وطاهر محرم ومحمود همام ونبيل عثمان .



□ قضية « الناجون من النار »

النيابة تطلب تحريك الدعوى الجنائية

ضد صلاح أبو اسماعيل لخروج آرائه عن الاسلام

طلب امس المستشار ماهر الجندى المحامى العام الاول خلال مرافعته فى قضية « الناجون من النار » ضرورة اجراء محاكمة شرعية بمعرفة لجنة من كبار علماء الازهر لآراء الشيخ صلاح ابو اسماعيل التى ادلى بها امام المحكمة ، نظرا لخطورة هذه الآراء لما تنطوى عليه من انتهاك صريح لأحكام الاسلام القويمة ومبادئه السمحة . وقال المحامى العام - ان النيابة العامة باعتبارها الامينة على مصالح المجتمع - سوف تتكفل باخطار الازهر الشريف كى يتخذ مايراه فى هذا الشان .

كما طلب المحامى العام الاول من المحكمة تحريك الدعوى الجنائية ضد الشيخ صلاح ابو اسماعيل لانه حبذ - بارائه - افعال المتهمين واستحسن جرائمهم من خلال دعوته الصريحة للخروج على الحاكم وقتاله ومقاومة السلطات وعدم الانقياد للقوانين مما يوقعه تحت طائلة القانون . وقال المحامى العام ان النيابة تحتفظ بحقها فى ذات الوقت فى ان تقوم هى بتحريك الدعوى ان اقتضى الأمر ذلك .

وكان المستشار ماهر الجندى قد واصل مرافعته حيث تناول فكر المتهمين بالعرض والتحليل فى ضوء المفاهيم الصحيحة للاسلام مدللا على ان المتهمين اعتنقوا فكر الخوارج الذى قادهم للارهاب وجرائم القتل وسفك الدماء وانهم استهدفوا من وراء تاليف جماعتهم الارهابية الضالة تحقيق اهدافهم التى انبثقت كلها عن المفاهيم الشاذة التى تلفظها احكام الاسلام واستشهد المحامى العام بتقرير الأزهر الشريف ورأى فضيلة المفتى اللذين دمغا فكر التنظيم وطالب المحكمة ان تأخذ منهما دليلا حاسما ضد المتهمين وحجة بالغة عليهم .



المصدر : الجمهورية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　التاريخ : ٣٠ نوفمبر ١٩٩٨

حوادث وقضايا

فى قضيـــة الناجـــون من النــــار

النيابـة تواصل مرافعاتـهـــا اليـــوم

كتب - جمال عقل :

تواصل النيابة صباح اليوم مرافعاتها فى قضية الناجون من النار يتحدث المستشار ماهر الجندى المحامى العام الاول لنيابات الجيزة عن الجانب المادى فى القضية من خلال الاعمال العدوانية ونزيف الدم الذى ارتكبه أعضاء التنظيم بمحاولة اغتيال اللواءين حسن أبو باشا ومحمد نبوى اسماعيل وزيرى الداخلية الاسبقين والصحفى مكرم محمد أحمد وظروف أرتكاب محاولة الاغتيال باستخدام سيارات مسروقة .

تعقد المحكمة جلستها برئاسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان وبحضور المستشار ماهر الجندى ومحمد عرفه رئيس النيابة وهشام اسماعيل واحمد الشريف وسامى شومان وهشام السعودى وكلاء أول النيابة .

المعروف ان جلسة مرافعة اليوم تعتبر الجلسة الثالثة حيث تحدث المستشار ماهر الجندى فى جلستين سابقتين عن اثبات وجود التنظيم الذى يطلق اعضاؤه على انفسهم الناجون من النار ويضم ٣٣ متهما من بينهم هاربان .. وفى الجلسة الثانية تحدث عن المنهج الفكرى للتنظيم فى ميزان المفاهيم الصحيحة للاسلام .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ١ ديسمبر ١٩٨٨

أخبار الحوادث والقضايا

فى قضية الناجون من النار :

المحامى العام : أفراد التنظيم ارتكبوا أحداثا اتسمت بالدموية والعنف وتدربوا على استخدام الأسلحة والمفرقعات لتنفيذ أهدافهم

هيئة المحكمة برئاسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان اثناء نظر القضية « تصوير : ابراهيم مسلم »

كتب علاء رزق ومحمد صلاح الزهار :

طالب المستشار ماهر الجندى المحامى العام الاول فى نهاية مرافعته امس فى قضية تنظيم الناجون من النار بالحكم باعدام المتهمين الخمسة عشر الاول وبالأشغال الشاقة المؤبدة لباقى المتهمين وهم ١٨ متهما .. استعرض المحامى العام الجرائم التى ارتكبوها جميعا وعقوبتها والادلة المتوافرة ضدهم .. وقررت المحكمة التاجيل لجلسة السبت القادم لسماع مرافعة محمد عرفه رئيس نيابة الجيزة الذى يترافع ضد المتهمين الرئيسيين فى التنظيم والجرائم التى ارتكبوها بالتفصيل والعقوبات الخاصة بكل جريمة .

قال المستشار ماهر الجندى المحامى العام الاول ان افراد التنظيم ارتكبوا سلسلة من الاحداث اتسمت بالدموية والعنف والشراسة .. واكدت تصميمه وعزمه على وضع اهدافه المرحلية منها والاستراتيجية موضع التنفيذ .. فقاموا بمحاولة اغتيال اللواء حسن ابوباشا وزير الداخلية الاسبق واتبعوها بمحاولة اغتيال مكرم محمد احمد رئيس تحرير مجلة المصور وقاموا اخيرا بمحاولة اغتيال اللواء النبوى اسماعيل وزير الداخلية الاسبق واثناء القبض على افراد التنظيم قتلوا امين الشرطة حمادة سلامة حمد وشرعوا فى قتل احد الضباط وامين شرطة اخر .

بعض المتهمين يتابعون مرافعة النيابة فى القضية امس



المصدر : الأخبار

التاريخ : ١ ديسمبر ١٩٨٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

واستعرض المحامى العام الاول وقائع محاولات الاغتيالات السابقة بالتفصيل حيث ادت محاولاتهم الى اصابة اللواء ابوباشا باصابات بالغة وشديدة مازال يعالج منها حتى الآن كما اصيب مواطنان كانا بمكان الحادث .. وقد ارتكبوا جرائمهم فى سيارات مسروقة قاموا بتغيير الوانها ووضع لوحات معدنية مسروقة ايضا عليها تمويها لرجال الشرطة لمنع تتبع اعمالهم الاجرامية .. وقد اصيب عدد كبير من المواطنين اثناء ارتكاب عملية مكرم محمد احمد وعملية محاولة اغتيال اللواء النبوى اسماعيل .

احداث الخرقانية

وفى شهر اغسطس ١٩٨٧ توصلت اجهزة الامن الى ان بعض المتهمين يختفون فى منزل المتهم الاول الدكتور مجدى الصفتى بمنزله المنعزل بقرية الخرقانية .. وبمجرد ان حاصرت قوات الامن المنزل فوجئوا بوابل من النيران ينطلق عليهم من المنزل واستمر اطلاق النار حتى تمكنوا من الهرب عبر الزراعات الكثيفة التى تحيط بالمنزل .. وقد راح ضحية هذا الحادث امين الشرطة حماده سلامة حمد واصيب رجلا شرطة .. وضبطت قوات الامن وثائق هامة بالمنزل تركها المتهمون خلفهم وعددا من الاسلحة والذخائر وكمية من المتفجرات .

وقد اعترف بعض المتهمين فى التحقيقات بأنهم كانوا يثارون من وزيرى الداخلية الاسبقين لانهما كانا وراء عمليات قمع الجماعات الاسلامية وتعذيب اعضائها .. ومرد ثارهم من مكرم محمد احمد انه كان يهاجم تلك الجماعات فى مجلة المصور هجوما شرسا .

وتحدث ماهر الجندى عن الجرائم المنسوبة للمتهمين جميعا فى قرار الاتهام فقال ان جريمة انشاء التنظيم السرى المناهض للحكومة وادارته والالتحاق بعضويته ثابتة الاركان فى التحقيقات فقد اعتمد التنظيم على اعداد افراده اعدادا قتاليا وتدريبهم على استخدام الاسلحة والمفرقعات وهذه الجريمة عقوبتها الاشغال الشاقة المؤبدة وتتحقق هذه الجريمة بالنسبة للمتهمين الخمسة عشر الاول وعقوبة السجن لباقى المتهمين الذين انضموا لهذا التنظيم .

وعن جريمة الاتفاق الجنائى قال المحامى العام ان هذه الجريمة تتم بمجرد الاتفاق على العمل الاجرامى المتفق عليه ولا يلزم فى الاتفاق الجنائى ان يكون مكتوبا او شفويا ولا يلزم ايضا ان يكون هناك تنظيم او جمعية لكى يقوم الاتفاق بين افرادها .. ويكفى ان يكون الاتفاق الجنائى وقتيا ولا يلزم ان يكون الاتفاق مستمرا .. وقد ثبت من التحقيقات ان المتهمين الخمسة عشر الاول كانوا من المحرضين على الاتفاق الجنائى والمتداخلين فى ادارة حركته بينما كان باقى المتهمين مشاركين فيه .

وقد كان هذا الاتفاق الجنائى يتمثل فى الاعتداء على الاشخاص والاموال ومقاومة السلطات العامة وقد قاموا بتنفيذ ذلك بالفعل . والقانون يعاقب المتهمين الخمسة عشر الاول فى هذه الحالة بالاشغال الشاقة المؤقتة والسجن لباقى المتهمين .

الشروع فى القتل

اما عن جرائم الشروع فى القتل عمدا المسبوق بالاصرار والترصد والمقترن بجنايات اخرى فإن العقوبة التى قررها القانون تصل الى الاعدام .. وعن جريمة احراز المفرقعات والاسلحة النارية والذخائر فقد نص القانون على ان عقوبة هذه الجريمة هو الاعدام اذا كانت حيازة هذه الاسلحة والمفرقعات قصد بها استعمالها فى اى نشاط يخل بالامن العام او النظام العام او بقصد المساس بنظام الحكم او مبادىء الدستور .

واضاف المحامى العام ان النيابة العامة تطالب بتوقيع عقوبة الاعدام على زعيم التنظيم وقادة الارهاب لان التنظيم قد ولد من بينهم وهم الذين بعثوا فيه حياته وحركته وحددوا له اهدافه ووسائله وخططوا بالتدبير والاحكام لارتكاب جرائمه .

وقال ماهر الجندى ان القضية حفلت بالكثير من الادلة والدلائل وذخرت بالعديد من الاسانيد والقرائن الواضحة التى لا تقبل الشك .. ومنها اعترافات المتهمين الثانى والثالث تفصيلا امام النيابة واعترافات باقى المتهمين فى شهادات شهود الوقائع التى استمعت لهم المحكمة .. ومن الادلة الثابتة ضد المتهمين السيارات التى ضبطت وتبين انها مسروقة وتم تغيير الوانها ووضع لوحات معدنية مسروقة ايضا عليها .. كما تم ضبط كميات كبيرة من الوثائق الهامة الخاصة بالتنظيم والمنشورات التى تظهر اهداف التنظيم .

وقررت المحكمة التاجيل لجلسة السبت القادم ٣ ديسمبر الحالى ليبدأ محمد عرفه رئيس النيابة مرافعته عن الوقائع المنسوبة للمتهمين الرئيسيين .. عقدت الجلسة برئاسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان بحضور المستشار ماهر الجندى المحامى العام الاول ومحمد عرفه رئيس النيابة وهشام اسماعيل وسامى شومان بأمانة سر محمود ابوحمد وطاهر محرم ومحمود همام ونبيل عثمان .



المصدر : الأهـــرام
التاريخ : ١ ديسمبر ١٩٨٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

□ فى قضية « الناجون من النار » :

النيابة تطالب بإعدام ١٥ متهما والمؤبد للباقين

طالبت النيابة العامة بتوقيع عقوبة الاعدام على زعيم وقادة الارهاب الـ ١٥ متهما الاول فى قضية « الناجون من النار » .. وقال المستشار ماهر الجندى المحامى العام الاول ان هؤلاء المتهمين هم الذين بعثوا فى التنظيم حياته وحركته وحددوا له اهدافه ووسائله وخططوا بالتدبير والاحكام لارتكاب جرائمه ومارسوا فى مسرح واقعه الاليم ادوارا ضالعة ومتميزة .



المصدر : القبس

التاريخ : ١ ديسمبر ١٩٨٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

«الناجون من النار»

النيابة تطالب باعدام ١٥ متهما

القاهرة ـ القبس:

انهت النيابة العامة مرافعتها امس في قضية الناجون من النار وطالبت باعدام ١٥ متهما والاشغال الشاقة المؤبدة لبقية المتهمين وعددهم ١٨ متهما. وتحدث المستشار ماهر الجندي المحامي العام وممثل النيابة في الجزء الثالث من مرافعته عن جرائم المتهمين بارتكاب محاولات اغتيال الوزراء والكتاب والصحافيين واحداث قرية الحزقانية ووجه لهم ١٠ جرائم تصل عقوبتها للاعدام والاشغال الشاقة المؤبدة.

كما دلل على طلباته من خلال اعترافات المتهمين بارتكاب الجرائم التي جاءت في محاضر الضبط وتحقيقات النيابة والتي تم تسجيلها بالفيديو صوتا وصورة في مواقع الاحداث.

وفي نهاية مرافعته وجه رسالة لهيئة المحكمة بان المتهمين هم بغاة اليوم وخوارج الامس ارادوا الضرر بمصر والاسلام.

القاهرة: استئناف محاكمه «الناجون من النار»

القاهرة - أ ش أ - استانفت محكمة امن الدولة العليا في مصر امس محاكمة المتهمين في قضية تنظيم «الناجون من النار» حيث واصلت الاستماع الى مرافعة النيابة العامة في القضية .

وقد قررت المحكمة تأجيل نظر الدعوى الى جلسة الخميس المقبل لاستكمال الاستماع الى مرافعة النيابة.



المصدر : السياسة

التاريخ : ١ ديسمبر ١٩٨٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تورطوا في محاولات اغتيال النبوي اسماعيل وابوباشا ومكرم

النيابة تطالب باعدام ١٥ من تنظيم « الناجون من النار »

القاهرة - ا ش ا - استانفت محكمة امن الدولة العليا في مصر جلستها امس لمحاكمة المتهمين في قضية تنظيم الناجون من النار حيث استمعت الى مراجعة المستشار ماهر الجندي المحامي العام للنيابة الذي طالب باعدام ١٥ متهما في القضية وطالب بمعاقبة ١٨ متهما آخرين بالاشغال المؤبدة وفي مقدمة المتهمين المطلوب اعدامهم المتهمون مجدي زينهم الصفتي المتهم الاول الهارب وعادل موسى ويسري عبدالمنعم ..

ووجه المستشار ماهر الجندي في مرافعته عدة اتهامات للتنظيم تتمثل في انشاء تنظيم سري مناهض ذو طابع شبه عسكري وادارته وارتكاب جرائم القتل العمد والشروع فيه مع سبق الاصرار والترصد واحراز القنابل والمفرقعات ومقاومة السلوكات العامة والاتفاق الجنائي بين المتهمين على ارتكاب جرائمهم ..

واستعرض التعديل الذي طرا على قانون الاسلحة والذخائر والذي اورد حكما هاما ينص على عقوبة الاعدام للمتهم الذي يحوز اسلحة وذخائر ومفرقعات بهدف استخدامها للمساس بنظام الحكم والامن العام ومبادىء الدستور .

واكد المستشار ماهر الجندي على ان التنظيم لم يقف عند حد احراز الاسلحة وانما تعداه لاستعمالها في ارتكابه الجرائم التي تستهدف الاخلال بالنظام العام . .

وناشد المحكمة بان تاخذ باقرارات المتهمين في محاضر الضبط دليلا عليهم فقد تضمنت اعترافات معظمهم في التحقيقات وان تاخذ ايضا باقوال شهود الاثبات وبالتسجيلات الصوتية والمرئية التي اجرتها النيابة حيث اصطحبت المتهمين يسري عبدالمنعم وعادل موسى الى مواقع الاحداث وقام كل منهم بتصوير دوره على الطبيعة في محاولات اغتيال مكرم وابوباشا والنبوي اسماعيل .

واشار الى ان التنظيم كان يتسم بطابع الدموية والعنف والشراسة وعكست جرائمه تصميمه الجدي وعزمه القاطع على وضع اهدافه سواء المرحلية او الاستراتيجية ..

وقال المستشار ماهر الجندي ان المتهمين اعترفوا في اقوالهم بان الهدف من اغتيال النبوي وابوباشا كان بسبب اعتقادهم انهما وراء قمع الجماعات الاسلامية وتعذيب اعضاءها وان ثارهم من مكرم محمد احمد رئيس تحرير مجلة المصور ناجم عن انه هاجم تلك الجماعات هجوما شرسا في بعض مقالاته بالمجلة ..

واشار الى ان هذا التنظيم يقوم على تكفير الحاكم وجميع الاجهزة والمؤسسات الدستورية في الدولة والدعوة للخروج عليها عند امتلاك القدرة على ذلك وتكفير افراد المجتمع الذين يدينون بالاسلام . .

وقررت المحكمة تاجيل نظر الدعوة الى جلسة يوم السبت المقبل لاستكمال الاستماع الى مرافعة النيابة .



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١ ديسمبر ١٩٨٨

فى قضية النـــاجون من النـــار :

النيابة تطالب بالاعدام لـ ١٥ متهما والأشغال الشاقة المؤبدة لـ ١٨ متهما

طالب المستشار ماهر الجندى المحامى العام الاول من المحكمة فى قضية الناجون من النار الحكم بإعدام المتهمين الخمسة عشر الاول والاشغال الشاقة المؤبدة لباقى المتهمين ، ١٨ متهما ، وشرح المحامى العام فى مرافعته الجرائم التى ارتكبوها والعقوبات الواردة فى قانون العقوبات والادلة والاسانيد المتوافرة فى القضية ومنها اعترافات المتهمين والسيارات المسروقة التى ارتكبوا بها جرائمهم والاسلحة والذخيرة التى ضبطت معهم .. وقررت المحكمة التاجيل لجلسة السبت القادم ليستكمل محمد عرفة رئيس النيابة باقى مرافعة النيابة .



المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ١ ديسمبر ١٩٨٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

طلب الاعدام لـ ١٥ في قضية الاغتيالات السياسية في مصر

القاهرة ـ مكتب «الشرق الاوسط»:

انهت النيابة العامة المصرية امس مرافعاتها في قضية الاغتيالات السياسية، حيث طالبت باعدام ١٥ متهما والاشغال الشاقة المؤبدة لبقية المتهمين وعددهم ١٨.

وكانت النيابة قد اتهمت هؤلاء بمحاولة اغتيال كل من حسن ابو باشا والنبوي اسماعيل وزيري الداخلية السابقين والكاتب الصحفي مكرم محمد احمد، بالاضافة الى التخطيط لاغتيال عدد آخر من الشخصيات العامة المصرية.



المصدر : الأخبار
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ ديسمبر ١٩٨٨

مرافعة النيابة فى قضية الناجون من النار :

المحامى العام يتحدث عن جرائم التنظيم وحكم القانون فيها

ويسوق ٨ أدلة أبرزها اعترافات المتهمين واقراراتهم بالصوت والصورة

فى الجزء الثالث من مرافعته طالب المستشار ماهر الجندى المحامى العام الاول باعدام ١٥ متهما من قادة تنظيم « الناجون من النار » وبالمؤبد لباقى المتهمين .. واعلن المستشار عمر العطيفى رئيس المحكمة قرار محكمة القضاء الادارى برفض الدفع بعدم ولاية المحكمة لنظر الدعوى وقررت المحكمة الاستمرار فى مرافعة النيابة السبت القادم .

تابع الجلسة :
سمير السروجى

وقد استهل المحامى العام الاول مرافعته امس بالحديث عن ماديات الدعوى التى شكلتها الاحداث الدامية التى اقدم المتهمون على ارتكابها من خلال تنظيمهم . وقال ان مسارح الاحداث شهدت وقع الحركات التنظيمية فى عدة اعمال اجرامية خطيرة تركزت فى محاولة اغتيال اللواء حسن ابوباشا والصحفى مكرم محمد احمد واللواء النبوى اسماعيل وقتل امين الشرطة حمادة سلامة والشروع فى قتل احد الضباط واحد ابناء الشرطة ومقاومة السلطات العامة .

وساق المحامى العام عدة امور هامة :

■ اولها ان مرحلة تنفيذ الاحداث السابقة احتلت موقعها بين مرحلتين اخريين ، مرحلة سابقة تمثلت فى الاعداد التنظيمى اللازم لوضع اهداف التنظيم موضع التنفيذ من الاسلحة والذخائر والمتفجرات والسيارات وكروكيات المواقع ومرحلة لاحقة عليها تمثلت فى عمليات التستر واخفاء مرتكبى الحوادث عقب هروبهم .

■ والأمر الثانى : ان الباعث على ارتكاب محاولات الاغتيال السياسى الثلاث هو الثأر والانتقام ، كما نطق به قادة التنظيم فى اعترافاتهم فضلا عن تحقيق اهداف تنظيمية اخرى تتمثل فى احداث الفوضى فى البلاد .

■ والأمر الثالث : ان محاولات الاغتيالات الثلاث قد منيت بالفشل الذريع لان الله عز وجل لم يرد للشر ان يفلح وللارهاب ان يصول ويجول .

■ الأمر الرابع : ان مسرح العمليات بالمرتانية كان من اخطر معاقل التنظيم واوكاره .

ثم تناول المحامى الاول قرار الاتهام الذى تضمن كافة الجرائم المنسوبة للمتهمين وجاء ترجمة حية لافعالهم وتصرفاتهم حيث نسب للمتهمين الـ ١٥ الأول ارتكاب جريمة انشاء وادارة تنظيم حزبى غير مشروع ذى طابع عسكرى ، ونسب الى باقى المتهمين ارتكاب جريمة العضوية فيه ثم حيازة المتهمين لمطبوعات مناهضة كما اسند للمتهمين جميعا ارتكاب جريمة الاتفاق الجنائى الذى حرض عليه وادار حركته المتهمون الـ ١٥ الأول واستهدفوا من ورائه تحقيق اغراض التنظيم بارتكاب جرائم القتل العمد ومقاومة السلطات العامة والسرقات ، حيث شرعوا فى قتل اللواء حسن أبوباشا والاستاذ مكرم محمد احمد واللواء محمد النبوى اسماعيل .. وقتلوا عمدا امين الشرطة حمادة سلامة وسرقوا سلاحه وسرقوا عددا من السيارات العامة والخاصة ومجموعة من اللوحات المعدنية ، كما نسب الى المتهمين ايضا حيازة مفرقعات واسلحة وذخائر لاستعمالها للاخلال بالامن العام والمساس



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١ ديسمبر ١٩٨٨

بنظام الحكم .. ونسب الى المتهمين من ١٩ حتى الاخير جريمة الاخفاء والتستر والايواء لاعضاء التنظيم .

وتناول المحامى العام كل جريمة من هذه الجرائم والمتهمين الذين قارفوا كلا منها وحكم القانون فيهم فقال عن جريمة انشاء التنظيم السرى وادارته والالتحاق بعضويته ، انها قد توافرت فيها كافة الاركان والعناصر القانونية حيث استوفى تنظيم الارهاب الذى ضم جميع المتهمين اوضاعه ومقوماته الاساسية واهدافه التى تمثلت فى تكفير الحاكم وجميع اجهزة ومؤسسات الدولة ودعوته للخروج عليها وقتالها ثم تكفيره للمجتمع . كما كان للتنظيم خطط وبرامج اعتمد فيها على عنصر الاعداد القتالى بقياداته وكوادره وتدريبهم على استخدام السلاح والتخطيط لعمليات الاغتيال السياسى بهدف توجيه عدة ضربات انتقامية ثارية لعدد من الشخصيات العامة واحداث الفوضى والاضطرابات فى البلاد واقدم التنظيم بالفعل على وضع جانب من اهدافه موضع التنفيذ وكانت له زعاماته وكوادره وعدته وحركته ويعمل فى اطار من السرية البحتة والتكتم الشديد . مما ينطبق عليه العقوبة المقررة فى القانون على قادة التنظيم واعضائه وهى الاشغال المؤبدة للمتهمين الـ ١٥ الاول باعتبارهم من المؤسسين له والمنظمين لحركته والسجن لباقى المتهمين على انضمامهم اليه .

الاتفاق الجنائى

● وفيما يتعلق بجريمة الاتفاق الجنائى فقد توافر قيامها فى حق المتهمين جميعا بكافة اركانها وعناصرها ، ويكفى الوجود الكيانى للتنظيم الذى ضم المتهمين باهدافه ومخططاته للتدليل القاطع على اتحاد ارادة المتهمين على ارتكاب الجرائم التى استهدفوها باتفاقهم والمتمثلة فى الاعتداء على الاشخاص والاموال ومقاومة السلطات والتى قاموا بتنفيذها بالفعل ، مما يتعين معه تطبيق عقوبة الاتفاق الجنائى عليهم وهى الاشغال الشاقة المؤقتة بالنسبة للمتهمين الـ ١٥ الاول والسجن لباقى المتهمين علاوة على العقوبة الاصلية للجرائم التى ارتكبوها .

● وبالنسبة لجرائم الشروع فى القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد المقترن بجنايات اخرى فقد توافرت فى حق المتهمين وتوافر معها طرفا الاصرار والترصد فى محاولة قتل اللواء حسن ابوباشا ومكرم محمد احمد

العقوبة على المتهمين ..

واللواء النبوى اسماعيل ، والعقوبة التى قررها القانون بالنسبة لجناية القتل العمد المقترن بجناية اخرى تصل الى الاعدام .

احراز الأسلحة والمفرقعات

● وبالنسبة لجريمة احراز المفرقعات والاسلحة النارية والذخائر فقد كشفت التحقيقات عن استحواذ التنظيم على مقادير من الاسلحة النارية والذخائر و ٢ قنابل يدوية فى ارتكاب جرائمه وضبطت اجهزة الامن كمية من الاسلحة النارية المختلفة ومتفجرات داخل اخطر معاقل التنظيم فى الخرقانية ، ولم يقف التنظيم عند حد احراز الاسلحة بل تعداه الى التنفيذ وذلك باستعمال الاسلحة والذخائر فى تنفيذ جرائمه التى وقعت كلها فى اطار مخططاته التى استهدفت الاخلال بالنظام والأمن العام والمساس بنظام الحكم ومبادىء الدستور .

وانتهى المحامى العام الى طلب عقوبة الاعدام على زعيم التنظيم وقادة الارهاب الـ ١٥ الاول والاشغال الشاقة للباقين .

الاسانيد القانونية

واشار المستشار ماهر الجندى من خلال نظرة عامة الى ماحفلت به الدعوى من ادلة وما ذخرت به من اسانيد وقرائن من ابرزها :

- اعتراف قطبى التنظيم ـ المتهمين الاول والثانى ـ امام النيابة بكافة جوانب التنظيم وابعاده ومفاهيمه وخططه واهدافه وعن قياداته وكوادره واعضائه . والجرائم التى اقدم التنظيم على ارتكابها فى اطار تحقيق اهدافه محددا ازمنة وامكنة وقوعها واسماء من شاركوا فيها .

- اعترافات مجموعة من قادة التنظيم واعضائه المتميزين وتحديدهم الادوار التى لعبوها والانشطة التى مارسوها .

- روايات الشهود الذين اكتفت النيابة بتقديم ٥٦ شاهدا منهم ممن ادركوا الاحداث عند وقوعها أو صادفوا المتهمين عند ضبطهم او ابدوا خبرة فى مضبوطاتهم .

● ويأتى بعد ذلك المضبوطات وقد لعبت ـ سواء المادية منها أو الفكرية ـ دورا خطيرا حاسما فى كشف جوانب التنظيم وابعاده وهى وحدها دليل جريمة ودليل اتهام .. فهناك السيارات المسروقة التى استخدمها التنظيم فى تحركاته ، السيارة رقم ٧١ المملوكة لمحافظة الجيزة سرقها المتهمون مجدى الصفتى ورجب علام وحمدى رزق واستخدمها التنظيم فى محاولة اغتيال اللواء حسن ابوباشا واللواء النبوى اسماعيل وعثر عليها بطريق الكوم الاحمر بامبابة وبداخلها كمية من الاعيرة النارية ونظارة المتهم يسرى عبدالمنعم .. والسيارة رقم ٤٣٧٥٥ حكومة سرقها المتهمون مجدى الصفتى ورجب علام والمتوفى محمد كاظم وتم تغيير لوحاتها المعدنية وعثر عليها بمركز شبين القناطر وبداخلها السلاح الآلى المستخدم فى محاولة اغتيال اللواء حسن ابوباشا .. والسيارة رقم ٢١٩٩١ ملاكى جيزة سرقها المتهم امين [illegible] واستخدمها التنظيم فى محاولة اغتيال مكرم محمد أحمد واللواء محمد النبوى اسماعيل وعثر عليها امام منزل المتهمين مجدى الصفتى وعادل موسى ببلدة الخرقانية وبداخلها ٣ بنادق ومسدسان و ٤ خزائن .. والسيارة رقم ١٥١٣٩ ملاكى جيزة سرقها المتهمان امين عبدالله واسماعيل ادهم ونزعت لوحاتها المعدنية وعثر عليها بالجيزة .

وهناك المضبوطات الفكرية للتنظيم التى كشفت عن منهجه الفكرى واهدافه وتمثلت فى ٢٥٦ منشورا وتقرير عن مراحل انشاء التنظيم واوجه نشاطه ومجموعة من الخرائط والكروكيات عن القاهرة وضواحيها وتقرير عن كيفية تصنيع القنابل ووسائل تهديد بالقتل لكل من اللواء ابوباشا واللواء النبوى اسماعيل واللواء زكى بدر وتقارير عن كيفية التصدى لمقاومة السلطات .

عقدت الجلسة برئاسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان وبحضور المستشار ماهر الجندى ومحمد عرفة رئيس النيابة وهشام اسماعيل واحمد الشريف وسامى شومان وكلاء النيابة □



المصدر : الأخبار

التاريخ : ٢ ديسمبر ١٩٨٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

استكمال مرافعة النيابة غدا في قضية الناجون من النار

تستكمل النيابة مرافعاتها غدا السبت في قضية الناجون من النار .. يترافع محمد عرفة رئيس النيابة فيشرح أدوار زعماء التنظيم الدكتور مجدى زينهم الصفتى « هارب » ويسرى عبدالمنعم نوفل وعادل موسى عطية وعبدالله حسنين ابوالعلا « هارب » وأمين عبدالله جمعة ورجب علام عيسى والجرائم التى ارتكبوها والأدلة والأسانيد التى استندت اليها النيابة في اتهامهم .



المصدر : المســـاء

التاريخ : ٤ ديسمبر ١٩٨٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في قضية الناجون من النـــار :

اسرار محاولة أغتيال مكرم محمد تكشفها النيابة .. غدا

كتبت - لبيبة شاهين :

تستأنف نيابة امن الدولة العليا غدا الجزء الخامس من مرافعتها في قضية الناجون من النار حيث يتناول محمد عرفة الاتهامات الموجهة للمتهم الثالث عادل موسى عطية واعترافاته في التحقيقات بالنسبة للتنظيم كما يتناول فكر التنظيم وارتكاب حوادث الاغتيالات ودوره في محاولة اغتيال الكاتب الصحفي مكرم محمد احمد واحداث الخرقانية كما يستعرض موقف المتهم الهارب مجدى رينهم الصفتي الامير العام للتنظيم وعبد الله حسين ابو العلا المتهم الرابع الهارب والجرائم التى ارتكباها والتكيف القانوني لجرائم الاغتيالات .

ويختتم رئيس النيابة مرافعته بطلب الجانب القانوني على قيادات التنظيم الاربعة مجدى الصفتي ويسرى عبد المنعم وعادل موسى عطيه وعبد الله حسين ابو العلا .

وستعقد الجلسة برئاسة المستشار عمر العطيفي وعضوية المستشارين فاروق سلطان وسيد جاد بحضور ماهر الجندى المحامي العام وامانة سر محمود ابو حمد وطاهر محرم ونبيل عثمان ومحمود همام



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٤ ديسمبر ١٩٨٨

□ مرافعة الادعاء فى قضية « الناجون من النار » :

رئيس النيابة يتحدث عن أدوار المتهمين فى القضية

ويستعرض الأدلة ضد المتهم الثانى من واقع اعترافاته وشهادة الشهود

فى الجلسة الرابعة لمرافعة النيابة فى قضية « الناجون من النار » تناول رئيس النيابة الاحداث الجنائية التى ارتكبها المتهمون والأدلة عليها وأهم الوقائع فى محاولات الاغتيال الثلاث واحداث الخرقانية ، كما استعرض اعترافات المتهم الثانى « يسرى عبدالمنعم » والأدلة ضده . وتواصل النيابة مرافعاتها غدا .

وفى بداية الجلسة التى عقدت برئاسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان وبحضور المستشار ماهر الجندى المحامى العام الاول ومحمد عرفة رئيس النيابة وهشام اسماعيل واحمد الشريف وسامى شومان وكلاء النيابة طالب المستشار ماهر الجندى المحكمة باعادة ملف القضية ٤٠١ حصر أمن دولة عليا الى نيابة أمن الدولة لتتولى شئونها فيها واستكمال تحقيقاتها حيث انتهت المهلة التى حددتها المحكمة للدفاع للاطلاع عليها دون ان يتقدم احد من هيئة الدفاع للاطلاع مما يفيد فقدان الرابطة بين هذه القضية وموضوع الدعوى الحالية وهذا ماسبق ان دللت به النيابة مرارا .

ورد المستشار عمر العطيفى : بأن المحكمة لفتت نظر هيئة الدفاع بأن المهلة الخاصة بالاطلاع قد انتهت ولكنها ستعطى الدفاع فرصة اخرى لمدة اسبوع ثم تأمر باعادتها الى نيابة أمن الدولة العليا .

وعقب ذلك بدأ رئيس النيابة محمد على عرفة مرافعته التى أستهلها بحديث للرسول عليه الصلاة والسلام : « لاترجعوا بعدى كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض » ثم قال : ليس الاسلام دينا اخرويا يربط الانسان به وحسب بل هو دين ودنيا فى أن واحد : فكما ربط الانسان الى خالقه بالعبادات ، ربطه الى اخيه الانسان بالمعاملات ، وجعل من الفرد المسلم انسانا اجتماعيا تنظمه علاقات محددة تقوم على اساس المعاملة بالمثل ، ثم

تابع الجلسة :

سمير السروجي

تسمو فيه بالحب والتسامح حتى تبلغ ذروة الانسانية المثالية .

مصر .. دار اسلام وايمان وسلام

ثم ندد رئيس النيابة بالمتهمين الذين يصفون مصر بأنها دار كفر وليست دار اسلام وقال ان مصر عامرة بعلمائها وأزهرها الشريف التى يرفع فيها الأذان وتقام بها الصلوات وتمارس كل شعائر الدين فى امن واطمئنان . وقال ان بعض مظاهر الانحراف والتقصير فى تطبيق احكام الدين لاتخرج عن الايمان وان أى مجتمع لايخلو من معصية واذا كانت هناك بعض السلبيات فى البلاد الاسلامية فان ايجابياتها كثيرة والحمد لله .. ان مصر حملت رسالة نشر الاسلام اكثر من الف عام بجهد علماء الازهر الشريف ، ويدين لها العالم الاسلامى كله بالزعامة فى هذا المجال .

الوقائع والجرائم التى ارتكبها المتهم الثانى

وتناول رئيس النيابة الوقائع والجرائم التى ارتكبها المتهمان الثانى والثالث الماثلان فى قفص الاتهام والاول والرابع الهاربان مستعرضا الادلة على ارتكاب هذه الجرائم من واقع ماشهد به المجنى عليهم وشهود الاثبات ثم اعترافات المتهم الثانى يسرى عبدالمنعم والثالث عادل موسى عطية ، حيث قال رئيس النيابة : ان المتهمين يقفون امامكم حاملين وزرهم واثمهم وبغيهم بين ايديهم ، بعد ان ارتكبوا افعالا وجرائم بشعة يعاقب عليها الله فى ديننا الحنيف والمجتمع والقانون ، فهم الذين اضمروا الشر والغدر والضغينة والفتك والقتل وسفك الدماء والسلب والنهب وكدروا صفو الأمن والامان

حادث اللواء ابوباشا

وتناول رئيس النيابة موقف المتهم الثانى فقال انه فى ليلة ١٩٨٧/٥/٥ شرع مع المتهم المتوفى محمد كاظم فى قتل اللواء حسن ابوباشا عمدا مع سبق الاصرار والترصد بأن عقدا العزم على قتله وأعدا لهذا الغرض سلاحا ناريا « بندقية الية » وسيارة مسروقة واخذا فى مراقبته ورصد حركته وكمنا له فى طريق عودته الى مسكنه فلما ظفرا به تحركا بالسيارة التى قادها المتهم الثانى واطلقا عليه عددا من الأعيرة النارية قاصدين قتله ، فأحدثا به الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبى وخاب اثر الجريمة بسبب لا دخل لارادتيهما فيه ، وقد اقترفت بهذه الجناية جنايتان اخريان هما ان المتهم ورفيقه المتوفى فى ذات الزمان والمكان : شرعا فى قتل كل من الطفل شيرين مدحت نديم ومساعد الشرطة فراج على عبدالله عمدا واحدثا بهما الاصابات الموصوفة بالتقريرين الطبيين .

حادث مكرم محمد أحمد

وفى ليلة ٦/٣ من نفس العام شرعا فى قتل مكرم محمد احمد رئيس مجلس ادارة دار الهلال عمدا مع سبق الاصرار والترصد بعد



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٤ ديسمبر ١٩٨٨

ان اخذا فى مراقبته ورصد حركته ثم كمنا له على مقربة من منزل رصدوا تردده عليه واطلقا عليه عددا من الاعيرة النارية قاصدين قتله اقترنت بهذه الجناية جنايات اخرى هى ان المتهمين الاول والثالث والرابع فى ذات الزمان والمكان قد اصابوا ٥ من المواطنين الابرياء الذين تصادف وجودهم فى مسرح الجريمة بميدان باب اللوق .

حادث النبوى اسماعيل

وفى ليلة ٨/١٣ شرع المتهمان الاول والثانى والمتوفى محمد كاظم فى قتل اللواء محمد نبوى اسماعيل عمدا مع سبق الاصرار والترصد حيث اعدا سيارة مسروقة قادها المتهم الثانى الى حيث يقيم وما ان ايقنوا بوجوده بشرفة منزله حتى اطلقوا عليه عددا من الاعيرة النارية واقترنت هذه الجناية بجناية الشروع فى قتل اثنين اخرين .

مقتل أمين شرطة وإصابة ٤ فى الخرقانية

وبتاريخ ٨/١٥ قتل المتهمون الثلاثة أمين الشرطة بالقوات الخاصة لمكافحة الارهاب حمادة سلامة حمد عمدا مع سبق الاصرار بان اتحدوا فيما بينهم على مقاومة قوات الامن المكلفة بالقبض عليهم ، وعقدوا العزم على قتل من يتصدى لهم من افرادها واطلقوا عليهم نيران اسلحتهم قاصدين بذلك قتلهم ..

احراز المفرقعات والأسلحة

كما حاز المتهمون من الاول حتى الرابع مع باقى المتهمين اسلحة ومفرقعات وذخائر لاستعمالها فى نشاط يخل بالأمن والنظام العام والمساس بنظام الحكم ومبادىء الدستور .

ثم استعرض رئيس النيابة الوقائع من خلال اقوال المجنى عليهم وشهود الاثبات فى القضية حيث قرر اللواء ابوباشا انه يعتقد ان الجماعات الدينية المتطرفة وراء هذا الحادث ووصف السيارة نصف النقل المستخدمة فى الحادث كما وصفها الشهود

اعترافات يسرى عبدالمنعم

وفى نهاية مرافعته تناول رئيس النيابة اعترافات المتهم الثانى يسرى عبدالمنعم بالتحقيقات بارتكابه للأحداث موضوع هذه القضية المنظورة واشتراك باقى المتهمين معه فى ارتكابها حيث قرر امام النيابة انه وباقى المتهمين ضمن جماعة تعتنق فكرا دينيا متطرفا يقوم على تكفير المجتمع حاكما ومحكوما وتحريم العمل لدى اجهزة الدولة وان هذه الجماعة تهدف الى اقامة الدولة الاسلامية بالقوة عن طريق تغيير نظام الحكم القائم بالبلاد وفى سبيل بلوغها لهدفها تتخذ من العنف سبيلا لتحقيق مآربها المرجوة وانطلاقا من ذلك اتفق مع بعض المتهمين اعضاء هذه الجماعة على اغتيال وزراء الداخلية وبعض الكتاب الصحفيين وأعدوا لذلك الوسائل والاسلحة اللازمة لتنفيذ جرائمهم .

المستشار ماهر الجندى يثبت حضور المتهمين قبل مرافعة رئيس النيابة محمد عرفة

تصوير : نور صبيح



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٤ ديسمبر ١٩٨٨

النيابة تواصل عرض اعترافات المتهمين فى قضية الاغتيالات السياسية

الادعاء يستعرض أدلة الاثبات ضد المتهمين الأربعة الأوائل

واصلت محكمة امن الدولة العليا سماع مرافعة النيابة العامة فى قضية محاولات الاغتيال السياسية . بدأ امس محمد على عرفة رئيس النيابة مرافعته فى الدعوى . تحدث رئيس النيابة عن الوقائع والجرائم التى اسندت النيابة تهمة ارتكابها الى المتهمين الاربعة الأوائل وهم الدكتور مجدى الصفتى ـ قائد المتهمين الهارب ـ ويسرى عبدالمنعم وعادل موسى عطية وعبدالله حسين ابوالعلا ـ هارب ـ كما استعرض رئيس النيابة ادلة الاثبات المطروحة ضد المتهمين ، واقوال يسرى عبدالمنعم وعادل عطية خلال التحقيقات . وقررت المحكمة برئاسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان وحضور المستشار ماهر الجندى المحامى العام الاول ومحمد على عرفة رئيس النيابة وهشام اسماعيل واحمد الشريف وسامى شومان وكلاء اول النيابة وامانة سر محمود ابوحمد وطاهر محرم ومحمود همام مواصلة سماع مرافعة النيابة بجلسة غد الاثنين .

فى بداية الجلسة اثبت المستشار ماهر الجندى حضور المتهمين باستثناء الهاربين ، واعتذار المتهمين حمدى محمد رزق والمزمل ابراهيم عن الحضور لمرضهما . وقال ان المحامين لم يطلبوا حتى الآن الاطلاع على القضية ٤٠١ حصر امن دولة عليا التى طالبوا بضمها من قبل ، وهذا يؤكد ما قررته النيابة من عدم وجود ارتباط بينهما وبين القضية المطروحة ، وطالب ممثل النيابة باعادة القضية ٤٠١ الى نيابة امن الدولة العليا لانها محل تحقيق الآن وقد انتهت المهلة التى حددتها المحكمة للاطلاع عليها .. ونبهت هيئة المحكمة الدفاع الى انتهاء مهلة الاطلاع وقررت مدها اسبوعاً آخر تعاد القضية بعده الى نيابة امن الدولة وبدأ محمد على عرفة رئيس النيابة مرافعته فاسند الى المتهمين الأربعة الأوائل مجدى الصفتى ويسرى عبدالمنعم وعادل موسى عطية وعبدالله حسين ابوالعلا تهم انشاء وتنظيم وادارة تنظيم حزبى غير مشروع وذى طابع عسكرى يقوم على تكفير المجتمع ويدعو الى مناهضة المبادىء الأساسية التى يقوم عليها نظام الحكم فى البلاد ، واباحة اغتيال كبار المسئولين الحاليين والسابقين . ومقاومة السلطات العامة ، وحيازة مطبوعات معدة للتوزيع والنشر ترويجاً لنفس الافكار التى يعتنقونها .

تابع الجلسة :

حمدى شفيق

مجدى حلمى

كما اتهمتهم النيابة بالاشتراك مع باقى المتهمين فى الاتفاق الجنائى .

التهم الموجهة الى الأربعة الأوائل

استعرض رئيس النيابة الاتهامات الموجهة الى المتهم الثانى يسرى عبدالمنعم بالتفصيل وهى الشروع بالاشتراك مع المتهم المتوفى محمد كاظم عبدالقوى فى قتل اللواء حسن ابو باشا وزير الداخلية والحكم المحلى الأسبق والشروع فى قتل شيرين مدحت وفراج على عبدالله اللذين تصادف وجودهما فى مكان الحادث ، والشروع فى قتل الصحفى مكرم محمد احمد ـ ليلة ٣ يونيو ١٩٨٧ ـ عمداً مع سبق الاصرار والترصد وخاب اثر الجريمة بسبب عدم احكام الرماية ، واسعاف المجنى عليه ، كما اسند رئيس النيابة الى يسرى عبدالمنعم تهمة الشروع فى قتل كل من نضال محمود محمود ووائل عبدالمنعم السيد ومحمد ابراهيم محمد وعامر محمد حسنين وفريد فوزى نخيل الذين تواجدوا بمكان الحادث ، والشروع فى قتل اللواء محمد نبوى اسماعيل وزير الداخلية الأسبق ـ ليلة ١٣ اغسطس ١٩٨٧ ـ بالاشتراك مع المتوفى محمد كاظم عبدالقوى . وكان دور يسرى هو قيادة السيارة نصف النقل المستخدمة فى الحادث كما شرعوا فى قتل سراج الدين حسين وعاشور محمد احمد . كما اتهموا بقتل امين الشرطة حمادة سلامة حمد امين الشرطة فى معركة الخرقانية بالقليوبية عندما حاولت قوات الأمن القبض على المتهمين ، واقترنت التهمة بتهم الشروع فى قتل الملازم اول صلاح محمد محمود وامين الشرطة جمال محمود سويلم ، واعتدوا على العقيد محمد صادق عبدالحافظ وامين الشرطة فوزى بكير محمد واحدثوا بهما اصابات مختلفة ، وكرر رئيس النيابة اتهام يسرى عبدالمنعم والمتهمين الآخرين بحيازة اسلحة وذخائر ومفرقعات بدون ترخيص ، وسرقة طبنجة امين الشرطة القتيل وسيارة محافظة الجيزة التى استخدمت فى محاولات الاغتيال . وأعاد ممثل النيابة استعراض احداث محاولات الاغتيال واقوال شهود الاثبات والمجنى عليهم اللواءين ابوباشا ونبوى اسماعيل ومكرم محمد احمد رئيس تحرير «المصور» والمصابين فى الاحداث .

محمد عرفة رئيس النيابة

اقوال يسرى عبدالمنعم

وساق رئيس النيابة جانباً من اعترافات المتهم يسرى عبدالمنعم بتحقيقات النيابة العامة ، وقال ان يسرى عبدالمنعم اعترف تفصيليا بانه وباقى المتهمين ضمن جماعة تعتنق فكراً دينياً متطرفاً يقوم على تكفير المجتمع حاكماً ومحكوماً ، وتحريم العمل لدى اجهزة الدولة ، والعمل بكل السبل على اقامة الدولة الاسلامية بالقوة عن طريق تغيير نظام الحكم القائم بالبلاد ، وانطلاقاً من ذلك اتفق المتهم مع الباقين على تنفيذ عمليات اغتيال لوزراء الداخلية وبعض الكتاب والصحفيين .. وذكر ممثل النيابة ان يسرى عبدالمنعم حكى له قصته مع التنظيم منذ بدء انضمامه اليه فى اعقاب انتهاء خدمته بالجيش سنة ١٩٨١ ثم عمله بالبنك الاهلى واستقالته منه بعد ٣ سنوات ونصف سنة فى يناير ١٩٨٤ ، وقال المتهم انه بدأ إسلامه منذ ذلك الوقت .. وعلق ممثل النيابة : اى ان المتهم قبل ذلك كان كافراً وليس مسلماً ـ على حد قوله !! واتهم ممثل النيابة يسرى عبدالمنعم بالجهل ، ثم استعرض بعد ذلك باقى اعترافات يسرى عبدالمنعم وتعرفه على محمد كاظم وعماد الخضرى وغيرهما ، ثم زواجه من شقيقة محمد كاظم ثم تعرفه على مجدى زينهم الصفتى المتهم الأول ـ واشتراكه فى نشاط الجماعة وتواصل النيابة مرافعتها غداً الاثنين .



المصدر : الوفد

التاريخ : ٤ ديسمبر ١٩٨٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

«الناجون من النار» يطلبون بمعاملتهم مثل حاتم ذوالفقار

احالت محكمة امن الدولة العليا طوارىء ، الى المستشار ماهر الجندى المحامى العام الاول لنيابات الجيزة ، البلاغ الذى تقدم به المتهمون فى قضية الاغتيالات السياسية . يتهمون فيه ادارة سجن استقبال طرة ، بانها تعاملهم معاملة سيئة . وتعامل المسجونين الجنائيين معاملة حسنة . استند المتهمون الى حديث نشرته جريدة «الوفد» مع الفنان حاتم ذو الفقار يوم «الثلاثاء» الماضى ، حول تجربته فى السجن عقب الافراج عنه . واكد فيه انه اعتاد قضاء يومه بين اللعب ومشاهدة التليفزيون . ومن المنتظر ، ان تستمع النيابة الى الفنان حاتم ذوالفقار ، حول هذا الحديث . كما تستمع الى اقوال رئيس منطقة سجون طرة ومامور السجن . كما واصلت النيابة امس ، مرافعتها فى قضية الاغتيالات السياسية وترافع محمد عرفه رئيس النيابة حول الجرائم التى ارتكبها المتهم يسرى عبدالمنعم .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٤ ديسمبر ١٩٨٨

فى قضية « الناجون من النار »

النيابة : اعترافات يسرى عبد المنعم قلب نظام الحكم واقامة جيش اسلامى

كتب - جمال عقل :

قررت المحكمه فى جلستها امس برياسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان وبحضور ماهر الجندى المحامى العام لنيابات الجيزة تأجيل نظر قضية الناجون من النار لجلسة بعد غد لاستكمال ، اقعة النيابة .

استأنفت النيابة امس مرافعاتها فى قضية الناجون من النار حيث تحدث محمد عرفه رئيس النيابة عن فكر التنظيم واعضائه من خلال اعترافات المتهم الثانى يسرى عبد المنعم نوفل الذى يعتبر احد اقطابه وقادة التنظيم فى ارتكاب حوادث الاغتيال .

واكد رئيس النيابة ان المتهم الهارب مجدى زينهم الصفتى « طبيب » هو المسئول الاول عن قوائم الاغتيالات حيث يقوم بارشاد التنظيم عمن يريدون اغتياله وان المتهم المتوفى والاول الهارب هما اللذان كانا يمولان التنظيم بالاسلحة .

وتحدث المستشار ماهر الجندى المحامى العام لنيابات الجيزة ان المهلة التى حددتها المحكمة لاطلاع الدفاع على القضية قد انتهت وطالب الدفاع باعادة اوراق القضية للجهة المختصة نيابة امن الدولة العليا .. وامرت المحكمة بمد المهلة اسبوعا

وروى ممثل النيابة عن خطة اعضاء التنظيم لاعداد جيش اسلامى من خلال اعترافات يسرى عبد المنعم نوفل فى التحقيقات والذى اكد ان الغرض من انشاء الجيش الاسلامى قلب نظام الحكم واقامة دولتهم المتبناه .. ودعوتهم للانضمام لتنظيمهم حتى يصل عدد اعضاء التنظيم المسلمين ما يوازى ربع الجيش المصرى حتى يتمكنوا من تغيير نظام الحكم واقامة الدولة الاسلامية بالقوة .

المعاينة التصويرية

وتحدث محمد عرفه ممثل النيابة عن المعاينة التصويرية التى اجرتها النيابة العامة لموقع الاحداث حيث قام المتهم الثانى يسرى عبد المنعم نوفل بتمثيل كيفية ارتكابه الجرائم منها معاينة تمثيلية بشارع المراغى بالعجوزة لكيفية محاولة اغتيال اللواء أبو باشا واخرى بشارع جامعة الدول العربية لتمثيل محاولة اغتيال اللواء النبوى اسماعيل ومعاينة اخرى بقرية الخرقانيه وغيرها ومعظمها تمت بالصوت والصورة .

وتحدث ممثل النيابة عن التقارير الطبية الخاصة بالمجنى عليهم . والبصمات المرفوعة من اماكن الحوادث وتقارير المعمل الجنائى .

يسرى عبد المنعم نوفل



استمرار مرافعة النيابة في قضية الناجون من النار :

المتهمون اضمروا الشر والضغينة والقتل وسفك الدماء

النيابة صورت المتهم الثاني « فيديو » بالصوت والصورة أثناء اعترافه

كتب علاء رزق ومحمد صلاح الزهار :

واصلت النيابة مرافعاتها أمس أمام محكمة أمن الدولة العليا بالقاهرة في قضية الناجون من النار .. ترافع محمد عرفة رئيس النيابة ضد المتهمين الاربعة الاول هم مجدى زينهم الصفتى ، هارب ، ويسرى عبدالمنعم نوفل وعادل موسى عطية ، محبوسين ، وعبدالله حسين أبو العلا ، هارب ، قال انهم اضمروا الشر والضغينة والقتل والسلب والنهب وكدروا الأمن والامان عندما اتفقوا على افكارهم المضللة الهدامة وصوبوا بنادقهم لحصد كبار المسئولين الحاليين والسابقين .. واستعرض جرائم المتهم الثاني يسرى عبدالمنعم بالتفصيل واعترافاته في التحقيقات وتسجيل شريط فيديو بالصوت والصورة لاعترافه وتمثيله للجرائم في موقع الاحداث .. كما استعرض الادلة والشهود التي تؤكد جرمه .. وأعلن المستشار ماهر الجندى المحامى العام ان المهلة المحددة للمحامين للاطلاع على القضية ٤٠١ سنة ١٩٨٧ أمن دولة قد انتهت ولم يطلع عليها أحد مما يدل على انقطاع الصلة بين هذه القضية وقضية الناجون من النار فقامت المحكمة بمد المهلة اسبوعا آخر .. وقررت المحكمة التأجيل لجلسة باكر ، الاثنين ، لاستكمال مرافعة محمد عرفة رئيس النيابة . بدأ محمد عرفة رئيس نيابة الجيزة مرافعته بآية من القرآن الكريم تقول « ومن قتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها .. وغضب الله عليه ولعنه واعد له عذابا عظيما » .. صدق الله العظيم .. وقال صلى الله عليه وسلم « أول مايقضى بين الناس يوم القيامة في الدماء » وقوله « لقتل مؤمن أعظم عند الله من زوال الدنيا » .. وقد طالبنا الله سبحانه وتعالى بتطبيق حد الحرابة على القتلة بقتلهم أو صلبهم أو بقطع ايديهم وارجلهم من خلاف .

وقال رئيس النيابة ان المتهمين الاربعة الأول مجدى زينهم الصفتى ، هارب ، وعبدالله حسين أبو العلا ، هارب ، ويسرى عبدالمنعم نوفل وعادل موسى عطية ، محبوسين ، اضمروا الشر والغدر والضغينة والفتك غيلة والقتل وسفك الدماء والسلب والنهب . وكدروا الأمن والامان في بلدنا الأمن عندما تدارسوا في حلقات اجتماعاتهم وفي أوكارهم افكارهم المضللة الهدامة وصوبوا فوهات بنادقهم واسلحتهم القاتلة لحصد الرؤوس والفتك بالاجساد والصدور فخططوا ودبروا واعدوا واستعدوا ونفذوا جرائمهم الآثمة .. وقد اشترك معهم باقى المتهمين حتى المتهم الخامس عشر في انشاء وتنظيم وادارة حزب غير مشروع ذى طابع شبه عسكرى فكونوا جماعة ارهابية تقوم على تكفير المجتمع وتدعو الى مناهضة المبادىء الاساسية لنظام الحكم في البلاد واغتيال عدد من المسئولين الحاليين والسابقين

محمد عرفة
رئيس النيابة



وبعض الشخصيات العامة ورجال الصحافة

جرائم المتهم الثانى

وفى ليلة ٥ مايو ١٩٨٧ بدائرة قسم العجوزة قام المتهم المتوفى محمد كاظم عبدالقوى بالشروع فى قتل اللواء حسن أبو باشا وزير الحكم المحلى والداخلية الاسبق عمدا مع سبق الاصرار والترصد بان اعد بندقية آلية وسيارة مسروقة غيروا لونها يقودها المتهم الثانى يسرى عبدالمنعم بعد ان رصدا حركته وكمنا له فى طريق منزله وما ان ظفرا به حتى اطلقا عليه عددا من الاعيرة النارية قاصدين قتله فاحدثا به اصابات جسيمة وخاب اثر الجريمة لسبب لا دخل لارادتهما فيه هو اسعاف اللواء أبو باشا ومداركته بالعلاج .. وفى نفس الواقعة شرعا فى قتل كل من شيرين مدحت وفراج على عبدالله اللذين تصادف وجودهما فى مكان الحادث وتم اسعافهما .

كما قام المتهمون الأول والثالث والرابع مجدى زينهم الصفتى وعادل موسى عطية وعبدالله حسين أبو العلا ليلة ٢ يونيه ١٩٨٧ بدائرة قسم عابدين بالشروع فى قتل مكرم محمد أحمد رئيس مجلس ادارة دار الهلال ورئيس تحرير مجلة المصور بان عقدوا العزم على قتله واعدوبندقية الية وسيارة مسروقة غيروا لونها بعد أن راقبوه ورصدوا تحركاته وكمنوا له

واقعة النبوى اسماعيل

وفى ليلة ١٣ اغسطس عام ١٩٨٧ شرع المتهمان الاول والثانى مجدى زينهم ويسرى عبدالمنعم والمتهم المتوفى محمد كاظم عبدالقوى فى قتل اللواء محمد النبوى اسماعيل نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية الاسبق عمدا مع سبق الاصرار والترصد بان عقدوا العزم على قتله فاعدوا بندقية آلية وسيارة مسروقة قادها المتهم الثانى يسرى عبدالمنعم وكمنوا للمجنى عليه قرب منزله بعد ان رصدوا تحركاته .

حادث الخرقانية

وفى ١٥ اغسطس عام ١٩٨٧ أى بعد يومين فقط من محاولة اغتيال اللواء النبوى اسماعيل كان رجال الشرطة قد توصلوا الى أحد أوكار المتهمين وهو منزل المتهم الأول مجدى الصفتى .. هاجم رجال الشرطة وكر المتهمين فقام المتهمون الثلاثة الاول مجدى الصفتى ويسرى عبدالمنعم وعادل موسى بالاشتراك مع المتهم المتوفى محمد كاظم عبدالقوى بمقاومة رجال الشرطة فاطلقوا عليهم الرصاص من اسلحتهم الآلية فقتلوا أمين الشرطة بقوات مكافحة الارهاب حمادة سلامة حمد واصابوا اربعة من رجال الشرطة .

واستشهد محمد عرفة رئيس النيابة بشهود هذه الوقائع وهم ٣٠ شاهد اثبات بعضهم اصيب خلال هذه الاحداث والبعض الآخر تصادف وجوده فى موقع الاحداث شهدوا جميعا على هذه الاحداث وادلى بعضهم بأوصاف المتهمين وتعرفوا عليهم بعد القبض عليهم .

أدلة بالفيديو

واضاف رئيس النيابة ان المتهم الثانى لا يستطيع ان ينكر هذه الوقائع أو يشكك فى اعترافاته فقد تم تسجيل هذه الاعترافات بالصوت والصورة تصوير « فيديو » كان المتهم خلالها يشرح بالصوت والصورة ويمثل فى موقع الاحداث دوره ودور زملائه المتهمين وتم تقديم شرائط الفيديو للمحكمة التى قامت بمشاهدتها فى جلسة علنية .. واثبت خبير الاذاعة التليفزيون ان الصوت والصورة للمتهم الثانى يسرى عبدالمنعم .. كما اثبت الطب الشرعى ان المتهم المذكور كان مصابا بعنقه من اثر رصاصة واجريت له جراحة استخراج المقذوف النارى .. كما ثبت وجود بصمة يد المتهم المذكور على زجاجة مياه غازية شربها قبل ارتكاب حادث اللواء أبو باشا وبصمة يده ايضا على نضارة شمسية وجدت بالسيارة التى استعملت فى حادث اللواء أبو باشا ومسدس أمين الشرطة المتوفى الذى عثر معه عند ضبطه .

وقررت المحكمة التأجيل لجلسة باكر « الاثنين » ليستكمل محمد عرفة رئيس النيابة مرافعته .

عقدت الجلسة برئاسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان بحضور المستشار ماهر الجندى المحامى العام الأول لنيابات الجيزة ومحمد عرفة رئيس النيابة وهشام اسماعيل وأحمد الشريف وسامى شومان وكلاء النيابة وامانة سر محمود أبو حمد وطاهر محرم ومحمود همام ونبيل عثمان .

المصدر : الاخبار

التاريخ : ٥ ديسمبر ١٩٨٨

استمرار مرافعة النيابة في قضية الناجون من النار

يواصل محمد عرفة رئيس النيابة مرافعته اليوم في قضية الناجون من النار يتناول الجرائم التى ارتكبها المتهمون الاول والثالث والرابع وهم مجدى الصفتى هارب وعادل موسى عطية محبوس وعبدالله حسين ابو العلا هارب والادلة التى قدمتها النيابة ضدهم.

تعقد الجلسة برئاسة المستشار عمر العطيفي وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان..



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٥ ديسمبر ١٩٨٨

● حوادث وقضايا ● ● حوادث وقضايا ●

في « الناجون من النار » :

النيابة تستأنف مرافعتها اليوم

كتب ـ جمال عقل :

يستأنف محمد عرفة رئيس نيابة الجيزة صباح اليوم مرافعته فى قضية « الناجون من النار » ويتحدث عن اعترافات المتهم الثالث عادل موسى عطية والرابع عبد الله حسين ابو العلا واعترافاتهما بارتكاب الجرائم واحداث الخرقانية وكيفية انضمامهما للتنظيم .

ويستعرض رئيس النيابة الحوار الذى دار بين المتهم الثالث والصحفى مكرم محمد احمد أثناء العرض القانونى بالنيابة والذى تعرف فيه مكرم محمد احمد على المتهم الذى حاول اغتياله باطلاق الرصاص عليه فى ميدان باب اللوق .. وتمثيل المتهمان لجرائمهما فى مواقع الاحداث وتصويرها بالفيديو صوت وصورة حيث قام كل منهما بتمثيل دور فى ارتكاب الجرائم وممن شاركوا معهما من اعضاء التنظيم .. والمضبوطات التى ضبطت بشقة المتهم الثالث فى قرية الخرقانية والاسلحة والمتفجرات اعترافه بملكيته .



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٦ ديسمبر ١٩٨٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قضيـــة « الناجــون من النـــار »

النيابة تروى اعترافات عادل موسى في محاولة اغتيال مكرم محمد أحمد!

اختتم محمد عرفه رئيس النيابة مرافعته امس فى قضية « الناجون من النار » التى تنظرها محكمة امن الدولة العليا « طوارىء » بقاعة المحاكمات الكبرى بمدينة نصر .. تحدث رئيس النيابة عن اعترافات المتهم الثالث عادل موسى عطية فى تحقيقات النيابة والادلة الاخرى التى ادانته بانضمامه للتنظيم الذى يعتنق الفكر القائم على جاهلية المجتمع المصرى وتكفيره حاكما ومحكوما .. وارتكاب حوادث الاغتيالات واطلاقه الرصاص على الصحفى مكرم محمد احمد الذى ترصده كثيرا مع المتهم الهارب « امير التنظيم » مجدى زينهم الصفتى امام مبنى مجلة المصور وعند منزله . بعد نشر مقاله الذى هاجم فيه الجماعات الاسلامية وفكرهم .. كما اعترف على بقية اعضاء التنظيم بارتكاب حوادث الاغتيالات

سجل الجلسة : جمال عقل .

عقدت المحكمة جلستها امس برئاسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان بحضور المستشار ماهر الجندى المحامى العام ومحمد عرفه رئيس النيابة وهشام اسماعيل واحمد شريف وسامى شومان وهشام السعودى وكلاء اول النيابة حيث تحدث محمد عرفه رئيس النيابة فى اربعة اجزاء من استعراض الادلة ضد المتهمين الهاربين الاول مجدى زينهم الصفتى والرابع عبد الله حسين ابوالعلا والتكييف القانونى للجرائم والاحداث التى ارتكبها المتهمان .. وتطبيقات الجانب القانونى فى القضية وطلبات النيابة

قال رئيس النيابة ان المتهم اعترف تفصيليا بمحاولة اغتيال الصحفى مكرم محمد احمد وبقية حوادث محاولات الاغتيال التى اشترك فيها مع اعضاء التنظيم .. وانه احد اعضاء التنظيم الذى يهدف تغيير نظام الحكم وتحذير المسئولين بالدولة عن طريق ارسال منشورات وخطابات واستعمال القوة والعنف لانجاز وتحقيق فكر الجماعة واقامة الدولة الاسلامية بالقوة .

وساق رئيس النيابة ادلة اتهام المتهمين الهاربين الاول والرابع من خلال المضبوطات فى احداث الخرقانية وتقارير المعمل الجنائى وشهادة الشهود .. واكدت ان اعترافات المتهم اكدت وجود التنظيم الذى جعل من المتهم الاول الهارب مجدى الصفتى اميرا للجماعة .. والمتهم الرابع الهارب عبد الله حسين ابوالعلا امينا لسر التنظيم وعضو الاتصال به

وسرد محمد عرفه رئيس النيابة التكييف القانونى لجرائم المتهمين ، ونصوص المواد القانونية على جريمة انشاء وادارة تشكيل او تنظيم حزب او جماعة مناهضة للمبادىء الاساسية التى يقوم عليها نظام الحكم والركن المادى فى هذه الجريمة ومعاداة نظام الحكم والركن المعنوى فيها . والنصوص القانونية لجرائم القتل والعمد والشروع فيه والقصد الجنائى فى جرائم القتل العمد وبواعث القتل وجريمة سبق الاصرار والترصد ، وتحدث عن جريمة حيازة المفرقعات والاسلحة والزخائر والركن المادى فيها .

وفى نهاية مرافعته طالب بتوقيع عقوبة الاعدام للمتهمين الثانى يسرى عبد المنعم نوفل والثالث عادل موسى عطية والمتهمين الهاربين مجدى زينهم الصفتى وعبد الله حسين ابو العلا

وقررت المحكمة التاجيل لجلسة الخميس القادم لسماع مرافعة هشام اسماعيل وكيل اول النيابة



المصدر : السياسة

التاريخ : ٦ ديسمبر ١٩٨٨

محكمة امن الدولة استمعت الى مرافعة النيابة

القاهرة : تأجيل محاكمة «الناجون من النار» ليوم الخميس

القاهرة ـ ا ش ا ـ استانفت محكمة امن الدولة العليا امس محاكمة المتهمين في قضية تنظيم «الناجون من النار» حيث واصلت الاستماع الى مرافعة النيابة العامة في القضية .

وقد قررت المحكمة تاجيل نظر الدعوى الى جلسة الخميس القادم لاستكمال الاستماع الى مرافعة النيابة .

وقد أكد محمد علي عرفة رئيس النيابة في مرافعته امس امام المحكمة ان النيابة العامة حينما طالبت باعدام المتهمين القياديين في تنظيم «الناجون من النار» فإن ذلك جاء نتيجة ما اقترفوه من جرائم بشعة .. وان القصاص فيهم حق قانوني وحق شرعي .

وقد أوضح رئيس النيابة في مرافعته ان المتهم الثالث في القضية عادل موسى اعترف في اقواله امام النيابة انه يعتنق فكر تنظيم الناجون من النسر القائم على جاهلية المجتمع المصري وتكفيره حاكما ومحكوما وانه وباقي المتهمين يشكلون جماعة تهدف الى تغيير نظام الحكم القائم بالبلاد بالقوة لاقامة الدولة الاسلامية .

وقال ان المتهم اعترف في اقواله انه في سبيل هذه العقيدة التي يعتنقها وتحقيقا لاهداف الجماعة فإنه اتفق مع المتهمين على مناهضة النظام الاجتماعي القائم بالدولة حيث اتحدت ارادتهم على ارتكاب جرائم قتل واغتيال وزير الداخلية والشخصيات العامة والهامة في الدولة والتي تم رصدها بمعرفتهم ومقاومة السلطات والسرقات واستباحة اموال الدولة باعتبارها كافرة .

المصدر : الأهرام
التاريخ : ٦ ديسمبر ١٩٨٨
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

النيابة تواصل مرافعتها فى قضية « الناجون من النار » :

اعترافات تفصيلية للمتهم الثالث تؤكدها الأدلة واشرطة الفيديو

قائمة مضبوطات تضم أسلحة وذخيرة والة كاتبة للمنشورات عثر عليها فى محله

كتب ـ سمير السروجى :



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ ديسمبر ١٩٩٨

في الجلسة السادسة لمرافعة النيابة في قضية « الناجون من النار » تحدث محمد عرفة رئيس النيابة امس امام محكمة امن الدولة العليا عن دور المتهم الثالث عادل موسى عطية واعترافاته التفصيلية في التحقيقات والمعاينة التصويرية لأحداث الاغتيالات الثلاثة والادلة الاخرى ضده وكذلك استعرض الادلة ضد المتهمين الهاربين الاول مجدى زينهم الصفتي والرابع عبد الله حسين ابو العلا ثم تناول الرد على فكر المتهمين من واقع تقرير الازهر الشريف وشهادة فضيلة الدكتور محمد سيد طنطاوى مفتي جمهورية مصر . وفي نهاية مرافعته تحدث رئيس النيابة عن التكييف القانوني لجرائم المتهمين .. ثم قررت المحكمة مواصلة مرافعة النيابة بعد غد الخميس حيث يتناول هشام اسماعيل وكيل اول نيابة الجيزة ادوار « ١١ متهما » .

عقدت الجلسة برياسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان وبحضور المستشار ماهر الجندى المحامى العام الاول ومحمد عرفة رئيس النيابة وهشام اسماعيل واحمد الشريف وسامى شومان وكلاء النيابة .

وفي البداية سرد رئيس النيابة محمد عرفة أدلة الاتهام العديدة بالنسبة للمتهم الثالث عادل موسى عطية من واقع اعترافاته بتحقيقات النيابة وقال انه يعتنق ذات الفكر القائم على جاهلية المجتمع المصرى وتكفيره حاكما ومحكوما وانه وباقى المتهمين يشكلون جماعة تهدف الى تغيير نظام الحكم القائم بالبلاد بالقوة لاقامة الدولة الاسلامية وانه اتفق مع المتهمين على عناهضة النظام القائم واتحدت إرادتهم على ارتكاب جرائم قتل واغتيال وزراء الداخلية والشخصيات العامة والتى تم رصدها بمعرفتهم ومقاومة السلطات واستباحة اموال الدولة باعتبارها كافرة .. وتنفيذا لهذا الاتفاق قام والمتهم الاول الهارب بمحاولة اغتيال الاستاذ مكرم محمد احمد رئيس تحرير مجلة المصور لتناوله الجماعات الاسلامية المتطرفة في مقالاته وتصويرها بأنها بؤر الارهاب .

وعن تفصيلات اعتراف المتهم الثالث قال رئيس النيابة : ان المتهم قرر في اعترافاته بالتحقيقات انه بعد محاولة اغتيال ابو باشا قرانا في مجلة المصور مقالة لرئيس تحريرها مكرم محمد احمد يشير فيها على السلطة والرأى العام بضرورة التصفية والقضاء على المتطرفين لأنهم السبب في محاولة الاغتيال وضرب مصر . فكان لابد لنا ان نغلق مايبثه هذا الرجل .... ! وقررنا ان نرد عليه ونجعله عبرة لمن يتكلم في حقوق الدين وفي حقوق المتدينين ويستمر المتهم الثالث قائلا : جهزنى مجدى الصفتي ببندقية وأمرنى بأن اركب معه السيارة واطلق انا على مكرم الرصاص . وذهبنا الى مقر المجلة التى يرأسها بشارع المبتديان وقمنا بأنتظاره ساعات طويلة ولم نعثر عليه . ولكن مجدى اشار بان السيارة التى تقف عند الباب هى سيارته وانها تدل على انه بالداخل فانتظرناه على جانب الشارع حتى خرج وركب سيارته وسار منطلقا ونحن وراءه حتى ننتهز الفرصة المواتية لاطلاق النار عليه . ولكننا فوجئنا بعد الخروج من ميدان التحرير بالسيارة تقف امام بيت في شارع فرعى من باب اللوق .... وبالرغم من انه نجا في هذا اليوم الا اننا احسسنا باننا حصلنا على نتيجة طيبة بمعرفة انه بيت مكرم ...

وفي اليوم الثانى - ذهبنا الى المجلة في مقرها ولم نجد السيارة فذهبنا الى بيته في باب اللوق وقمنا بانتظاره على ناصية الشارع الذى يقع فيه منزله .... وبعد ساعة ونصف الساعة تقريبا وجدناه قادما بالسيارة وكان امام العمارة اثنان منهما البواب الذى همس له وهو في السيارة فظننا انه يقول له عن شيء غريب في الشارع او ان امرنا قد انكشف .... ثم وجدناه ينطلق بالسيارة ونحن خلفه ويدخل من شارع وراء شارع حتى وصل ميدان التحرير ثم غادره ثانية لباب اللوق وعندما حانت الفرصة قبل دخول الشارع الذى يسكن فيه قمت باطلاق النار عليه .

ثم انطلقنا بالسيارة الى كورنيش النيل عند كوبرى امبابة حيث انزلنى مجدى هناك وذهبت الى القناطر ومجدى ذهب الى بيته في روض الفرج وعلمنا من الجرائد ان مكرم لم يصب إلا بجرح بسيط في كف يده ؟ ؟

ويضيف المتهم في اعترافاته والعربية اللى استحللناها دى مسروقة وهى عربية فيات ١٢٨ . ومجدى قال انها مسروقة وهو اللى كان بيستعملها .

وعن اصراره وعزمه على قتل المجنى عليه الصحفى مكرم محمد احمد يعلن لنا المتهم عن نيته صراحة فيقول : « بعد ماضربت دفعة لا اذكر عدد طلقاتها على مكرم وسيارته بصيت لقيته مش عويجوه ونزل دواسة العربية وضربت دفعة ثانية على الكرسى بتاعه في العربية . واضاف رئيس النيابة ان المتهم لم يكتف بهذه الاعترافات بل عدد المتهم ادوار المتهمين يسرى عبد المنعم ومجدى الصفتي وعبد الله ابو العلا والمتوفى محمد كاظم في اعترافات مفصلة .

وقال المتهم ان مجدى زينهم الصفتي كان يقود فكر التنظيم وان محمد كاظم ويسرى عبد المنعم يسألان منه وعبد الله ابو العلا امين التنظيم .... وعن شروط الامارة في فكرهم قال المتهم .. نعم للامارة شروط فيجب على الامير الا يأمر نفسه اى لايكون اميرا من تلقاء نفسه وانما يختار بالشورى ، وان يكون ذلك الشخص على قدر من العلم الدينى وظاهر عليه تقوى الله .

ثم تناول رئيس النيابة الأدلة المادية وقائمة بالمضبوطات والاسلحة والذخيرة والتى ضبطت في محل المتهم الثالث وكذلك الآلة الكاتبة وعددا من المنشورات اعترف بكتابتها على هذه الآلة بنفسه ... والمواد الكيماوية والمفرقعات تفصيلا . ثم تناول رئيس النيابة التكييف القانونى للجرائم المنسوبة للمتهمين الاربعة الاول والعقوبات المطبقة عليها فتحدث عن جرائم القتل العمد والاتفاق الجنائى والبواعث على القتل وعن سبق الاصرار والترصد وعن اقتران القتل بجنايات اخرى وحيازة المفرقعات والاسلحة والذخائر

وفي نهاية مرافعته طالب محمد عرفة رئيس النيابة من هيئة المحكمة بالاعدام للمتهمين الأربعة الاول الذين كانوا من القادة البارزين واول من ينطبق عليهم طلب اعدامهم جزاء لما اقترفوه من جرائم بشعة والاعدام وان بدا لبعض الناظرين قاسيا فقد سبق للمتهمين ان اقاموه على المجنى عليهم



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ ديسمبر ١٩٨٨

فى قضية « الناجون من النار » :

النيابة تطالب باعدام الاربعة المشتركين فى تنفيذ الاغتيالات

كتب محمد زعزع وعلاء رزق :

تواصل محكمة أمن الدولة العليا طوارئ بعد غد الخميس - سماع مرافعة هشام اسماعيل وكيل النيابة فى قضية الناجون من النار استمعت امس الى باقى مرافعة محمد عرفة رئيس النيابة لتناول الجرائم التى ارتكبها المتهمون الاربعة الاول وبينهم امير التنظيم .. الهارب مجدى الصفتى والمتهم الرابع عبدالله ابو العلا ودلل من خلال اعترافات المتهمين الثانى والثالث يسرى عبدالمنعم نوفل وعادل موسى عطية على اشتراكهم الفعلى فى جرائم الاغتيالات واحداث الخرقانية وطالب باعدامهم حضر الجلسة امس ٣٠ من وكلاء النيابة الجدد الدارسين فى معهد النيابة العامة اعتذر عن عدم الحضور امس ٤ متهمين ..

واصل محمد عرفة رئيس النيابة مرافعته فقال ان المتهم الثالث عادل موسى عطية اعترف تفصيليا فى تحقيقات النيابة انه يعتنق ذات الفكر القائم على جاهلية المجتمع المصرى وتكفيره حاكما ومحكوما .. وانه وباقى المتهمين يشكلون جماعة تهدف الى تغيير نظام الحكم بالبلاد بالقوة لاقامة الدولة الاسلامية وتحقيقا لاهداف هذه الجماعة اتفق مع المتهمين على مناهضة النظام الاجتماعى بالدولة واتحدت ارادتهم على جرائم قتل واغتيال لوزراء الداخلية والشخصيات الهامة والعامة التى تم رصدها بمعرفتهم ومقاومة السلطات والسرقات واستباحة اموال الدولة باعتبارها كافرة .. واستشهد باعترافات المتهم وقال انه بعد محاولة اغتيال ابو باشا قرأ مقال مكرم محمد احمد فى المصور .. وقررنا ان نجعله عبرة فى حقوق المتدينين وان مجدى الصفتى جهز له البندقية الالية واشار اليه بالركوب معه فى السيارة وان يطلق النار على مكرم وأنهما رصدا تحركاته. حتى ليلة اطلاق الرصاص عليه فى ميدان باب اللوق وهربا بالسيارة الى الكورنيش ونزل عند كوبرى امبابة واستقل الاتوبيس الى القناطر وانصرف مجدى الى منزله بروض الفرج ..

واعترف عادل فى التحقيقات ان يسرى عبدالمنعم والمتوفى محمد كاظم مرتكبى حادث اللواء ابوباشا وان يسرى اصيب فى رقبته بعيار نارى وان مجدى الصفتى اسعفه وأخرج الرصاصة كما اضاف ان المتهمين مجدى الصفتى والمتوفى محمد كاظم ويسرى عبدالمنعم هم الذين ارتكبوا حادث الشروع فى اغتيال اللواء نبوى اسماعيل مستخدمين نفس السيارة التى استخدمت فى حادث مكرم محمد احمد كما اضاف المتهم فى اعترافاته ان مجدى الصفتى والمتوفى محمد كاظم ويسرى عبدالمنعم قد قاوموا قوات الشرطة التى حاصرت المنزل الذى يسكنه مجدى فى الخرقانية وان الصفتى كان قد كلفه بوضع اريكة خلف باب الشقة خشية اقتحام الشرطة وانه عند تبادل النيران شاهد امين الشرطة حمادة سلامة قتيلا ومسدسه بجواره فاستولى عليه المتهم يسرى .. وانهم هربوا جميعا عبر نافذة خلفية الى المزارع وهرب الى قرية الوراق ثم الى روض الفرج حيث عمل باحد المخابز وتركه الى شبين القناطر وعمل صيادا للاسماك حتى تم القبض عليه كما جاء فى اعترافات عادل انه نصب الصفتى اميرا عليه وعلى شئون دينه ومعيشته لارتفاع مستواه الفكرى وان اختياره اميرا كان بالشورى واستشهد رئيس النيابة باعترافات المتهم التى سجلتها النيابة بالصوت والصورة « فيديو » اثناء تمثيله للجرائم التى ارتكبها وقال انه ضبط فى محل المتهم مسدس وذخائر ومتفجرات كهربية والة كاتبة ومجموعة منشورات ومذكرة بفكر التنظيم و٦ لوحات معدنية مسروقة من سيارات وعدة خطابات اعترف المتهم بضبطها ومسئوليته عنها .

ودلل رئيس النيابة على اسناد الاتهامات للمتهمين الهاربين مجدى الصفتى وعبدالله ابو العلا وقال ان الاول هو رأس التنظيم والمخطط



المصدر : الأخبار

التاريخ : ٦ ديسمبر ١٩٨٨

والمشرع لهذا التنظيم الارهابى الذى اداره وخطط لجرائم الاغتيالات التى ارتكبت والتى كانت سترتكب ضد شخصيات عامة اخرى وهو الذى قام بامداد المتهمين بالاسلحة والذخائر والمفجرات وشارك فى عمليات تنفيذ الجرائم واستعرض رئيس النيابة ما جاء فى أقوال شهود الاثبات من ادلة الادانة لمجدى الصفتى واعتدائه على عقيد شرطة محمد صادق عبدالحافظ الذى كان قد ضبطه وحاول المتهم فقأ عينه .. كما أصاب الصفتى ملازم أول شرطة صلاح محمد محمود وقال رئيس النيابة أن المتهم الهارب عبدالله ابوالعلا كان يتولى الاتصال بين الصفتى وعناصر التنظيم من المتهمين ، وان المتوفى محمد كاظم كان يتولى تدريب اعضاء الجناح العسكرى على استعمال الاسلحة والمتفجرات وافاض فى الاستشهاد باقوال المتهمين فى التحقيقات ضد مجدى الصفتى وعبدالله ابوالعلا الهاربين .

واشار محمد عرفة رئيس النيابة فى مرافعته إلى ضبط السيارة الفيات ١٢٨ المسروقة التى غير لونها مجدى الصفتى واستبدل لوحاتها المعدنية بلوحات مسروقة وهى التى استخدمت فى حادثى اللواء نبوى اسماعيل ومكرم محمد احمد .. وانه تم ضبط السيارة امام مسكن وعيادة مجدى الصفتى بالخرقانية وعثر فيها على بندقية آلية و٤ خزائن للرصاص وطبنجة وفرد روسى وبعض الذخائر وبندقيتى خرطوش ... كما ضبط فى مسكنه قنبلة يدوية ومتفجرات كهربائية ومواد قابلة للاشتعال وكمية من الذخائر المستخدمة فى البنادق الآلية ومجموعة من الاوراق الخاصة بالتنظيم عن مراحل تطويره وكيفية التصدى للسلطات العامة وتهديدات للمسئولين وكميات من الكيماويات الحارقة الصالحة للاستعمال وعددا كبيرا من المنشورات التى تندد باجهزة الاعلام والصحافة الكافرة التى تحارب المسلمين ..

وخالفوا قانون الاحزاب

ودلل رئيس النيابة على ان المتهمين قد خالفوا قانون الاحزاب بتشكيل تنظيمهم وقال ان العقوبة للتنظيم المسلح هى الاشغال الشاقة المؤبدة .. كما طالب بمعاقبتهم على ما اصدروه من منشورات تحرض على قلب نظام الحكم بالقوة واتفاقهم الجنائى على الاخلال بالامن واغتيال الشخصيات العامة من المسئولين السابقين والحاليين وحيازة الاسلحة والذخائر مع قصدهم الجنائى لاستعمالها فيما ارتكبوه وماكانوا سيرتكبونه من جرائم ..

المطالبة باعدام المتهمين

واختتم رئيس النيابة مرافعته بقوله ان المتهمين اعتنقوا فكرا مخالفا لصحيح الشريعة الاسلامية وروجوا له وحملوا السلاح والمتفجرات وارتكبوا جرائم الاغتيال ضد الشخصيات العامة وضد المعارضين لهذا الفكر وحرضوا على كراهية نظام الحكم بشتى الطرق لاقامة دولتهم المبتغاة وقاوموا السلطات العامة وقتلوا واصابوا بعض رجال الشرطة ..

لقد سعوا فى الارض فسادا وحاولوا فرض افكارهم تحت ستار الارهاب والعنف وطالب باعدام المتهمين الاربعة الاول وهم قادة التنظيم والارهاب البارزين وهم ممن طلب المحامى العام الاول المستشار ماهر الجندى الحكم باعدامهم فى ختام مرافعته ..

قررت المحكمة استمرار مرافعة النيابة بجلسة الخميس ٨ ديسمبر الحالى لسماع مرافعة هشام اسماعيل وكيل النيابة ضد ١١ متهما ..

عقدت المحكمة برئاسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان بحضور المستشار ماهر الجندى المحامى الاول ومحمد عرفة رئيس النيابة وهشام اسماعيل واحمد الشريف وسامى شومان وكلاء النيابة وامانة سر محمود ابواحمد وطاهر محرم ومحمود همام ونبيل عثمان ..



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٦ ديسمبر ١٩٨٨

رئيس النيابة فى « الناجون من النار » يطلب :

الاعدام للمتهمين الأربعة

طالب محمد عرفة رئيس النيابة من المحكمة فى قضية الناجون من النار الحكم باعدام المتهمين الأربعة الأول وهم : مجدى زينهم الصفتى « هارب » ويسرى عبدالمنعم نوفل « محبوس » وعادل موسى عطية « محبوس » وعبدالله حسين ابوالعلا « هارب » لانهم زعماء التنظيم وهم الذين قاموا بتنفيذ عمليات محاولات اغتيال اللواءين حسن ابو باشا والنبوى اسماعيل وزيرى الداخلية الاسبقين ومكرم محمد أحمد رئيس



النيابة تكرر مطالبتها باعدام المتهمين الأربعة الأوائل فى قضية الاغتيالات السياسية

تفاصيل اعترافات المتهم الثالث حول وقائع الاغتيالات وأحداث الخرقانية

واصلت امس النيابة العامة مرافعاتها فى قضية الاغتيالات السياسية . استمعت محكمة امن الدولة العليا الى الجزء الثانى من مرافعة محمد على عرفة رئيس النيابة الذى كرر المطالبة باعدام المتهمين الاربعة الأوائل وهم : مجدى الصفتى وعبدالله أبوالعلا - هاربان - ويسرى عبدالمنعم وعادل موسى عطية واستعرض الاعترافات وادلة الاثبات ضد المتهم الثالث - عادل موسى - والمتهمين الهاربين والتكييف القانونى للاحداث والأسانيد القانونية لمطالب النيابة . وقررت المحكمة برئاسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان وحضور المستشار ماهر الجندى المحامى العام الأول ومحمد عرفة رئيس النيابة وهشام اسماعيل واحمد الشريف وسادى شومان وكلاء اول النيابة تاجيل القضية الى جلسة الخميس القادم لسماع مرافعة هشام اسماعيل وكيل اول نيابة الجيزة .

بدأ محمد على عرفة رئيس النيابة مرافعته امس باستعراض اعترافات عادل موسى عطية المتهم الثالث واكد ان المتهم اعترف تفصيليا باعتناقه لفكر الجماعة القائم على وصم المجتمع المصرى بالجاهلية وتكفيره وضرورة العمل على تغيير نظام الحكم القائم بالقوة وإقامة الدولة الاسلامية والبدء بتنفيذ سلسلة من الاغتيالات لكبار المسئولين بالدولة . واعترف عادل عطية بقيامه مع المتهم الأول الدكتور مجدى الصفتى بمحاولة اغتيال مكرم محمد احمد رئيس تحرير «المصور» وتربصا له قرب مسكنه بباب اللوق وبعد انتظار ساعة ونصف الساعة تقريبا شاهداه قادما بالسيارة فى اتجاه منزله وحاول الهرب عندما أخبره البواب بملاحظة شيء غريب فى الشارع . فطارداه بالسيارة التى كانا يستقلانها واطلق عليه عادل عطية دفعة من الأعيرة النارية فسقط فى أرضية السيارة ولاذا بالفرار ..

وذكر ممثل النيابة ان عادل عطية اعترف بعلمه بوقوع محاولة اغتيال حسن ابوباشا وزير الداخلية الأسبق فور انتهائها وان محمد كاظم - المتهم المتوفى - اخطرهما باصابة شريكه يسرى عبدالمنعم بطلق نارى فى عنقه أثناء المحاولة , فتوجه معه كل من مجدى الصفتى وعادل موسى عطية , الى شقة المتهم احمد حسام الدين حيث يرقد يسرى عبدالمنعم وقام المتهم الطبيب مجدى الصفتى باسعافه واستخراج الطلق النارى من رقبته . واضاف رئيس النيابة ان عادل اعترف ايضا بان يسرى عبدالمنعم ومحمد كاظم ومجدى الصفتى هم مرتكبو حادث اطلاق الرصاص على منزل محمد نبوى اسماعيل باستخدام السيارة ١٢٨ المستخدمة فى محاولة اغتيال مكرم محمد احمد , كما اعترف باشتراكه مع المتهمين الثلاثة المذكورين فى مقاومة الشرطة بقرية الخرقانية .

تابع الجلسة :

حمدى شفيق

مجدى حلمى

وشرح رئيس النيابة بعد ذلك تفاصيل ما ذكره المتهم الثالث عن بدء علاقته بباقى المتهمين وخاصة الدكتور مجدى الصفتى , والفلسفة التى يعتنقونها والافكار التى كانت تجمع بينهم . واكد وجود ادلة مادية قاطعة ضد المتهم ومنها المعاينة التصويرية التى اجرتها النيابة العامة لمواقع الأحداث وقيام المتهم خلالها بتمثيل كيفية ارتكابه للجرائم ودوره وأدوار باقى المتهمين فيها , كما تعرف عدد من شهود الاثبات على المتهم وعثر داخل المحل الخاص به على مسدس ومفجرات كهربائية وآلة كاتبة ومجموعة من المنشورات ومذكرة تحمل افكار المتهمين و٦ لوحات معدنية خاصة بالسيارة التى كان يستخدمها , وخطابات متبادلة بين



المصدر : الموقف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ ديسمبر ١٩٨٨

المتهمين ، وتلخيص لكتاب «حرب العصابات» بقلم مجدى الصفتى وكذلك الاشعار التى كتبها تهديدا لكبار المسئولين بالاغتيال ومنهم ابوباشا والنبوى وزكى بدر .

ثم استعرض ممثل الاتهام الادلة المادية والقولية ضد المتهمين الهاربين الدكتور مجدى الصفتى وعبدالله حسين ابوالعلا ومنها اعترافات باقى المتهمين ضدهم وشهادة ضباط الشرطة الذين اشتركوا فى معركة الخرقانية واقوال عدد من شهود الاثبات وما عثر عليه بعيادة المتهم الاول والسيارة المضبوطة من اسلحة وذخائر ومنشورات بعضها بخط مجدى الصفتى . واكد رئيس النيابة ان مجدى الصفتى كان هو امير التنظيم وفيلسوفه ، وان المتهم عبدالله ابوالعلا كان امير سره وحلقة الاتصال بين باقى المتهمين . واستعرض ممثل الادعاء بعد ذلك التكييف القانونى للجرائم والاحداث المنسوبة الى المتهمين وهى : انشاء وادارة تنظيم حزبى وجماعة مناهضة للمبادىء الاساسية التى يقوم عليها نظام الحكم ، والاتفاق الجنائى ، والقتل العمد مع سبق الاصرار والترصد والشروع فى جرائم قتل اخرى ومقاومة السلطات واحراز اسلحة وذخائر .. كما استعرض رئيس النيابة اركان هذه الجرائم ودلل على توافرها من خلال مطابقة الوقائع المطروحة ونصوص القانون .

واختتم رئيس النيابة مرافعته بالمطالبة بالاعدام لكل من المتهمين الاربعة الاوائل مجدى الصفتى ويسرى عبدالمنعم وعادل موسى عطية وعبدالله حسين ابوالعلا . وقررت المحكمة تاجيل القضية الى جلسة الخميس القادم لبدء سماع مرافعة هشام اسماعيل وكيل اول نيابة الجيزة الكلية حول الاتهامات الموجهة الى المتهمين محمد عطية عبدالبارى ومختار حسين محروس ومحمد هاشم ابوخشبة والسيد عرفة بدران والمزمل محمد ابراهيم ومحمد على الصوفانى وعبدالمجيد الصوفانى وعادل فتح الله الصوفانى وسامى زكى فرج وجمال السيد



المصدر : النور

التاريخ : ٧ ديسمبر ١٩٨٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



في قضية الاغتيالات السياسية :

أسرار جديدة ... فى مرافعات الدفاع

المحكمة تكشف قضية تعذيب جديدة

تبدأ محكمة أمن الدولة العليا (طوارىء) اعتبارا من الاسبوع القادم الاستماع الى مرافعات الدفاع عن المتهمين فى قضية الاغتيالات السياسية المسماه بقضية الناجون من النار .

اكدت هيئة الدفاع عن المتهمين انها ستكشف اسرارا جديدة خلال مرافعاتها .. من شانها ان تغير من سير القضية لصالح المتهمين .

من ناحية اخرى كشفت هيئة المحكمة قضية تعذيب جديدة . وامر المستشار عمر العطيفى رئيس المحكمة باحالة قضية تعذيب المتهم الثالث عشر جمال بدر السيد الى محكمة جنوب القاهرة ـ بعد ان قام رئيس المحكمة بنفسه بمناظرة الاصابات التى تعرض لها المتهم من جراء التعذيب .. وتاكد من وجود اثار التعذيب .. على جسده .



النيابة تواصل مرافعتها

اليوم فى قضية « الناجون من النار »

تواصل النيابة العامة اليوم مرافعتها فى قضية « الناجون من النار » أمام محكمة أمن الدولة العليا برئاسة المستشار عمر العطيفى ، حيث يتناول هشام إسماعيل وكيل اول نيابة الجيزة موقف ١١ متهما بينهم قادة الجناح الفكرى للتنظيم وكذلك المتهمون بإخفاء وإيواء قادة الجناح العسكرى والجرائم المسندة إليهم والعقوبات المطبقة عليها والتى تصل إلى الأشغال الشاقة والاعدام .



المصدر : الأخبار

التاريخ : ٥ ديسمبر ١٩٨٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

استمرار مرافعات النيابة في قضية الناجون من النار

تواصل النيابة مرافعاتها اليوم امام محكمة امن الدولة العليا «طوارىء» في قضية الناجون من النار .. يترافع هشام اسماعيل وكيل النيابة ضد ١١ متهما ..

تعقد الجلسة برئاسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان ..



المصدر : الاتحاد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ ديسمبر ١٩٨٨

استمرار مرافعة النيابة فى قضية الناجون من النار :

المتهمون اشاعوا الرعب واهدروا دماء الابرياء واخفوا زملاءهم وتستروا عليهم بعد أحداث الاغتيالات

كتب ـ محمد زعزع وعلاء زرق :

واصلت النيابة مرافعاتها امس فى قضية الناجون من النار .. ترافع هشام اسماعيل وكيل اول النيابة ضد ١١ متهما قال ان المتهمين اشاعوا الرعب واهدروا دماء الابرياء واعتدوا على احكام الدين ورفضوا كل حوار هادىء مستنير .. وهم يسمون الارهاب كفاحا والقتل والاغتيال جهاداً .. وقررت المحكمة التاجيل لجلسة غد السبت لسماع مرافعة احمد الشريف وسامي شومان وكيل النيابة



المستشار ماهر الجندى المحامي العام الاول اثناء مرافعته امس امام المحكمة . « تصوير : حلمى عاشور »

ترافع هشام اسماعيل وكيل اول النيابة فقال .. ومصرنا تستشرف اعتابا جديدة تخطو الى الامام بخطى ثابته تحيا حاضرها برؤى الغد تجاهد واثبة الى الامام .. وبعد ان استعادت تماسكها واستردت قوتها وعاد اليها مجدها العربى والاسلامى قوبلت بجحود قلة من الابناء وما ادراكم بجحود الابناء .. انه والخيانة سواء .. شرذمة قليلة ضاله جحدوا نعمها وعقدوا مع الشيطان تحالفا بغيضا .. حاولوا اشعال نار الفتنه واعلنوا راية الفوضى والعصيان فاشاعوا الرعب واهدروا دماء الابرياء واحالوا امانها الى سراب باغين هدم صرح النظام فى وقت تتجه فيه كل الجهود الى التعمير والانتاج والبناء .. واعتدوا على احكام الدين ورفضوا كل حوار هادىء مستنير حتى لا يفضح إفك مايدعون من منهج سليم .

ساهموا بالفكر والمال والسلاح

وقال هشام اسماعيل .. اترافع اليوم ضد احد عشر متهما من تنظيم الارهاب .. وهم اخطر من فيه نوعا واكثرهم نفعا فمنهم من ساهم بفكره فى بعث الروح فى هذا التنظيم ومنهم من ساهم بالمال والسلاح .. وقال ان المتهمين محمد عطيه عبدالبارى ومختار حسين محروس ومحمد هاشم ابوخشبة والسيد عرفه وبدران والمزمل محمد ابراهيم انشاوا ونظموا واداروا تنظيما حزبيا غير مشروع ذا طابع شبه عسكرى ... واستشهد وكيل النيابة فى اسناد ادلة الاتهام ضد المتهمين من اعترافاتهم فى التحقيقات وماجاء فى شهادة ضباط مباحث امن الدولة عن نشاط المتهمين .. كما دلل على اشتراك محمد عطيه عبدالبارى مع المتهم الاول الهارب مجدى الصفتى فى وضع منهج التنظيم وتشكيل مجموعاته بالاسكندرية والمنوفية والجيزة وامبابة والبحيرة وكفر الشيخ والسويس وكرداسة .

وتناول وكيل اول النيابة فى مرافعته الجناح العسكرى للتنظيم الذى رأسه المتهم الاول الهارب مجدى الصفتى وعادل مرسى عطيه ويسرى عبدالمنعم نوفل . والمتوفى محمد كاظم عبدالقوى الذى كلفه مجدى الصفتى بالاشراف على تدريب عناصر الجناح العسكرى .. كما كلف امير التنظيم المتهم الرابع الهارب عبدالله حسين ابوالعلا بمسئوليات الاتصال بعناصر التنظيم ومجموعاته

اخفوا قادة الاغتيالات

واستعرض وكيل أول النيابة هشام اسماعيل ماقام به المتهمون محمد على عبدالحميد الصوفانى وعبدالمجيد على عبدالمجيد الصوفانى (وشهرته عبود) وعادل فتح الله محمد الصوفانى وسامى زكى فروج وجمال السيد ابراهيم رحيم

وصلاح عبدالله محمود ابوميره من اخفاء للمتهمين القياديين للجناح العسكرى والتستر عليهم بعد ارتكابهم حوادث الشروع فى اغتيال اللواء حسن ابوباشا واللواء محمد النبوى اسماعيل وزيرى الداخلية السابقين والصحفى مكرم محمد احمد رئيس تحرير مجلة المصور . وبعد اشتراكهم فى احداث سنتريس والخرقانية .

وقال عن التطبيق العملى لجريمة الاتفاق الجنائى بالنسبة للمتهمين الاحد عشر .. ان المتهم يتحمل بالاتفاق الجنائى كافة النتائج المحتملة على الجرائم التى يرتكبها المتهمون الاخرون متى كانت نتيجة محتملة لافعالهم ويعاقبون بوضعهم شركاء فى الجرائم التى تقع من المتهمين الاخرين ويعاقبون بعقاب الفاعل الاصلى .

وبعد انتهاء مرافعة وكيل أول النيابة قررت المحكمة التاجيل لجلسة غد السبت لسماع مرافعه احمد الشريف وسامى شومان وكيل النيابة ضد باقى المتهمين .

عقدت الجلسة برئاسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان بحضور المستشار ماهر الجندى المحامى العام الاول ومحمد عرفه رئيس النيابة وهشام اسماعيل وكيل اول النيابة واحمد الشريف وسامى شومان وكيل النيابة بامانة سر محمود ابوحمد وطاهر محرم ومحمود همام ونبيل عثمان .



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٩ ديسمبر ١٩٨٨

● فى قضية الناجون من النار :

النيابة تشرح اعترافات الجناح الفكرى للتنظيم

كتب - جمال عقل :

إستأنف هشام اسماعيل وكيل اول النيابة مرافعته امس فى قضية « الناجون من النار » التى تنظرها محكمة امن الدولة العليا « طوارىء » بقاعة المحاكمات الكبرى بارض المعارض .. تحدث عن الجناح الفكرى للتنظيم ويضم ٤ متهمين .. كما تحدث عن اعترافات ١١ متهما يمثلون ثلث التنظيم » الذى يضم ٣٣ متهما « محبوسين » عدا المتهمين الهاربين .. وهم الذين تستروا على قيادات التنظيم واخفوهم نتضليل اجهزة الامن ومساعدتهم فى الهروب والتستر وايواء القيادات من بينهم ٤ متهمون يمثلون الجناح الفكرى .

عقدت المحكمة جلستها امس برئاسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان بحضور المستشار ماهر الجندى المحامى الاول ومحمد عرفة رئيس النيابة وهشام اسماعيل الذى ترافع فى الجلسة واحمد الشريف وسامى شومان وهشام السعودى وكلاء اول النيابة الذين يترافعون فى الجلسات القادمة على التوالى .

قال وكيل اول النيابة ان الجناح الفكرى للتنظيم يضم ٤ متهمين هم محمد عطية عبد البارى ومختار حسين محروس ومحمد هشام ابو خشبة والسيد عرفة السيد بدران وهم يمثلون العصب الفكرى للتنظيم وقيادته .

وشرح اعترافات المتهمين الاربعة فى تحقيقات النيابة وفكرهم حول التنظيم واهدافه واسسه ومخططاته المستقبلية .. وارتكاب محاولات الاغتيال واطلاق الرصاص على كبار المسئولين لاقامة دولتهم المبتغاه واتهامهم للمجتمع المصرى بالكفر حاكماً ومحكوماً وتحريم الصلاة فى المساجد الحكومية التابعة للاوقاف وتحريم العمل فى الجهات الحكومية واستخدام العنف لتحقيق مأربهم .

وسرد وكيل النيابة اعترافات المتهمين باعتناق افكار معينة ومهمتهم فى ضم اعضاء جدد للتنظيم واقناعهم بفكرهم الذى يدعو للعنف الدموى .

كما تحدث هشام اسماعيل فى مرافعته عن ٧ متهمين آخرين وهم المزمل محمد ابراهيم ومحمد عبد المجيد الصوانى وعبد الحميد على عبد الحميد وعادل فتح الله الصوانى وكمال السيد رحيم وسامى زكى فرج وصلاح ابو ميره .. وهم المتهمون باخفاء قيادات التنظيم وايوائهم والتستر عليهم لتضليل اجهزة الامن واعترافاتهم فى تحقيقات النيابة باعتناقهم لذات الفكر وايمانهم بفكر التنظيم ومعتقداته .. واستخدام العنف كوسيلة لتحقيق اهداف التنظيم وتطهير المجتمع .. ومساعدتهم لبقية المتهمين فى اخفاء الاسلحة والمفرقعات التى يستخدمونها فى تنفيذ اهدافهم .

وقررت المحكمة التأجيل لاستمرار مرافعة النيابة .



النيابة العامة تواصل مرافعتها في قضية الاغتيالات السياسية

تفاصيل الوقائع وأدلة الاثبات ضد ١١ متهما في الدعوى

توجيه تهمة اخفاء قيادات التنظيم والتستر عليهم الى ستة متهمين

استمعت امس محكمة امن الدولة العليا الى مرافعة هشام اسماعيل وكيل اول نيابة الجيزة في قضية الاغتيالات السياسية . تحدث وكيل النيابة في مرافعته عن الوقائع والادلة المقدمة ضد ١١ متهما والتهم الموجهة اليهم وكرر مطالبة النيابة باعدام بعضهم والاشغال الشاقة والسجن للباقين .

وقررت المحكمة برئاسة المستشار عمر العطيفي وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان وحضور المستشار ماهر الجندي المحامي العام الاول ومحمد علي عرفة رئيس النيابة وهشام اسماعيل واحمد الشريف وسامي شومان وكلاء اول نيابة الجيزة تاجيل القضية الى جلسة غد السبت لمواصلة الاستماع لمرافعة النيابة العامة . عقدت المحكمة جلستها بامانة سر محمود ابوحمد وطاهر محرم ومحمود همام .

بدا هشام اسماعيل وكيل اول النيابة مرافعته امس باستعراض الوقائع وادلة الاثبات المقدمة ضد ١١ متهما هم : محمد عطية علي عبدالباري ومختار حسين محروس ومحمد هاشم ابوخشبة والسيد عرفة السيد بدران والمزمل محمد ابراهيم ومحمد علي عبدالمجيد الصوفاني وعبدالمجيد علي الصوفاني وعادل فتح الله الصوفاني وسامي زكي فرج وجمال السيد ابراهيم وصلاح عبدالله ابوميرة . واسند وكيل النيابة الى الاربعة المذكورين اولا - تهم انشاء وتنظيم وادارة تنظيم حزبي غير مشروع ذي طابع شبه عسكري يناهض المبادىء الاساسية التي يرتكز عليها نظام الحكم في

تابع الجلسة :

حمدي شفيق

البلاد وتحض على كراهيته والازدراء به وتبيح اغتيال عدد من كبار المسئولين السابقين والحاليين في البلاد بالاضافة الى بعض الشخصيات العامة والحض على مقاومة السلطات العامة بالقوة . كما اسند الادعاء الى المتهمين انهم اشتركوا في اتفاق جنائي الغرض منه ارتكاب جرائم القتل العمد ومقاومة السلطات العامة والسرقات وحيازة مفرقعات وادوات لتفجيرها وحيازة اسلحة وذخائر للاخلال بالامن والنظام العام والمساس بنظام الحكم ومبادىء الدستور .. وقال الادعاء ان المتهمين حازوا مطبوعات معدة للتوزيع واطلاع الغير عليها تتضمن ترويجا للافكار المناهضة لمبادىء نظام الحكم في الدولة .

وبالنسبة للمتهمين من الرابع والعشرين حتى السادس والعشرين ومن الحادي والثلاثين حتى الثالث والثلاثين قال هشام اسماعيل وكيل النيابة انهم متهمون بالانضمام الى جماعة ارهابية سرية تقوم على تكفير المجتمع ومناهضة مبادىء نظام الحكم واباحة اغتيال عدد من كبار المسئولين والشخصيات العامة والحث على مقاومة السلطات بالقوة . كما اشتركوا في اتفاق جنائي الغرض منه القتل العمد ومقاومة السلطات والسرقة . وحازوا مفرقعات وادوات لتفجيرها واسلحة نارية وذخائر بدون ترخيص وتهم الاخفاء والتستر والايواء والمساعدة والمعاونة للمتهمين الاول والثاني والرابع والثامن عشر والمتهم المتوفى محمد كاظم عبدالقوي .

المتهم الثامن

وعن المتهم الثامن محمد عطية عبدالباري قال ممثل النيابة انه قائد من قادة الحركة الفكرية داخل التنظيم واستطاع ان يقوم بتجنيد عدد من اقاربه واصدقائه لعضوية الجماعة . وتمثلت الادلة القائمة ضده في شهادة الرائد عبدالحميد خيرت وما قرره المتهمون مختار حسين محروس والسيد عرفة بدران ومحمود احمد حسين وحمدي رزق وسامي زكي فرج فضلا عن اعترافات المتهم اثناء التحقيقات .



المصدر : الـــوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ ديسمبر ١٩٨٨

المتهم التاسع

وكذلك المتهم مختار حسين محروس الذى وصفه ممثل النيابة بانه من الذين ساهموا بفكرهم فى بلورة منهج التنظيم واخراجه الى حيز الوجود فضلا عن دعمه المادى المتواصل لتمويل نشاطات التنظيم . وتقوم ضده ادلة مستمدة من شهادة ضباط مباحث امن الدولة واقوال المتهمين يسرى عبدالمنعم نوفل واحمد محمد رزق ومحمود حسين الزغلانى ومحمد عطية عبدالبارى بالتحقيقات بالاضافة الى اعترافات المتهم نفسه .

المتهم العاشر

وقال هشام اسماعيل وكيل النيابة ان المتهم العاشر محمد هاشم ابوخشبة يعد واحدا من زعماء التنظيم الذين اسهموا بصورة ملحوظة فى تدعيم كيان التنظيم وقامت ضده ادلة مستمدة من اقوال الضباط وشهادة بعض المتهمين واعترافاته اثناء التحقيقات . ونفس الشىء يقال بالنسبة للمتهم الحادى عشر السيد عرفة السيد بدران والمتهم المزمل محمد ابراهيم الذى اعترف المتهمون بانضمامه الى مجموعة روض الفرج التى كان يتزعمها المتهم الاول الهارب مجدى الصفتى .

تهم اخفاء قادة التنظيم

وبالنسبة لباقى المتهمين فقد اسندت النيابة العامة اليهم تهمة اخفاء المتهمين الاوائل القياديين والتستر عليهم وتقديم كل عون ومساعدة لهم حتى يظلوا بعيدين عن متناول ايدى اجهزة الامن وقبضة العدالة كما اعانوا بعضهم على الفرار والهرب . وفى نهاية الجلسة قررت المحكمة تاجيل القضية الى جلسة ـ الغد ـ السبت لسماع مرافعة احمد الشريف وسامى شومان وكيلى النيابة .

☐ قضية الناجون من النار :

النيابة تتناول موقف المتهمين بإيواء قادة الجناح العسكرى

١١ متهما أمدوا التنظيم بالمال والسلاح وتستروا على قادته الهاربين

كتب ـ سمير السروجى

على مدى ٤ ساعات واصلت النيابة العامة مرافعتها امس فى قضية « الناجون من النار » أمام محكمة امن الدولة العليا (طوارىء) حيث تناول هشام اسماعيل وكيل اول النيابة موقف ١١ متهما من التنظيم واتهامهم باخفاء وايواء قادة الجناح العسكرى وتتراوح عقوبة الجرائم المنسوبة اليهم بين الاعدام والاشغال والحبس .

وقررت المحكمة استكمال مرافعة النيابة بجلسة غد السبت حيث يتناول احمد الشريف وكيل النيابة عددا آخر من المتهمين .

عقدت الجلسة برئاسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان وبحضور المستشار ماهر الجندى المحامى العام الاول ومحمد عرفه رئيس النيابة وهشام اسماعيل واحمد الشريف وسامى شوبان وكلاء النيابة .

وعقب عقد الجلسة ترافع هشام اسماعيل وكيل النيابة فتناول موقف ١١ متهما قائلا : اقدم إليكم احد عشر متهما عن تنظيم الارهاب . فهم من ناحية العدد يبلغون ثلثه واخطرهم نوعا ومن ناحية أخرى ، فهم أشدهم ولاء وأكثرهم نفعا . فمنهم من ساهم بفكره فى بعث الروح فى هذا التنظيم وإحياء نهضته ، وإعلان كلمته . ومنهم من أمد التنظيم بالمال والسلاح ، لكى تصبح أفكاره احداثا تجرى . ومنهم من آوى وتستر لكى تظل القلة منهم طريدة وشريدة .

اما عن الوقائع . فقد اقترف المتهمون من الثامن حتى الحادى عشر مع آخرين من اعضاء التنظيم جرائم إنشاء وتنظيم وادارة تنظيم حزبى غير مشروع ، ذى طابع شبه عسكرى . فقد شكلوا فيما بينهم . جماعة إرهابية ، تكفر المجتمع وتبيح اغتيال عدد من كبار المسئولين فى الدولة الحاليين منهم والسابقين بالاضافة إلى بعض الشخصيات العامة ورجال الصحافة الاشتراك فى إتفاق جنائى ، لارتكاب جرائم القتل العمد ، ومقاومة السلطات العامة والسرقات وحيازة مفرقعات واسلحة نارية وذخائر وحيازة مطبوعات والاخفاء والتستر والايواء والمساعدة والمعاونة للمتهمين الاول والثانى والرابع والثامن عشر والمتوفى محمد كاظم .

ثم تناول هشام اسماعيل فى مرافعته الادلة ضد المتهمين الـ ١١ واحدا تلو الاخر : فقال ان المتهم الثامن محمد عطيه عبد البارى وهو رائد من رواد الحركة الفكرية داخل التنظيم ـ تمكن فى وقت قصير من ان يجند الاهل والاصدقاء من أتباعه لعضوية جماعته وكانت أفكاره من الاسس الراسخة فى بنيان التنظيم .. وقد تمثلت الادلة القائمة ضده فيما شهد به الرائد عبد الحميد خيرت الضابط بمباحث أمن الدولة ـ فرع الاسكندرية وماقرره المتهمون بالتحقيقات فضلا عن اعتراف المتهم نفسه .

كما اكد المتهم علمه باعضاء الجناح العسكرى للتنظيم وحددهم : مجدى الصفتى ومحمد كاظم ويسرى عبد المنعم ، وعادل موسى عطية ، وعبدالله أبوالعلا .

اما المتهم التاسع مختار حسين محروس ، فقد وصفه وكيل اول النيابة بأنه دعامة رئيسية من دعائم التنظيم ، فهو من الذين ساهموا بفكرهم فى بلورة منهج التنظيم واخراجه إلى حيز الوجود وعن الادلة ضده فقد تمثل فيما شهد به النقيب جمال حلمى البنا وماقرره المتهمون فى التحقيقات واعتراف المتهم نفسه بأنه يعلم بأن هذه المجموعات تكون فيما بينها تنظيما دينيا على مستوى الجمهورية .

والمتهم العاشر محمد هاشم ابوخشبة . قطب من اقطاب التنظيم البارزين وعلم من اعلامه المفكرين . ورائد من رواد نهضته واحد قادة صحوته .

وتمثلت الادلة ضده فيما أثبته المقدم عبد الرحيم ابوسعده فى محضر ضبطه وماشهد به بتحقيقات النيابة وأمام المحكمة وإعتراف عدد من المتهمين عليه . فضلا عن اعتراف المتهم بالتحقيقات .. أنه منضم إلى مجموعة تنظيمية تضم المتهم الثامن وتكون هذه المجموعة مع مجموعات اخرى فى المنوفية والسويس وكرادسه بالجيزة وروض الفرج وكفر كعبيش وكفر طهرمس والاسكندرية وبأبى الخاو بالبحيرة تنظيما يهدف إلى تغيير نظام الحكم بالقوة والعنف ويقوم على ذات المبادىء .

والمتهم الحادى عشر السيد عرفه بدران ـ عنصر آخر فعال عن عناصر التنظيم ، نذر حياته لخدمة أهدافه ومبادئه . وأفكاره ، فكان بذلك اكثرهم نفعا . واجذلهم عطاء واشدهم إنتماء لجماعته من قبل ولتنظيمه من بعد وقد استقامت الادلة قبل المتهم فيما أثبته النقيب ماهر جميل طاحون واعتراف عدد من المتهمين عليه فضلا عن اعتراف المتهم بالتحقيقات حيث قال :

انه قد بدأ التزامه الدينى على يد المتهم التاسع عام ١٩٧٧ وانه على معرفة بعناصر التنظيم ومجموعاته الفرعية .

والمتهم العشرون المزمل محمد إبراهيم وصفه وكيل أول النيابة بأنه ربيب العلم فى محرابه ، ائتمنته مصر مبلغا لرسالته فيها ، فخان الامانة . ولم يؤد الرسالة . وانصرف عنها خالعا عن نفسه رداء المعلم ، القدوة ، ليتشح بعد ذلك بسمة تنظيم الارهاب ، القوة والعنف ، ويبينهم على افعالهم ويبارك خطاهم .

لقد اجتمعت الأدلة ضده وتضافرت لتقدم صورة صدق على إقتراف المتهم لجرائمه وتمثلت هذه الأدلة فيما اثبته الرائد عبد المطلب يوسف عمران وما اعترف به كل من المتهمين ، فضلا عن اعتراف المتهم الواضح والصريح بالتحقيقات حينما قرر : بأنه على علاقة بعدد من المتهمين وأنهم جميعا يعتنقون الفكر القائم على تكفير الحاكم ورجال الشرطة والقوات المسلحة واستباحة دمائهم .

المتهم الرابع والعشرون

والمتهم الرابع والعشرون محمد على عبد المجيد الصوفانى ، احد الأبناء الثلاثة لأسرة الصوفانى من قرية أبى الخاو بالبحيرة .. الذين ضربوا أروع مثال فى صدق الانتماء ، واخلص الوفاء لتنظيمه وفى قوة العقيدة وصراحة الايمان بمبادىء التنظيم وأهدافه .. فقد ساهموا فى إخفاء أعضاء التنظيم القياديين وإيوائهم والتستر عليهم .

وتمثلت الادلة ضده فى محضر الرائد عادل



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٩ ديسمبر ١٩٨٨

علوانى النجار الضابط بمباحث امن الدولة فرع البحيرة وماشهدبه أمام المحكمة وماقرره عدد من المتهمين واعتراف المتهم نفسه بتحقيقات النيابة :

بأنه على علاقة بالتنظيم والمتهم الاول الهارب الذى حضر إليه بعد احداث الخرقانية وهروبه إلى قريته ابى الخاو حيث مكث بها يومين فى منزل ابن عمه المتهم عادل فتح الله الصوفانى حتى علم باستدعاء جهات الأمن لشقيقه فاصطحب المتهم الاول واخفاه بمنزل كفراوى احمد الفندور بقرية سين بالتحرير الجنوبى .

● وتناول وكيل أول النيابة المتهمين الخامس والعشرين والسادس والعشرين عبد المجيد على الصوفانى وابن عمه المتهم عادل فتح الله الصوفانى والأدلة الثابتة ضدهما من قبل الرائد عادل علوانى النجار الضابط بمباحث أمن الدولة فضلا عن اعتراف المتهمين بتحقيقات النيابة العامة بالاضافة إلى الخطابات التى ضبطت لديهما والتى تحوى عبارات والفاظا تفيد ارتباطهما بهؤلاء المتهمين وبالتنظيم .

● اما المتهم الحادى والثلاثون سامى زكى فرج فقد وصفه وكيل النيابة بانه تابع من اتباع التنظيم وعضو رئيسى به قدم خدمات جليلة لتنظيمه ولم يأل جهدا فى تقديم يد العون لاقرانه وقد تمثلت الادلة القائمة فيما أثبته الرائد محمد صلاح الدين بمحضره وماشهد به من تحقيقات النيابة فضلا عن اعتراف المتهم حمدى رزق وكذلك اعتراف المتهم نفسه بالتحقيقات عن محاولة معاونة المتهم الاول فى الهروب والتستر عليه بعد احداث الخرقانية ودوره فى اخفاء زوجتى محمد كاظم ويسرى عبد المنعم بعد محاولات الاغتيال عند تربيه المتهم صلاح ابوميره .

والمتهم الثانى والثلاثون جمال السيد ابراهيم رحيم الطويل لم يأل جهدا فى معاونة الفارين من قياداته وتقديم العون والمساعدة لهم ، فاكمل باعماله الجهود التى سبقته وبذلت من اقرانه خدمة ورفعة للتنظيم .

وتتمثل الأدلة القائمة فيما اعترف به المتهم الثانى بالتحقيقات وكذلك المتهم الحادى والثلاثون .

والمتهم الثالث والثلاثون صلاح عبد الله ابوميره : الاخير ترتيبا فى حشد الاتهام وزمرة المتهمين وموكب الخارجين المارقين لم يكن اقلهم عملا أو انجازا ، بل من اكثرهم جهدا وخطرا بما قدمه من عون ومساعدة لأفراد التنظيم القياديين ، وتتمثل الادلة القائمة فيما قرره كل من المتهمين يسرى عبد المنعم وسامى زكى فرج واعتراف المتهم بالتحقيقات .

وفى نهاية مرافعته تناول هشام اسماعيل وكيل أول النيابة التكييف القانونى للأفعال والجرائم التى اقترفها المتهمون الاحد عشر حكم القانون فيها والتى تتراوح عقوبتها بين الاعدام والاشغال الشاقة والحبس .



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ديسمبر ١٩٨٨

فى قضيه الناجون من النار :
النيابة : المتهمون اباحوا السرقة لتنفيذ معتقداتهم

كتب – جمال عقل :

استأنفت النيابة امس مرافعتها فى قضية الناجون من النار التى تنظرها محكمة امن الدولة العليا طوارىء بقاعة المحاكمات الكبرى بأرض المعارض بمدينة نصر .

عقد المحكمة جلستها برئاسة المستشار على العطيفى وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان وبحضور المستشار ماهر الجندى المحامى العام الاول ومحمد عرفة رئيس النيابة واحمد الشريف وكيل اول النيابة وسامى شومان وكيل النيابة .

كشف احمد الشريف فى مرافعته التى شملت ١٢٥ صفحة عن اخطر جوانب التنظيم والخطوات الاولى بدأ المتهمون بها لتنفيذ جرائمهم التى تعبر عن معتقداتهم واباحتهم للحرام وتحريم الحلال واعتقادهم بأنهم فى حالة حرب مع المجتمع حاكما ومحكوما .. وقاموا بسرقة خمس سيارات مختلفة الانواع لاستخدامها فى محاولات الاغتيالات التى قاموا بها واستخدام لوحات معدنية مسروقة تم ضبطها فى محل المتهم الثالث عادل موسى عطية وعددها ٦ لوحات .

ونسب وكيل اول النيابة فى مرافعته جرائم انشاء وادارة لتنظيم غير مشروع والاتفاق الجنائى وحيازة المطبوعات والمتفجرات والاسلحة والذخائر لـ ١١ متهماً فى التنظيم منهم امين عبد الله جمعه ورجب علام عيسى وحمدى محمد احمد رزق واسماعيل رمضان عيد جودة ومحمد محمود عرابى وشهرته محمد الحداد .

وسرد وكيل اول النيابة اعترافات المتهمين فى تحقيقات النيابة على مدى ٣ ساعات متصلة .

احمد الشريف

وطالب احمد الشريف فى نهاية مرافعته بتوقيع اقصى العقوبات على المتهمين حتى لا تترك مصر فريسة فى ايدى التنظيمات المنحرفة .

وقررت المحكمة التأجيل لجلسة بعد غد لاستكمال مرافعة النيابة .



النيابة تواصل مرافعتها في قضية الاغتيالات السياسية

● التنظيم استخدم السيارات المسروقة في تضليل الامن عن جرائمه
● المتهمون سرقوا خمس سيارات و ٦ لوحات معدنية

واصلت النيابة العامة امس مرافعتها في قضية الاغتيالات السياسية والمتهم فيها ٣٣ شخصا من جماعة الناجون من النار وبدأ احمد الشريف وكيل اول النيابة مرافعته طالبا القصاص من المتهمين الذين استباحوا دم الامنين والابرياء .

وأكد ان الجزاء الرادع للمتهمين يطهر مصر من التطرف والارهاب . وتناول أحمد الشريف الاركان التي اعتمد عليها المتهمون في تنفيذ جرائمهم مؤكدا انه لولا هذه الاركان لما قامت لهذه الجرائم قائمة ، وهي جرائم السرقات التي ارتكبها المتهمون مؤكدا ان المتهمين احلوا سرقة الاموال . عن طريق افكارهم المنحرفة .

وقام احمد الشريف بشرح جرائم السرقات على لوحات تخطيطية قدمها للمحكمة ثم استعرض السرقات التي قام بها المتهمون ، وهي السيارة ٧١ محافظة الجيزة نصف نقل حمراء اللون ، من طريق الملك فيصل واكد ان المتهم الاول مجدى الصفتي والمتهم السادس رجب علام والمتهم السابع حمدى رزق قاموا بسرقتها وتسليمها للمتهم المتوفى محمد كاظم والذى سلمها بدوره الى المتهم الثالث عشر اسماعيل رمضان لتغيير معالمها . كما قام المتهم الثالث عشر محمود عرابي بتركيب جوانب حديدية لها . واشار احمد الشريف الى أن المتهمين قاموا بتغيير اللوحات المعدنية لها . واستخدموها في حادث محاولة اللواء ابو باشا . كما عرض لحادث سرقة السيارة رقم ٤٣٧٥٥ حكومة حمراء اللون وقام بسرقتها المتهمون الأول والسادس ومحمد كاظم من الدقي وقاموا بتغيير اللوحات المعدنية لها . وعثر عليها بعزبة بنوب طما مركز شبين القناطر بعد ان صدم محمد كاظم بها احد الاشخاص بالقرية ونشوب مشاجرة بينه وبين خاله . كما تعرض الى حادث سرقة السيارة رقم ٢١٩٩١ ملاكى الجيزة لبنية اللون وتم سرقتها من أمام حديقة الأورمان . وقام بسرقتها المتهم الخامس امين عبد الله جمعة واستخدمت في محاولة اغتيال الصحفي مكرم محمد احمد بعد تغيير لونها . وعثر عليها امام منزل المتهم الثاني والمتهم الهارب مجدى الصفتي . وعرض الشريف لحادث سرقة السيارة رقم ١٥٠١٣٢ لونها اصفر ، وتمت سرقتها من امام العقار الخاص بمالكها . وقام بسرقتها المتهم الخامس امين عبد الله جمعة ، كما قام بطمس اللوحات المعدنية لها . كما قام بسرقة السيارة رقم ٤٩٥٥٣ ملاكى الجيزة ، من طريق الملك فيصل .

واستعرض الشريف عقب ذلك اللوحات المعدنية التي قام المتهمون بسرقتها وعددها ست لوحات تحمل ارقام ٢٨٥٣ ملاكى جيزة ، و ١٠٦٣٤ شرطة والرقم الكودى ٢١ ، ولوحة تحمل رقم ١٣٩٨ قوات حرس الحدود ولوحة فارغة معدة للاستعمال . وعرض احمد الشريف لدوافع هذه السرقات لدى التنظيم مؤكدا ان التنظيم اعتمد على جرائم السرقات باعتبارها مصدرا من مصادر التمويل ، واستخدامها في عمليات الاغتيالات التي يقوم بها التنظيم ، وتضليل رجال الأمن . والتخلص من السيارات بعد تنفيذ العمليات التي يقومون بها . واكد ان النيابة استمدت هذه الوقائع من اعترافات المتهمين وقام بسرد بعضها . ثم بدأ احمد الشريف تقسيم المتهمين الى قسمين وهم المتهمون الخامس والسادس والسابع والثاني والثالث عشر والرابع عشر ، الى قسم واحد ، كما قسم المتهمين السابع ، والثامن ، والتاسع ، والعشرين ، والثلاثين الى قسم ثان فنسب الى القسم الأول تهم جرائم انشاء التنظيم وادارته والاتفاق الجنائي وحيازة مطبوعات ومتفجرات والاسلحة والذخائر فضلا عما نسب لكل متهم على حدة . وعرض احمد الشريف لأقوال المتهم الخامس امين عبد الله جمعة ، مؤكدا ان المتهم من قيادات التنظيم ، واحد مؤسسيه وانه العقل المفكر له . وقام بشرح الادلة والاتهامات الموجه اليه من خلال اعترافاته في النيابة . وشهادة الشهود واعترافات المتهمين الباقين . كما عرض احمد الشريف لأفكاره التي عبرت عن افكار التنظيم ، كما عرض للادلة المادية التي تدينه ، وهي بصمة المتهم المرفوعة من على السيارة رقم ١٥٠١٣٢ واللوحات المعدنية التي ضبطت معه . ثم عرض احمد الشريف الاتهامات الموجه للمتهم رجب علام عيسى المتهم السادس والادلة المادية ضده مؤكدا انه من المشاركين في انشاء التنظيم وادارته .

وتواصل المحكمة سماع باقي المرافعة صباح اليوم والتي عقدت برئاسة المستشار عمر العطيفي وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان وبحضور المستشار ماهر الجندى المحامي العام الأول ومحمد عرفة رئيس النيابة وسامى شومان وكيل اول النيابة

تابع الجلسة

مجدى حلمى



■ الادعاء ينتهى من قضية « الناجون من النار » اليوم :

النيابة تستعرض فى مرافعتها حوادث السرقات التى ارتكبها التنظيم وتقدم للمحكمة صورا لمراحل تغيير معالم السيارات المسروقة

واصلت النيابة العامة مرافعتها فى جلستها السابعة امس امام محكمة امن الدولة العليا حيث استعرض احمد الشريف وكيل النيابة فى مرافعته جانب المسروقات التى قام بها عدد من المتهمين لخدمة اهداف واغراض تنظيم « الناجون من النار » بدعوى انهم فى حالة حرب مع الكفار (اى المجتمع باسره حكومة وافرادا) يحل لهم سلب اموالهم والاستيلاء على املاكهم .

وقدم بالشرح وكيل النيابة لوحات بيانية ورسما للسيارات المسروقة قبل وبعد تغيير معالمها .. واشترك معه المستشار ماهر الجندى فى شرح وتوضيح الصور والبيانات ثم تحدث وكيل النيابة عن أدوار ١١ متهما فى التنظيم نسب اليهم تهم الانضمام الى تنظيم حزبى والاشتراك فى الاتفاق الجنائى كما حازوا مفرقعات واسلحة وذخائر دون ترخيص وأخفوا وتستروا على المتهمين وساعدوهم وعاونوهم ثم قررت المحكمة التاجيل لجلسة اليوم ليختتم سامى شومان وكيل النيابة مرافعات الادعاء

عقدت الجلسة برئاسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان وبحضور المستشار ماهر الجندى المحامى العام الأول ومحمد عرفة رئيس النيابة واحمد الشريف وسامى شومان وكيلى النيابة وبامانة سر محمود همام وطاهر محرم ومحمود أبوحمد .

واستهل احمد الشريف وكيل النيابة مرافعته بقوله : « عجيبة هذه الظروف التى تجعل من هؤلاء المتهمين يدعون انهم حماة للدين وغريبة هذه الأقدار التى تنصب منهم شيوخا وفقهاء واساتذة وعلماء ملوكا وخلفاء على تطرفهم وانحرافهم متخذين من العنف والارهاب وسيلة لتحقيق اهدافهم وأغراضهم لقلب نظام الحكم ـ جاعلين من الزيف شعارا ومن الدين ستارا .. والحق أن أفكارهم المزعومة لا تهدف حقيقتها الى نشر الاسلام وتطبيق شرع الله بقدر ما تهدف الى نشر الفساد فى المجتمع وبث جو من الرعب والذعر والهياج ليتبوأوا مقاليد السلطة والحكم بعيدين عن منهج الله .

ثم تناول وكيل النيابة الحديث عن « جرائم السرقات » الذى وصفها بأنها اللبنة الاولى التى خطط ودبر لها المتهمون وقاموا بتنفيذها على اكمل وجه ولتبين عن مدى فكرهم فى ارتكاب تلك الجرائم التى تعبر عن معتقداتهم ومدى اباحتهم للحرام وتحريمهم للحلال فقد تسابقوا وجندوا انفسهم لخدمة اهداف التنظيم حيث كانوا وقوده فى تحقيق هذه الاهداف ثم انتقل أحمد الشريف بالحديث عن مراحل ارتكاب جرائم السرقات ومدى فاعلية المتحصلات منها فى تحقيق اغراض التنظيم مدعما حديثه بالصور واللوحات التوضيحية التى وضعها على حوامل بقاعة المحكمة

■ **السيارة ٧١ محافظة الجيزة** : وهى السيارة نصف نقل ماركة داتسون سرقها المتهمون الاول الهارب مجدى الصفتى والسادس رجب علام والسابع حمدى رزق من أمام منزل رئيس الحركة بمحافظة الجيزة بمنطقة الملك فيصل قسم بولاق الدكرور والمملوكة للمحافظة وسلموها الى المتهم المتوفى محمد كاظم الذى سلمها للمتهم اسماعيل رمضان لتغيير معالمها فقام بطلائها باللون الازرق بواسطة جهاز كومبرسور احضره له المتهم حسن ابو دنيا ثم قام بتسليمها للمتهم محمد محمود العرابى الذى قام بتركيب جوانب حديدية لها ووضع لوحات معدنية وهى السيارة التى قام المتهمان الثانى يسرى عبد المنعم والمتوفى كاظم باستخدامها فى حادث اللواء ابو باشا ثم تخلصا منها بطريق الكوم الاخضر من البراجيل مركز امبابة ووجد بها آثار طلقات بالباب الأيسر ونظارة شمسية ثبت من تقرير المعمل الجنائى مطابقة الاثر المرفوع منها مع بصمة يسرى عبد المنعم كما عثر على ٥ مقذوفات فارغة ثبت انها مطلقة من ذات الطبنجة الخاصة بحرس اللواء حسن ابو باشا .

■ **السيارة الثانية رقم ٤٣٧٥٥ حكومة**

وهى عبارة عن سيارة داتسون حمراء اللون وتمت سرقتها من امام العقار ٥ شارع الجارينى بالدقى وهى مملوكة لشركة الكهرباء وقد قام المتهمون الاول الهارب والسادس والمتوفى كاظم بسرقتها واستخدمها اعضاء التنظيم بعد تغيير لوحاتها المعدنية فى تنقلاتهم ورصدهم لحركة الاشخاص المحدد اغتيالهم وضبطت السيارة فى ٨٧/٧/٢٥ بقرية بنوب

تابع الجلسة :

سمير السروجى

طحا مركز شبين القناطر عندما تركها المتوفى محمد كاظم على اثر تشاجره مع خاله المدعو عبد الرحيم على بسبب اختلافه معه وهو شيخ احد المساجد فى فكره الذى كان يدعو اليه اهل البلدة الذين لم يستجيبوا له فاطلق عيارا ناريا للارهاب ثم فر هاربا تاركا السيارة التى عثر بداخلها على بندقية الية ثبت انها نفس السلاح المستخدم فى حادث اللواء ابو باشا .

■ **السيارة الثالثة** وتحمل رقم ٢١٩٩١ ملاكى جيزة ماركة فيات ١٢٨ لبنى اللون سرقها المتهم الخامس امين جمعة من امام حديقة الاورمان بالجيزة فى ٢٠/٤/٨٧ وتم تغيير لونها من اللون اللبنى الى الازرق القاتم (الكحلى) واستخدمها المتهمون الاول الهارب والثالث والرابع فى محاولة اغتيال



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١١ ديسمبر ١٩٨٨

الاستاذ مكرم محمد احمد رئيس مجلس ادارة دار الهلال ورئيس تحرير المصور ثم غيروا لونها الى اللبنى الميتالك عن طريق عامل دوكو [illegible] أمام المحكمة واستخدمها المتهم الثانى و[illegible] كاظم فى محاولة اغتيال اللواء محمد نبوى اسماعيل ـ وقد عثر على السيارة مغطاة أمام مسكن المتهم الثالث وعيادة المتهم الأول الهارب مجدى الصفتى بالخرقانية فى ١٥ /٨/ ٨٧ وعثر بداخلها على سلاح نارى وعديد من الذخائر ..

■ **السيارة الرابعة** : رقم ١٥٠١٣٢ ملاكى جيزة وهى ماركة سيات ١٢٧ ذات لون أخضر تمت سرقتها من أمام العقار الخاص بالعميد احمد كامل بشارع النيل بدائرة العجوزة فى ٢/٧/١٩٨٧ وسرقها المتهم أمين عبد الله جمعة والمتهم اسماعيل أدهم اسماعيل وقام الأخير بطمس اللوحات تمهيدا لاستخدامها الا انه تم القبض عليه وأرشد عن مكانها مغطاة بشارع ربيع الجيزى فى ١٠/٧/٨٧

■ **السيارة الخامسة** : وتحمل رقم ٤٩٥٥٣ ملاكى جيزة وهى عبارة عن سيارة فولكس حمراء كانت موضوعة بطريق الملك فيصل وهى مملوكة لفادى سعد خلاف وقد ضبط المتهمان امين عبد الله جمعة واسماعيل ادهم اسماعيل اثناء قيامها بسرقة اللوحات المعدنية .

كما تم ضبط ٦ لوحات معدنية بمحل المتهم الثالث عادل موسى عطية بالخرقانية



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ١١ ديسمبر ١٩٨٨

انتهاء مرافعات النيابة اليوم في قضية الناجون من النار
المتهمون استخدموا ٥ سيارات مسروقة في محاولات الاغتيال

كتب علاء رزق :

تنتهي النيابة العامة اليوم من مرافعاتها في قضية تنظيم الناجون من النار وتحدد المحكمة جلسة قادمة ليبدأ الدفاع مرافعته وهي اخر مرحلة من مراحل محاكمة اعضاء التنظيم ..

ترافع امس احمد الشريف وكيل النيابة فقال ان بعض المتهمين قاموا بسلسلة سرقة سيارات غيروا الوانها ووضعوا عليها لوحات معدنية مزيفة واستخدموها في اجراء تحرياتهم وتحركات المطلوب اغتيالهم ثم استعانوا بها في محاولات الاغتيالات التي ارتكبوها .. وكان ذلك تنفيذا لاوامر رؤسائهم في التنظيم وتستمع المحكمة اليوم لاخر مرافعة من النيابة يلقيها سامي شومان وكيل النيابة .

قال احمد الشريف وكيل النيابة ان المتهمين استخفوا بدماء البشر فاستباحوها متجاهلين قول الله تعالى : « ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد ...

المستشار ماهر الجندي يشرح للمحكمة خريطة سرقة السيارات

(تصوير : حلمي عاشور)

له عذابا عظيما » .. ونسوا ان الارهاب والعنف لايحققان الا الدمار والهلاك .. للمجتمع باسره .. وقد حللوا ماحرمه الله .. وحرموا ماحلله الله .. مستندين الى تفسيراتهم الخاطئة وتاويلاتهم المحرفة وفق اهوائهم .. واهدافهم ..

مسلسل سرقة السيارات

وبدأ بعض افراد التنظيم فى سرقة السيارات تنفيذا لاوامر رؤسائهم وتحقيقا لاهدافهم فى ارتكاب عمليات الاغتيال فقاموا بسرقة سيارة داتسون نصف نقل حمراء مملوكة لمحافظة الجيزة واشترك فى هذه العملية المتهم الاول مجدى زينهم الصفتى والمتهم السادس رجب علام والمتهم السابع حمدى رزق وسلموها للمتهم المتوفى محمد كاظم عبدالقوى الذى سلمها للمتهم الثالث عشر اسماعيل رمضان لتغيير معالمها .. فقام بطلائها باللون الازرق وقام اخرون بتركيب بعض الجوانب الجديدة لها امعانا فى اخفائها ووضعوا عليها ارقاما معدنية تخالف ارقامها الحقيقية .. ثم استخدمها المتهمان الثانى يسرى عبدالمنعم نوفل والمتوفى محمد كاظم عبدالقوى فى عملية محاولة اغتيال اللواء حسن ابو باشا ثم تخلصا منها بتركها فى طريق البراجيل .. ووجد بها اثار طلقات رصاص ونظارة يسرى عبدالمنعم وبعض المقذوفات الفارغة التى ثبت انها من نفس الطلقات التى اطلقت على اللواء ابوباشا ..

سيارة شركة الكهرباء

ثم سرقوا سيارة داتسون اخرى مملوكة لشركة الكهرباء ووضعوا عليها لوحات معدنية مختلفة عن ارقامها الحقيقية واستخدموها فى تنقلاتهم الشخصية ورصد حركات الاشخاص المحدد اغتيالهم ثم تركوها وهربوا .. وسرقوا سيارة ثالثة ١٢٨ ملاكى جيزة وغيروا لونها من الازرق الى الكحلى ووضعوا عليها لوحات معدنية مزيفة واستخدمها المتهم الاول مجدى الصفتى والثالث عادل موسى والرابع عبدالله ابوالعلا فى محاولة اغتيال الكاتب الصحفى مكرم محمد احمد ثم اعادوا تغيير لونها الى اللون البنى ووضعوا عليها لوحات معدنية اخرى واستعملوها فى محاولة اغتيال اللواء محمد النبوى اسماعيل وقد عثر على هذه السيارة مغطاة امام مسكن المتهم الثانى يسرى عبدالمنعم وعيادة المتهم الهارب مجدى الصفتى خلال احداث الخرقانية ..

ثم سرقوا سيارة اخرى فيات ١٢٧ خضراء اللون سرقها المتهم الخامس امين عبدالله جمعة والمتهم الثانى عشر اسماعيل ادهم وطمسوا بعض ارقام لوحاتها المعدنية ليظهر رقمها رقما اخر ثم تركوها بعد نزع لوحاتها المعدنية وسرقة الراديو الذى كان بها ووجد بها بصمات المتهمين المذكورين .. وسرقوا سيارة اخرى فولكس حمراء اللون وضبط رجال الشرطة المتهم الخامس امين عبدالله جمعة والثانى عشر اسماعيل ادهم اثناء ركوب هذه السيارة واستخدمها فى سرقة لوحات معدنية لسيارات اخرى .. كما تم ضبط ٦ لوحات معدنية بمحل المتهم الثالث عادل موسى .. وقد كانوا يهدفون من هذه السرقات الى استعمالها فى عمليات الاغتيالات والتمويه على رجال الشرطة امعانا فى التستر واخفاء جرائمهم والتخلص من اى سيارة يرتكبون بها احدى جرائمهم ..

جرائم المتهمين

وتناول احمد الشريف وكيل النيابة مواقف المتهمين امين عبدالله جمعه ورجب علام عيسى وحمدى قمر رزق واسماعيل ادهم اسماعيل رمضان ومحمد محمود عرابى وجريمة كل واحد على حدة والادله الثابته ضدهم واعترافاتهم التفصيلية الدقيقة والفكر الذى يعتنقوه وارتباطهم بزعماء التنظيم وتنفيذهم لاوامرهم .. ثم تناول التهم المنسوبة للمتهمين احمد محمد رزق ومحمود الرغلانى ومحمود عبدالحفيظ ومحمد عطية الشرقاوى وشعبان فتوح العفيفي والادلة عليها وارتباطهم بالتنظيم واحراز الاسلحة والذخائر وتسترهم على باقي المتهمين ..

وقررت المحكمة التاجيل لجلسة اليوم لسماع مرافعة سامى شومان وكيل النيابة .. عقدت الجلسة برئاسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان بحضور المستشار ماهر الجندى المحامى العام الاول ومحمد عرفة رئيس النيابة واحمد الشريف وسامى شومان وكيل النيابة بامانة سر محمود أبو حمد وطاهر محرم ومحمود همام ونبيل عثمان ..



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ ديسمبر ١٩٨٨

فى قضية «الناجون من النار»

النيابة تختتم مرافعتها .. مرافعة الدفاع ٧ يناير

كتب – جمال عقل :

اختتمت النيابة العامة مرافعتها أمس فى قضية «الناجون من النار» التى تنظرها محكمة أمن الدولة العليا «طوارىء» ..

تحدث سامى شومان وكيل اول النيابة فى الجلسة الختامية للمرافعة عن ٧ متهمين من أعضاء التنظيم وسرد إعترافاتهم فى محاضر الضبط وتحقيقات النيابة وإرتكابهم لجرائم حيازة الاسلحة والمفرقعات والذخائر واشتراكهم فى الاتفاق الجنائى مع بقية أعضاء التنظيم وإيواء قياداته والتستر عليهم ومساعدتهم فى إرتكاب الجرائم بالمال والسلاح وفى ختام المرافعة طلب المستشار ماهر الجندى المحامى العام الاول من المحكمة تخصيص الجلسة لكلمته الختامية للمرافعة وقررت المحكمة سماعه فى جلسة السبت القادم .. وطلب الدفاع تأجيل مرافعته ومهلة شهر للاطلاع .. فاعترض المتهمون من داخل الاقفاص على التأجيل بعدها قررت المحكمة تجديد جلسة السبت ٧ يناير القادم لبدء مرافعة الدفاع .

عقدت المحكمة جلستها أمس برئاسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان بحضور المستشار ماهر الجندى المحامى العام الاول ومحمد عرفة رئيس النيابة وأحمد الشريف وكيل أول النيابة الذين ترافعوا على مدى ٨ جلسات متتالية وسامى شومان وكيل أول النيابة الذى ترافع فى جلسة الامس .

روى وكيل أول النيابة وقائع إعترافات المتهم أحمد حسام الدين على وإعترافه بحيازة المطبوعات المضبوطة والمنشورات التى أعدها التنظيم ووجه له جريمة الاتفاق الجنائى على مقاومة السلطات والسرقات وإخفاء المتهمين والقيادات والتستر عليهم .. وأكد إعترافه بتمويل التنظيم من ماله الخاص والتبرع لأعضاء التنظيم بالشقق والاماكن التى يجتمعون فيها لتنفيذ مخططاتهم الارهابية وإعترافه بتسليم سيارته الخاصة للمتهم أمين عبد الله التى استخدمها فى سرقة السيارات التى ارتكبت بها الجرائم .. وإعترافه باخفاء المتهم المتوفى محمد كاظم عبد القوى ويسرى عبد المنعم نوفل بعد إرتكابهما حادث إطلاق الرصاص على اللواء النبوى إسماعيل .. وإخفاءه لسيارة الجناة المتهمين بعد محاولتهم إغتيال اللواء أبو باشا .

والمتهمون السبعة هم : أحمد حسام الدين على وعماد محمد محمود سالم وعماد حسنى على وجمال بدير السيد وحسن يوسف محمود وإسماعيل عبد الحميد محمود وكمال فهمى محمود والذى انحصر دورهم فى التنظيم فى جلب المعلومات والخرائط .

وقررت المحكمة رفع الجلسة لمدة ١٥ دقيقة وعادت للانعقاد وقررت المحكمة التأجيل لجلسة السبت القادم ليلقى المحامى العام المستشار ماهر الجندى كلمة خاتمة مرافعة النيابة العامة وروى رئيس المحكمة خطة المحكمة فى سماع هيئة الدفاع ومرافعته لتنظيم العمل حيث يستمع للمتهم ذاته إذا أراد وبعدها يتحدث محاميه فى مرافعته عنه .. على أن تبدأ مرافعة الدفاع يوميا إبتداء من يوم السبت ٧ يناير القادم لتدخل القضية مرحلة جديدة بمرافعة الدفاع .

■ ظهر بعض المتهمين فى محاكمات تنظيم الناجون من النار وقد تخلصوا من لحاهم تماماً ، لقرب انتهاء مرافعات النيابة فى القضية واقتراب موعد النطق بالحكم !



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الـــوفد

التاريخ : ١٢ ديسمبر ١٩٨٨

في قضية الاغتيالات السياسية :

الدفاع يبدأ المرافعة يوم ٧ يناير والنيابة تختتم مرافعتها «السبت» القادم

المحكمة تقرر سماع أقوال المتهمين خلال مرافعة الدفاع

تابع الجلسة :
حمدى شفيق
مجدى حلمى

قررت محكمة امن الدولة العليا طوارىء، تخصيص جلسة السبت القادم للمستشار ماهر الجندى، ويلقى فيها الكلمة الختامية لمرافعات النيابة في قضية «الناجون من النار» . وبعدها تؤجل القضية الى يوم ٧ يناير القادم لسماع الدفاع عن المتهمين. وكانت المحكمة قد واصلت امس سماع مرافعة النيابة، حيث ترافع سامى شومان وكيل اول النيابة قائلا : اننا اليوم نترافع ضد تنظيم يمتاز افراده بذكاء بالغ وعقول متقدة في عالم التخطيط الاجرامى ، وانهم خلطوا بين الوسائل والاسباب مما ادى الى تطرفهم . كما انهم قليلو العلم بالدين واعتنقوا الافكار المتطرفة وحسبوا انهم الفرقة الناجية من النار .

واضاف : ان النيابة العامة تقدم الى العدالة هؤلاء المتهمين لكى ياخذوا عقابهم على ما ارتكبوه في حق مصر وشعبها الآمن .

ثم عرض سامى شومان للوقائع التى ارتكبها المتهمون الخامس عشر، والسادس عشر ، والسابع عشر ، والثامن عشر، والتاسع عشر، والحادى والعشرين ، والثانى والعشرين فعرض للجرائم التى ارتكبها المتهم الخامس عشر احمد حسام الدين ابو زيد والتهم المنسوبة اليه وهى حيازة مطبوعات مناهضة لنظام الحكم القائم وجريمة الاتفاق الجنائى، على مقاومة السلطات والسرقة وحيازة اسلحة وذخائر بدون ترخيص . وكذلك جريمة اخفاء المتهمين والتستر عليهم .

ثم عرض لكيفية انضمام المتهم الى التنظيم ودوره فيه بعد انضمامه كما انه امد التنظيم بالمال والاوكار التى يختبئون فيها ، ثم عرض للأدلة التى تساند التهم الموجهة اليه ، وعرض جانبا من المسروقات ثم انتقل الى المتهم السادس عشر عماد محمد محمود سالم مشيرا الى التهم الموجهة اليه وهى الانضمام الى جماعة ارهابية والسرقة والاشتراك في اتفاق جنائى مع باقى المتهمين في ارتكاب جرائم القتل العمد ومقاومة السلطات والسرقات وحيازة اسلحة وذخائر بدون ترخيص . وعرض سامى شومان وكيل اول النيابة في مرافعته للادلة المادية التى تساند هذه التهم . كما عرض طريقة انضمامه الى التنظيم . وقام وكيل النيابة بعرض الجرائم التى ارتكبها المتهمون عماد حسن على ، وجمال بدرى السيد ، وحسن يوسف محمود دنيا ، وكمال فهمى محمود وهى جرائم انضمام الى جماعة ارهابية والانخراط في نشاطها والاشتراك في اتفاق جنائى الغرض منه ارتكاب جرائم القتل العمد ومقاومة السلطات العامة والسرقات وحيازة اسلحة وذخائر بدون ترخيص والتستر على المتهمين . كما عرض لكيفية انضمامهم الى التنظيم ودورهم فيه والادلة المادية ضدهم والاعترافات التى ادلوا بها في تحقيقات النيابة واختتم سامى شومان مرافعته مطالبا بتطبق حكم الاسلام وشريعته الغراء في المتهمين والقصاص منهم ، جزاء لما ارتكبوه من جرائم قتل ونهب وسرقة .

وعقب مرافعة النيابة طلب المستشار ماهر الجندى المحامى العام . تخصيص جلسة لالقاء كلمة ختامية لمرافعات النيابة العامة في الدعوى والتى استمرت طوال ثمانى جلسات . كما طلب الدفاع مهلة طويلة ليتمكن من اعداد مذكرات الدفاع والاستعداد للمرافعة كما طلبوا سماع اقوال المتهمين الا ان المستشار عمر العطيفى ، قال : ان المحكمة وضعت خطة لسماع المتهمين خلال مرافعة الدفاع . وأكد ان الاجل الطويل للقضية سوف تحققه بقدر الامكان واكد الدفاع انه سوف يقدم كشفا باسماء المحامين الذين سيترافعون وسوف تكون المرافعة متوالية وعقب المناقشة اصدرت المحكمة قرارها المتقدم. وكانت المحكمة قد عقدت جلستها برئاسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان وبحضور المستشار ماهر الجندى المحامى العام الأول ومحمد عرفة رئيس النيابة واحمد الشريف وسامى شومان وكلاء النيابة .

ماهر الجندى



فى قضية الناجون من النار :

الدفاع عن المتهمين يبدأ ٧ يناير

كتب محمد زعزع وعلاء رزق :

انتهت مرافعات النيابة فى قضية الناجون من النار.. ترافع سامى شومان وكيل النيابة ضد ٧ متهمين ودلل على ادانتهم وانضمامهم للتنظيم واشتراكهم فى الاتفاق الجنائى واخفاء المتهمين بعد حوادث الاغتيالات.. وقررت المحكمة التاجيل لجلسة السبت ١٧ ديسمبر ليبدى المستشار ماهر الجندى ختامه لمرافعات النيابة العامة.. والتاجيل لجلسة السبت ٧ يناير المقبل للبدء فى سماع مرافعات الدفاع عن المتهمين..

ترافع سامى شومان وكيل النيابة ضد ٧ متهمين فقال ان المتهمين واعمالهم الاثيمة انما هم مصابون بداء قلة الفهم واستقاء العلم من الكتب دون الرجوع الى العماء .. وقليل من العلم اشد خطرا من الجاهل المعترف بجهله.. والجاهل يسعى الى من لديه علم يحاول التعليم.. اما الذي يعتصم بقليل علمه وينغلق عقله على الفهم الخاطئ ويتسرب الشيطان وهوى النفس فيزداد الخطا.. ولقد استقر علماء هذا الدين الحنيف على ان الدين يستقى من العلماء.. وقال ان النيابة العامة القائمة بالحسبة الشرعية اذ قدمت هؤلاء المتهمين الى ساحتكم العادلة فانها أرادت معه العقاب والقصاص منهم..

وتكاد تبريراتهم وحججهم تكون امرا معدوما ..

وقال سامى شومان الوقائع التى نقدمها ضد المتهمين انما نستهدى بسردها بنور اليقين وطمانينة الاقتناع.. سنقدم المتهمين بصفاتهم التى كشفت عنها التحقيقات خشية الظن الفطين.. وهم فى اطار الفكر المتطرف وقع من المتهمين من الجرائم مستندين الى ادلة الاثبات.. فالمتهم الخامس عشر احمد حسام الدين على ابو زيد قد حاز المطبوعات المناهضة للنظام القائم واشترك فى الاتفاق على مقاومة السلطات والسرقات وجريمة حيازة اسلحة وذخائر بدون ترخيص.. وكذلك جريمة اخفاء المتهمين.. وقد بدا معتزلا للمجتمع الذى يعيش فيه بعد حياة اللهو التى كان يحياها.. وانصرف الى بعض الكتب التى قدمت له ولم يستوعب الا ماطبع عليها من قليل علمه وفهمه ومن كثير ضلالته واهوائه وهكذا تكونت شخصيته..

وخرج الى المسجد حيث التقى ببقية رءوس التنظيم واجتمعوا على امر جلل هو انشاء ذلك التنظيم ذا الطابع شبه العسكرى.. وتحالفوا على فكر واحد يبررون به قبائح اعمالهم وفظائع افعالهم من القتل والسرقة وسفك الدماء.. وكان له دوره البارز فى انشاء التنظيم

ودلل وكيل النيابة سامى شومان على ادانة المتهم السادس عشر عماد محمد محمود سالم سالم باشتراكه فى التنظيم والاتفاق الجنائى منذ بداية لقاءاته بالمتهم الرابع الهارب عبدالله ابو العلا.. وحيازته للاسلحة والذخائر وتردده على منزل المتهم الاول الهارب مجدى الصفتى لحضور الاجتماعات التنظيمية.. واشتراكه فى معاينة منزل اللواء زكى بدر وزير الداخليه والدكتور رفعت المحجوب واللواء محمد عبدالحليم موسى

وقال ان المتهم اسماعيل عبدالحميد محمود اشترك فى التنظيم السرى الارهابى واشتراكه فى الاتفاق الجنائى واخفى المتهمين المتوفى محمد كاظم ويسرى عبدالمنعم على وجمال بدوى السيد فى مسكنه بسنتريس وامدهم بالطعام والشراب حتى لايحتاجوا للخروج كما اخفى يسرى عبدالمنعم فى منزله بروض الفرج بعد احداث الخرقانية ومعه مسدس امين الشرطة القتيل حمادة سلامة حمد واستشهد بما قرره عن مشاهداته لاحداث الخرقانية واختتم مرافعته بقوله ان المتهمين لايستحقون الرحمة لانهم لم يرحموا مصر ولم يرحموا المجنى عليهم..وان فى تغليظ العقاب رحمة لشباب هذا البلد الامين..

وبعد الاستراحة طلب المستشار ماهر الجندى ان تسمح له المحكمة بالقاء كلمة ختام لمرافعات النيابة..

عقدت المحكمة برئاسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين سيد جلد وفاروق سلطان بحضور المستشار ماهر الجندى المحامى العام الاول ومحمد عرفة رئيس النيابة وهشام اسماعيل واحمد الشريف وسامى شومان بامانة سر محمود ابو حمد وطاهر محرم ومحمود همام ونبيل عثمان..



المصدر : الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　التاريخ : ١٣ ديسمبر ١٩٨٨

□ قضية الناجون من النار :

الدفاع يبدأ مرافعته ٧ يناير

كلمة ختامية للنيابة السبت القادم

كتب - سمير السروجي :

واصلت النيابة العامة مرافعتها امس فى قضية الناجون من النار وذلك فى ثامن جلسة لها امام محكمة امن الدولة العليا (طوارىء) حيث تحدث سامى شومان وكيل النيابة على مدى ساعتين عن ادوار ٧ من المتهمين فقررت المحكمة التاجيل لجلسة السبت القادم ١٧ ديسمبر ليلقى المستشار ماهر الجندى المحامى العام كلمة الختام لمرافعات النيابة وحددت جلسة ٧ يناير القادم ليستهل د . عبد الله رشوان مرافعة الدفاع .

عقدت الجلسة برئاسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان وبحضور المستشار ماهر الجندى المحامى العام الاول ومحمد عرفه رئيس النيابة واحمد الشريف وسامى شومان وكيلى النيابة .

وقد استهل سامى شومان مرافعته قائلا :

ان النيابة العامة القائمة بالحسبة الشرعية اذ قدمت هؤلاء المتهمين الى المحكمة فانما ارادت العقاب والقصاص منهم لارواح الابرياء التى اغتيلت ، ثم تناول الحديث عن المتهم احمد حسام مقررا انه ارتكب جرائم حيازة المطبوعات المناهضة لنظام الحكم والاتفاق الجنائى على مقاومة السلطات وحيازة الاسلحة والذخائر واخفاء بعض المتهمين واضاف ان المتهم كان له الدور البارز فى انشاء التنظيم واستمراره ومسئول عن التمويل وقدم الادلة على مقارفته لجرائمه باعترافاته واعترافات المتهمين الاخرين عليه وشهادة الشهود

وبالنسبة للمتهم الصيدلى اسماعيل عبد الحميد محمود فقد ارتكب نفس الجرائم السابقة واعترف بارتكابه هذه الجرائم بعدما انضم الى التنظيم بواسطة ابن عمه المتهم كمال فهمى محمود بعدما كانت حياته تمضى فى اللهو والعبث وكان ابن عمه يتخوف من ان يعرض عليه فكرة التنظيم ثم اصبح من انشط وابرز اعضائه بعد ذلك .

وخاطب سامى شومان وكيل النيابة المحكمة فى نهاية مرافعته بان تعيد بحكمها العادل الى الشريعة الغراء سماحتها وطالب بتطبيق اقصى العقوبة على المتهمين لان فى تغليظها رحمة بشباب هذه البلاد الامنه .

وبعد ان عادت الجلسة للانعقاد بعد انتهاء مرافعات النيابة دار نقاش بين هيئة المحكمة وهيئة الدفاع حول مد اجل مرافعة الدفاع الى مطلع الشهر القادم ليتمكنوا من الاطلاع والاعداد ولسفر بعضهم وقد ذكرهم رئيس المحكمة بان الفترة السابقة وقدرها ٩ اشهر كانت كافية للاطلاع والاستعداد للمرافعة ثم اصدرت المحكمة قراراتها المتقدمة . □



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : النور

التاريخ : ١٤ ديسمبر ١٩٨٨

● تنتظر محكمة امن الدولة العليا - طوارىء - يوم السبت القادم قضية الاغتيالات السياسية المسماه بالناجون من النار .

ومن المنتظر ان تستمع المحكمة الى الرد على بعض النقاط القانونية الفنية التى طلب المستشار عمر العطيفى من ممثل النيابة توضيحها .

وصف يوسف صقر المحامى مرافعات النيابة بانها هذيلة ولم تحتو على نقاط قانونية قوية بل كانت خطبا اكثر منها توصيف قانونى .

ومن المنتظر ان يبدا الدفاع مرافعاته فى بداية شهر يناير القادم .

النيابة تستكمل مرافعتها غدا في قضية الناجون من النار

تستكمل النيابة العامة مرافعاتها غدا في قضية الناجون من النار .. يختتم المرافعات المستشار ماهر الجندى المحامى العام الاول .



المصدر : الوفد
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ١٧ ديسمبر ١٩٨٨

النيابة تختتم مرافعاتها اليوم في قضية الاغتيالات السياسية

ينهى المستشار ماهر الجندى المحامى العام الاول اليوم مرافعات النيابة العامة فى قضية الاغتيالات السياسية، بايضاح لبعض الجوانب التى طلبت هيئة محكمة امن الدولة العليا من النيابة والدفاع القاء الضوء عليها .

وكانت محكمة امن الدولة العليا ، برئاسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان ، قد استمعت فى الجلسات الماضية مرافعات ممثلى النيابة العامة وهم: محمد على عرفة رئيس النيابة وهشام اسماعيل واحمد الشريف وسامى شومان



النيابة تستكمل مرافعتها

فى قضية الناجون من النار

كتب ـ محمد زعزع

ينهى المستشار ماهر الجندى المحامى العام الاول مرافعات النيابة اليوم فى قضية « الناجون من النار » بملاحظات عامة حول ماجاء بمرافعات النيابة . وقد اعترض المتهمون على طلب الدفاع التاجيل لمدة شهر للاستعداد . حددت المحكمة جلسة ٧ يناير القادم لبدء مرافعات الدفاع عن المتهمين .

واعلن مختار نوح عضو مجلس نقابة المحامين ان هيئة الدفاع قررت ان تبدا مرافعاتها بدفاع الدكتور عبدالله رشوان المحامى ويليه د . عبدالحليم مندور .

وتعقد المحكمة برئاسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين سيد جادوفا روق سلطان بامانة سر محمود ابو حمد وماهر محرم ومحمود همام ونبيل عثمان .

المصدر : القبس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٨ ديسمبر ١٩٨٨

الجندي يطالب باعدام اعضاء «الناجون من النار»

القاهرة ـ رويتر ـ طالب المدعي العام المصري ماهر الجندي امس باصدار احكام بالاعدام بحق ١٥ شخصا اعضاء في جماعة اسلامية سرية متهمين بمحاولة اغتيال وزيرين سابقين وصحافي.

وابلغ محكمة امن الدولة بأن ٣٣ من اعضاء جماعة «الناجون من النار» شكلوا مجموعة تهدف الى قتل مسؤولين حكوميين ونشر افكار تتعارض مع الدين الاسلامي.



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ ديسمبر ١٩٩٨

فى قضية «الناجون من النار» :

الجندى: الإرهاب شريعة الجبناء .. الاغتيال السياسى .. وبال على الامة كلها

اختتم المستشار ماهر الجندى المحامى العام الاول مرافعة النيابة العامة فى قضية « الناجون من النار » التى تنظرها محكمة امن الدولة العليا طوارىء بقاعة المحاكمات الكبرى بأرض المعارض بمدينة نصر امس استمرت المرافعة ٣ ساعات متصلة تحدث خلالها المحامى العام عن شذوذ فكر المتهمين وانحرافهم عن مبادىء الاسلام وقانون الطوارىء واعترافات المتهمين

سجل الجلسة
جمال عقل

عقدت المحكمة جلستها امس برئاسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان بحضور المستشار ماهر الجندى المحامى العام ومحمد عرفة رئيس .. اسماعيل واحمد الشريف و ... شومان وكلاء اول النيابة .

استهل المحامى العام حديثه بأن النيابة العامة شرفت بالوقوف فى هذا المحراب المقدس تحمل كلمة المجتمع بأسره لتلقى الكلمة الختامية لمرافعات النيابة التى استمرت ٩ جلسات متتالية وقد اتسمت هذه المرافعة بشمولية النظرة وموضوعية الكلمة وتناولت تقييم فكر المتهمين فى ضوء احكام الاسلام ايمانا منها بأن الدين ليس ملكا خالصا لهم انما هو ملك للمسلمين اجمعين

وقال ان النيابة قد اثبتت بالادلة الشرعية شذوذ فكر المتهمين وانحرافه عن مبادىء الاسلام موكدا ان المتهمين قد طعنوا بسهامهم مبادىء الشريعة عندما ارتكبوا الكبائر وقتلوا النفس وسعوا فى الارض فسادا منتهكين حدود الشريعة مثلهم مثل الخوارج تجرعوا سمومهم وتوارثوا فكرهم وساروا على دربهم .

واضاف المحامى العام ان الارهاب هو شريعة الجبناء وحيلة الضعفاء ، واسلوب الغوغاء ، ولغة الحاقدين والمخربين واكد ان النيابة : استمدت حديثها من سجل مكتوب ومقروء وضعته بين ايديكم فى اوراق الدعوى والتزمت بالموضوعية فى كلمتها مؤمنة برسالتها فى الدفاع عن حق المجتمع .

وتحدث المستشار ماهر الجندى عن الملامح التى بدت فى الدعوى واوجزها فى ثلاثة :

- وحدة الرابطة التنظيمية بين المتهمين .
- خطورة الجرائم التى ارتكبوها .
- قوة وسلامة ادلة الاثبات فى الدعوة .

وتحدث عن تلك الملامح بالتفصيل . وسرد قصة التنظيم ونشأته وقياداته وزعمائه بعدما تجسدت امال المتهمين فى قتل الابرياء واشاعة الفوضى فى البلاد .

وروى المحامى العام بعض المسائل القانونية واثبت بالادلة انطباق حكم الاعدام على الجرائم والوقائع التى ارتكبها المتهمون : وتحدث عن قانون الاحزاب مؤكدا ان هذا القانون ينطبق على المتهمين باعتبارهم انشأوا تنظيما سريا غير مشروع ذا طابع شبه عسكرى يناهض نظام الحكم واثبت ذلك بالادلة القانونية


ماهر الجندى

٧ يناير .. بدء مرافعة الدفاع



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٨ ديسمبر ١٩٨٨

وتحدث المستشار ماهر الجندى فى مرافعته الختامية عن قانون الطوارىء : مؤكدا ان هذا القانون قد وضع لمواجهة الاضطرابات او الكوارث العامة او انتشار الاوبئة . وقد تضمن هذا القانون تفويض رئيس الجمهورية فى اعلان حالة الطوارىء وانهائها اذا ما تعرض الامن والنظام العام للخطر ، واجاز له اتخاذ كافة التدابير اللازمة للمحافظة على الامن والنظام

واكد المحامى العام ان المتهمين انشأوا تنظيما سريا غير مشروع مناهضا للنظام استهدفوا منه ارتكاب جرائم الاغتيال السياسى ومقاومة السلطات العامة بالدولة وارتكاب جرائم السرقات : فأشاعوا الفوضى والاضطرابات فى البلاد

الاغتيال السياسى

وانهى المحامى العام الاول حديثه قائلا .. ان الاغتيال السياسى أيا كانت بواعثه فهو وبال على الامة بأسرها ليدركها بافدح الاضرار ويصيبها باكبر الاخطار ويعرقل مسيرة تقدمها ويعوق سبل نهضتها وهو صورة كريهة من صور الارهاب .. والارهابيون اثمون فى حق الدين ، مجرمون فى حق الوطن ، اشرار فى حق الانسانية ، وان إتقاء هذه الحقوق جميعا لا يتأتى الا بالاستئصال فذلك هو القصاص العادل الذى هو حق للمجتمع اليوم .

وقررت المحكمة التأجيل لجلسة ٧ يناير القادم لتبدأ المحكمة مرحلة جديدة من مراحل المحاكمة وهى سماع مرافعة الدفاع



المصدر : الاخبـــار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ ديسمبر ١٩٨٨

النيابة تنهى مرافعتها فى قضية الناجون من النـار وتؤكد طلب اعـــدام المتهمـين الـ ١٥ الأول

كتب ـ محمد زعزع وعلاء رزق :

اختتم المستشار ماهر الجندى المحامى العام الاول مرافعات النيابة فى قضية الناجون من النار امس .. استعرض اهم ماجاء فى مرافعات النيابة عن فكر المتهمين المخالف للشريعة الاسلامية .. وقال انهم اعتدوا على شموخ مصر وامنها كما اعتدوا على سلامتها واسلامها .. وعدد ما ارتكبوه من جرائم الارهاب الذى خططوا له فى تنظيمهم وتناول مسئوليات المتهمين الخمسة عشر الاول واكد المطالبة باعدامهم .. ورد على الدفع الذى ابداه الدفاع بعد ولاية المحكمة لنظر القضية وبطلان قرار الاحالة ودلل على انعدام الدفع .. يبدأ المحامون مرافعاتهم عن المتهمين بجلسة السبت ٧ يناير ١٩٨٩ .

فى بداية الجلسة اعلن المستشار ماهر الجندى المحامى العام الاول حضور المتهمين عدا الاول والرابع الهاربين .. واربعة من المتهمين اعتذروا عن عدم الحضور .. ووقف احد المحامين وقال انه تعرض لواقعة ارهاب بربرية غاشمة من الشرطة فور انصرافه من الجلسة السابقة اشتركت فيها سيارتا شرطة رفع من فيها مدفعا رشاشا لارهابه واندفعت السيارة الثانية نحو سيارته بعنف واضطر الى التوقف ووجه اليه من كانوا فى السيارتين عبارات التهديد والسباب .. وساله رئيس المحكمة اذا كان قد التقط ارقام السيارات فاجاب بالنفى .. وقال بعض المتهمين انهم شاهدوا ماحدث للمحامى .. ووعد رئيس المحكمة بالنظر فى الشكوى .

الفكر الشاذ

والقى المستشار ماهر الجندى ختام مرافعات النيابة فقال ان النيابة رات ان من واجبها التصدى لفكر المتهمين فى ضوء الموازين الصحيحة للاسلام فالدين ليس ملكا خالصا لهم يدخلون فيه من يشاءون ويخرجون من يريدون !. وقدمت النيابة الدليل من كتاب الله وسنة رسوله ما يؤكد شذوذ فكرهم وشجب كبار علماء الازهر ومفتى الجمهورية فكرهم المنحرف ..

تاكيد طلب الاعدام

وللحق ان النيابة العامة لم تصادف ثمة صعوبات فى سوق الادلة والبراهين القاطعة على قيام هذا التنظيم الذى ذابت فى داخله ارادات كل المتهمين لتكون ارادة واحدة جماعية « تناهض النظام وتسيىء للاسلام » .. ومن خلاله تجسدت امالهم فى ممارسة موجات الارهاب وقتل الابرياء واشاعة الفوضى .

ولقد اشترك المتهمون فى اتفاق جنائى .. وحرض عليه وتداخل فيه المتهمون الخمسة عشر الاول الذين طالبت النيابة باعدامهم لما ارتكبوا من جرائم القتل والشروع فى القتل المقترن باحراز الاسلحة والذخائر ومقاومة السلطات والسرقات .. وكل جريمة اقترنت بجرائم اخرى مما ينطبق عليها نفس عقوبة القتل مع سبق الاصرار والترصد المقترن بجرائم اخرى ..

ورد المستشار ماهر الجندى على ماسبق ان دفع به المحامون عن عدم ولاية المحكمة بنظر الدعوى وبطلان امر الاحالة .. وقد جاء هذا الدفع محمولا على تفسيرات قانونية خاطئة .. وعلى خلط الفهم والتطبيق بما يفقده حجته ويعدمه كينونته - فلقد اوجب القرار الجمهورى بشان حالة الطوارىء ان يكون قيام حالة الطوارىء وانهاؤها كلما تعرض الامن او النظام العام فى الجمهورية او فى منطقة منها .. واجاز القانون لرئيس الجمهورية .. ان يتخذ التدابير المناسبة للمحافظة على الامن والنظام .. واحالة بعض الجرائم الى محكمة امن الدولة العليا طوارىء .. والجرائم التى ارتكبها المتهمون فى مقدمة مانص عليه قانون الطوارىء من جرائم .. وقدم المحامى العام الاول صورة من الحكم الذى اصدرته محكمة القضاء الادارى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المرفوعة بهذا الشان .

عقدت المحكمة برئاسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين سيد رجاء وفاروق سلطان بحضور المستشار ماهر الجندى المحامى العام الاول ومحمد عرفه رئيس النيابة وهشام اسماعيل واحمد الشريف وسامى شومان وكلاء النيابة بامانة سر محمود ابوحمد وطاهر محرم ومحمود همام ونبيل عثمان .

النيابة العامة انهت مرافعتها أمس فى قضية الاغتيالات السياسية

يسرى عبد المنعم وعادل عطية يطعنان فى صحة أشرطة تسجيل المعاينات

تابع الجلسة :
حمدى شفيق

انتهت امس النيابة العامة من مرافعاتها امام محكمة امن الدولة العليا في قضية محاولات الاغتيال السياسية . اختتم المستشار ماهر الجندى المحامى العام الاول امس مرافعات النيابة بايضاح ٣ نقاط قانونية طلبت هيئة المحكمة من النيابة والدفاع القاء الضوء عليها وهي مدى انطباق قانون الاحزاب السياسية على وقائع الدعوى ، ومدى صواب الدفع بعدم ولاية المحكمة بنظر القضية ، واحكام الاقتران في جرائم القتل . وهي تشمل مجرد الشروع في القتل ام لا ، وموضوع القضية ٤٠١ امن دولة عليا الخاصة باعادة تشكيل تنظيم الجهاد .

وثار المتهمون عندما طلب المحامي العام سؤال المتهمين يسرى عبد المنعم وعادل موسى عطية عن مدى سلامة الاشرطة التى سجلت بالصوت والصورة اثناء قيام كل منهما بتمثيل دوره في محاولات الاغتيال اثناء تحقيقات النيابة في الدعوى .

وقررت المحكمة برئاسة المستشار عمر الوطيفي وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان وحضور المستشار ماهر الجندى ومحمد على عرفة رئيس النيابة وهشام اسماعيل واحمد الشريف وسامي شومان وكلاء اول النيابة تاجيل نظر الدعوى الى جلسة ٧ يناير القادم لبدء سماع مرافعات الدفاع .

في بداية الجلسة شكا عبد الله رشوان المحامي لهيئة المحكمة تعرضه لارهاب واستفزاز بعض رجال الامن عقب الجلسة الماضية . وقرر المحامي انه عقب انصرافه من الجلسة الماضية يوم الاحد الماضي وخروجه بسيارته من مكان المحكمة بارض المعارض فوجىء بسيارتين من سيارات الشرطة تطاردانه واشهر الجنود في وجهه السلاح ، وانحرفت احدى السيارتين نحوه بشدة وكادت تصدمه فاضطر الى التوقف في شارع صلاح سالم واكد ان بعض ركاب السيارة كانوا يرتدون ثياب الشرطة الرسمية وانهم وجهوا اليه عبارات السباب والتهديد وان لم يتبينها بالضبط . واستنكر الدفاع ان تتخلى الشرطة عن واجبها في ملاحقة جرائم الاغتصاب وترويج المخدرات وغيرها وتهتم بمطاردة المحامين العزل في القضايا السياسية وتقوم بارهابهم . وصاح المتهمون من الاقفاص مؤكدين انهم شاهدوا الواقعة اثناء انصرافهم عقب الجلسة تحت الحراسة الى سجن الاستقبال . كما اكدوا انهم سمعوا ضابطين يتوعدان المحامى اثناء الجلسة الماضية لانه اعترض على تفتيش حقائب المحامين . وسال رئيس المحكمة المحامي : هل التقطت رقم السيارتين ؟ فاجاب بالنفي . وقال رئيس المحكمة هذه اجراءات امنية بحتة ومعتادة لحظة خروج المتهمين من المحكمة ومع هذا سوف نبحث الامر .

التنظيم الحزبى غير المشروع

القى المحامى العام الاول الكلمة الختامية للنيابة العامة في الدعوى فتحدث عن احكام اقتران الجرائم في القانون وهل تنطبق اذا كانت الجريمة قد وقفت عند حد الشروع في القتل دون ان تصل الى القتل التام ام لا ..

واكد المحامي العام ان احكام تشديد العقوبة في حالة اقتران الجنائية بجناية اخرى ، تنطبق على محاولات الاغتيال وهى الشروع في قتل ابو باشا والنبوى اسماعيل ومكرم محمد احمد ، واستعرض ممثل النيابة اراء الفقهاء واحكام محاكم النقض التى تؤيد صحة هذا الراى .

كما اكد المستشار الجندى ان الاحكام المقررة بالنسبة للتنظيمات الحزبية غير المشروعة تنطبق على وقائع الدعوى وتسرى عليها مواد قانون الاحزاب السياسية على اساس ان المتهمين كونوا تنظيما ذا طابع شبه عسكرى معاديا لنظام الحكم ويستهدف اسقاط النظام القائم بالقوة ، واقامة الدولة الاسلامية ، وبداوا في سبيل ذلك بتنفيذ سلسلة من الاغتيالات السياسية لعدد من كبار قيادات وزارة الداخلية والشخصيات العامة .

وعن الدفع بعدم ولاية المحكمة بنظر الدعوى وبطلان امر الاحالة المقدم من النيابة العامة قال ممثل الاتهام ان هذا الدفع قديم وسبق ابداؤه امام المحكمة في قضية تنظيم الجهاد ورفضته المحكمة - محكمة امن الدولة العليا طوارىء - واضاف المحامى العام ان القرار الجمهورى بشان اعلان حالة الطوارىء يعطى لرئيس الجمهورية الحق في اتخاذ التدابير المناسبة للمحافظة على الامن والنظام العام دون التقيد بقانون الاجراءات الجنائية . كما اصدرت محكمة القضاء الادارى مؤخرا حكما بعدم اختصاصها بنظر دعوى وقف تنفيذ والغاء القرار الجمهورى باعلان حالة الطوارىء ، وعدم قبول دعوى وقف تنفيذ والغاء القرار الجمهورى الذى يستند اليه قرار احالة المتهمين في قضية الاغتيالات الى محكمة امن الدولة العليا طوارىء .

وطالب المحامى العام باعادة القضية ٤٠١ لسنة ١٩٨٧ حصر امن دولة عليا الى نيابة امن الدولة العليا لمواصلة التحقيق فيها بعد ان انقضى اكثر من شهرين ولم يطلع عليها الدفاع الذى طلب ضمها الى اوراق الدعوى .

وثار المتهمون عندما وجه المحامى العام حديثه الى هيئة المحكمة مطالبا باستجواب المتهمين عادل موسى عطية ويسرى عبد المنعم نوفل عن رايهما في التسجيل الذى تم بالصوت والصورة لهما اثناء قيام كل منهما بتمثيل دوره في ارتكاب محاولات الاغتيال امام النيابة العامة . وصرخ المتهمون منكرين للتسجيلات . واكد ممثل الادعاء ان خبير الاصوات المنتدب بمعرفة المحكمة اكد سلامة الاشرطة وتطابق بصمات اصوات المتهمين يسرى وعادل مع الاشرطة .

حريق كبير بمدرسة إعدادية بالدرب الأحمر

شب حريق كبير مساء امس في مدرسة اعدادية بالدرب الاحمر .. تبين لرجال المطافىء ان النار كانت ممسكة بحجرة سكرتير المدرسة وامين التوريدات ..



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٨ ديسمبر ١٩٨٨

□ النيابة العامة تختتم مرافعتها في قضية « الناجون من النار » :

المحامى العام الأول : المتهمون ارهابيون جبناء أثمون فى حق الدين والوطن

حق رئيس الجمهورية مطلق فى اصدار القرارات التى تصون أمن المجتمع

اختتم المستشار ماهر الجندى المحامى العام الاول مرافعة النيابة العامة فى قضية « الناجون من النار » التى استغرقت ٨ جلسات سابقة امام محكمة امن الدولة العليا تناول فيها النظرة الشاملة للنيابة العامة فى حديثها والرد على ما اثير خلال مرافعات النيابة وجلسات المحاكمة وكذلك الدفع الذى تقدم به الدفاع بعدم ولاية المحكمة مؤكدا انه طبقا للقانون فان رئيس الجمهورية فى حالة « الطوارىء » له الحق فى ان يتخذ القرارات المناسبة للمحافظة على الامن والنظام العام .. كما طالب المحامى العام الاول باقصى العقوبة للمتهمين الـ ٣٣ والتى تتراوح مابين الاعدام والاشغال الشاقة المؤبدة لان الاغتيال السياسى ايا كانت بواعثه او دوافعه فهو وبال على الامة باسرها وهو القصاص العادل للمجتمع الامنى .

تابع الجلسة :

سمير السروجى

عقدت الجلسة برئاسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان وبحضور المستشار ماهر الجندى المحامى العام الاول ومحمد عرفة رئيس النيابة وهشام اسماعيل واحمد الشريف وسامى شومان وكلاء النيابة واستهل المستشار ماهر الجندى مرافعته قائلا : ان النيابة وهى تحمل كلمة المجتمع باسره وتحدثت عبر رافدين هما : شمولية النظرة وموضوعية الكلمة .. اما عن شمولية النظرة فهى تتمثل فى ان النيابة لم تتواكل الى السوابق القضائية والسنن الجارية فى المرافعات وانما اتجهت الى الرؤيا من خلال نافذة ارحب فى فرضها عليها واقع الحال ومنطق العقل وارتأت النيابة ان رسالتها فى تلك الدعوى لايمكن ان تتكامل الا بالتصدى لفكر المتهمين وفق المفاهيم الصحيحة للاسلام ايمانا منها بان الدين هو ملك المسلمين من الناس اجمعين ممن سرت فى قلوبهم روحه الخالدة وجرت فى عروقهم نفحاته السامية .

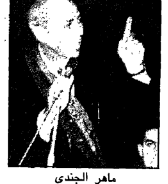
وقال المحامى العام الاول : ان النيابة قد قدمت الأدلة الشرعية التى تثبت فساد هذا الفكر وشذوذه وانحرافه عن مبادىء الاسلام وقال ان المتهمين باثامهم وجرائمهم قد طعنوا بسهامهم وحرابهم وافكارهم السامة مبادىء الشريعة الاسلامية السمحاء عندما قارفوا المحرمات وارتكبوا الكبائر وقتلوا النفس التى حرم الله وسعوا فى الارض فسادا ورموا الجميع بالشرك والالحاد وهم من بعد انتهكوا حدود الشرعية فى البلاد حين استهدفوا بمخططاتهم تقويض نظام الحكم القائم ومؤسساته الدستورية وارتكبوا ابشع الجرائم وافظع التصرفات .. مثلهم فى ذلك مثل الخوارج فهم بغاة ارهابيون .. تجرعوا سمومهم وتوارثوا فكرهم وساروا على دربهم .

ثم انتقل المستشار ماهر الجندى للحديث عن الارهاب وقال : ان الارهاب هو شريعة الجبناء وحيلة الضعفاء واسلوب الغوغاء وهو لغة الحاقدين والمخربين وسندهم فى صليل سيوفهم وليس فى البابهم ونقاء افئدتهم ..

ثم تحدث المستشار ماهر الجندى عن المسئولية الجنائية للمتهمين فيما ارتكبوه من جرائم وقال : انهم ماخوذون بمبدأ المسئولية الكلية لاشتراكهم جميعا فى الاتفاق الجنائى الذى انصهرت فيه ارادتهم جميعا ووقعت محاولات الاغتيال تنفيذا لها .. ومن ثم فان مسئولية ماوقع من جرائم تثقل كواهلهم جميعا واضاف ان محاولات الاغتيال السياسى لاتشكل الا مرحلة واحدة سبقتها مرحلة التدبير والتخطيط والاعداد لوضع اهداف التنظيم موضع التنفيذ . ولحقتها مرحلة ايواء واخفاء المتهمين الذين ارتكبوا هذه المحاولات .

ثم انتقل المحامى العام الأول الى الحديث عن الملامح الرئيسية فى مرافعات النيابة العامة وقال : ان هذه الملامح قد بدت واضحة فى ٣ امور هى : وحدة الرابطة التنظيمية بين المتهمين وخطورة الجرائم التى ارتكبوها ثم قوة وسلامة ادلة الاثبات فى الدعوى .. ثم تحدث عن عدد من المسائل القانونية فاثبت انطباق احكام الاعدام على الجرائم التى ارتكبها المتهمون خاصة جنايات الشروع فى قتل اللواءين ابو باشا ونبوى اسماعيل والاستاذ الصحفى مكرم محمد احمد رئيس تحرير المصور وتناول قانون الاحزاب وقال : ان هذا القانون ينطبق على التنظيم السرى الارهابى الذى شكله المتهمون ثم تحدث بعد ذلك عن قانون الطوارىء وانتهى الى عدة حقائق هامة من ابرزها ان لرئيس الجمهورية مطلق الحق فى اصدار كافة القرارات الجمهورية المناسبة لمواجهة حالة الطوارىء

واختتم المستشار ماهر الجندى كلمته مناشدا المحكمة بالقاء سؤال على المتهمين يسرى عبد المنعم وعادل موسى عطية عما اذا كانا هما المعنيين بمشاهد اشرطة الفيديو التى شاهدناها فى ساحة المحكمة وقد وعدت المحكمة بذلك فى الجلسة القادمة .. كما ناشدها بان تتذكر طلبات النيابة العامة قائلا : ان الاغتيال السياسى ايا كانت بواعثه او دوافعه فهو وبال على الأمة باسرها ويعرضها لأكبر الاخطار ويعرقل مسيرة تقدمها ويعوق سبل نهضتها .. والارهابيون هم اثمون فى حق الدين .. مجرمون فى حق الوطن .. اشرار فى حق الانسانية .. وان اتقاء هذه الحقوق جميعا لايتاتى الا بالاستئصال فذلك هو القصاص العادل الذى حق للمجتمع ان يطالبكم بانزاله على المتهمين . □



ماهر الجندى



المصدر : المساء

التاريخ : ١٩ ديسمبر ١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الحبس ٦ أشهر لـ٦ متهمين في قضية «الناجون من النار» لاعتدائهم على القوة المعينة لحراستهم

كتبت ـ انتصار النمر :

قضت محكمة جنح المعادى بحبس ٦ اشخاص من المتهمين فى قضية الناجون من النار ستة اشهر بتهمة التعدى على القوات المعينة لحراستهم والتعدى على المسجونين الجنائيين بسجن الاستقبال بطره واحداث شغب داخل السجن .

وكان كل من إحمد حسام الدين على واسماعيل ادهم اسماعيل المحبوسين على ذمة قضية الناجون من النار واحمد مصطفى محمد احمد وفرجانى مصطفى حمد سالم المفرج عنهما وعماد حسنى على حسن ويسرى عبد المنعم المتهم

الاول فى القضية ورفعت محمد احمد شحاته والمعتقل بليمان ابى زعبل قد تعدوا على حراس السجن اثناء حراستهم لهم داخل العنبر المحبوسين

به وعلى المسجونين الجنائيين الموجودين معهم بنفس العنبر واحدثوا اصابات بالقوة المعينة لحراستهم .

تم تحرير محضر واخطار نيابة المعادى التى احالت القضية الى المحكمة فقررت حبس المتهمين من الاول الى السادس ٦ شهور وقررت معاقبة المتهم الاخير بالغرامة مائة جنيه والمصاريف .



المصدر : السياسى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١ يناير ١٩٨٩

المرافعات فى قضية (الناجون من النار) تبدأ السبت القادم

كتب حسين وفا :

يبدأ فى الاسبوع القادم مرافعة الدفاع عن المتهمين فى قضية (الناجون من النار) والمتهم فيها ٣٢ شخصا من التنظيم الارهابى الذى قامت دعوته على فكرة الاغتيال السياسى ومناهضة الحكومة ومحاولة خلق الذعر والفوضى وارتكاب الجرائم بهدف تعويض النظام السياسى للدولة ..

وكانت التحقيقات التى اشرف عليها المستشار ماهر الجندى الحاكم العام الاول قد انتهت من أدانة المتهمين وتكييف التهم المنسوبة اليهم طبقا لمواد القانون والتى تطالب باعدام عدد من المتهمين والسجن المؤبد لبعضهم.

وقد استهل المستشار ماهر الجندى الحاكم العام الاول فى مرافعته امام المحكمة بقوله :

(ان افراد التنظيم ارتكبوا سلسلة من الاحداث اتسمت بالدموية والعنف والشراسة واكدت تصميمها وعزمها على تنفيذ اهدافها المرحلية منها والاستراتيجية فقاموا بمحاولة اغتيال اللواء حسن ابو باشا وزير الداخلية الاسبق واتبعوها بمحاولة اغتيال مكرم محمد احمد رئيس تحرير المصور وقاموا اخيرا بمحاولة اغتيال اللواء النبوى اسماعيل وزير الداخلية الاسبق واثناء القبض على افراد التنظيم قتلوا امين الشرطة حماده سلامه وشرعوا فى قتل احد الضباط وامين شرطة اخر ..

كما تحدث المستشار ماهر الجندى عن الجرائم المنسوبة للمتهمين جميعا فى قرار الاتهام فقال : ان جريمة انشاء التنظيم السرى المناهض للحكومة وادارته والالتحاق بعضويته ثابتة الاركان فى التحقيقات فقد اعتمد التنظيم على اعداد افراده اعدادا قتاليا وتدريبهم على استخدام الاسلحة والمفرقعات ، هذه الجريمة عقوبتها الاشغال الشاقة المؤبدة وتتحقق هذه الجريمة بالنسبة للمتهمين الخمسة عشر الاوائل والسجن لباقى المتهمين الذين انضموا لهذا التنظيم ..

وقد ثبت من التحقيقات ان المتهمين الخمس عشر الاوائل متداخلين فى الاتفاق الجنائى بينما كان باقى المتهمين مشاركين فيه ..



المصدر : الاخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ يناير ١٩٨٩

الدفـــاع بـــدأ مرافعـــاته في قضـــية «النـاجـون من النـــار»

كتب علاء رزق

بدات محكمة امن الدولة العليا طوارىء بالقاهرة امس في سماع مرافعة الدفاع عن المتهمين في قضية تنظيم الناجون من النار التي تضم ٣٣ متهما منهم اثنان هاربان وهى آخر مرحلة في القضية التي بدا نظرها في ٢ ابريل عام ١٩٨٨ .. طالب بعض المتهمين من المحكمة الاستمرار في نظر القضية دون تاجيلات حتي تتحدد مواقفهم فوعدت المحكمة بسرعة انهاء المحاكمة بقدر المستطاع .. ترافع الدكتور عبدالله رشوان المحامي على مدى ٤ ساعات كاملة تحدث فيها عن القسم العام من المرافعة وقررت المحكمة سماع باقى مرافعته بجلسة غد الاثنين

قال الدكتور عبدالله رشوان المحامى ان قضية اليوم ليست قضية شرع في قتل وانما المجنى عليهم لابد ان يكونوا لهم صلة بمواقع السلطة وبالاضطهاد الذى استمر طويلا . فصار لزاما علينا ان نبين كافة الظروف والارتباطات بين ماضينا القريب وقضية اليوم .. واملنا ان تقول المحكمة كلمة الحق فالقضاء في مصر قلعة صامدة شامخة .. ان الشرطة والنيابة تقول عن المتهمين انهم يكونون تنظيما حزبيا غير مشروع ذى طابع عسكرى يهدف قلب نظام الحكم وذلك بقصد الحكم باعدام هؤلاء المتهمين

وتحدث الدكتور عبدالله رشوان عن مميزات الاسلام الاساسية فقال انه يتصف بالكمال فقد جاء هذا الدين كاملا لابد ان من انزله يتصف بالكمال المطلق وهو الله سبحانه وتعالى وقد نزل هذا الدين لخير وسعادة الانسان فمن امن فله الجنة ومن كفر فله النار

قد قال الله سبحانه « يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولى الامر منكم » فلماذا قال سبحانه اطيعوا اولى الامر منكم . لانه بعد ان زاد الناس كثيرا وتضخمت مشاكلهم كان على الحاكم ان ينظم معاملاتهم فكان لابد ان تصدر لهم قوانين يلتزمون بها والقاعدة في الاسلام وجوب الحكم بما انزله الله ومن لم يحكم بما انزل الله يقول الله عنهم مرة « فاولئك هم الكافرون » ومرة يقول « فاولئك هم الفاسقون » ومرة يقول سبحانه « فؤلائك هم الظالمون »

طاعة لى عليكم »

اليهود والاسلام

واشار المحامى الى احد حكام العرب الحاليين الذى عطل بعض مناسك الاسلام فمنع الصيام حتي لا يتعطل الانتاج ومنع صلاة الجمعة لان هناك مؤتمرا شعبيا وقال ان هيرتزل طلب من السلطان عبدالحميد اعطاءه قطعة من ارض فلسطين في بداية القرن الحالى لتكون وطنا قوميا لليهود فرفض السلطان وقال له ارض فلسطين ملك للمسلمين وليست مملوكة لى واضاف السلطان تقطع يدى ولا افرط في شبر واحد من ارض فلسطين .. وقد خطط اليهود لتنحدر الشعوب العربية الى الحضيض فلا يفكرون في استعادة فلسطين .. وكان اساس تخطيطهم ضرب الدين الاسلامى ومهاجمته من عدة نواح

وقررت المحكمة التأجيل لجلسة بكر الاثنين لسماع باقى مرافعة الدفاع

عقدت الجلسة برئاسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان بحضور المستشار ماهر الجندى المحامى العام ومحمد عرفه رئيس النيابة واحمد الشريف وسامى شومان وكيل النيابة وحضور حسين طنطاوى مدير الشئون الجنائية بأمانة سر محمود ابو حمد وطاهر محرم ومحمود همام ونبيل عثمان



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٨ يناير ١٩٨٩

فى الناجون من النار :

بدأت مرافعة الدفاع امس

كتب - جمال عقل :

استأنفت محكمة امن الدولة العليا « طوارى » امس جلساتها لمحاكمة الناجون من النار .. حيث بدأت مرحلة جديدة من مراحل المحاكمة بقاعة المحاكمات الكبرى بارض المعارض بمدينة نصر .. وهى مرحلة مرافعة الدفاع .

بدأت وقائع الجلسة فى العاشرة من صباح امس برئاسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان بحضور المستشار ماهر الجندى المحامى الاول ومحمد عرفه رئيس النيابة واحمد الشريف وسامى شومان وكيلى اول النيابة .. حيث اثبت حضور جميع المتهمين عدا الهاربين وبدأت مرافعة د . عبدالله رشوان المحامى وتحدث فى مقدمة مرافعته فى حديث شامل عن التنظيم وتسلمت المحكمة من هيئة الدفاع ما يفيد تنظيم العمل فى المرافعة التى بدأها د . عبدالله رشوان ويليه د . عبدالحليم مندور المحامى وعبدالله سليم ويسرى ابو زيد ومختار نوح ومحمد عبدالشافى المحامون ويليهم المحامون المترافعون عن كل متهم .. ووافقت المحكمة على مذكرة هيئة الدفاع .

المعروف ان جلسة الامس حملت رقم ٤٣ فى القضية التى تضم ٣٣ متهما بارتكاب حوادث الاغتيالات واطلاق الرصاص على اللواءين نبوى اسماعيل وحسن ابو باشا وزيرى الداخلية الاسبقين والصحفى مكرم محمد احمد والذين بدأت محاكمتهم منذ ٩ شهور استمعت خلالها المحكمة لاقوال ٦٥ شاهد اثبات و ٢٨ شاهد نفى وتنازلت المحكمة عن سماع اقوال ١٥ شاهد نفى اخرين .. كما استمعت على مدى ٩ جلسات لمرافعة النيابة التى بدأها المستشار ماهر الجندى المحامى العام الاول .



المصدر : الوفد

التاريخ : ٨ يناير ١٩٨٩

غدا .. بدء مرافعة الدفاع في قضية الاغتيالات السياسية

كتب مجدى حلمى :

يبدأ غدا الدفاع عن المتهمين في قضية محاولات الاغتيال السياسية ، مرافعاته امام محكمة امن الدولة العليا . وكانت المحكمة قد استمعت على مدى ٨ جلسات الى مرافعات المستشار ماهر الجندى ومحمد على عرفة رئيس النيابة وهشام اسماعيل واحمد الشريف وسامي شومان ممثلي النيابة العامة في الدعوى .

كما استمعت المحكمة الى اقوال جميع شهود الاثبات ، وبعض شهود النفي في الدعوى وشهادة فضيلة المفتي الدكتور محمد سيد طنطاوى ، والشيخ صلاح ابواسماعيل عضو مجلس الشعب وتتناول شهاداتهم التقييم الشرعي للافكار المنسوبة الى ٣٣ متهما .

تعقد المحكمة جلستها بقاعة المحاكمات الكبرى في ارض المعارض برئاسة المستشار عمر العطيفي وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان ، وامانة سر حسين طنطاوى وجمال العسال ووحيد عبدالعظيم ومحمود ابوحمد ومحمود همام .

الدفاع يبدأ مرافعته فى قضية الاغتيالات السياسية

عبدالله رشوان يقول : جميع قلاعنا سقطت ما عدا قلعة القضاء ويطالب بضرورة اتخاذ موقف لفض الصراع بين السلطة والشباب

المتهمون يطالبون المحكمة بمعاملتهم مثل المتهمين فى قضية ثورة مصر

بدا امس الدفاع في قضية الإغتيالات السياسية والمتهم فيها ٣٣ متهما ، مرافعته امام محكمة امن الدولة العليا برئاسة المستشار عمر العطيفي وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان وبحضور ماهر الجندى المحامي العام الاول ومحمد عرفة رئيس النيابة واحمد الشريف وسامي شومان وكلاء النيابة . وفي بداية الجلسة اثبتت النيابة حضور جميع المتهمين ما عدا المتهمين الهاربين ومتهمين آخرين اعتذرا لمرضهما . كما اثبتت المحكمة عدة طلبات تقدم بها المتهمون يطلب فيها المتهم الثالث عادل موسى عطية باستدعاء شخص يدعى عبدالله محمد خليفة ويقول : ان هذا الشخص الذى تعرف عليه مكرم محمد أحمد للتشابه الكبير بينهما ، وذلك للتاكد من هذا التشابه كما طلب المتهم حمدى رزق بطلب استدعاء طبيب الى قاعة المحكمة للكشف عليه في القاعة ، لاصابته بمرض جلدى كذلك طلب المتهم عماد حسنى معاملته مثل معاملة المتهمين في قضية «ثورة مصر» والافراج عنه مثلما افرج عن عدد من المتهمين في هذه القضية .

كما طلب المتهم اسماعيل عبدالحميد بضم التقرير الطبي المدون في دفتر الرمد بسجن استقبال طرة ، في يوم ٣٠ يناير من العام الماضي والذى يثبت انه اصيب بعاهة مستديمة من جراء سحابة على العين اليمنى . وطلب محمد عرفة رئيس النيابة إثبات ان مكرم محمد احمد تعرف على المتهم الثالث خلال طابور عرض قانوني ومرفق بالتحقيقات وعقب ذلك بدا الدكتور عبدالله رشوان مرافعته قائلا : انني ساترافع في الشق العام في هذه القضية وان قضية اليوم قضية كبرى فلو كانت مجموعة من وقائع شروع في قتل وقتا لهان الأمر ، وهو أمر عادى نراه كثيرا في محاكمنا . ولكن المجنى عليهم في هذه القضية لهم صلة وثيقة بالنظام كما ان لهم صلة باضطهاد الشرطة ولذلك علينا ان نبين كافة الظروف والارتباطات بين ماضينا القديم وقضية اليوم .

واكد ان قلاعنا جميعا قد سقطت الا قلعة القضاء رغم الحراب الكثيرة التى وجهت اليها ، ورغم ذلك ظلت شامخة ، وكل ما نطلبه ان تقولوا كلمة حق ، وذلك بعد ان اشتد الصراع فكل يوم يقع صراع واشتباك بين من ؟! هل بين ابنائنا وبين اعدائنا لا .. بل بيننا وبين بنينا ، ولكن لا بد ان يتعدل المسار ، وتقال كلمة حق للسلطة القائمة على هذه البلاد وبعد ذلك على كل انسان ان يلتزم بالقانون والاخلاق . واليوم .. لو سار مواطن من شعبنا لوجد مائة حالة فيها اهدار للقانون والمسئول الاول هو السلطة ونظام الحكم .

واناشد قضاءنا العادل ان يضع حدا لمثل هذه المهازل فنحن نريد الأمور ان تستقيم ، حادث عادى يقع وتنتقل الشرطة الى مكان الحادث ، ويحال الأمر الى النيابة وتحيله الى القضاء العادل ، واما الأساليب الملتوية تعمل في الخفاء وسلطة الاتهام لا تضع الأمور في نصابها ، وانما كالعادة تنظيم ارهابى يهدف الى قلب نظام الحكم الخ .. من هذه القصة المعادة والمكررة .

حقيقة في دعوى اليوم نهتم لحرصنا على بلدنا وشعبنا والزمام في ايدينا واناشد جميع الأطراف ان تكون نهاية الماساة في هذه الدعوى ، ونعود جميعا الى احترام الايمان بالله ، والقانون ، والوضع الذى نعيشه اليوم كل هذا سيعيد هذه التصرفات الحمقاء من هنا وهناك وارتباطا بالسلسلة الماساوية .

لا بد من كلمة عن حقيقة الاسلام الحنيف لاننا للاسف نعيش في تيه من الخداع والتضليل حملة ضارية ضد الاسلام وحملات دعائية تقول هذا هو الاسلام واقول انا ليس هذا هو الاسلام دون انحياز الى اى جانب .

وقدم ممثل الدفاع ملخصا لنقاط المرافعة ، واكد انه سوف يقول كلمة حق هنا هل نحن نحكم بالاسلام ام ان الحكم جافى احكام الدين الحنيف لا بد من كلمة حق اقولها هنا .

فعند حديثنا عن دين الاسلام نتحدث عن الاطار الزمنى لهذا الدين والذى

تابع الجلسة :

مجدى حلمى

وضعت فيه القواعد والاحكام وقام ممثل الدفاع بعرض كيفية نزول الرسالة الاسلامية على سيدنا محمد ﷺ مؤكدا ان هذه الفترة فترة النور في تاريخ البشرية استمرت ٢٣ عاما ١٣ سنة منها في مكة المكرمة ، وكان الرسول ﷺ يرسخ القواعد والاحكام ويربى جيلا يحمل هذه الدعوة ، ثم عشر سنوات في المدينة المنورة ، والجيل تكون واصبح له كيان بادر عليه الصلاة والسلام الى اقامة الحكم والدولة

والنظام واقام المجتمع . ويهمنا هنا ان نحيط بطبيعة الاسلام . فالاسلام له ثلاث صفات مكتملة : الاولى منها : ان هذا الدين جاء كاملا ، لان الذى انزله هو الكمال وهى صفة منه ، وان هذا الدين جاء لسعادة الانسان وكفالة الخير والرفاهية لكل البشر ، ثم الحساب بعد ذلك على الله فمن امن فله الجنة ومن كفر فله النار . ومن اصول الدين العدل بين الناس جميعا ، فاى انسان له حق العدل فى الاسلام ايا كان . والصفة الاساسية الثانية هى شمول الاسلام .

ومن إعجاز هذا الدين فى بساطته ووضوح احكامه واكد ممثل الدفاع ان الاسلام وضع احكاما لجميع نواحي الحياة ، كما جاء بقواعد الحكم والدولة والمجتمع . والشورى اصل من دين الاسلام وهى اعلى من الديمقراطية وفى ظل الشورى يمكن ان ننظم حياتنا ونحن فى اطارها مع ما يفرضه المجتمع . والعدل اساس فى الاسلام وتنظمه طبقا لظروف المجتمع . وان الميزة الثالثة ان الاسلام لا يقبل الانتقاص بمعنى ان دين الاسلام لا يقبل ان ياخذ منه جزء ويترك جزء اخر فهو ياخذ بكماله ، ومن يهدر عامدا جزءا من دين الاسلام فقد خرج من دين الاسلام .

هل ما جاء من عند الله واجب التطبيق بكماله وشموله ؟! هذه القواعد كاملة والخاصة فى شئون الحكم ، واكد ممثل الدفاع ان القاعدة الفقهية ان هذا واجب على الحاكم . واستند الى الآيتين ١٥ و١٦ من سورة المائدة ، كما استند الى الآية ١٠٥ من سورة النساء ، كما تناول ممثل الدفاع عشرات الآيات القرآنية حول قضية وجوب الحكم بما انزل الله واستند الى السنة الشريفة ، فى نفس القضية . واكد اننا نجد فيها ادلة قاطعة على وجوب الحكم بما انزل الله . وقام بضرب امثلة للشورى فى الدين الاسلامى واستند لما حدث فى غزوة بدر . واكد عبدالله رشوان ان الشورى الاسلامية فيها كلام جميل ولكنى اطارد عندما اذهب لاحاضر فى كل مكان ، وامنع واننى اطلب ان اقول كلمة حق ، واكد ان الرسول ﷺ قال : ان لا معصية فى معروف . تناول الدفاع الفعل واحاديث الرسول ﷺ التى تؤيده وتسانده ، ثم رفعت الجلسة عقب اذان الظهر وعادت للانعقاد مرة اخرى ، ثم اثبتت هيئة المحكمة مذكرة تقدم بها الدفاع جاء فيها :

انه قد تم الاتفاق على ان يكون الترتيب بين المحامين الدكتور عبدالله رشوان ، عبدالحليم مندور ، عبدالله سليم ، يسرى ابوزيد ، مختار نوح ، محمود عبدالشافى ، للترافع فى الشق العام من القضية ثم باقى المحامين فى الوقائع والادلة ووافقت المحكمة على ذلك .

وفى نهاية الجلسة قررت النيابة تاجيل نظر القضية الى جلسة غد «الاثنين» لمواصلة مرافعة الدفاع .



المصدر : الأخبار

التاريخ : ٩ يناير ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

استكمال مرافعة الدفاع فى قضية الناجون من النار

تستانف محكمة امن الدولة العليا طوارىء بالقاهرة اليوم برئاسة المستشار عمر العطيفى سماع مرافعة الدفاع عن المتهمين فى قضية تنظيم الناجون من النار التى تضم ٣٣ متهما بمحاولة اغتيال اللواءين حسن ابوباشا والنبوى اسماعيل ومكرم محمد احمد .



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٠ يناير ١٩٨٩

قضية « الناجون من النار » :

الدفاع يواصل مرافعاته فى الشق العام من القضية

متهم يطلب إخلاء سبيله أسوة بمتهم فى ثورة مصر !

كتب ـ سمير السروجى :

واصل الدفاع فى قضية « الناجون من النار » مرافعته الثانية امس امام محكمة امن الدولة العليا « طوارىء » برئاسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان وبحضور المستشار ماهر الجندى المحامى العام الأول ومحمد عرفة رئيس النيابة واحمد الشريف وسامى شومان وكيلى النيابة ..

وفى بداية الجلسة اثبتت النيابة اعتذار ١٠ من المتهمين عن الحضور كما اثبت رئيس المحكمة عدة طلبات للمتهمين منها طلب المتهم شعبان فتوح عفيفى بطلب ضم التقرير الطبى الذى اجراه الدكتور محمد البرميهى بناء على امر من احمد صبرى رئيس نيابة المعادى وطلب المتهم محمود عبد الحفيظ بكر الافراج عنه أسوة بالمتهم جمال شوقى عبد الناصر فى قضية ثورة مصر لأنه متهم بنفس التهمة وهى التستر كما وصفه قرار الاحالة فى القضية .. واعلن رئيس المحكمة بأنه سيبحث طلبه فى المداولة دون المقارنة مع قضية اخرى .

كما طلب عدد من المتهمين ان يسمح للدفاع باطول وقت ممكن وليس كما حدث بالجلسة السابقة حيث استغرق الدفاع ساعتين ورفعت الجلسة ـ فرد رئيس المحكمة بان هذا الكلام يوجه للدفاع وان المحكمة رفضت طلبا للدفاع بعقد جلستين فقط فى الاسبوع وامرت بتوالى الجلسات لسرعة الفصل فى القضية .

ثم واصل د . عبد الله رشوان مرافعته للجلسة الثانية على التوالى واشار فى بدايتها إلى تجاهل وسائل الاعلام والصحف القومية لمرافعة الدفاع بينما تناولت الاتهام فى صدر صفحاتها وناشد المحامى هيئة المحكمة ان تصدر بيانا بهذا الشأن لأنه امر خطير حتى يكون هناك التوازن الكامل بين الاتهام والدفاع أما ان يسمع الرأى العام الاتهام ولايسمع الدفاع فهذا اهدار لحق الشعب وحق المتهمين .

ثم استرسل مترافعا فى الشق العام فى القضية فقال ان المجنى عليهم [اللواءان ابو باشا والنبوى اسماعيل والصحفى مكرم محمد احمد] لهم ادوار جوهرية فى اضطهاد الحركة الاسلامية ومنعوا الدعوة المنظمة وحرموها من النشاط كما كان لهم دور فى التعذيب ، واجهاض الحركة الاسلامية ثم تناول التاريخ الوطنى المصرى منذ ثورة ٢٣ يوليو ووصف ضباط الثورة بالظلم والقهر وشرح كيف استولت هذه العناصر على السلطة ومحاولات التفريق بين الجيش والشرطة والشعب ثم شرح ماحدث للجماعات الاسلامية فى هذه الفترة ثم استعرض ما تعرض له شخصيا من اعتقال وتعذيب .

وعقب ذلك قررت المحكمة التأجيل لجلسة غدا الاربعاء ليواصل الدفاع مرافعته .



المصدر : الوفد

التاريخ : ١٠ يناير ١٩٨٩

الدفاع يواصل مرافعته فى قضية الاغتيالات السياسية :

المتهمون يطالبون بسرعة الفصل فى القضية وعقد جلسات مسائية

ممثل الدفاع يصف الصراع الحالى بأنه وليد الأساليب القمعية لحركة يوليو ضد الشباب المصرى

واصلت محكمة امن الدولة العليا طوارىء امس سماع مرافعة الدفاع عن المتهمين فى قضية الاغتيالات السياسية وعقدت الجلسة برئاسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين سعيد جاد وفاروق سلطان وبحضور محمد عرفة رئيس النيابة واحمد الشريف وسامى شومان وكيلى اول النيابة . وفى بداية الجلسة اثبتت النيابة حضور جميع المتهمين عدا المتهمين الهاربين . كما اثبت اعتذار كل من عماد محمد محمود ، وسامى زكى فرج ، وعبد المجيد على الصوفانى وعادل فتح الله الصوفانى ، ورجب علام عيسى ، والمزمل محمد ابراهيم ، وامين عبد الله جمعة ، وحمدى محمد رزق ، واحمد محمد رزق وصلاح

تابع الجلسة :

مجدى حلمى



عبد الله ميره . وتقدم رئيس النيابة باعتذار كتابى لهم عن حضور الجلسة .

كما اثبت رئيس المحكمة عدة طلبات تقدم بها المتهمون الى المحكمة فطلب المتهم شعبان فتوح عفيفى بطلب ضم التقرير الطبى الذى اجراه الدكتور محمد البرميهى بناء على طلب احمد صبرى رئيس نيابة المعادى وفيه نتيجة التعذيب الذى وقع عليه وامرت المحكمة بضم هذا التقرير ان وجد . كما تقدم المتهم محمود عبد الحفيظ بكر بطلب الافراج عنه اسوة بالمتهم جمال شوقى عبد الناصر فى قضية ثورة مصر لان التهمة متشابهة بينهما وهى التستر على المتهم .

واعلن رئيس المحكمة انه سيبحث موقف المتهم دون المقارنة مع قضية اخرى . كما قدم كل من المتهمين يسرى عبد المنعم ، وامين عبد الله جمعة ، واسماعيل رمضان ، وحمدى رزق ، واسماعيل ادهم طلبا بان يسمح للدفاع ان يترافع اكبر فترة ممكنة ، وتعقد جلسات مسائية . وعلق رئيس المحكمة اننا نوجه هذا الكلام الى الدفاع فاذا كان محاميك يعتذر لارهاقه فالمحكمة رفضت طلب الدفاع بعقد جلستين فى الاسبوع وكذلك رفض المتهمون طلب الدفاع .

ثم بدا الدكتور عبد الله رشوان الرد على ما اثير فى الجلسة فقال : اننى ساتصدى لنقطتين ، الاولى موقف الدفاع وحريته وان المتهمين ارتضوا دفاعهم فاذا راى محاميه قد خرج عما هو مطلوب منه يجب ان يبلغ محاميه وهنا يجب على المحامى ان يتنحى ، والثانية ان اى زميل من المحامين له الحق فى ان يتناول الشق العام عند مرافعته . وانتقد الدكتور رشوان تجاهل الصحف القومية لمرافعة الدفاع رغم انها افردت صفحات لمرافعة النيابة وطالب المحكمة بإصدار بيان بهذا الشان .

وطلب المتهم شعبان فتوح عفيفى الكلمة ، فقال : الطلب الذى تقدمنا به لم يكن يمس المحامين وانما الهدف هو الاسراع فى الفصل فى الدعوى . كذلك ان اعضاء الدفاع يمنون علينا بانهم قد ضحوا باجر الدفاع عنا ونحن ضحينا بعمرنا خلف السجون .

وعلقت المحكمة بانها واثقة انكم تكنون الاحترام لهيئة الدفاع ، وان شعوركم بالضيق من طول امد الدعوى ونحن نقدر ذلك . ولكن مثل هذه القضايا تحتاج الى وقت طويل لتحقيق العدالة .

وبدا عبد الله رشوان مرافعته قائلا : ان المجنى عليهم الثلاثة لهم ادوار جوهرية فى اضطهاد الحركة الاسلامية فهم منعوا الدعوة المنظمة وحرموها من النشاط . وكان للمجنى عليهم دور فى التعذيب واجهاض الحركة الاسلامية .

واكد الدكتور رشوان ان « انقلاب » ٢٣ يوليو قامت به مجموعة لا تتجاوز اصابع اليدين من ضباط مصر ، والذى حدث هو انحراف داخل الصفوف ، وان العدد الذى صدر نفسه فى ساعة الانقلاب ، هؤلاء هم ابطال حقا لانهم عانوا الظلم والقهر وعلى راسهم اللواء محمد نجيب ، وكان وراء هذه الفئة مجموعة تقف خلفها وهم من ابناء الحركة الاسلامية ، كما كانت هناك عناصر اخرى وقفت فى الساحة والتى رسمت المسار المتدهور الذى نعيشه حتى اليوم وهى التى انقضت على ابطال ٢٣ يوليو ـ وهؤلاء العناصر كانوا بعيدين عن المعركة ساعة الذروة فى الانقلاب .

وقام بشرح ما حدث اثناء حركة يوليو وقيامها . وشرح كيف استولت هذه العناصر المنحرفة على السلطة ، واكد انه كانت هناك ثلاثة اتجاهات مطروحة هى حكم اسلامى او حكم ديمقراطى ، او حكم ديكتاتورى وانتصر الثالث . ولازلنا نحكم به حتى الان . والديمقراطية هى مجرد ديكور لتجميل وجه النظام . وتبادل الصراع بين الجدبة الاسلامية ، وعناصر الانحراف فى حركة يوليو ، والتى انقضت على السلطة ـ التف حولها مجموعة من الانتهازيين والمنافقين واعلام ردىء هابط ومجموعة قبلت ان تكون احذية فى اقدام الحكام . هؤلاء هم الذين امتدت ايدهم وهراواتهم الى اجساد ابناء الشعب المصرى داخل المعتقلات والسجون وانهم تجردوا من الذين والقانون والانسانية .

واكد انهم جبناء وعار على البشرية . كما كانوا جهلة لا يعرفون شيئا . فساد الجهل والظلم والتعذيب وزادت الديكتاتورية . وكان الهدف الظاهر هو ضرب الحركة الاسلامية . وتناول الدكتور رشوان موقف الاخوان المسلمين من الحركة فى بدايتها . واكد ان الجماعة كانت فى صفوف المعارضة . وكنا نطالب بتطبيق حكم الاسلام . واستعرض التنكيل الذى قامت به الحركة ضد ضباط الجيش ومحاكمتهم دون قضاء . فى ١٢ يناير ١٩٥٤ اول صدام بين الحركة والجماعة عقب مظاهرات الطلبة فى الجامعة ، وحملة الاعتقالات التى شنتها الحركة على اعضاء جماعة الاخوان المسلمين .

كما تناول تاريخ الصراع بين محمد نجيب وفريق عبد الناصر . كما تناول الاحداث المتتابعة التى وقعت فى عام ١٩٥٤ واكد ان حركة يوليو ماتت عندما اقيل محمد نجيب من منصبه . واكد ان الغطاء محكم على هذه الاحداث وسوف ياتى يوم يرفع فيه الغطاء ليعرف الشعب المصرى كيف كانت تحكم مصر . كما تناول المفاوضات التى جرت بين جماعة الاخوان وقيادة حركة يوليو بعد الاتفاق على النقاط وذلك يوم ٢٧ يوليو ١٩٥٤ ، وعقب فشل هذه الاتفاقيات بدات حملات الاعتقالات ضد جماعة الاخوان. وتناول مسرحية حادث المنشية فى ٢٦ اكتوبر ١٩٥٤ ، والتى احكمت كتابتها للاطاحة بباقى الحركة الاسلامية واستطرد ممثل الدفاع الى الاساليب التى ابتكرتها قيادات الحركة للتعذيب داخل السجون والمعتقلات التى تعرض لها المصريون على ايديهم ، واكد ان هذه الحملة شملت جميع طوائف ابناء مصر حتى كنا نقول لا يوجد احد حى خارج هذه الاسوار ، وهى اسوار السجن الحربى وكنت اتعجب كيف ينام زعيم القومية العربية على بعد امتار من السجن ، ونحن لا نعرف للنوم طعما طيلة فترة الحبس . واستعرض ممثل الدفاع الصدامات التى وقعت بين حركة يوليو والحركة الاسلامية خلال الخمسينيات والستينيات من هذا القرن واكد ان ما يحدث الان من صراع هو وليد تلك الاساليب القمعية التى ارتكبها ضباط يوليو ضد الشباب المسلم . ورفعت الجلسة لصلاة الظهر وعادت للانعقاد وواصل الدفاع مرافعته وفى نهاية الجلسة قررت المحكمة مواصلة سماع مرافعة الدفاع بجلسة غد الاربعاء .

غدا مواصلة الدفاع في « الناجون من النار »

واصلت محكمة امن الدولة العليا طوارىء بالقاهرة امس سماع مرافعة الدفاع عن المتهمين فى قضية تنظيم الناجون من النار .. اجلت الجلسات للغد لاستكمال المرافعه .

ترافع الدكتور عبدالله رشوان المحامى لليوم الثانى على التوالى فى القسم العام .. اعتذر ١٠ متهمين عن عدم الحضور .. امرت المحكمة باحالة احد المتهمين لمستشفى قصر العينى لعرضه على اخصائى امراض جلدية .

عقدت الجلسة برئاسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين سيد جاد فاروق بحضور محمد عرفه رئيس النيابة واحمد الشريف وسامى شومان وكيلى النيابة بامانة سر محمود ابو حمدو طاهر محرم ونبيل عثمان .

المصدر : الأخبار

التاريخ : ١١ يناير ١٩٨٩

استمرار مرافعة الدفاع في قضية « الناجون من النار »

تواصل محكمة امن الدولة العليا طوارىء اليوم سماع باقى مرافعة الدكتور عبدالله رضوان المحامى ف قضية تنظيم الناجون من النار .

تعقد الجلسة برئاسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان .



مناقشة بين الدفاع والمحكمة حـول حـدود حـق الدفـاع فى قضية الناجون من النـار

واصل الدفاع مرافعته فى قضية « الناجون من النار » أمام محكمة امن الدولة العليا « طوارىء » برئاسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان وبحضور المستشار ماهر الجندى المحامى العام الاول ومحمد عرفه رئيس النيابة واحمد الشريف وسامى شومان وكيلى النيابة

وفى بداية الجلسة اثبت رئيس النيابة ضبط قصيدة شعرية تتضمن التجريح لنظام الحكم مع المتهم جمال بدرى السيد اثناء خروجه من الجلسة السابقة

ثم استانف د . عبدالله رشوان المحامى مرافعته مستعرضا الأحداث التى تعرضت لها الحركة الاسلامية فى مصر منذ مارس ١٩٥٤ حتى اليوم

وهنا تدخل رئيس المحكمة قائلا ان المحكمة ترحب بأى دفاع يتصل بموضوع القضية ، فإنها ليست محكمة تاريخ تحاكم ما وقع فى عهود سابقة .. وان المحكمة على استعداد لسماع كل ما يريد الدفاع طرحه حول أى تعذيب يكون قد وقع على المتهمين فى القضية الحالية وقامت مناقشة ساخنة بين المستشار عمر العطيفى رئيس المحكمة والمحامى حول حدود حق الدفاع واكد رئيس المحكمة انه لا يصادر حق الدفاع ولكنه يطلب منه الدخول فى الموضوع والوقائع المحددة المنسوبة إلى المتهمين وخاصة وأن د . رشوان لم يتعرض حتى الان لموكله المتهم فى القضية وعقب المداولة قررت المحكمة التاجيل لجلسة السبت القادم ١٤ يناير والمقرر أن يبدأ د . عبدالحليم مندور مرافعته بها □

استمرار مرافعة الدفاع فى قضية الناجون من النار

واصلت محكمة امن الدولة العليا طوارىء بالقاهرة امس سماع مرافعة الدفاع عن المتهمين فى قضية تنظيم الناجون من النار لم ينته الدكتور عبدالله رشوان المحامى من مرافعته التى استمرت ٣ جلسات حتى امس وطالب بسماع باقى مرافعته بالجلسة القادمة اعلن المستشار عمر الفطيفى انه مستعد لسماع مرافعات الدفاع مهما طالت بشرط ان تكون داخل موضوع القضية .

وقررت المحكمة التاجيل لجلسة السبت ١٤ يناير لسماع باقى المرافعة



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　التاريخ : ١٠ يناير ١٩٨٩

فى قضية الناجون من النار :

مشادة بين رئيس المحكمة .. ومحام

كتب : إبراهيم أبو كيلة :

واصل الدفاع فى قضية الناجون من النار أمس مرافعته أمام محكمة أمن الدولة العليا طوارىء برئاسة المستشار عمر العطيفى ..

أثبتت النيابة فى بداية الجلسة حضور المتهمين وإعتذار ١٢ منهم عن الحضور وأثبتت ضبط قصيدة شعرية مع أحد المتهمين فى نهاية الجلسة الماضية تهاجم النظام وتحرض على مناهضته .. وأثبتت تحويل المتهم حمدى محمد رزق إلى اخصائى الامراض الجلدية بالقصر العينى .

وحدثت مشادة بين رئيس المحكمة والدكتور عبد الله رشوان أثناء مرافعته وذلك لتعرضه لنظام الحكم منذ عام ٥٤ وحتى الان .. وقال رئيس المحكمة أن المحكمة لا تحاكم التاريخ والعهود السابقة .. وطلب الدفاع أن يتناول موضوع القضية أو ما يتعرض له المتهمون من تعذيب وخاصة أن المحامى لم يتعرض للدفاع عن موكله حتى الان .. وفى نهاية الجلسة قررت المحكمة التأجيل لجلسة بعد غد السبت ١٤ يناير للاستماع لباقى مرافعة الدفاع .



المصدر : الـــوفـد

التاريخ : ١٢ يناير ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مناقشات ساخنة بين الدفاع وهيئة المحكمة فى قضية الاغتيالات

كتب حمدى شفيق :

قررت امس محكمة امن الدولة العليا مواصلة سماع مرافعات الدفاع فى قضية الاغتيالات السياسية بجلسة السبت القادم . وكانت المحكمة برئاسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان وحضور محمد على عرفة رئيس النيابة واحمد الشريف وسامى شومان وكلاء النيابة . قد استمعت امس الى بقية مرافعات الدكتور عبد الله رشوان محامى المتهم الثانى يسرى عبد المنعم . تحدث الدكتور رشوان عن الاحداث التى تعرضت لها مصر فى الفترة من مارس ١٩٥٤ حتى اليوم ، وماحدث لمختلف التيارات السياسية المعارضة من اضطهاد وتصفية فى فترة الستينات ثم احداث ١٩٨١ . واكد ان البلاد لن تتحسن احوالها طالما كان هناك اهدار لحقوق وحريات المواطنين .. واستعرض المحامى ماحدث له ولكثيرين غيره من إحالته الى جهاز المدعى العام الاشتراكى بسبب تطوعه للدفاع عن المتهمين فى قضية الجهاد كما احيل غيره إلى الجهاز لاسباب كثيرة كلها تنبع اساسا من انتماءاتهم المعارضة لنظام الحكم .

وندد باعتقال وتعذيب الآلاف من شباب مصر ارضاء لنزوات البطش وغرور السلطة وتزلفا إلى الحكام .

واكد المحامى انه تعرض شخصيا لتعذيب نفسى وبدنى مروع فى عهد اللواء النبوى اسماعيل .. واكد ان حقيقة الاتهام الموجه الى المتهمين هو الشروع فى قتل اللواءين ابو باشا ونبوى اسماعيل وليس قتلا ولا انشاء تنظيم سرى مناهض لنظام الحكم . واكد المستشار العطيفى ان المحكمة ترحب باى دفاع يتصل بموضوع القضية ولكنها ليست محكمة تاريخ تحاكم ماوقع فى عهود سابقة وصاح المتهمون : من القفص التاريخ يعيد نفسه ، وماوقع من تعذيب وتلفيق فى عهود سابقة تتكرر معنا .. ووقعت مناقشة ساخنة بين رئيس المحكمة والدكتور عبد الله رشوان المحامى حول حدود حق الدفاع واكد المحامى ان ممارسات جمال عبد الناصر هى السبب فيما يقع الآن من احداث دامية ، وان زبانية التعذيب هم النبت الذى زرعه عهد عبد الناصر الأسود فى مصر ، واكد رئيس المحكمة انه لم يقيد الدفاع ولكنه يطلب منه الدخول فى الموضوع ، وان المحكمة على استعداد لسماع اية وقائع تعذيب تعرض لها المتهمون فى القضية ومرافعات الدفاع حول الوقائع المحددة المنسوبة الى المتهمين .



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٥ يناير ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الدفاع يترافع يوميا فى قضية الناجون من النار ويطالب بسماع علماء المسلمين ورئيس مجلس الشعب

كتب ـ سمير السروجى :

قررت محكمة امن الدولة العليا « طوارىء » مواصلة سماع الدفاع فى قضية « الناجون من النار » يوميا اعتبارا من اليوم الاحد ونبهت المحكمة الدفاع الى استعمال حقها القانونى ضد كل من يخرج عن موضوع القضية فى الدعوى المنظورة كما قررت بان تسجيل الجلسات سيكون شخصيا ولا يسرى على جميع المحامين وبناء على موافقة هيئة المحكمة . كما قررت منح تصاريح زيارة اهالى المتهمين المسجونين من المحكمة نظرا لتوالى الجلسات يوميا .. وقد منحت النيابة امس ١٢ تصريحا لأهالى المتهمين .. ويواصل الدفاع مرافعته اليوم حيث يبدا د . عبد الحليم مندور مرافعته .

وكانت المحكمة قد عقدت جلستها امس برئاسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان وبحضور محمد عرفه رئيس النيابة وسامى شومان وكيل اول النيابة حيث واصل الدفاع مرافعته فاستعرض د . عبد الله رشوان المحامى عن المتهم الثانى « يسرى عبد المنعم » تاريخ الحركة الاسلامية فى مصر وقدم نسخة من مجلة المصور بها مقالة للدكتور مصطفى مرعى المحامى يهاجم فيها التطرف الدينى ، ثم نبه المستشار عمر العطيفى رئيس المحكمة الدفاع بانه حتى الآن لم يتناول موضوع القضية او المتهم الذى يمثله وانه يتكلم عن التاريخ وعن تعذيبه ثم عن كامب ديفيد ورؤساء سابقين وحاليين واضاف رئيس المحكمة : وحتى لو كانت هذه الدعاوى حقيقة فانها لا صلة لها بالدعوى وخارجة عن الموضوع لأن المتهم الثانى الذى يمثله الدفاع مسند اليه وقائع محددة اوردتها النيابة العامة وكانت المحكمة تنتظر ان يقوم الدفاع بنفى هذه التهم عن المتهم ولكنه استغرق ٣ جلسات يتحدث عن وقائع تاريخية ليس لها صلة بالدعوى .. رغم ان المحكمة افسحت صدرها للدفاع الذى لا يمكن ان يلقى مثل هذه المحاكمة العادلة التى اتاحت له كل الفرص الممكنة ، ورغم ذلك تصدر من بعض المحامين عبارات غير لائقة والمحكمة بدورها ستستخدم حقها القانونى فى ان توقف المحامى او تخرجه من القاعة اذا تكرر ذلك ، وعقب ذلك تبادل عدد من المحامين الكلمات التى ابدوا فيها احترامهم واطمئنانهم لسير العدالة والدعوى

المحكمة تواصل سماع الدفاع فى قضية الناجون من النار

واصلت محكمة امن الدولة العليا طوارىء سماع مرافعة الدفاع فى قضية الناجون من النار حيث استمعت الى الدكتور عبدالله رشوان الذى تحدث عما تعرض له من تعذيب واعتقال وقد نبهته المحكمة كما نبهت الدفاع بعدم الخروج عن موضوع الدعوى .. ثم قررت مواصلة سماع مرافعات الدفاع يوميا .



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١٥ يناير ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مرافعة الدفاع يوميا في قضية الناجون من النار

كتب - ابراهيم ابو كيلة :

قررت محكمة أمن الدولة العليا طوارىء امس الاستماع لباقى مرافعات الدفاع فى قضية الناجون من النار يوميا ابتداء من اليوم .

عقدت المحكمة امس برئاسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان بحضور محمد عرفة رئيس النيابة واحمد الشريف وسامى شومان وكيلى النيابة .

استمعت المحكمة الى مرافعة د.عبدالله رشوان المحامى الذى تحدث عن ما تعرض له من تعذيب واعتقال من قبل .. ونبهته المحكمة... كما نبهت جميع المحامين بعدم الخروج عن موضوع الدعوى المنظورة امامها .. وفى نهاية الجلسة قررت المحكمة استمرار المرافعة لاستكمال مرافعة الدفاع يوميا .



المصدر : الــــوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ يناير ١٩٨٩

الدفاع فى قضية الاغتيالات يؤكد تزوير محاضر الشرطة وتناقضها

قرارات الاعتقال «على بياض» تستخدم ضد المعارضين على أوسع نطاق

تابع الجلسة :
حمدى شفيق
مجدى حلمى

طعن امس الدفاع فى قضية الاغتيالات السياسية بتزوير محاضر تحريات الشرطة فى القضية ، ونقص المعلومات لدى اجهزة الامن حول وقائع الدعوى . واكد الدفاع وجود قرارات اعتقال على بياض تستخدمها المباحث على اوسع نطاق ضد كل من يعارض النظام . وندد الدفاع بتلفيق الاتهامات وتعذيب الابرياء فى الاحداث التى تعجز الشرطة عن ضبط الفاعلين الحقيقيين لها .

فى بداية الجلسة اثبتت النيابة اعتذار ٨ متهمين عن الحضور لمرضهم وحضور الباقين عدا الهاربين .. واكد محمد عرفة رئيس النيابة ان تصاريح خاصة لزيارة المتهمين بالسجن صدرت من مقر المحكمة بارض المعارض لاهالى المتهمين ، وابدى استعداد النيابة دائما لاصدار التصاريح لمن يشاء من اقارب المتهمين بشرط تقديم طلبات بذلك الى رئيس المحكمة . ثم بدا عبد الله حسين المحامى مرافعته عن المتهمين الثامن ومن الثالث والعشرين حتى السادس والعشرين والمتهمين التاسع والعشرين ورقم ٣١ وهم محمد عطية عبد البارى واحمد محمد رزق ومحمد على الصوفانى وعبد المجيد الصوفانى - وشهرته عبود - ومحمد عطية الشرقاوى وسامى زكى فرج .

عقدت المحكمة جلستها برئاسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان وحضور محمد على عرفة رئيس النيابة واحمد الشريف وسامى شومان وكيلى اول نيابة الجيزة . وقررت المحكمة مواصلة سماع مرافعات الدفاع بجلسة اليوم .

اعتذر الدكتور عبد الحليم مندور المحامى عن المرافعة بسبب ضيق وقت الجلسات الباقية قبل توقف الجلسات بسبب اقامة معرض القاهرة الدولى وطلب الاذن له بتاجيل المرافعة الى ما بعد فترة المعرض واذنت المحكمة لباقى المحامين بالترافع . فى بداية مرافعته طعن عبد الله حسين المحامى بتزييف التحريات وعدم دقتها ، والتلفيق الواضح فيها .. وقال ان حوادث محاولات الاغتيال كان الفاعلون فيها مجهولين ، والضغط على ادارات البحث الجنائى مستمر لضبط الجناة .

فكان لابد للضباط من الصاق التهم باى شخص دفعا للمسئولية . وكان اولى مذكرات التحريات هى تلك التى حررتها مباحث الجيزة حول ظروف حادث اطلاق الرصاص على اللواء حسن ابو باشا وزير الداخلية الاسبق .

وبدا التلفيق بمحاولة الصاق التهمة بمجدى غريب الذى تعرض لتعذيب وحشى ، وادعى وزير الداخلية فى مؤتمر صحفى ان غريب هو مرتكب الحادث مع محمد البحيرى وفاروق عاشور وجاء تقرير خبير البصمات بوزارة الداخلية لينسب البصمة التى رفعت من مكان الحادث الى فاروق السيد عاشور . وتعرض الثلاثة الابرياء لتعذيب مروع اثبته احد المحققين وقال الدفاع : اننا نشهد ان هذا المحقق كان محايداً ، وسجل كل اثار التعذيب فى محضر التحقيق .. ورفض البحيرى الاعتراف فحاولوا اغراءه بالمال والمزايا فرفض .

واشار الدفاع ساخرا الى جراة وزير الداخلية فى اعلان ان المتهمين قد اعترفوا بارتكاب محاولة اغتيال ابو باشا . وان الشهود تعرفوا عليهم وكاد التلفيق يكون محكما لولا وقوع حادث اطلاق الرصاص على مكرم محمد احمد ، ثم محاولة اغتيال النبوى اسماعيل وفشلت الشرطة فى ضبط احد من الجناة . وتبين كذب مزاعم الوزير بعد ذلك ثم بدات التحريات مذكرة حررها العقيد عبد المطلب عمران عن المتهم المزمل محمد ابراهيم وجاء بها ان المتهم يتستر على الجناة فى محاولات الاغتيال .. واكد الدفاع كذب مذكرات المباحث الجنائية ومباحث امن الدولة فيما اوردته من اقوال على لسان المتهم المزمل محمد ابراهيم الذى كان خارج البلاد ولم يحضر الى مصر الا فى تاريخ لاحق على ارتكاب محاولة اغتيال ابو باشا ثم مكرم محمد احمد .

واستعرض الدفاع ما اوردته محاضر الشرطة عن الادلة والقرائن التى ذكرها



المصدر : الـــوفد

التاريخ : ١٦ يناير ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الضابط عبد الحميد خيرت ضد بعض المتهمين . واستشهد بعدم مطابقة الكثير من الوقائع الواردة فيها للحقيقة ، واستدل بذلك على عدم صحة ما تضمنته تقارير ومحاضر الشرطة ، والتلفيق الواضح الذى يهبط الى مرتبة الكذب المفضوح .

ومنها ما جاء باحد التقارير عن احد المتهمين الذى ذكر الضابط انه مقيم بالاسكندرية وهو ليس من سكان الثغر !!

كما اكد الدفاع ان زكى بدر وزير الداخلية قام بتوزيع عدد كبير من قرارات الاعتقال الموقعة على بياض ، على فروع مباحث امن الدولة بمختلف المحافظات كى يستخدمها الضباط ضد كل من يزعمون ان له نشاطا معارضا ايا كان نوع النشاط ، وبالطبع تستخدم قرارات الاعتقال على بياض فى اغلب الاحوال استنادا الى اقوال كاذبة ومزاعم مرسلة تزور بها مذكرات التحريات .

ونفى الدفاع التهمة الموجهة الى المتهمين الثلاثة من عائلة الصوفانى وهى ايواء الدكتور مجدى الصفتى المتهم الاول لعدة ايام اثناء هروبه عقب حادث « ابو باشا » .. وتساءل الدفاع : اذا كان الضابط الذى حرر المحاضر يدعى ان المتهمين قاموا بايواء المتهم الاول الذى قدم نفسه لهم على انه يدعى « منصور » ؟ اليس هذا دليلا قاطعا على ان المتهم مجدى الصفتى - على فرض صحة مزاعم المباحث - كان متنكرا ولم يعلم المتهمون بحقيقته ومن ثم فهم ليسوا اعضاء فى اية تنظيمات ؟!

وعن المتهم محمد عطية الشرقاوى اكد الدفاع ان محضر التحريات الخاص به نسب اليه انه « كان ينوى ايواء » المتهم الاول مجدى الصفتى ، والقانون لا يعاقب على النوايا ، ثم ذكر ان الصفتى زار المتهم الشرقاوى بعد ذلك فى منزله ، ونفس التساؤل يوجه الى محرر المحضر : لماذا لم يقبض على الصفتى عند زيارته للشرقاوى ؟ وفى موضع اخر بالمحضر ذكر الضابط ان الصفتى قابل المتهم الشرقاوى ذات مرة فى الطريق ولم يرحب به الشرقاوى وطلب منه الا ياتى الى منزله ، وهذا دليل على ان جريمة الايواء لم تتحقق .. كما استدل الدفاع بالمواضع التى وقعت فيها المباحث فى تناقضات صارخة بين المعلومات التى تضمنتها محاضر التحريات حول اماكن وجود المتهمين وعددهم ودور كل منهم ، ومن ذلك واقعة القبض على طفل لم يتجاوز العاشرة من عمره وجاء بمحضر التحريات انه يبلغ من العمر ٢٦ سنة !!!

وقال الدفاع ان مباحث امن الدولة تلجا دائما الى التزوير والتلفيق وانتزاع الاعترافات غير الصحيحة بالتعذيب والتنكيل ، والمباحث تفعل ذلك بسبب قصور المعلومات لديها وعدم دقة ما ياتى به المرشدون السريون من تقارير كاذبة ، والرغبة الآثمة لدى السلطة فى الكيد للشباب المتدين



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٧ يناير ١٩٨٩

الدفاع ينفي وجود تنظيم باسم « الناجون من النار »

واصل الدفاع مرافعته في قضية « الناجون من النار » أمام محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » ثم قررت المحكمة التأجيل لجلسة الاثنين ٢٣ يناير .

عقدت الجلسة برئاسة المستشار عمر العطيفي وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان وبحضور محمد عرفه رئيس النيابة واحمد الشريف وسامى شومان وكيلى النيابة .. وطلبت النيابة في بداية الجلسة تاجيل مرافعة الدفاع لحين الانتهاء من المعرض الدولي المقرر افتتاحه من ٢٤ يناير

ثم واصل عبد الله حسين المحامى مرافعته فقال ان بعض المتهمين تعرضوا للتعذيب والاكراه على الاعتراف واستعرض الاحكام التى اصدرها القضاء ببراءة المتهمين في قضايا مماثلة بسبب التعذيب وقال المحامى أنه لا يوجد شيء اسمه تنظيم « الناجون من النار » والاوراق خالية من أى اشارة الى هذا الاسم



المصدر : الأخبار

التاريخ : ١٢ يناير ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تأجيل الناجون من النار لجلسة ٢٣ يناير

واصلت محكمة أمن الدولة العليا طوارىء بالقاهرة أمس سماع مرافعة الدفاع عن المتهمين في قضية تنظيم الناجون من النار .. ترافع عبد الله حسين المحامي لليوم الثاني على التوالي فقال أنه ليس بين المتهمين تنظيم حزبي وأن الركن المعنوي للجريمة غير متوافر والنيابة لم تقدم الدليل على أن المتهمين منضمون لتنظيم يعادي المجتمع والدولة .

وقررت المحكمة استمرار سماع مرافعة الدفاع بجلسة الاثنين ٢٣ يناير.

عقدت الجلسة برئاسة المستشار عمر العطيفي وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان بحضور محمد عرفه رئيس النيابة وأحمد الشريف وسامي شومان وكيل النيابة بأمانة سر محمود أبو حمد وطاهر محرم ..



الدفاع عن المتهمين فى قضية الاغتيالات ينفى وجود تنظيم باسم « الناجون من النار »

المتهمون تعرضوا لتعذيب مروع لاجبارهم على الاعتراف بارتكاب محاولات الاغتيال

اكد امس الدفاع عن المتهمين فى قضية الاغتيالات السياسية عدم وجود تنظيم باسم «الناجون من النار» واتهم الدفاع اجهزة الامن بتلفيق هذا الاسم لمجموعات متنافرة من الشباب بقصد تعبئة الرأى العام ضدهم ، والايحاء بان الاجهزة الامنية توصلت الى الفاعلين الحقيقيين فى حوادث الاغتيالات السياسية . كما اكد الدفاع ان المتهمين تعرضوا لتعذيب مروع اثبتته تحقيقات النيابة العامة، وان بعض المتهمين اضطروا للاعتراف بما املاه عليهم الضباط خشية الموت من شدة التعذيب . وقررت المحكمة تاجيل نظر القضية الى جلسة ٢٣ يناير القادم لمواصلة سماع مرافعة الدفاع عن المتهمين . عقدت الجلسة برئاسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان وحضور محمد عرفة رئيس النيابة واحمد الشريف وسامى شومان وكلاء اول النيابة وامانة سر محمود ابو حمد وطاهر محرم ونبيل محمود.

فى بداية الجلسة اثبت ممثل النيابة حضور جميع المتهمين عدا المتهمين الاول والرابع الهاربين كما اثبت اعتذار المتهمين سامى زكى فرج وعماد محمد محمود، وصلاح عبدالله ابو ميرة والمزمل محمد ابراهيم وحسن يوسف ابو دنيا وحمدى محمد رزق واسماعيل رمضان عيد. كما اثبت ورود خطاب من هيئة المعارض بان معرض القاهرة للكتاب الدولى سيقام اعتبارا من يوم ٢٤ يناير الحالى وحتى يوم ٦ فبراير القادم، وطلب تاجيل القضية خلال هذه الفترة . ثم واصل عبدالله حسين المحامى مرافعته مؤكدا ان موكليه تعرضوا لتعذيب وحشى عقب القبض عليهم وهذا التعذيب تم اثباته فى تحقيقات النيابة حيث كان التحقيق معهم يبدأ فى منتصف الليل بمبنى مباحث امن الدولة وكانوا يهددونهم بهتك اعراض زوجاتهم وامهاتهم واخواتهم واكد ان التعذيب يدل على عجز السلطة عن الوصول الى مرتكبى الحوادث الحقيقيين . واكد ان المباحث تعمدت تاخير عرض المتهمين على النيابة الى ان تزول اثار التعذيب من اجسادهم واستعرض الدفاع الاحكام التى اصدرها القضاء ببراءة المتهمين فى قضايا سياسية سابقة بسبب تعرضهم للتعذيب . واشاد الدفاع بدور القضاء المصرى فى حماية الابرياء من بطش السلطة وتناول الدفاع التهمة الاولى الموجهه الى موكليه وهى تشكيل تنظيم حزبى مناهض لنظام الحكم والانضمام اليه .. وتناول الدفاع اركان التنظيم مؤكداً انه لا يوجد تنظيم يدعى «الناجون من النار» ، وانما هذا اسم من اختراع مباحث امن الدولة لتنفير الرأى العام من المتهمين واثارته ضدهم . واكد ان هذا الاسم لايوجد له اى ذكر فى التحقيقات التى بلغت اكثر من خمسة الاف صفحة، كما ان المحاضر وردت فيها مسميات مختلفة للمتهمين منها جماعة «المسلمون» ، و«فكر التكفير» بل توجد مذكرة واحدة فيها ٤ اسماء مختلفة للتنظيم المزعوم منها تنظيم «السريين» و«فكر التكفير» و«التوقف والتباين» كما وردت



المصدر : الـــــوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٧ يناير ١٩٨٩

تابع الجلسة :

حمدى شفيق
مجدى حلمى

اسماء اخرى منها جماعة « الملاوانية» ثم الجماعة « السنتريسية » ثم جماعة « الحركيين » وتساءل الدفاع : هؤلاء المتهمون الواقفون فى الاقفاص ينتمون الى اى جماعة من الجماعات التى ذكرت تقارير المباحث اسماءها ؟! وهل نصدق ما جاء بهذه التقارير بعد كل هذا التضارب فى مضمونها حتى فى اسماء التنظيمات المزعومة ؟ ثم استشهد الدفاع بفقرة من محضر حرره الضابط جمال البنا يقول فيها : «وهم يختلفون - يقصد السريين - فيما بينهم على عدة افكار منها مشاهدة التليفزيون ، والتعامل بالفوائد الربوية ، ومسالة جواز حلق اللحية والتشبه بالعامة .. وقال الدفاع : إننا لا نكفر مسلما ، ولكننا نرفض الهجوم على الإسلام والاساءة الى الدين ونطالب علماء المسلمين بالتصدى لمن يهاجمون الدين ومبادئه العظيمة ، ونرفض ان تلصق التهم بالابرياء والشباب المتدين على هذا النحو الفاضح .

واذا كان الخلاف على حد ما ورد بمذكرات الامن قد وصل الى هذا الحد بين التنظيمات المذكورة، فانه لايتصور ان يتفقوا معا ويؤلفوا جماعة واحدة او تنظيما معاديا للحكم كما زعمت تقارير الامن ، وهناك من ذكر ان قرار اغتيال مكرم محمد احمد انفرد باتخاذه مجدى الصفتى وعادل موسى ولم يبلغوا به باقى المتهمين بعمليات الاغتيال قبل وقوعها او بعدها . كما نفى عادل موسى عطية ان يكون للآخرين دور فى محاولات الاغتيال واكد الدفاع عدم اشتراك احد من المتهمين - وعددهم ٣٣ شخصا - فى حوادث الاغتيالات وان الاعترافات التى جاءت على لسان بعضهم تم انتزاعها بالتعذيب والإكراه .. واستعرض الدفاع ما ورد بتحقيقات النيابة حول الخلاف بين المتهمين حول جواز حلق اللحية ، وان بعضهم اباح حلق اللحية للتخفى وحرية الحركة بعيدا عن اعين الشرطة ، بينما رفض اخرون حلق اللحية وافتوا بحرمة ذلك ، كما رفض بعضهم الصلاة فى المساجد التابعة لوزارة الاوقاف .



المصدر : النور

التاريخ : ١٨ يناير ١٩٨٩

□ فى قضية الناجون من النار :

ازمة بين المحكمة والمحامين بسبب مرافعات الدفاع

المطالبة بتطبيق ميثاق الشرف الصحفى على الصحف القومية

نشبت يومى السبت والاحد الماضيين ازمة بين المستشار عمر العطيفى رئيس محكمة امن الدولة العليا ـ طوارىء ـ وهيئة الدفاع عن المتهمين فى قضية الاغتيالات السياسية المسماه بقضية الناجون من النار بسبب مرافعة الدكتور عبد الله رشوان عضو هيئة الدفاع والتى تحدث فيها عن التعذيب فى العهود السابقة .

وصف رئيس المحكمة المرافعة بأنها خارج موضوع القضية ولا تمس وقائع الدعوى .. واضاف ان الدفاع بدأ مرافعاته ببداية نزول الوحى مرورا بالعصور الاسلامية المختلفة وهذا ليس مكانه ساحة القضاء بل فى رحاب الجامعة .

اكد المستشار العطيفى ان الوقائع التى تحدث عنها الدكتور رشوان ليس لها تأثير مباشرا وغير مباشر على وقائع القضية المذكورة .

وانتقد الدكتور عبد الله رشوان موقف الصحف القومية وتجاهلها لمرافعات الدفاع وطالب بتطبيق ميثاق الشرف الصحفى عليها لانها نقلت مرافعات النيابة فقط ورفضت نشر مرافعات الدفاع .



المصدر : الـــوفد
التاريخ : ٢٤ يناير ١٩٨٩

تأجيل قضية الاغتيالات السياسية الى ٧ «فبراير» لمرض رئيس المحكمة

كتب مجدى حلمى :

قررت محكمة امن الدولة العليا طوارىء ، تاجيل نظر قضية الاغتيالات السياسية الى جلسة ٧ «فبراير» القادم بسبب وعكة صحية الت بالمستشار عمر العطيفى رئيس المحكمة . وكانت جلسة الأمس مخصصة لمواصلة سماع مرافعة الدفاع عن المتهمين فى القضية . وتواصل المحكمة سماع مرافعة الدفاع فى الجلسة القادمة . وتعقد المحكمة جلستها برئاسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين فاروق سلطان وسيد جاد ، وبحضور المستشار ماهر الجندى المحامى العام الاول ، ومحمد عرفة رئيس النيابة ، واحمد الشريف وسامى شوملن وهشام اسماعيل وكلاء النيابة . لم يحضر جلسة امس المتهمون البالغ عددهم ٣٣ متهما . كما منعت قوات الأمن الأهالى من دخول القاعة .



□ في قضية الاغتيالات السياسية :

الدفاع يطلب إعادة استجواب المتهمين

كتب ـ حمدى البصير :

طالب عبد الله حسنى المحامى بإعادة إستجواب المتهمين فى قضية الاغتيالات السياسية (الناجون من النار) امام المحكمة .

اكد عبد الله حسين ان المتهمين تعرضوا لتعذيب وحشى لاجبارهم على الاعتراف بجرائم لم يرتكبوها وطالب بسرعة الفصل فى قضايا التعذيب الخاصة بالمتهمين فى القضية لانها الدليل الدامغ لنفى التهمة .

وقال إن المتهم عماد حسنى لم يكن له صلة بالأحداث إطلاقا سوى أنه جار لمجدى الصفتى .

واضاف ان عماد حسنى تربى فى مدارس مسيحية ولم تكن له صلة من قريب او بعيد بالجماعات الاسلامية وانه كان يعمل مهندسا لدى إحدى المكاتب الاستشارية طوال فترة الاحداث .

وقال أن النيابة اعتمدت على اقوال المزمل محمد وإعترافه على المتهمين دون معرفة حقيقية بهم لان اقواله جاءت تحت الضغط والاكراه .



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٨ فبراير ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الدفـاع يواصـل اليـوم مرافعـاته فى قضيـة النـاجـون مـن النـار

يواصل الدفاع فى قضية « الناجون من النار » اليوم مرافعته أمام محكمة أمن الدولة العليا « طوارىء » برئاسة المستشار عمر العطيفى بقاعة المحاكمات الكبرى بأرض المعارض بمدينة نصر والتى توقفت جلساتها بسبب اقامة معرض الكتاب الدولى .



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ فبراير ١٩٨٩

مرافعة الدفاع اليوم في قضية الناجون من النار

تستانف محكمة أمن الدولة العليا طوارىء بالقاهرة اليوم محاكمة المتهمين في قضية تنظيم الناجون من النار الذي يضم ٣٣ متهما منهم اثنان هاربان والمتهمان بمحاولة اغتيال اللواءين حسن أبو باشا والنبوي اسماعيل وزيري الداخلية الأسبقين ومكرم محمد أحمد رئيس تحرير المصور ..

تواصل المحكمة اليوم سماع مرافعات الدفاع .. وتعقد برئاسة المستشار عمر العطيفي وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان ..



□ قضية « الناجون من النار » :

الدفاع يواصل مرافعاته في الشق العام

واصل الدفاع في قضية « الناجون من النار » مرافعاته امس أمام محكمة امن الدولة العليا « طوارىء » برئاسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان وبحضور المستشار ماهر الجندى المحامى العام الأول ومحمد عرفه رئيس النيابة واحمد الشريف وسامى شومان وكيلى النيابة حيث استمعت المحكمة الى مرافعة عبد الله حسين المحامى في الشق العام للقضية بعد ان ضم المحامى العام الأول عددا من تقارير المعمل الجنائى الخاص بالاسلحة والطلقات والمضبوطات في احداث الخرقانية ومع المتهم يسرى عبد المنعم كما اعلنت النيابة تسهيل استخراج تصاريح زيارة المتهمين من المحكمة وجعل الزيارة اسبوعيا بدلا من كل اسبوعين ثم قررت المحكمة التأجيل لجلسة الاثنين القادم لاستكمال مرافعة الدفاع .



المصدر : الأخبار

التاريخ : ٩ فبراير ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الدفاع يواصل مرافعاته في قضية الناجون من النار

استانفت محكمة امن الدولة العليا طوارىء بالقاهرة امس سماع مرافعة الدفاع في قضية تنظيم الناجون من النار .. قدمت النيابة تقارير فحص الاسلحة التي ضبطت بقرية « الخرقانية » وتبين انها جميعا صالحة للاستعمال ومسدس امين الشرطة الشهيد حمادة سلامة حمد الذي ضبط مع المتهم يسرى عبدالمنعم نوفل وكان معه ايضا مطواة قرن غزال .

ترافع عبدالله حسين المحامي فدفع بعدم جدية التحريات والمعلومات وقال ان الشهود تناقضت اقوالهم مما يشكك في صحة الاتهام .

وقررت المحكمة التأجيل لجلسة الاثنين القادم ١٣ فبراير الحالي لسماع باقي المرافعه .

عقدت الجلسة برئاسة المستشار عمر العطيفي وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان بحضور محمد عرفة رئيس النيابة واحمد الشريف وسامي شومان وكيل النيابة بامانه سر محمود ابوحمد وطاهر محرم



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٤ فبراير ١٩٨٩

في قضية الناجون من النار :

محاكمة ٥ متهمين باحداث شغب في سجن طره

واصلت محكمة امن الدولة العليا طوارىء بالقاهرة امس سماع مرافعة الدفاع عن المتهمين في قضية تنظيم الناجون من النار .. اعلن محمد عرفه رئيس النيابة انه ستجرى محاكمة ٣ متهمين اليوم امام محكمة جنح المعادى بتهمة احداث الشغب في سجن ليمان طره وهم يسرى عبدالمنعم وعماد حسنى واسماعيل ادهم وستجرى محاكمة متهمين يوم ٦ مارس القادم بتهمة الشغب ايضا هما امين عبدالله جمعه ومحمد محمود عرابى وانهم جميعا صدرت ضدهم احكام غيابية فعارضوا فيها . واعلن المستشار عمر العطيفي رئيس المحكمة انه لا مانع لدى المحكمة من ذهاب المتهمين للمحاكم الاخرى مع اتخاذ اجراءات الامن المشددة .

وقررت المحكمة التاجيل لجلسة السبت ١٨ فبراير الحالى لسماع باقى مرافعة الدفاع .



المصدر : الـــوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٤ مايو ١٩٨٩

الـدفـاع عن المتهمين فى قضـيـة الاغتيـالات

يهاجم زكى بدر ويتهمه بتحريض الضبـاط على قتل أعضاء الجماعات الاسلامية

هاجم امس الدفاع عن المتهمين فى قضية الاغتيالات السياسية زكى بدر وزير الداخلية، واتهمه بتحريض الضباط على قتل اعضاء الجماعات الاسلامية. واستشهد الدفاع بتصريحات وزير الداخلية الاخيرة لمجلة الوطن العربى وقدم الدفاع عدد «الوفد» الصادر امس ويتضمن مقالا لمصطفى شردى رئيس التحرير تعليقا على تصريحات الوزير الخطيرة بضرورة ضرب الجماعات الاسلامية وتصفيتها. واستعرض الدفاع حادث محاولة اغتيال الصحفى مكرم محمد احمد واحداث قرية الخرقانية وقرية سنتريس اثناء البحث عن المتهمين. عقدت المحكمة جلستها برئاسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان وحضور محمد على عرفة رئيس النيابة وسامى شومان وكيل اول النيابة وامانة سر محمود ابو حمد ومحمود همام.

اثبتت النيابة فى محضر الجلسة انه قد ورد اليها اخطار من مباحث امن الدولة لعرض بعض المتهمين على نيابة المعادى وهم اسماعيل ادهم واحمد حسام ابو زيد ويسرى عبدالمنعم وعماد حسنى واسماعيل غانم اسماعيل وامين عبدالله جمعة، للمعارضة فى احكام صدرت ضدهم غيابيا من محكمة الجنح بشأن المصادمات التى وقعت داخل سجن استقبال طرة.. وطلب سعيد احمد على المحامى توقيع الكشف الطبى على موكله حمدى رزق وعلاجه من مرض الصدفية، وقرر رئيس المحكمة انتداب احد اساتذة كلية الطب لتوقيع الكشف الطبى على المتهم وتقرير العلاج المناسب له. واكد المحامى ان هناك اعتداءات تقع على المتهمين داخل السجن وتسبب ذلك فى اصابة المتهم اسماعيل عبدالحميد بعاهة مستديمة تتمثل فى اصابته بسحابة على احدى عينيه وثبت ذلك فى تقرير طبى حرره طبيب السجن. كما اكد المحامى ان وزارة الداخلية تنوى عدم ارسال التقارير الطبية المحررة بمعرفة اطباء السجون، وتتضمن اصابات جسيمة لحقت بالمتهمين بسبب التعذيب الوحشى اثناء التحقيقات لاجبارهم على الاعتراف بالتهم المنسوبة اليهم. واكد المتهمون انهم يصرون على ضم التقارير الطبية الخاصة بحالتهم وقت دخولهم سجن استقبال طرة، لانها تثبت بصفة قاطعة حدوث التعذيب والاصابات الجسيمة التى ترتبت عليه. ووعد المستشار العطيفى بضم كل التقارير الطبية الخاصة بالمتهمين. واثبت رئيس النيابة انها ارسلت خطابا الى مصلحة السجون تطلب فيه ضم التقارير الطبية المطلوبة. وطلب المتهم عماد حسنى ضم التقرير الطبى الذى حرره الطبيب المنتدب بمعرفة احمد صبرى وكيل نيابة المعادى واثبت فيه عشر اصابات بجسم المتهم عماد حسنى وحده فضلا عن باقى المتهمين. واكد المتهمون انهم تعرضوا لاعتداء همجى من ضباط وجنود سجن طرة ومباحث امن الدولة عقب جلسة ٢ ابريل الماضى. وعقب رئيس المحكمة بان موضوع احداث السجن مطروح الان امام المحكمة المختصة وهى محكمة المعادى. ثم واصل عبدالله حسين المحامى مرافعته حول حادث محاولة اغتيال مكرم محمد احمد ومعركة الخرقانية.

محاولة اغتيال مكرم

واكد الدفاع ان مكرم محمد احمد لحظة اطلاق الرصاص عليه لم يكن فى حالة تسمح له برؤية مرتكبى الحادث. واستشهد بما ورد باقوال المجنى عليه اثناء التحقيقات من انه القى بنفسه فى ارضية السيارة ولم يكن فى حالة تمكنه من التقاط ارقام السيارة او تبين وجوه الجناة داخل السيارة ١٢٨ التى كانوا يستقلونها. كما ثبت ان مكرم قرر انه كان مضطربا وظل كذلك حوالى ثلث الساعة، واكتفى بان ذكر انه يرجح ولم يؤكد ان مطلق الرصاص كان يجلس فى المقعد الخلفى، كما اكد انه انتابه توتر شديد جدا. واشار الى اقرب متهم بين المجموعة المعروضة عليه. كما اكد احد الشهود انه



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٤ فبراير ١٩٨٩

تابع الجلسة

حمدى شفيق

لايستطيع تحديد ملامح الجناة لان السيارة كانت مسرعة وذكر اخر ان المكان كان مظلما، وايده شاهد ثالث قرر ان الانارة فى الشارع لم تكن تسمح بتمييز احد من الجناة وقت ارتكاب الحادث ليلا.

واستعرض الدفاع بعض المواضع التى تناقضت فيها اقوال مكرم محمد احمد مع باقى الشهود.

ودفع المحامون ببطلان عرض المتهمين الذى قامت به مباحث امن الدولة اثناء التحقيقات لان المباحث كانت تضع علامة مميزة على راس المتهمين يسرى عبدالمنعم وعادل موسى عطية عبارة عن «طاقية» بيضاء او «منديل» ابيض، وهذا يفسد العرض الذى يفترض فيه عدم وجود اى تمييز فى الملبس لارشاد الشهود الى متهم معين..

حادث الخرقانية

وندد الدفاع بالاجراءات القمعية التى ارتكبتها اجهزة وزارة الداخلية ضد اهالى قرية الخرقانية اثناء الهجوم على مقر عيادة المتهم الاول مجدى الصفتى، ووصف ما حدث بانه انتهاك صارخ لحقوق المواطنين واعتداء بشع على ارواح النساء والاطفال الامنين بسبب تخبط قوات الامن ليلا، وعدم التنسيق بينهم.. واكد الدفاع ان الحملة البوليسية الضخمة ضمت مجموعات متنافرة من مباحث امن الدولة والامن المركزى والقوات الخاصة والمباحث الجنائية وفرقة مكافحة الارهاب الدولى وغيرها، وتسبب عدم التنسيق بينهم فى ان احدى مجموعات الامن المركزى اطلقت الرصاص على مجموعة مكافحة الارهاب اثناء تسللها الى منزل المتهم عادل موسى عطية عبر سطح المنزل المجاور فتسبب ذلك فى مصرع امين الشرطة حمادة سلامة حمد واصابة اخرين. واستدل الدفاع بتناقض اقوال شهود العيان من افراد الحملة البوليسية واهالى قرية الخرقانية الذين وصفوا حادث الخرقانية بانه يشبه الحروب لكثرة الرصاص الذى اطلق خلاله اثناء الظلام، ولم يكن من الممكن لاحد ان يحدد من يطلق الرصاص ولا من يوجد بالمكان ..

اقوال الضباط

واستشهد الدفاع باقوال العقيد محمد نور اثناء التحقيقات معه حول الحادث حين قرر ان مهمة القوة كانت استطلاع من بداخل المسكن ومعرفة الاشخاص الموجودين به واقتحامه إذا لزم الامر. وعلق الدفاع بان هذا انتهاك صارخ للدستور والحريات وحرمات منازل المواطنين بدون اذن من السلطة القضائية ولم يكن للقوات اى سند قانونى سوى الادعاء بوجود قرار اعتقال شفوى لبعض المتهمين طبقا لقانون الطوارىء اللقيط. واكد الدفاع ان قرارات الاعتقالات تصدر بشكل عشوائى وبدون اسباب او مبررات معقولة. كما اكد عدد من الضباط المشاركين فى الحملة على الخرقانية انهم لم يشاركوا فى جمع المعلومات والتحرى عن المتهمين المطلوب ضبطهم، كما قرر احد الضباط انه لم تكن لديه اية فكرة مسبقة عن وجود احد من المتهمين فى قرية الخرقانية، وقال بعضهم لم نكن متاكدين !!

كما استنكر الدفاع الفظائع التى ارتكبتها الشرطة فى احداث قرية سنتريس بمحافظة المنوفية اثناء محاولة القبض على محمد كاظم عبد القوى.. واتهم الدفاع الشرطة بتعمد قتل محمد كاظم بدون مبرر، واكد ان المتهم المتوفى محمد كاظم لم يقاوم القوات كما زعمت وزارة الداخلية فى بياناتها وانما قتلته الشرطة ثم ادعت انه قاومها، كما حدث بعد ذلك فى عدة احداث مماثلة لجات الشرطة كعادتها الى التخلص من بعض الابرياء والادعاء انهم قاوموا السلطة واستدل الدفاع بتصريحات زكى بدر وزير الداخلية لمجلة الوطن العربى التى يقول فيها انه لن يتعامل مع الجماعات الاسلامية سوى بالقوة وبنص كلمات الوزير: «ليس عندى لهم سوى ضربهم بالنار فى المليان» !!

واتهم الدفاع وزير الداخلية بتحريض الضباط على قتل اعضاء الجماعات الاسلامية وقدم الدفاع الى هيئة المحكمة نسخة من جريدة «الوفد» تتضمن تعليقا لمصطفى شردى رئيس التحرير على التصريحات الخطيرة التى ادلى بها زكى بدر وتكشف عن اسلوبه الطائش الخطير



متى يصدر قرار الاتهام الجديد في قضية تعذيب أعضاء الجهاد ؟ !

علمت (النور) ان مكتب المستشار جمال شوملن النائب العام انتهى من التحقيق في البلاغات التي تلقاها منذ عام ١٩٨٥ من عدد من المعتقلين والمحبوسين على ذمة قضيتي تنظيم الجهاد والانتماء لتنظيم الجهاد حول تعرضهم لتعذيب وحشي خلال فترة اعتقالهم (يبحث النائب العلم إصدار قرار اتهام جديد باحالة عدد من ضباط الشرطة الى المحاكمة بتهمة التعذيب .

كان مكتب النائب العام قد تلقى اكثر من ٢٠٠ بلاغ من المتهمين الذين اعتقلوا عقب احداث اغتيال الرئيس السادات واحداث اسيوط ، اتهموا فيه ضباط مباحث امن الدولة بتعذيبهم تعذيبا وحشيا خلال فترة اعتقالهم ، وانتهى مكتب النائب العام الى تيقنه من وقوع التعذيب في العديد من البلاغات ، واحال المستشار محمد عبد العزيز الجندى النائب العلم السابق ٤٤ من ضباط ومساعدى الشرطة الى المحاكمة بتهمة التعذيب ، وقررت محكمة جنايات القاهرة براءة جميع المتهمين ، ولم تستانف النيابة العامة الحكم الا انها واصلت التحقيق في باقي البلاغات المقدمة اليها .. وانتهت الى جدية ٢٧ بلاغا منها .



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ فبراير ١٩٨٩

جلسة هادئة فى محاكمة الناجون من النار :

النيابة نفذت قرارات المحكمة حول شكاوى المتهمين

كتب - جمال عقل :

تستكمل محكمة امن الدولة العليا (طوارىء) اليوم الاستماع الى مرافعة الدفاع فى قضية تنظيم « الناجون من النار »

واصلت المحكمة أمس جلساتها برئاسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان وبحضور محمد عرفة رئيس النيابة وأحمد الشريف وكيل أول النيابة .. بينما لم يحضر من المحامين سوى عبدالحليم مندور وخلت القاعة تقريبا من أقارب المتهمين .

جاءت الجلسة هادئة أثبت فى بدايتها محمد عرفه رئيس النيابة اعتذار ١٠ متهمين عن الحضور لمرضهم وأثبتت النيابة تنفيذها لقرارات المحكمة فى الجلسات السابقة بشأن شكاوى بعض المتهمين .. أحالت شكوى المتهم عماد حسن للمستشار المحامى العام لنيابات جنوب القاهرة والمتهم محمد عطية عبد البارى لكبير أخصائى المخ والاعصاب بمستشفى قصر العينى وانتدبت رئيس قسم الامراض الجلدية لتوقيع الكشف الطبى على المتهم حمدى محمد أحمد رزق .. كما طلبت التقارير الطبية الخاصة بالمتهمين كمال فهمى محمود إسماعيل وعبدالحميد محمد من مصلحة السجون .

طالب عبد الحليم مندور فى مرافعته بانتفاء ولاية المحكمة [illegible]بارها محكمة أمن عليا طوارىء .



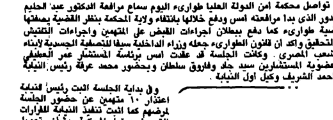
المصدر : الـــوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ ابريل ١٩٨٩

المحكمة تواصل سماع مرافعة الدفاع فى قضية الاغتيالات السياسية

الدكتور مندور :

قانون الطوارىء استغله وزراء الداخلية لتصفية أبناء الشعب جسديا



تواصل محكمة امن الدولة العليا طوارىء اليوم سماع مرافعة الدكتور عبد الحليم مندور الذى بدأ مرافعته امس ودفع خلالها بانتفاء ولاية المحكمة بنظر القضية بصفتها قضية طوارىء كما دفع ببطلان اجراءات القبض على المتهمين واجراءات التفتيش والتحقيق واكد ان قانون الطوارىء جعله وزراء الداخلية سيفا للتصفية الجسدية لابناء الشعب المصرى . وكانت الجلسة قد عقدت امس برئاسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان وبحضور محمد عرفة رئيس النيابة واحمد الشريف وكيل اول النيابة .

الدكتور عبد الحليم مندور

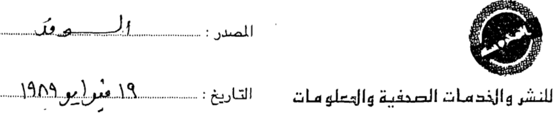
تابع الجلسة :
مجدى حلمى

وفى بداية الجلسة اثبت رئيس النيابة اعتذار ١٠ متهمين عن حضور الجلسة لمرضهم كما اثبت تنفيذ النيابة للقرارات التى اصدرتها المحكمة بشأن تحويل بعض المتهمين الى الطب الشرعى وشكاوى البعض الى نيابة جنوب القاهرة .. للتحقيق فى الشكاوى واثبتت هيئة المحكمة ان احد المتهمين ذكر انه لم يتم تنفيذ قرار احالته الى الطب الشرعى وكلفت المحكمة النيابة باحالته الى الطب الشرعى . واثبتت المحكمة ، على لسان المتهمين قولهم : كنا مطلوبين للنظر فى المعارضة المقدمة لمحكمة جنح المعادى وسمحت المحكمة بذلك ولكنه لم يسمح لنا بذلك . كما اثبت طلب مقدم من احد المتهمين انتداب الطب الشرعى للكشف عليه واثبات آثار التعذيب الواضحة فى جسده واشرت المحكمة على تكليف النيابة باحضار التقرير الطبى الخاص به . كما تقدم المتهمون شعبان فتوح وجمال السيد ابراهيم وحسن يوسف دنيا واحمد حسام الدين أبو زيد ومحمد عطية عمر ، بطلب يفيد انه لم يتم تحويلهم الى الطب الشرعى كما لم توقع عليهم كشوف طبية فترة التحقيق . والمحكمة سألت المتهمين ان كان فيهم اصابات وقرروا انهم سيقدمون تقريرا فى الجلسة القادمة بذلك .

وبدأ الدكتور عبد الحليم مندور مرافعته قائلا : قبل ان اشرف بالحديث بكلمة واحدة فى القضية اطلب ان تفصلوا فى هذه القضية بما أنزل الله وما اقرته شريعته وبكتابه وان يرد كل امرا فى القضية الى الله ورسوله . واستطرد انه

دفع فى بداية الجلسات بانتفاء ولاية المحكمة بنظر القضية بصفتها محكمة طوارىء . واليوم استأذنكم لأوضح عناصر هذا الدفع . فهو يقوم على ثلاثة مباحث . الاول انعدام القرار الجمهورى رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ والمبحث الثانى انعدام القرار الجمهورى رقم " ١ " لسنة ١٩٨١ الذى استندت اليه النيابة واعتباره كان لم يكن لعدم عرضه على مجلس الشعب بعد ١٥ يوما من تاريخ صدوره ، والمبحث الثالث انعدام القرار الجمهورى رقم " ١ " لسنة ١٩٨١ لمخالفته للقانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ . ولكى يتضح هذا الدفع ان المشرع وضع هذا القانون لحماية الحرية ولكن السلطات اتخذته سلاحاً لتصفية الشعب جسديا .

واكد ان قانون الطوارىء قانون خاص ، مثل قانون الاحداث وانه قانون



عقابي خاص ، واجرائي خاص ، لانه انشا جريمة ويصبح ـ اسمها ـ وهي جريمة الطوارىء . واكد ان قانون الطوارىء اعطى سلطات واسعة لرئيس الجمهورية ولكن القانون حددها في ست حالات ، ومن هنا هو قانون عقابي خاص انشىء للعقاب على جريمة ارتكبها الجاني مخالفة للاوامر الستة لرئيس الجمهورية ، ولابد ان يكون رئيس الجمهورية قد خاطبه .. واكد ان قانون الطوارىء اتخذه وزراء الداخلية سلاحا لارهاب الشعب .

وايضا ان قانون الطوارىء قانون اجرائي في المادة " ٣ " منه تحدث عن كيفية القبض والحبس والجهة التي تقدم اليها التظلمات من اوامر القبض . وانه يعبر عن قانون الاجراءات وانه لايجوز القبض على انسان طالما لم يخالف البنود الستة التي حددها القانون لرئيس الجمهورية . ثم شرح الدكتور عبد الحليم مندور مواد القانون ومنها المادة " ٧ " التي حددت تشكيل محاكم الطوارىء ، ودورها ووظيفتها .. واكد ان المسئولين في الحكومة قد مطوا القانون وجعلوه يشمل جرائم القانون العام .

واكد الدفاع ان اعلان حالة الطوارىء مخالف للدستور لانه لم يصدر من رئيس الجمهورية وانما صدر من رئيس مجلس الشعب وكان الدكتور صوفي ابو طالب وقتذاك ولانه لم يحدد بيان اعلان الحالة التي اعلنت بسببها حالة الطوارىء . ولا المكان الذي سيطبق عليه والزمان الخاص بتطبيقها . ولذلك فالقرار ٥٦٠ سنة ١٩٨١ قد خالف النص الدستوري رقم ١٨١ وخالف قانون اعلان حالة الطوارىء ، لانه لم يبين شيئا مما يذكر . واستند الى حكم المحكمة الادارية العليا بان هذا القرار ينحدر الى العدم ..

وقيل ردا علينا ان حالة الطوارىء من اعمال السيادة ونحن نقول انه مجرد قرار اداري . ولو فرض انه من اعمال السيادة فما هو الجزاء الذي يقع من عمل السيادة والجزاء الذي ينطبق عليه القرار الاداري . فاعلان حالة الطوارىء نفسها من اعمال السيادة وانما اذا أعلن فلابد ان نعرف سببه وهذه تقع تحت طائلة الاعمال الادارية والتي يجوز الطعن عليها واستند الدفاع الى قرار المحكمة الادارية العليا الذي قالت فيه ان نظام الطوارىء وان كان نظاما استثنائيا وليس نظاما مطلقا . فإن الدستور رسم حدوده وضوابطه ، وان انحرف عنها فيكون مخالفا للدستور ويقع تحت طائلة القضاء ورقابته .

وتناول الدفاع المبحث الثاني واكد انعدام القرار الجمهوري رقم ١ لسنة ١٩٨١ والخاص باحالة بعض القضايا الى محاكم الطوارىء المنعدم لسببين . الاول انه قرار غير مندرج تحت الست حالات التي حددها القانون ، واكد ان المادة ٩ من قانون الطوارىء اعطت رئيس الجمهورية فقط حق إحالة هذه القضايا الى محاكم الطوارىء وعرضه على مجلس الشعب . وكان ينبغي عرض القرار رقم ١ على مجلس الشعب لانه بذلك القرار شارك السلطة التشريعية لانه اضاف به تعديلا جديدا على قانون الطوارىء . وهذا ماذكرته المحكمة الادارية العليا في احد احكامها .. ولذلك يعتبر القرار رقم ١ لسنة ١٩٨١ قرارا تنظيميا عاما وانه لم يعرض هذا القرار على مجلس الشعب كما أنه لم يصدر قرار فردي باحالة هذه القضية . والسبب الثاني لبطلان القرار انه في مايو ١٩٨٠ صدر القانون ١٠٥ والخاص بتشكيل محاكم امن دولة العليا . وان هذا القانون يعطل المادة ٢ من قانون الطوارىء . والمادة ٣ من القانون ١٠٥ حصرت الاختصاص بنظر عدد من الجرائم لمحكمة امن الدولة العليا دون غيرها . فلو اعطينا اختصاصها الى محكمة ثانية فلا يوجد سند من القانون لاحالة هذه القضية الى محكمة الطوارىء . وذلك يؤكد انعدام احالة هذه القضية الى محكمة امن الدولة العليا طوارىء . واكد الدفاع انه بصدور هذا القانون الغى نظام محاكم امن الدولة طوارىء وجاء بنظام جديد وهو محاكم امن الدولة فقط . وبذلك لاوجود لنظام الطوارىء .



الدفع ببطلان التحقيقات في قضية الناجون من النار

واصل الدفاع عن المتهمين في قضية تنظيم الناجون من النار مرافعاته أمس أمام محكمة أمن الدولة العليا طوارىء .. ترافع الدكتور عبدالحليم مندور المحامي فدفع بعدم ولاية المحكمة بنظر القضية وبطلان اجراءات الضبط والتفتيش وبطلان اعترافات المتهمين لصدورها نتيجة اكراه مادى ومعنوى .. كما دفع ببطلان اجراءات التحقيق لعدم تمكين المتهمين من احضار محاميهم وقت التحقيق .

وقررت المحكمة برئاسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان بحضور محمد عرفه رئيس النيابة وأحمد الشريف وكيل النيابة بأمانة سر محمود أبو حمد وطاهر محرم التأجيل لجلسة اليوم لسماع باقى مرافعة المحامى .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الـــــوفد

التاريخ : ٢٠ فبراير ١٩٨٩

المحامون يدفعون ببطلان جميع التحقيقات فى قضية الاغتيالات السياسية بسبب الاكراه المادى والمعنوى على المتهمين اثناء التحقيق

دفع امس المحامون عن المتهمين فى قضية الاغتيالات السياسية ببطلان جميع التحقيقات التى اجريت مع المتهمين فى القضية بسبب التعذيب والاكراه البدنى والمعنوى الذى تعرض له المتهمون اثناء التحقيقات لاجبارهم على الاعتراف بوقائع لم يرتكبوها ، وافكار لم يعتنقوها .. واكد الدفاع أن التحقيقات كانت تتم فى توقيت غير مناسب بعد منتصف الليل بهدف ارهاق المتهمين وحملهم على الادلاء بما املاه عليهم ضباط مباحث امن الدولة من معلومات واعترافات كما لم يخطر المتهمون بالتهم الموجهة اليهم واستدل الدفاع بتناقض المعلومات التى ادلى بها المتهمون بالاكراه مع ما هو ثابت بالفعل فى وقائع الدعوى .

الدكتور عبد الحليم مندور اثناء مرافعته .. وتظهر فى الصورة هيئة المحكمة



المصدر : الوفد

التاريخ : ٢٠ فبراير ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تابع الجلسة :
حمدى شفيق
مجدى حلمى

ودفع المحامون ايضا ببطلان جميع اعترافات يسرى عبد المنعم وبعض المتهمين في الدعوى لصدورها إثر تحقيق مرهق للغاية ، ومعاصرة التحقيقات للتعذيب الوحشى الذى وقع على المتهمين واثبتته تقارير الطب الشرعى المرفقة باوراق القضية .

وقررت المحكمة برئاسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان وحضور محمد على عرفة رئيس النيابة واحمد الشريف وكيل النيابة وامانة سر محمود ابو حمد ومحمود همام تاجيل القضية الى جلسة السبت القادم لمواصلة سماع مرافعات الدفاع .

بطلان التحقيقات

في بداية الجلسة اثبتت النيابة اعتذار ٦ من المتهمين عن الحضور ، وتخلف المتهمين حمدى محمد رزق ومحمد عطية عبد البارى لاحالتهما الى مستشفى قصر العينى لتوقيع الكشف الطبى عليهما تنفيذا لقرار المحكمة في الجلسة السابقة ودفع الدكتور عبد الحليم مندور المحامى ببطلان جميع اجراءات التحقيق في الدعوى لعدم استئذان جهاز المدعى العام الاشتراكى طبقا لما نص عليه قانون حماية القيم من العيب . ورد محمد على عرفة رئيس النيابة قائلا ان هناك اذنا بالفعل صدر عن المدعى الاشتراكى وتم ارفاقه بملف القضية ، وعقب الدفاع بان ذلك ربما تم ولم يعلم به الدفاع . ثم واصل الدفاع مرافعاته .

اعترافات باطلة

دفع الدكتور عبد الحليم مندور ببطلان الاعترافات المنسوبة الى المتهمين ، في القضية لاربعة اسباب منها ثبوت التعذيب والاكراه المادى والمعنوى على المتهمين ، من قبل ضباط امن الدولة . وتناول الدكتور مندور في مرافعته الاراء القانونية ، في استبعاد جميع الاعترافات التى يدلى بها المتهم نتيجة للتعذيب ، واكد ان التعذيب ثابت ، في التقارير الطبية التى تضمنتها اوراق القضية .

واكد ان النيابة لم تنف حتى الان وقوع تعذيب على المتهمين رغم اننا دخلنا في طور المرافعة في القضية وان تقارير الطب الشرعي هى دليل قاطع لصالح المتهمين في القضية بعد ثبوت التعذيب من خلالها . واكد الدفاع ان هناك تاثيرا وقع على المتهمين اثناء سير التحقيق فقد كان المتهمون يخرجون عقب الادلاء باقوالهم امام النيابة فيتعرضون للتعذيب الوحشى من قبل ضباط مباحث امن الدولة . لانهم ادلوا بكلام غير الذى طلبوا منهم ان يدلوا به امام النيابة . واكد الدفاع ان ذلك حدث في وقائع القضية المطروحة . واكد ان الفقه القانونى الدولى اجمع على بطلان تلك الاعترافات . كما دفع ببطلان التحقيقات لعدم احاطه المتهمين بالتهم المنسوبة اليهم وبيان الادلة القائمة ضدهم من قبل النيابة العامة . وعدم مطابقة الاعترافات التى ادلى بها المتهمون لوقائع القضية مما يهدر قيمة الاعترافات ، موضوعيا . وتناول الدكتور مندور كل دفع من الدفوع على حدة بالشرح والتحليل من خلال اراء الفقه القانونى والدستورى وشراح القانون الدولى تم تطبيقها على المتهمين في القضية . وقرر الدفاع ان المتهمين سالوا امام النيابة في ظروف نفسية وبدنية سيئة ولذلك تعتبر جميع الاعترافات التى ادلوا بها باطلة واستند الى احكام محكمة النقض . واستشهد الدفاع بالمتهم عادل موسى عطية الذى قبض عليه في السابعة صباحا .

وانه قبض عليه كما قيل نائما في «عشة» في احد الحقول وتم ترحيله ثم بدا التحقيق معه بعد منتصف الليل ، وان المحقق انتقل الى مبنى مباحث امن الدولة ليبدا التحقيق في ظروف غير مناسبة على الاطلاق وكذلك يسرى عبد المنعم . فقد قرر ضباط المباحث في التحقيقات انه كان ينام قبل القبض عليه في السيارات القديمة اسفل كوبرى امبابة .

عدم احاطة المتهمين بالتهم

وقال الدكتور مندور ان التحقيقات التى جرت مع المتهمين . لم تتم فيها احاطة المتهمين بالتهم الموجهة اليهم في التحقيق ولهذا تبطل التحقيقات التى جرت مع المتهمين واستشهد الدفاع بما حدث في التحقيق مع المتهم يسرى عبد المنعم ، واكد ان هذا يعتبر تغريرا بالمتهمين يبطل التحقيقات . واكد ان ما حملته اوراق التحقيق من اسئلة للمتهمين تبطل التحقيقات معهم منذ اللحظة الاولى ..

انقضاء الدعوى الجنائية

وانتقل الدكتور مندور الى الحديث عن انقضاء الدعوى العمومية ضد المتهم يسرى عبد المنعم وغيره من المتهمين المعترفين . واكد انهم على فرض صحة الاعترافات ، يتمتعون بالاعفاء من العقاب طبقا لنص المشرع على إعفاء من يبلغ بالاتفاق الجنائى او تكوين تنظيم مناهض لنظام الحكم والاعتراف يساوى الابلاغ تماما . واكد الدفاع انه لا يتصور وجود تنظيم حزبى غير مشروع فالحزب اما ان يوجد ويكون مشروعا واما الا يوجد على الاطلاق وبالتالى تكون التهمة مجرد اتفاق جنائى .

واكد الدفاع تهافت الادلة المقدمة لاثبات وجود تنظيم سرى غير مشروع مناهض لنظام الحكم القائم ، واستدل الدفاع بما اصر عليه المتهمون جميعا امام المحكمة من انكار لجميع الافكار التى نسبتها اليهم اجهزة الامن ، كما نفوا اعتناقهم لاية مبادىء هدامة او داعية الى العنف وسفك الدماء . وفى نهاية الجلسة قررت المحكمة مواصلة الاستماع الى مرافعات الدفاع بجلسة السبت ٢٥ فبراير القادم وكلفت النيابة باعلان المتهمين الغائبين بميعاد الجلسة واحضار باقى المتهمين من محبسهم .



المصدر : النور
التاريخ : ٢٢ فبراير ١٩٨٩
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الدفاع فى قضية الاغتيالات السياسية يؤكد :

الفاعل الحقيقى مازال مجهولا حتى الان

للمرة الثانية .. « النور » أمام هيئة المحكمة !

كتب : حمدى البصير

اكد الدفاع عن المتهمين فى قضية الاغتيالات السياسية المسماه بقضية « الناجون من النار » ان الفاعل الحقيقى مازال مجهولا حتى الآن ، وطالب الدفاع ببراءة جميع المتهمين فى القضية استناداً الى تضارب وتناقض اقوال الشهود .

دفع عبدالله حسين المحامى عضو هيئة الدفاع ببطلان الاعترافات التى ادلى بها المتهمون لصدورها تحت ضغط واكراه وتعذيب بدنى ونفسى للمتهمين ، وطالب بالبحث عن الجناه الحقيقيين الذين لهم مصلحة فى اغتيال المجنى عليهم .

نفى عضو هيئة الدفاع وجود تنظيم باسم « الناجون من النار » وتساءل عن الاسباب التى تدعو هؤلاء الشباب الى قتل كل من حسن ابو باشا والنبوى اسماعيل بالرغم من انهما اصبحا من المسئولين السابقين .

كشف الدفاع عن ان وزارة الداخلية سبق ان اعتقلت كلا من مجدى غريب وفاروق عاشور ومحمد البحيرى ، واتهمتهم بالشروع فى قتل حسن ابو باشا ، ثم عادت وافرجت عنهم بعد اعتقال دام ٧شهور ، واتهمت المتهمين الحاليين بهذه التهمة ، مما يؤكد على التلفيق المستمر .

من ناحية اخرى قدم عبدالله حسين المحامى نسخة من « النور » الصادرة يوم الاربعاء قبل الماضى ، وبها خبر عن مدح البابا شنوده الثالث للرئيس الراحل جمال عبدالناصر بسبب موقفه الحازم من الاخوان المسلمين .

اكد عضو هيئة الدفاع ان هذه التصريحات تأتى ضمن حملة يشارك فيها العلمانيون للنيل من الاتجاه الاسلامى ، واستعداء السلطة عليه .



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٢٦ فبراير ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مرافعات الدفاع في قضية الناجون من النـــار

تعقد محكمة امن الدولة العليا جلساتها غدا .. لسماع مرافعات الدفاع عن المتهمين فى قضية الناجون من النار .

كانت المحكمة قد استأنفت جلساتها امس برياسة المستشار عمـــر العطيفـــى وعضويـــة المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان وبحضور محمد عرفة رئيس النيابة وسامى شومان وكيل اول النيابة .

اثبتت النيابة اعتذار ٦ متهمين عن حضور الجلسة لمرضهم ونفت تعرض المتهمين محمد عطية عبد البارى وحمدى محمد احمد رزق للتعذيب وقد سلمت هيئة المحكمة تقارير الطب الشرعى بالكشف عليهما .

تبين ان المتهم محمد عطية عبد البارى لم يتعرض للتعذيب وكانت جريدة الوفد قد نشرت صورة امس الاول .

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الـــوفد

التاريخ : ٢٨ فبراير ١٩٨٩

الدفاع عن المتهمين فى قضية الاغتيالات

يندد بممارسات الشرطة فى منطقة عين شمس ويهاجم رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب

واصلت امس محكمة امن الدولة العليا سماع مرافعة الدكتور عبد الحليم مندور فى قضية محاولات الاغتيالات السياسية . ندد المحامى بتجاوزات الشرطة الخطيرة فى منطقة عين شمس وتشريد اهالى المعتقلين .

وهاجم الدكتور مندور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب واتهمه بتعمد تعطيل مشروعات قوانين الشريعة الاسلامية والاصرار على عدم عرضها على المجلس .. ونفى المحامى وجود تنظيم باسم تنظيم الجهاد ثم تناول الافكار المنسوبة الى المتهمين .

تابع الجلسة :
حمدى شفيق

ورد عليها بالتفصيل مستعينا باراء جانب من الفقهاء والمجتهدين . عقدت المحكمة جلستها برئاسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان وحضور محمد على عرفة رئيس النيابة وسامى شومان وكيل اول النيابة وامانة سر محمود ابو حمد ومحمود همام .

بدا الدكتور عبد الحليم مندور مرافعته بتصحيح جزئية وردت فى معرض نفيه بالجلسة الماضية لوجود اقتران بين الجرائم المنسوبة الى المتهمين ، واكد انه اذا اطلق شخص قنبلة فاصابت شخصا وقتلت اخر فهذا من قبيل التعدد المعنوى وليس اقترانا بين اكثر من جريمة . ودفع بان جريمة الاقتران لا تقوم الا اذا كانت الجريمة الاصلية هى جريمة قتل عمد تامة وليست مجرد شروع فى الجريمة الاصلية .

وعن تهمة التنظيم الحزبى غير المشروع ، دفع احتياطيا بان القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ يقتصر تطبيقه على الاحزاب السياسية ولا يمتد الى التنظيمات المسلحة .

فالقانون يجرم الحزب الذى خالف شروط الاحزاب ، وعلى فرض صحة التكييف القانونى الذى ذهبت اليه النيابة العامة ، فقد كان يتعين الا يتم تفتيش مقر الحزب طبقا للقانون الا بوجود احد رؤساء النيابة العامة . واستعرض الشروط المطلوبة لقيام الاحزاب ومنها العلانية والمقر والميزانية الخاصة وغيرها .

ونفى الدكتور مندور اعتناق احد من المتهمين لفكر التكفير ، واكد انهم يطالبون فقط بتطبيق احكام الشريعة الاسلامية حتى تكتمل الطاعة لله ورسوله .

واستعرض الايات القرانية الكريمة التى تامر بالالتزام باحكام شريعة السماء النابعة من القرآن الكريم والتى فصلتها السُنة النبوية الشريفة ، وما اجمع عليه علماء المسلمين . وهى باصلاح احوال المجتمع .

وقرر المحامى ان اجهزة الامن لفقت الاتهامات للمتهمين لانهم يطالبون بتطبيق الشريعة الاسلامية ، والدولة لا تريد ان تطبقها . واكد عدم جواز اصدار اية تشريعات وضعية مخالفة للاحكام قطعية الثبوت والدلالة الواردة بالشريعة الاسلامية ، كما لا يجوز تجزئة هذه الاحكام والاخذ ببعضها دون البعض الاخر . وردد المتهمون الهتافات مطالبين بتطبيق الشريعة الاسلامية .

وبالنسبة لحادث الخرقانية دفع الدكتور مندور احتياطيا بان المتهمين على فرض صحة الاتهام الموجه اليهم عادل ويسرى وكاظم والصفتى كانوا فى حالة دفاع شرعى عن النفس ازاء هجوم قوات الشرطة . ثم تحدث عن اسباب الاباحة فى القانون والشريعة . وطالب بمنع انتاج الخمور فى مصر وتشديد العقوبة على المتاجرين بها والمتعاطين . وهاجم الدكتور عبد الحليم مندور الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب بسبب انكاره لوجود مشروعات تقنين الشريعة الاسلامية فى المجلس . واكد الدكتور مندور ان مشروعات القوانين المستمدة من الشريعة الاسلامية تم اعدادها وموجودة فى مكتب رئيس مجلس الشعب ، واعلن انه سوف يتقدم الى هيئة المحكمة بصور من مشروعات القوانين الاسلامية التى ينكر المحجوب وجودها . واكد ان المحجوب يهدف من ذلك الى تعطيل مشروعات القوانين وعدم عرضها على



المصدر : الـــــوفد

التاريخ : ٢٨ فبراير ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المجلس .

ونفى المحامي تهمة التطرف الفكرى عن المتهمين . واكد انهم لا يحرصون على قتل ولم يرتكبوا اية جرائم ، وانهم يريدون الدعوة في غير عدوان على احد واستعرض الدكتور مندور التجاوزات الخطيرة لاجهزة وزارة الداخلية وندد بالممارسات البوليسية الوحشية ضد اهالى منطقة عين شمس خلال الاونة الاخيرة ، واستنكر اوامر زكى بدر التعسفية بطرد اهالى المعتقلين واعضاء الجماعات الاسلامية من مساكنهم ، وهدمها بالبلدوزرات . وتشريد اطفالهم ونسائهم في مختلف المحافظات ، واتلاف امتعتهم واثاث منازلهم . واكد ان هذه الاعمال الاجرامية من جانب الشرطة هي التى تستفز بعض الشباب وتدفعهم دفعا الى استخدام العنف ضد اعتداءات الشرطة .

كما استنكر الدفاع سياسة التصفية الجسدية للشباب واقتحام المساجد والمنازل وحملات الاعتقال والاضطهاد لاعضاء الجماعات الاسلامية وغيرهم



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٣٠ فبراير ١٩٨٩

استئناف مرافعة الدفاع في قضية «الناجون من النار»

الجلسة التالية .. السبت القادم

كتب : جمال عقل

واصلت محكمة أمن الدولة العليا (طوارىء) جلساتها أمس لاستماع مرافعة الدفاع فى قضية (الناجون من النار) وقررت التأجيل لاستكمال مرافعة عبد الحليم مندور المحامى لجلسة السبت القادم .

عقدت المحكمة جلستها امس برئاسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان بحضور محمد عرفة رئيس النيابة وأحمد الشريف وكيل أول النيابة حيث أثبت محمد عرفة إعتذار ٦ متهمين عن عدم حضور جلسة الأمس وإحالة المتهمين محمد عطية عبد البارى وحمدى محمد أحمد رزق لمستشفى قصر العينى تنفيذاً لقرار المحكمة فى جلسة أول أمس .

ترافع عبد الحليم مندور المحامى الذى دفع ببطلان إجراءات التحقيق مع المتهمين لعدم إستئذان المدعى العام الاشتراكى قبل بدء التحقيقات طبقا لقانون العيب ..

ورد محمد عرفة رئيس النيابة بأن هناك اذنا من المدعى العام الاشتراكى مرفق بتحقيقات وأوراق القضية وأيد الدفاع رد رئيس النيابة واعتذر عن خطئه فى ابداء هذا الدفع.. روى عبد الحليم مندور قصة القبض على المتهمين الثانى والثالث يسرى عبد المنعم نوفل وعادل موسى عطية ودفع ببطلان اعترافاتهما فى تحقيقات النيابة .

بيان العلماء وثيقة في محاكمة الناجون من النار

كتب - كمال عبدالجابر :

وافقت محكمة امن الدولة العليا طوارىء امس على ضم بيان العلماء الذى القاه فضيلة الشيخ محمد متولى الشعراوى فى يناير الماضى الى وثائق دعوى محاكمة الناجون من النار بناء على طلب المستشار ماهر الجندى المحام العام الاول الذى تلى بعض فقرات من البيان الذى يدفع فكر المتهمين

قررت المحكمة برئاسة المستشار العطيفى مواصلة سماع مرافعة الدفاع السبت القادم



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٤ مارس ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تكذيب قضائى « للوفد » فى محاكمة الناجون من النار
الوفد تنشر تقارير طبية بأرقام مزيفة

كتب – حسن الشايب :

طالبت محكمة امن الدولة العليا (طوارىء) التى تنظر قضية « الناجون من النار » فى جلستها امس جريدة الوفد مراعاة الدقة فيما تنقله من أخبار عن المحكمة وألا تستقى معلوماتها من مصادر لاتعرف الحقيقة او تكون غير حريصة على اظهارها .

وقالت المحكمة برئاسة المستشار عمر العطيفى انها لاحظت ان جريدة الوفد نشرت بتاريخ ٢٣ فبراير عام ٨٩ صورة لطفلتين الى جوار قفص الاتهام تقدم احداهما طعاما لاحد المتهمين بداخل قفص الاتهام – كما نشرت بتاريخ ٢٦ فبراير ٨٩ صورة لتقرير طبى شرعى خاص بأحد المتهمين يحمل رقم٧٤ لسنة ٨٧ طلب شرعى ويحمل تاريخ ٨٧/٩/٢٨ وذكرت ان النيابة العامة قدمته بجلسة ٢٥ فبراير ٨٩ .. وتود المحكمة ان توضح الحقائق الاتية وضعا للامور فى نصابها الصحيح :

بالنسبة لما يتعلق بادخال المأكولات والمشروبات للمتهمين داخل قفص الاتهام فقد نهجت المحكمة منذ بدء المحاكمة فى ابريل ٨٨ وحتى الان الاستجابة لجميع طلبات المتهمين وذويهم فى هذا الصدد بل ان المحكمة صرحت لهم فى بعض الاحيان باصطحاب الاطعمة والمشروبات المتبقية معهم الى السجن وبالتالى لم يكن هناك موجب لادخال

الاطعمة او المشروعات من اسفل قفص الاتهام لانه لم يحدث ابدا منع الطعام او الشراب الذى يحضره .. ذويهم .. وقد حدث أن طلب احد المتهمين ادخال ملابس شتوية الى داخل القفص اثناء الجلسة واستجابت له المحكمة على الفور كما ان المحكمة استجابت الى ماطلبته زوجات المتهمين وذويهم فى التصريح لهم بزيارة خاصة اثناء الاستراحة داخل القفص وسبق ان لاحظت المحكمة احد المصورين يلتقط صورة لطفلة الى حوار قفص الاتهام وهى تسقى احد المتهمين داخل القفص زجاجة مياه غازية وعلى الفور امرت المحكمة بادخال تلك الزجاجة الى المتهم داخل القفص ونبهت الى انه لاداعى لمثل هذه التصرفات لان المحكمة لم تمنع دخول الاطعمة او المشروبات للمتهمين وان مثل هذه الصورة تدعو للاثارة والاساءة الى سمعة مصر لمخالفتها للحقيقة .

وقالت المحكمة انه بالنسبة لتقرير الطب الشرعى الذى قدمته النيابة بجلسة ٢٥ فبراير ٨٩ هو التقرير رقم ٣٥٦ لسنة ٨٧ طب شرعى ومؤرخ ٢ يناير ٨٩ وهو خاص بتوقيع الكشف الطبى الشرعى بناء على امر من المحكمة على كل من المتهمين محمد عطية عبد البارى وحمدى محمد رزق وليس التقرير الذى نشرته جريدة الوفد وصورته والذى يحمل تاريخا ورقما مختلفين ونسب الى النيابة العامة على خلاف الحقيقة وانها قدمته بالجلسة المذكورة .

وبعد ملاحظات المحكمة على جريدة الوفد شكر المتهمون هيئة المحكمة وقالت انها تلبى كل طلباتهم ومانشر فى الوفد كاذب .. وقال والد المتهم عماد حسنى انه يشكر المحكمة وان كذب مانشرته الجريدة .

وقدم محمد عرفة رئيس نيابة الجيزة للمحكمة تقرير طب شرعى عن جميع المتهمين المحبوسين فى القضية وعددهم ٣١ متهما وتبين ان التقرير ليس به اية اثار لاصابات وان بعض المتهمين مصاب بامراض عادية ويعالجون منها .



محكمة أمن الدولة فى قضية الناجون من النار :

معلومات جريدة الوفد لا تمثل الحقيقة
المتهمون : ما نشرته الجريدة « كاذب »

كتب علاء رزق :

اذاعت محكمة امن الدولة العليا طوارىء بالقاهرة امس بيانا ضد جريدة الوفد .. قالت المحكمة ان مانشر بجريدة الوفد يومى ٢٣ و ٢٦ فبراير الماضى غير صحيح ولا يمثل الحقيقة وطلبت المحكمة من جريدة الوفد مراعاة الدقة فيما تنقله من اخبار عن المحاكمة .. وافق المتهمون فى قضية الناجون من النار المحكمة فيما اذاعته ، وقالوا ان ما نشر بالجريدة « كاذب » . واضافوا ان المحكمة تراعيهم فى الأقفاص وفى السجون وقال والد المتهم عماد حسنى للمحكمة ان مانشر بالوفد « كاذب » !

وقدم محمد عرفة رئيس النيابة تقريرا طبيا شرعيا عن جميع المتهمين يفيد خلوهم من أية أثار لاصابات وان بعضهم مريض بأمراض عادية ويعالجون منها .

واستمعت لمرافعة الدكتور عبدالحليم مندور المحامى وقررت التأجيل لجلسة السبت القادم ٤ مارس الحالى .

عقدت الجلسة برئاسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان بحضور محمد عرفة رئيس النيابة وسامى شومان وكيل أول النيابة بأمانة سر محمود أبو حمد وطاهر محرم ونبيل عثمان

وفيما يلى نص بيان المحكمة :

لاحظت المحكمة أن جريدة الوفد نشرت بتاريخ ٢٣ فبراير ١٩٨٩ صورة لطفلتين الى جوار قفص الاتهام تقدم احداهن طعاما لأحد المتهمين بداخل قفص الاتهام كما نشرت بتاريخ ٢٦ فبراير صورة لتقرير طبى شرعى خاص بأحد المتهمين يحمل رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٧ ط . ش ويحمل تاريخ ١٩٨٧/٩/٢٨ وذكرت أن النيابة العامة قدمته بجلسة ٢٥ فبراير ١٩٨٩ وتود المحكمة أن توضح الحقائق الآتية وضعا للأمور فى نصابها الصحيح .

وفيما يتعلق بادخال المأكولات والمشروبات للمتهمين داخل قفص الاتهام فقد نهجت المحكمة منذ بدء المحاكمة فى ابريل ١٩٨٨ وحتى الآن الاستجابة لجميع طلبات المتهمين وذويهم فى هذا الصدد بل ان المحكمة صرحت لهم فى بعض الأحيان باصطحاب الأطعمة او المشروبات المتبقية معهم الى السجن وبالتالى لم يكن هناك موجب لادخال الأطعمة او المشروبات من أسفل قفص الاتهام لانه لم يحدث أبدا منع الطعام او الشراب الذى يحضره ذووهم .. وقد حدث أن طلب أحد المتهمين ادخال ملابس شتوية الى داخل القفص أثناء الجلسة واستجابت له المحكمة على الفور كما أن المحكمة استجابت الى ما طلبته زوجات المتهمين وذووهم فى التصريح لهم بزيارة خاصة أثناء الاستراحة داخل القفص .. وسبق أن لاحظت المحكمة احد المصورين يلتقط صورة لطفلة الى جوار قفص الاتهام وهى تسقى أحد المتهمين داخل القفص مياه غازية .. وعلى الفور أمرت المحكمة بادخال تلك الزجاجة الى المتهم داخل القفص ونبهت الى انه لا داعى لمثل هذه التصرفات لان المحكمة لم تمنع دخول الأطعمة أو المشروبات للمتهمين وان مثل هذه الصور تدعو للاثارة والاساءة الى سمعة مصر رغم مخالفتها للحقيقة .

ان التقرير الطبى الشرعى الذى قدمته النيابة بجلسة ٢٥ فبراير ١٩٨٩ هو التقرير رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٨٧ طب شرعى ومؤرخ ٢ يناير ١٩٨٩ وهو خاص بتوقيع الكشف الطبى الشرعى بناء على امر من المحكمة على كل من المتهمين محمد عطية عبدالبارى وحمدى محمد رزق وليس التقرير الطبى الذى نشرته جريدة الوفد وصورته والذى يحمل تاريخا ورقما مختلفين ونسب الى النيابة العامة على خلاف الحقيقة انها قدمته بالجلسة المذكورة .

من أجل هذا توجه المحكمة نظر جريدة الوفد مراعاة الدقة فيما تنقله من اخبار عن المحكمة وألا تستقى معلوماتها من مصادر لا تعرف الحقيقة او قد تكون غير حريصة على اظهارها .



تعقيب من «الوفد» على بيان محكمة أمن الدولة

الحقيقة هى ما يعانيه الشعب وما يراه الناس فى الشوارع

نشرت صحيفة «الاخبار» الحكومية امس ، بيانا منسوبا الى هيئة المحكمة فى قضية «الناجون من النار» .

وقد تضمن البيان ملاحظة للمحكمة حول صورة نشرتها «الوفد» لطفلتين تقدم احداهما طعاما لاحد المتهمين ، وملاحظة اخرى تتصل بصورة تقرير نشرته «الوفد» يوم ٢٦ من فبراير الماضى ، وهو تقرير الطب الشرعى الخاص باحد المتهمين ويحمل رقم ٧٤ لسنة ٨٧ ومؤرخ فى ٢٨ سبتمبر ١٩٨٧ وذكرت «الوفد» ان التقرير قدم بجلسة ٢٥ من فبراير ١٩٨٩ .

واوضح البيان بالنسبة للملاحظة الاولى ، ان المحكمة تستجيب لطلبات المتهمين ، وانها صرحت فى بعض الاحيان باصطحاب الأطعمة المتبقية معهم الى السجن ، وتسمح لهم بالملابس الشتوية ، ولذلك فلا موجب لنشر صورة لطفلة تقدم طعاما الى متهم داخل القفص «لان ذلك يسيء الى سمعة مصر» .

اما الملاحظة الثانية ، فقد نسب البيان الى المحكمة ، ان التقرير الطبى الذى قدمته النيابة بجلسة ٢٥ من فبراير الماضى هو التقرير رقم ٣٥٦ لسنة ٨٧ وليس التقرير الطبى رقم ٧٤ لنفس السنة كما نشرت «الوفد» .

وإجلالا من «الوفد» للقضاء المصرى ، واحتراما لهيئة المحكمة الموقرة ، فإننا نورد الملاحظات التالية :

اولا : ان المعيار فى الصورة التى نشرتها «الوفد» هو مدى صحتها ، وهل التقطت فى قاعة المحكمة ام لا . وقد جاء فى بيان المحكمة نفسه انها لاحظت احد المصورين اثناء قيامه بتصوير طفلة تحاول ادخال زجاجة مياه الى احد المتهمين عبر القضبان ، فامرت المحكمة بإدخال الزجاجة الى المتهم . اى اننا لم «نخترع» هذا المشهد .

ثم ان الصورة التى نشرناها لا تعنى ان المتهمين جوعى ومحرومون من الطعام .

ثانيا : ان الاساءة الى سمعة مصر ، لا تحدث نتيجة نشر صورة فى صحيفة ، وإنما تنزل الاساءة بالوطن والانسانية جمعاء ، لحظة ان يتسلط طاغية على انسان اعزل فى زنزانة ويسومه سوء العذاب ويجلده ويحرقه بالنار ويصعقه بالكهرباء .. وهذه الممارسات المؤسفة والمخجلة مسجلة فى كافة التقارير والنشرات الدولية التى تصدرها منظمات حقوق الانسان العالمية ، وهى التى تسيء الى سمعة مصر .

وفى تصور «الوفد» ان انقاذ سمعة مصر لن يتحقق إلا من خلال إنقاذ ابناء مصر من الظلم والطغيان .

ثالثا : اما عن التقرير الطبى رقم ٧٤ ط . ش . لسنة ٨٧ الذى نفت المحكمة انه قدم فى جلسة ٢٥ من فبراير الماضى ، فهو خاص بالمتهم محمد عطية عبد البارى ومرفق باوراق القضية ، بالاضافة الى التقرير الجديد رقم ٣٥٦ لسنة ٨٧ ايضا وهو خاص بنفس المتهم ، وكلا التقريرين يثبت نفس الاصابة فى الراس .

رابعا : كنا نتمنى لو ان البيان الذى نسب الى المحكمة الموقرة ، تضمن نص التقريرين - ٧٤ ط . ش و ٣٥٦ - ليعرف الناس مدى «كذب» جريدة «الوفد» واختلاقها للمعلومات ..!!

ونحن ننشر هذا التعليق وثقتنا كاملة . فى ان المحكمة الموقرة لم تقصد اطلاقا اذاعة مثل هذا «البيان القضائى» فى هذا التوقيت بالذات ، لكى تستغله صحيفة «الأخبار» الحكومية ، فى حملة التشهير الرخيصة الفاشلة التى تشنها على صحيفة «الوفد» لحساب الحكومة وزكى بدر بهدف المساس بمصداقية «الوفد» لدى الجماهير ، وهى محاولة لا نهتم بها ثقة بان شعب مصر على وعى كامل باسبابها . ولان الحقيقة ليست ما تقوله «الوفد» او ما تدعيه «الاخبار» وإنما الحقيقة هى ما يراه ويسمعه ويلمسه الناس فى الشوارع .

«الوفد»

استئناف مرافعة الدفاع فى قضية الناجون من النار

كتب علاء رزق :

استأنفت محكمة امن الدولة العليا طوارىء بالقاهرة امس سماع مرافعة الدفاع فى قضية تنظيم الناجون من النار ترافع الدكتور عبد الحليم مندور المحامى فى وقائع القضية والادلة المنسوبة للمتهمين فى حادثى محاولة اغتيال اللواء حسن ابو باشا وزير الداخلية الاسبق ومكرم محمد احمد رئيس تحرير مجلة المصور ونقيب الصحفيين الحالى ..

قال ان الشرطة ضبطت مجدى غريب وفاروق عاشور وآخرين واتهموهم بارتكاب حادث ابو باشا ثم ثبت براءتهم فافرجوا عنهم وضبطوا المتهمين الحاليين مما يدل على تضارب الاتهام لعدم وجود ادلة يقينية .. قال ان مكرم محمد احمد قرر ان مطلق الرصاص عليه كان كثيف شعر الراس وطويل القامة ونسبيا اتهمت عادل موسى عطيه باطلاق الرصاص على مكرم محمد احمد وهو اصلع الراس قصير القامة . وقررت المحكمة التأجيل لجلسة باكر الاثنين لسماع باقى مرافعة الدفاع .

عقدت الجلسة برئاسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الــــوفد

التاريخ : ٥ مارس ١٩٨٩

الدفاع والمتهمون فى قضية الاغتيالات السياسية يؤكدون صحة مانشرته «الوفد» حول وقائع الجلسات وتقارير الطب الشرعى التى تثبت آثار التعذيب

واصلت امس محكمة امن الدولة العليا سماع مرافعة الدكتور عبد الحليم مندور فى قضية الاغتيالات السياسية فى بداية مرافعته اكد الدكتور مندور تقديره لرسالة القضاء الخالدة ، وان الهيئة الموقرة هى التى اصدرت بيانا قالت ان المقصود منه تصحيح مانشر بالصحف ، وهو بيان للصحف كلها ، ومن واجب المحكمة ان تحمى الخصومة الجنائية من تاثير النشر على الدعوى . ومادامت المحكمة قد رات ان تنبه نظر جريدة معينة الى مراعاة الدقة ، فالدفاع يلتمس ان تنبه المحكمة الصحف الحكومية ايضا بعدم نشر ماليس صحيحا من اخبار الجلسات . مثل الادعاء الذى نشرته جريدة " الأخبار " الحكومية بعدم وجود تقارير صادرة عن مصلحة الطب الشرعى وتحمل ادلة وقوع اكراه وتعذيب على المتهمين ، مع ان هذه التقارير ثابتة ثبوتا رسميا ، ومرفقة بملف الدعوى ، واطلعت عليها المحكمة والدفاع وقدمتها النيابة ، بل ان الصحيفة الحكومية فيما تنشره من تكذيب لوقوع تعذيب وحشى للمتهمين ونفيها وجود تقارير تثبته ، انما تتطاول الى تكذيب المحققين ، وعلى راسهم المستشار المحامى العام لنيابات الجيزة الذى امر بانتداب الأطباء الشرعيين للكشف على مجدى غريب وفاروق عاشور ومحمد البحيرى ، وقد تم توقيع الكشف الطبى بالفعل فى مكتب سيادته وتحت اشرافه ، وتحمل التقارير بتوقيع ثلاثة من كبار الأطباء الشرعيين ، كما اثبت رؤساء ووكلاء النيابة فى تحقيقاتهم ماعاينوه من اصابات ظاهرة باجسام المتهمين واثبتوها فى محاضر التحقيق ، وامروا بدورهم باحالة المتهمين الى الطب الشرعى الذى اكدت تقاريره وجود اثار اصابية باجسام المتهمين بسبب التعذيب ، مما يكذب تماما مانشرته صحيفة " الأخبار " الحكومية من نفى لوقوع التعذيب على المتهمين .

ووصف الدكتور مندور ماحدث بانه يعد مخالفة صارخة من الصحيفة ، الحكومية لما هو ثابت رسميا فى أوراق الدعوى

تابع الجلسة :
حمدى شفيق

ووجه الدفاع الشكر الى هيئة المحكمة لاهتمامها بصيانة الخصومة الجنائية من تاثير النشر فى الصحف .. والتمس الدفاع توجيه بيان الى كافة الصحف الحكومية لمراعاة الدقة والتزام الصدق والحقائق الثابتة رسميا فى الدعوى كما اكد الدفاع ان التقارير الطبية الرسمية التى نشرتها الوفد ومنها التقرير رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٧ والخاص بالمتهم محمد عطية عبد البارى موجودة بملف القضية ووافق المتهمون جميعا على ماطرحه الدفاع ومطالبه .

تضارب اقوال الشهود

ثم تحدث الدكتور مندور بعد ذلك عن وقائع محاولة اغتيال ابو باشا ومكرم محمد احمد والنبوى اسماعيل وواقعة ضبط عادل موسى ثم تفتيش يسرى عبد المنعم وضبطه .. اكد الدفاع ان حسن ابو باشا لم يكن قد اهتدى الى شخص الجانى فكيف يبدأ التحقيق بسؤال عن الجانى يقرر انه شخص ملتحى .. واستشهد الدفاع باقوال العريف عبد الوهاب حارس ابو باشا الذى اكد ان كابينة سيارة الجناة كانت مظلمة والجانى كان يرتدى ملابس " غامقة " ثم ذكر شهود آخرون انه كان يرتدى جلبابا ابيض .. اذا تناقضت الأقوال .. كما ان معمل المصل واللقاح مغلق منذ ٣٠ سنة فكيف فتح ابوابه فى تلك الليلة بالذات واطفئت لمبته التى كانت دائما مضاءة !! واستعرض الدفاع التناقضات الواضحة فى اقوال شهود محاولة اغتيال حسن ابو باشا ، واستخلص منها عدم صدق ما ادلوا به من اقوال واوصاف حول الواقعة واشخاص المتهمين بارتكابها . واكد الدكتور مندور ان الشهود حشدوا حشدا للادلاء باقوالهم على نحو معين وقال الدفاع ان احد الشهود اكد انه سمع بعد انصراف السيارة نصف النقل من امامه بنصف دقيقة صوت اطلاق الرصاص على حسن ابو باشا لكنه لم ير الجناة وقت اطلاق النار وانه يستنتج ان راكبى السيارة نصف النقل هما اللذان اطلقا النار على ابو باشا لانه لم تكن بالشارع سيارة اخرى سواها !! فهل يعقل الاستناد الى استنتاج ساذج كهذا لإدانة متهمين وتوقيع عقوبة مغلظة عليهم قد تصل الى الاعدام ؟! كما تضاربت أوصاف الشهود للسيارة وملامح وجوه الجناة .

تلفيق المباحث !!

ثم استعرض تلفيق المباحث بالنسبة للادعاء بوجود بصمة فاروق عاشور الذى امر النائب العام باخلاء سبيله بعد تبين براءته من تهمة الشروع فى قتل ابو باشا ، والقبض على اخرين بنفس التهمة ، كما زعمت المباحث أن الشهود تعرفوا على زميله مجدى غريب وتساءل الدفاع : كيف أمكن الزعم بان بصمة فاروق عاشور بقيت على الزجاجة المثلجة رغم القائها على الأرض وفقا للتصوير الذى قدمته المباحث على لسان الشاهد صاحب الكشك ثم تبقى ساعات طوال رغم تبخر الثلج والماء الموجود على جسم الزجاجة وتلوثها بالتراب وانتقالها من يد صاحب الكشك الى أيدى الضباط ثم أيدى خبراء المعمل الجنائى ؟! واكد الدفاع أن المباحث اكدت أن التحريات لم تتوصل الى الفاعل .. فكيف يتجهون الى الخرقانية وتدور معركة بالرصاص قتل فيها امين الشرطة حمادة سلامة برصاص زملائه ؟ وكيف قبضوا على مئات المتهمين ؟ واكد الدكتور عبد



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٥ مارس ١٩٨٩

الحليم مندور ان المباحث مارست شتى الوان الضغوط على الشاهد صاحب الكشك للادلاء بما يملونه عليه من اقوال ورغم كل هذا جاءت اقواله لصالح المتهمين بسبب تناقضها الصارخ !! كما تردد الشاهد حين عرضوا عليه المتهم مجدى غريب بعد ان عرضوا عليه صورته عدة مرات وقال انه ليس متاكدا وان الجانى كان ممتلىء الجسم اكثر من مجدى غريب ثم اضطر الى القول بانه مجدى بسبب الضغوط واستدل الدكتور مندور بما حدث فى قضايا سياسية سابقة من الاتيان بشهود يساقون تحت الاكراه

والضغوط بواسطة مباحث أمن الدولة ليقرروا ما املته عليهم ، وحصل عشرات المتهمين على احكام بالبراءة بسبب هذا التلفيق الواضح ثم أبدى الدفاع دهشته لموقف الشاهد سائق الاتوبيس الذى ذكر مرة انه رأى المتهمين الثلاثة مجدى وفاروق والبحيرى بالصدفة ظهرا عند منزل أبو باشا ، ثم رآهم مرة ثانية نفس الليلة وهو يقود الاتوبيس الذى يعمل عليه بالصدفة ايضا فى مكان الحادث !! كما قرر مرة انها سيارة مازدا ثم ذكر فى موضع آخر من التحقيق انها سيارة من نوع آخر . وتخبط فى الادلاء بأوصاف المتهمين على نحو يناقض أوصاف المتهمين الحقيقية .. سواء بالنسبة لمجدى غريب او يسرى عبد المنعم او حتى محمد كاظم المتوفى .



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٧ مارس ١٩٨٩

بيان علماء المسلمين وثيقة في قضية الناجون من النار

قدم المستشار ماهر الجندى المحامى العام الاول نص بيان مجموعة علماء المسلمين الذى القاه باسمهم الشيخ محمد متولى الشعراوى فى الجامع الازهر يوم اول يناير الماضى واستعرض المحامى العام عدة فقرات من البيان الذى طالب بضمه كوثيقة هامة فى قضية الناجون من النار . وقال ان البيان اكد ان الاصلاح الذى ينشده الاسلام للمجتمع فى شئونه كلها يعتمد اول ما يعتمد على الاقناع والتربية والحوار العاقل .. ويرفض رفضا حاسما اللجوء الى العنف او الاكراه او استباحة حقوق الآخرين باسم الدين .. وعارض بعض المحامين ضم البيان الى اوراق الدعوى .

وقررت المحكمة ضم البيان لاوراق القضية .. كما قررت تأجيل نظر القضية لجلسة السبت المقبل لاستمرار سماع مرافعات الدفاع عن المتهمين . عقدت الجلسة برئاسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان بحضور المستشار ماهر الجندى المحامى العام الاول ومحمد عرفة رئيس نيابة الجيزة الكلية وسامى شومان وكيل النيابة .



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٧ مارس ١٩٨٩

الأدعـــاء يقـــدم بيـــان علماء المسلمين إلى المحكمة فى قضية « الناجون من النار »

قدم المستشار ماهر الجندى المحامى العام الاول نص بيان مجموعة علماء المسلمين الذى ألقاه فضيلة الشيخ محمد متولى الشعراوى أول يناير الماضى بالجامع الازهر الشريف إلى محكمة أمن الدولة العليا « طوارىء » التى تنظر قضية « الناجون من النار » برئاسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان وبحضور المستشار ماهر الجندى ومحمد عرفه رئيس النيابة وسامى شومان وكيل النيابة .

وطلب المحامى العام الاول من المحكمة ان تضم البيان كوثيقة تضاف إلى وثائق الدعوى لاهميته البالغة وتلا بعض فقرات البيان بالجلسة مؤكدا: أن الاصلاح الذى ينشده الاسلام للمجتمع يعتمد أول ما يعتمد على الاقناع والتربية الصحيحة والحوار العاقل ويرفض رفضا حاسما اللجوء إلى العنف او الاكراه باسم الدين » .. وعلق عدد من المحامين على بيان العلماء المسلمين بأنه رأى شخصى لعلماء دون غيرهم .. وأمرت المحكمة بضم البيان إلى أوراق الدعوة وقررت مواصلة سماع مرافعة الدفاع السبت القادم .



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٢٠ مارس ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الناجـون من النـار

تكثيـف الجلسـات لسمـاع مرافعـة الدفـاع

استأنف الدفاع مرافعته امس فى قضية « الناجون من النار » .. التى تنظرها محكمة امن الدولة العليا « طوارىء » بقاعة المحاكمات بأرض المعارض .. فى جلسة هادئة لم يحضرها سوى عبد الله سليم المحامى - عن هيئة الدفاع - وعدد قليل من اقارب المتهمين .

عقدت المحكمة جلستها برئاسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان بحضور محمد عرفة رئيس النيابة واحمد الشريف وسامى شومان وكيلى اول النيابة وامانة سر نبيل عثمان ومحمود ابوحمد وطاهر محرم .. واثبت رئيس النيابة اعتذار ٨ متهمين لمرضهم .. وسلم للمحكمة ما يفيد اعتذارهم .

وناشدت المحكمة الدفاع بمحاولة انهاء مرافعته قبل بداية شهر رمضان حتى يتم الفصل فى القضية وقررت التأجيل لجلسة غداً الاثنين لمواصلة سماع الدفاع .



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ مارس ١٩٨٩

«الناجون من النار» :

إعتذار ١٠ متهمين عن عدم حضور الجلسة

كتب – جمال عقل :

إستكمل الدفاع مرافعته أمس فى قضية (الناجون من النار) التى تنظرها محكمة أمن الدولة العليا (طوارىء) برئاسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان فى جلسة هادئة خلت من أقارب المتهمين ..

عقدت المحكمة جلستها بحضور محمد عرفة رئيس النيابة وإحمد الشريف وسامي شومان وكيل أول النيابة حيث أثبت رئيس النيابة إعتذار عشرة متهمين عن حضور الجلسة لمرضهم وتسليم ٢٠ تصريحاً لأهالى المتهمين لزيارتهم فى السجن .

تحدث عبد الله سليم المحامى فى مرافعته عن عدم دستورية المادة (٢٢) و (٢٣) من القانون ٤٠ لسنة ٧٧ الخاص بتكوين الأحزاب السياسية وبطلان قرار تشكيل المحكمة وعدم إختصاصها بنظر الدعوى .. وقررت المحكمة التأجيل لجلسة السبت القادم .



المصدر : الأخبار

التاريخ : ٤ مارس ١٩٨٩

استمرار قضية الناجون من النار خلال فترة اقامة المعرض

قررت محكمة امن الدولة العليا بالقاهرة امس استمرار نظر قضية تنظيم الناجون من النار خلال فترة اقامة المعرض بارض المعارض بمدينة نصر واصلت المحكمة امس سماع مرافعة عبدالله سليم المحامى عن المتهمين الذي دفع بعدم ولاية المحكمة بنظر القضية باعتبارها محكمة امن دولة عليا طوارىء كما شرح باقى الدفوع القانونية .



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٧ مارس ١٩٨٩

الدفاع يواصل مرافعاته غدا في قضية الناجون من النار

تستأنف محكمة أمن الدولة العليا طوارىء بالقاهرة غدا (السبت) سماع مرافعة الدفاع عن المتهمين في قضية تنظيم الناجون من النار المتهمين بمحاولة اغتيال اللواءين حسن أبوباشا والنبوى اسماعيل وزيرى الداخلية الأسبقين ومكرم محمد أحمد رئيس تحرير المصور ونقيب الصحفيين الحالى .

تنظر القضية برئاسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان بحضور محمد عرفة رئيس النيابة .



محاكمة الناجون من النار

الاستماع للدفاع عن المتهم الثالث

استمعت محكمة امن الدولة العليا طوارىء برئاسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان إلى مرافعة الدفاع عن المتهم الثالث فى قضية الناجون من النار عادل موسى عطيه .. كما استمعت فى جلسة هادئة إلى اقوال المتهم وناقشته فيها لمدة ساعتين بطلب من محاميه عبد الله سليم .

حضر الجلسة المستشار ماهر الجندى المحامى العام الاول .. ومحمد عرفه رئيس النيابة وأحمد الشريف وسامى شومان وكيل أول النيابة .. اثبت ممثل النيابة اعتذار سبعه متهمين لمرضهم .. تواصل المحكمة غدا سماع الدفاع عن باقى المتهمين .



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٢٨ مارس ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الناجون من النار
اعتذار ٩ متهمين عن حضور الجلسة

انتهى يسرى ابو زيد المحامى مرافعته امس فى قضية «الناجون من النار» التى تنظرها محكمة امن الدولة العليا «طوارئ» عقدت الجلسة فى العاشرة صباحا حيث اثبت رئيس النيابة اعتذار ٩ متهمين عن حضور الجلسة .

وتحدث الدفاع فى مرافعته عن ٦ متهمين .. وليلة القبض على أعضاء التنظيم واعترافاتهم فى محاضر الشرطه وتحقيقات النيابة وواقعة الخرفانية .

وقررت المحكمة التأجيل لجلسة بعد غدا .

لم يحضر احد !!

غاب ٤ محامين عن المتهمين فى قضية الناجون من النار عن جلسة المحكمة امس دون ابداء اى عذر. قررت المحكمة تغريم كل منهم ٥٠ جنيها، وتاجيل القضية لجلسة ١٥ ابريل الحالى. عقدت الجلسة برئاسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان، بحضور محمد عرفة رئيس النيابة واحمد الشريف وسامى شومان وكيلى النيابة.



المصدر : الأخبار

التاريخ : ٢٤ أبريل ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مرافعات الدفاع لقضية الناجون من النار تنتهى قبل العيد

تواصل محكمة امن الدولة العليا طوارىء بالقاهرة اليوم سماع مرافعة الدفاع عن المتهمين فى قضية تنظيم الناجون من النار الذى يضم ٣٣ متهما منهم اثنان هاربان والمتهمين بمحاولة اغتيال اللواءين حسن ابو باشا والنبوى اسماعيل وزيرى الداخلية الاسبقين ومكرم محمد احمد نقيب الصحفيين

تستمع المحكمة اليوم لمرافعة منتصر الزيات وسيد عبدالفتاح المحامين عن مجموعة من المتهمين .. وصرح المستشار عمر العطيفى رئيس المحكمة انه من المنتظر الانتهاء من مرافعات الدفاع خلال شهر رمضان الحالى وتلقى النيابة تعقيبها بعد عيد الفطر مباشرة يليها تعقيب المتهمين انفسهم ثم تحجز القضية للحكم .

تعقد الجلسة برئاسة المستشار عمر العطيفى



المصدر : الأخبار

التاريخ : ٢٥ ابريل ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

النيابة تعقب على الدفاع في قضية الناجون من النار

حددت محكمة امن الدولة العليا طوارىء بالقاهرة امس يوم ١٥ مايو القادم لتعقب النيابة على مرافعات الدفاع في قضية تنظيم الناجون من النار .. وذلك بعد انتهاء مرافعات الدفاع عن المتهمين المنتظر انتهاؤها قبل اجازة عيد الفطر المبارك ..

وكانت المحكمة استمعت امس لمرافعة سيد عبدالفتاح المحامى عن ٤ متهمين وجهت لهم النيابة تهمة التستر واخفاء بعض المتهمين الاخرين والاشتراك فى الاتفاق الجنائى .. وقررت التأجيل لجلسة السبت ٢٩ ابريل الحالى لاستكمال باقى المرافعة .

عقدت الجلسة برئاسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان بحضور محمد عرفة رئيس النيابة وسامى شومان وكيل النيابة وامانة سر محمود أبو حمد وطاهر محرم ونبيل عثمان ..



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : النور

التاريخ : ٣ مايو ١٩٨٩

انتهاء مرافعات الدفاع فى قضية الاغتيالات

رئيس المحكمة يوجه ١٠ أسئلة الى النيابة قبل النطق بالحكم فى نهاية يونيو

كتب حمدى البصير :

انتهت هيئة الدفاع عن المتهمين فى قضية الاغتيالات السياسية المسماه بقضية الناجون من النار من مرافعاتها عن المتهمين .

وجه المستشار عمر العطيفى رئيس محكمة امن الدولة العليا (طوارىء) التى تنظر القضية ١٠ اسئلة الى النيابة حول قرار الاحالة الذى اصدرته النيابة ومشروعية قانون الطوارىء ومدى دستورية تشكيل المحكمة ..

وذلك قبل ان يصدر حكمه فى القضية فى نهاية شهر يونيو القادم

حدد رئيس المحكمة جلسة للنيابة يوم ١٥ مايو الحالى للرد على الاسئلة والاستفسارات التى وجهها اليها .

وقد اختتم سيد عبد الفتاح المحامى وعضو هيئة الدفاع عن المتهمين مرافعات الدفاع حيث أكد بطلان جميع الاعترافات المنسوبة الى المتهمين نتيجة الاكراه بالتعذيب ، ونفى وجود تنظيم يجمع هؤلاء المتهمين تاسيسا على عدم وجود امير للجماعة ، وكذلك للاختلاف فى افكار المتهمين انفسهم وتناقض اقوال الشهود ، وكتابة المحاضر على اساس التحريات الوهمية .



المصدر : الاهرام

التاريخ : ١٢ مايو ١٩٨٩

الدفاع فى قضية « الناجون من النار » يواصل مرافعاته امام المحكمة غدا

تستانف محكمة امن الدولة العليا « طوارىء » غدا السبت برئاسة المستشار عمر العطيفى الاستماع الى المرافعة النهائية لهيئة الدفاع فى قضية « الناجون من النار » التى تضم ٣٣ متهما

ومن المنتظر ان ينتهى الدفاع من مرافعاته بجلسة الغد ثم تحدد جلسة لتعقيب النيابة . فى الاسبوع الاخير من هذا الشهر □



المصدر : الأخبار

التاريخ : ١٤ مايو ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تعقيب النيابة غداً في قضية الناجون من النار

تعقيب النيابة غداً على مرافعة الدفاع عن المتهمين في قضية تنظيم الناجون من النار .. ثم تسمع المحكمة اقوال المتهمين انفسهم تطبيقا لمبدأ «المتهم اخر من يتكلم» ثم تحجز القضية للحكم .. يلقى تعقيب النيابة المستشار ماهر الجندي المحامي العام ومحمد عرفة رئيس النيابة .

وكانت القضية قد بدأ نظرها في ابريل عام ١٩٨٨ استمعت المحكمة خلالها لشهود الاثبات والنفى ثم لمرافعة النيابة والدفاع .



المصدر : الاهرام

التاريخ : ١٤ مايو ١٩٨٩

□ قضية « الناجون من النار » :

المحكمة تنتقل الى الخرقانية فى حضور بعض الشهود

لمعاينة موقع الاحداث بعد ان انتهت من مرافعات الدفاع

كتب ـ سمير السروجى :

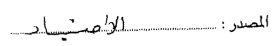
فى تطور مفاجىء فى قضية « الناجون من النار » قررت امس محكمة امن الدولة العليا « طوارىء » الانتقال صباح الاثنين ٢٢ الحالى الى بلدة الخرقانية مركز القناطر الخيرية لمعاينة المنطقة والمنزل الذى وقعت بها احداث الخرقانية .

وكلفت المحكمة النيابة باعلان شهود الاثبات وهم العميدان ممدوح الجوهرى وحمدى حسن معوض والعقيد محمد صادق عبد الحافظ والرائد عبد المطلب يوسف عمران والمقدمان ابراهيم عبد العليم سميح ومحمد عاطف مسعود وملازم أول صلاح محمد محمود عبد الرحمن وامينا الشرطة جمال محمود وسويلم وفوزى بكير محمد ورفعت عبد الحميد اسماعيل صاحب الكافيتريا بالخرقانية وكذلك أفراد قوة مكافحة الارهاب الدولى التى رافقت قوات الشرطة فى الجناية رقم ٤٣٢٥ لسنة ١٩٨٧ جنايات مركز شرطة القناطر الخيرية وصرحت المحكمة لمن يشاء من هيئة الدفاع ورجال الصحافة بمرافقة المحكمة .

وكانت المحكمة برئاسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان وبحضور المستشار ماهر الجندى المحامى العام الاول ومحمد عرفة رئيس النيابة وسامى شومان وكيل اول النيابة قد انتهت امس من سماع مرافعات الدفاع فى القضية



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :  الاتحاد

التاريخ : ١٥ مايو ١٩٨٩

معاينة منزل المتهم الاول في قضية الناجون من النار

صرح المستشار عمر العطيفى رئيس محكمة امن الدولة العليا طوارىء ان المحكمة قررت اجراء معاينة لمنزل الدكتور مجدى الصفتى المتهم الاول الهارب فى قضية تنظيم الناجون من النار يوم ٢٢ مايو الحالى وهو المنزل الذى اختفى فيه المتهمون وقاوموا رجال الشرطة بإطلاق الرصاص عليهم وقتلوا امين الشرطة حمادة سلامة حمد وتمكنوا من الفرار .. كما صرح رئيس المحكمة ان النيابة طلبت تأجيل تعقيبها على مرافعة الدفاع فقررت المحكمة تاجيل تعقيب النيابة لجلسة ٢٧ مايو الحالى . كما ينتهى اليوم الدفاع عن المتهمين من مرافعتهم .

تعقد الجلسة برئاسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان بحضور محمد عرفة رئيس النيابة وسامى شومان وكيل النيابة .



غدا .. معاينة مقر اجتماعات « الناجون من النار » بالخرقانية

كتب – جمال عقل :

تنتقل هيئة محكمة امن الدولة العليا طوارىء صباح غد الى قرية الخرقانيه التى شهدت احداث القبض على اعضاء تنظيم الناجون من النار لمعاينة عيادة المتهم الهارب طبيب مجدى الصفتى واستغلها فى لقاءات اعضاء التنظيم .

وتستمع المحكمة السبت القادم – برئاسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان – الى تعقيب المستشار ماهر الجندى المحامى العام الاول على مرافعة الدفاع التى انتهت الاثنين الماضى .



المصدر : الأخبار

التاريخ : ٢٢ مايو ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

معاينة مخبأ المتهمين في قضية "الناجون من النار"

تجرى محكمة أمن الدولة العليا طوارىء بالقاهرة اليوم معاينة منزل المتهم الاول الدكتور مجدى الصفتى (هارب) فى قضية تنظيم الناجون من النار وهو المنزل الذى اختفى فيه بعض المتهمين بعد ارتكاب محاولتهم الأخيرة بالشروع فى اغتيال اللواء محمد النبوى اسماعيل وزير الداخلية الأسبق فى شهر اغسطس عام ١٩٨٧ .. وقام المتهمون فى هذا المنزل بمقاومة رجال الشرطة واطلاق الرصاص عليهم مما أدى إلى قتل امين الشرطة حمادة سلامة حمد .. ويقع هذا المنزل فى قرية الخرقانية مركز القناطر الخيرية .

تجرى المعاينة برئاسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان بحضور محمد عرفة رئيس النيابة وأمانة سر محمود ابو حمد وطاهر محرم ونبيل عثمان .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٢٣ مايو ١٩٨٩

محكمة امن الدولة العليا تعاين وكر المتهمين فى الناجون من النار بالخرقانية

كتب – جمال عقل :

عقدت محكمة امن الدولة العليا طوارىء جلسة امس لنظر قضية الناجون من النار برئاسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان وبحضور ممثل النيابة المستشار ماهر الجندى المحامى العام الاول ومحمد عرفه رئيس النيابة واحمد الشريف وسامى شومان وكيلى النيابة حيث انتقلت هيئة المحكمة وسط اجراءات أمن مشددة لقرية الخرقانيه لمعاينة وكر المتهمين فى قضية الناجون من النار .

اكد جمال سليم امين شرطة من قوة مكافحة الارهاب الدولى فى شهادته امام المحكمة أثناء معاينة المكان ان قوة مكافحة الارهاب الدولى كانت تضم ٥ أفراد اقتحم هو وزميله الشهيد وكر المتهمين ولم يجد احد المتهمين بالوكر وان زميله سقط على الارض اثناء اقتحام شقة الطبيب مجدى الصفتى بعد اطلاق المتهمين الرصاص عليه .. كما روى العميد ممدوخ الجوهرى لهيئة المحكمة تبادل اطلاق النار مع المتهمين فور وصولهم للوكر .

هيئة المحكمة تعاين وكر المتهمين فى قرية الخرقانية

أختبأ فى الزراعات

اما النقيب صلاح محمد عبد الله فقد روى للمحكمة كيفية اختفاءه وسط زراعات الذره المجاورة لوكر المتهمين حيث قام بتبادل اطلاق الرصاص مع المتهمين وأكد أنه شاهد المتهم الهارب د . مجدى الصفتى يبادله اطلاق الرصاص حتى اصيب النقيب صلاح فى « صابعه » .

وعاينت المحكمة شبابيك الهروب التى قفز منها المتهمون وسط زراعات الذره حتى الطريق السريع حيث تم هروبهم .. كما روى العقيد محمد صادق من قوة مباحث أمن الدولة بالجيزة كيفية اشتباكه مع المتهم الهارب د . مجدى الصفتى .

كما استمعت المحكمة التى عقدت جلساتها داخل كافتيريا الفردوس بالطريق الزراعى لقرية الخرقانية لشهادة رفعت عبد الحميد اسماعيل صاحب الكافتيريا الذى شاهد اشتباك العقيد محمد صادق مع المتهم الهارب د . مجدى الصفتى .

واستمعت المحكمة ايضا لشهادة المقدمين عاطف مسعود وعبد المطلب عمران واحد سكان المنزل المجاورة لوكر المتهمين حيث قرر ان المتهم يسرى عبد المنعم نوفل هدده ببندقية أليه اثناء محاولة هروبه .

وقررت المحكمة التأجيل لجلسة السبت القادم لسماع تعقيب النيابة على مرافعة الدفاع وتحديد جلسة اخرى لتعقيب الدفاع .. وطلب عبد الله حسين المحامى ممثل هيئة الدفاع الاطلاع على محضر معاينة المحكمة ..



المصدر : الاهرام (الاحرار)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٣ مايو ١٩٨٩

في قضية التنظيم « الناجون من النار »

المحكمة تعاين وكر المتهمين في الخرقانية

المستشار عمر العطيفى رئيس المحكمة اثناء معاينة مخبأ المتهمين من الداخل « تصوير : احمد نصر »

كتب ـ علاء رزق :

عاينت محكمة امن الدولة العليا طوارىء بالقاهرة امس منزل المتهم الاول الهارب الدكتور مجدى الصفتي الذى اختفى فيه بعض المتهمين فى قضية تنظيم الناجون من النار بعد ارتكاب جريمتهم الثالثة وهى محاولة اغتيال اللواء محمد النبوى اسماعيل وزير الداخلية الاسبق فى شهر اغسطس عام ١٩٨٧ ..

شاهدت المحكمة على الطبيعة المنزل الذى يقع بقرية الخرقانية مركز القناطر الخيرية ومواقع رجال الشرطة الذين حاصروا المنزل ومكان الطلقات النارية فى الحوائط الداخلية والخارجية والنافذة المطلة على زراعات الذرة المرتفعة الذى هرب المتهمون منها .. وموقع امين الشرطة المتوفى حمادة سلامة الذى كان ضمن قوة الاقتحام الاولى التى دخلت المنزل .. كما استمعت المحكمة لاقوال بعض ضباط الشرطة بقيادة العميد ممدوح الجوهرى مدير مباحث الجيزة الذين شاهدوا المتهمين اثناء اطلاقهم الرصاص على الشرطة العقيد محمد صادق الذى اشتبك بالايدى مع المتهم الاول الهارب الدكتور مجدى الصفتي .

تمت المعاينة برئاسة المستشار عمر العطيفى رئيس المحكمة وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان بحضور المستشار ماهر الجندى المحامي العام الاول ومحمد عرفة رئيس النيابة واحمد الشريف وسامى شومان وكيلى النيابة وامانة سر محمود ابوحمد وطاهر محرم .. كما حضر المعاينة محام واحد من الاسكندرية هو عبدالله حسين

وتعقد المحكمة جلسة يوم السبت القادم ٢٧ مايو الحالى لتعقب النيابة على مرافعة الدفاع عن المتهمين .



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣ مايو ١٩٨٩

■ قضية الناجون من النار :

المحكمة تعاين مخبأ المتهمين بالخرقانية

والنيابة تعقب على مرافعات الدفاع .. السبت القادم

الخرقانية : من سمير السروجى :

انتقلت امس محكمة امن الدولة العليا ، طوارىء ، بكامل هيئتها الى قرية الخرقانية مركز القناطر الخيرية لاجراء المعاينة والتحقيق مع الشهود من ضباط وافراد قوة مكافحة الارهاب الدولى التى اشتركت فى اقتحام المنزل الذى اختبأ به المتهمون فى قضية ، الناجون من النار ، بعد محاولات الاغتيالات للواءين حسن ابو باشا ونبوى اسماعيل والاستاذ مكرم محمد احمد رئيس تحرير المصور .. صاحبت هيئة المحكمة عند انتقالها من قاعة المحاكمات الكبرى بارض المعارض بمدينة نصر هيئة النيابة مكتملة ومحام ممثلا لهيئة الدفاع و ١٥ من ضباط مباحث الجيزة ومباحث امن الدولة ومندوبى الصحف القومية والحزبية وذلك فى حراسة مشددة حتى وصلت القرية فى العاشرة والنصف .

وكانت المحكمة قد عقدت جلستها فى التاسعة صباحا بقاعة المحاكمات الكبرى برئاسة المستشار عمر العطيفى وعضوية المستشارين سيد جاد وفاروق سلطان وبحضور المستشار ماهر الجندى المحامى العام الاول ومحمد عرفة رئيس النيابة واحمد الشريف وسامى شرمان وكيلى النيابة حيث اثبت رئيس المحكمة حضور الشهود وهم ضباط القوة التى اقتحمت منزل المتهمين بالخرقانية برئاسة العميد ممدوح الجوهرى قائد القوة ومدير ادارة البحث الجنائى بالجيزة والعميد محمد صادق عبد الحافظ بمباحث امن الدولة الذى اشتبك مع المتهم الاول الهارب الدكتور مجدى

واثبت رئيس المحكمة ايضا اثار بعض الطلقات فى الصالة امام عيادة الدكتور مجدى الصفتى وكذلك اثار ٦ طلقات على جدران الباب الخلفى للمنزل ثم اثبت وجود حفرة عند احدى حجرات عيادة مجدى الصفتى وقرر المستشار ماهر الجندى انها كانت تستخدم لاخفاء الاسلحة والذخائر .

ثم قامت المحكمة بمعاينة الزراعات وسارت فى نفس طريق مسار المتهمين ومكان اشتباك العميد محمد الصادق مع مجدى الصفتى بالقرب من الكافيتريا الفردوس على الطريق السريع ثم استمعت المحكمة الى شهادة صاحب الكافيتريا كما لاحظ المستشار فاروق سلطان عضو المحكمة وكذلك ممثل هيئة الدفاع ان الطلقات مصدرها خارج المنزل فكلفت المحكمة خبير المعمل الجنائى بتحديد مصادر اطلاق الرصاصات الموجودة خارج المنزل .

وبعد الانتهاء من المعاينة والتحقيق قرر المستشار عمر العطيفى تكليف النيابة باعادة تشميع شقة المتهم الهارب مجدى الصفتى وتحديد جلسة السبت القادم لتعقيب المستشار ماهر الجندى


Bibliotheca Alexandrina
0489552